



Université Mohamed khaidr Biskra  
Faculté des Sciences Economiques et Commerciales  
et Sciences de Gestion  
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر بسكرة  
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

## الموضوع

# أثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية  
تخصص: تجارة دولية

تحت إشراف الأستاذة الدكتورة:

رقية حساني

من إعداد الطالبة:

سارة داي

### لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة بسكرة	أ.د حدة رايس
مقررا	جامعة بسكرة	أ.د رقية حساني
مناقشا	جامعة بسكرة	د.قطاف فيروز
مناقشا	جامعة بسكرة	د.وسيلة السبتي
مناقشا	جامعة الوادي	د.إلياس شاهد
مناقشا	جامعة باتنة 01	د.سامي مباركي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# المملخصات

## الملخص:

يرتبط سعر الصرف بعدة عوامل حيث يؤثر أحيانا و يتأثر أحيانا أخرى بتلك العوامل ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين التقلبات في أسعار الصرف لليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي و التغير في حجم و إتجاه التجارة البينية من خلال رصد الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين خاصة في ظل حرب العملات الدولية. حيث تم تتبع تطور تغيرات سعر صرف اليوان مقابل الدولار و كذا تتبع رصيد الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين خلال الفترة الممتدة بين 2000 إلى غاية 2016 مع الأخذ بعين الإعتبار بداية الحرب التجارية أي حرب العملات الدولية في 2010 ، و إختبار الأثر و طبيعة العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة و ذلك من خلال بناء نموذج قياسي لنعتمده في التقدير .

وقد إتضح من خلال الدراسة بأن هناك فعلا علاقة جوهرية بين متغيرات الدراسة حيث أن التغير في رصيد الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين مرتبط حتما بالتغير الحاصل على مستوى سعر صرف اليوان مقابل الدولار وذلك بطبيعة الحال في ظل حرب العملات الدولية من خلال التخفيض التنافسي لقيمة اليوان الذي طالما مارسه الصين من أجل تحقيق الريادة الإقتصادية العالمية و هذا ما لمسناه من خلال تفوقها و نجاحها في ضم عملتها إلى سلة إحتياطي العملات المعتمدة عالميا ، بالإضافة إلى عوامل أخرى منشأها داخلي ترجع للمستهلك الأمريكي نفسه.

الكلمات المفتاحية: الميزان التجاري ، سعر الصرف، حرب العملات الدولية، اليوان الصيني، الدولار الأمريكي.

## **Abstract :**

Several factors linked to the exchange rate where sometimes affect and be affected by other times, so the purpose of this study is to examine the relationship between fluctuations in the exchange rates of the Chinese Yuan against the US dollar and the change in the size and direction of intraregional trade through monitoring the US trade deficit with China during interphase In particular under international currency war through a policy of competitive devaluation between China and the United States. Where traced the evolution of the changes in the exchange rate of the yuan to the dollar, so follow the US balance of trade balance interoperability with China during the period between 2000 to 2016, taking into account the beginning of the war and any war international currencies in 2010, test the impact and the nature of the relationship between the variables of the study and through building a prototype for our adoption in appreciation.

It has been through the study that there is an intrinsic relationship between the variables of the study, said that the change in the US balance of trade deficit with China is linked to interoperability inevitably change on the level of the yuan's exchange rate against the dollar, of course, under the international currency war through the competitive reduction of the value of the yuan, which as long as practiced by China to achieve global economic leadership and this is what we've seen through its superiority and its success in bringing its currency to a basket currency reserves of the universally adopted. In addition to other factors originating in the pool back us consumer himself.

**Keywords:** trade balance, the exchange rate, the international currency war, the Chinese yuan, the US dollar.

# شكر و تقدير

وراء كل عمل ناجح من بعد توفيق الله تعالى  
الحمد لله الذي وفقني و أمدني القوة و الإرادة لإتمام هذا العمل  
وقد تم البحث و بلغ غايته أتقدم بتحية شكر و تقدير  
إلى صاحبة التميز و الأفكار النيرة .. أزكى التحيات و أجملها و أنداها و أطيبها  
أرسلها لك بكل ود و حب و إخلاص.. تعجز الحروف أن تكتب ما يحمل قلبي من  
تقدير و إحترام وأن تصف ما إختلج بملئ فؤادي من ثناء و إعجاب .. تستحقين وبكل  
فخر أن يرفع إسمك في العلياء إلى مشرفتي "رقية حساني" لك الشكر على مجهوداتك  
القيمة و لك مني كل الثناء و التقدير أسعدك المولى و جعل عطائك في ميزان حسناتك  
إلى كل من بذل معي جهدا ووفر لي وقتا و نصح لي قولا  
إن قلت شكرا فشكري لن يوفيكم .. حقا سعيتم فكان السعي مشكورا  
إن جف حبري عن التعبير يكتبكم .. قلب به صفاء الحب تعبيراً

الطالبة: سارة وادي

# إهداء

من أي أبواب الشاء سندخل .. و بأي أبيات القصيد نعبر  
وفي كل لمسة من جودكم و أكفكم للمكرمات أسطر  
كنتم كسحابة معطاءة سقت الأرض فاخضرت .. كنتم ولازتم كالنخلة الشائخة  
تعطي بلا حدود فجزاكم عنا أفضل ما جزى العاملين المخلصين و بارك الله لكم و أسعدكم

أيما حطت بكم الرحال

أهدي عملي المتواضع إلى :

والدي الكرمين ، رمز العطاء و الحنان فاللهم إرحمهما كما ربياني صغيرا  
إلى زوجي الكريم ، لك مني كل الشاء و التقدير لصبرك و مساندتك  
إلى إبني قرّة عيني و فرحة قلبي و أعز ما أملك في الوجود  
إلى إخوتي ، أهل زوجي و كل الأصدقاء و الأقارب

سارة وادي

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
III	شكر و تقدير
III	إهداء
III	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
III	فهرس الملاحق
(أ-خ)	مقدمة عامة
	<b>الفصل الأول : محددات إتجاه التجارة الدولية و العوامل المؤثرة فيه</b>
2	تمهيد
3	<b>المبحث الأول: مدخل مفاهيمي إلى التجارة الدولية</b>
3	المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية
4	المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية
6	المطلب الثالث : أوجه الإختلاف بين التجارة الدولية و الإقليمية
9	المطلب الرابع: أسباب قيام التجارة الدولية وأهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية
20	<b>المبحث الثاني: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية</b>
21	المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية و أهدافها
26	المطلب الثاني: مبدأ الحرية في التجارة الدولية
30	المطلب الثالث: مبدأ الحماية في التجارة الدولية
36	<b>المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في حجم و إتجاه التجارة الدولية</b>
37	المطلب الأول : مفهوم إتجاه التجارة الدولية وعلاقته بأساليب السياسة التجارية
37	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في إتجاه التجارة الدولية
52	<b>الخلاصة</b>
	<b>الفصل الثاني: سعر الصرف الأجنبي و علاقته بالتجارة الخارجية</b>
54	تمهيد
55	<b>المبحث الأول: سعر الصرف الأجنبي المفهوم و الدلالات</b>
55	المطلب الأول: مدخل إلى سعر الصرف الأجنبي

60	المطلب الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف الأجنبي و العوامل المؤثرة فيه
62	المطلب الثالث: إدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبي
66	<b>المبحث الثاني: نظم و نظريات الصرف الأجنبي</b>
66	المطلب الأول: نظم سعر الصرف الأجنبي و ترتيباته المعاصرة
78	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف الأجنبي
85	<b>المبحث الثالث : سياسات سعر الصرف الأجنبي و أثرها على التجارة الخارجية</b>
85	المطلب الأول : سياسات الصرف الأجنبي، مفهومها، أهدافها و أدواتها
89	المطلب الثاني : مفاهيم متعلقة بتقلبات سعر الصرف الأجنبي
93	المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة و أثرها على التجارة الخارجية
97	<b>المطلب الرابع:</b> شروط نجاح سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة و أثرها على التجارة الخارجية
101	المطلب الخامس: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري
104	<b>الخلاصة</b>
	<b>الفصل الثالث: تداعيات حرب العملات الدولية على التجارة الدولية</b>
107	<b>تمهيد</b>
108	<b>المبحث الأول: حرب العملات الدولية و المفهوم، التاريخ و الأطراف الفاعلة</b>
108	المطلب الأول: مفهوم حرب العملات الدولية
113	المطلب الثاني: مراحل و أدوات حرب العملات الدولية
122	المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في حرب العملات الدولية
131	<b>المبحث الثاني: سوق الفوركس (FOREX) وأشكال التدخل في ظل حرب العملات الدولية</b>
131	المطلب الأول : أصول نشأة أسواق العملات الأجنبية و ظهور سوق اليورو دولار
134	المطلب الثاني : مفهوم سوق الفوركس (FOREX)
140	المطلب الثالث : أشكال التدخل في سوق الفوركس
145	<b>المبحث الثالث: حرب العملات الدولية و إنعكاساتها على التجارة الدولية والأسواق المالية</b>
145	المطلب الأول: إنعكاسات حرب العملات على التجارة الدولية و علاقتها بأسعار النفط و الذهب
157	المطلب الثاني: إنعكاسات حرب العملات على الأسواق المالية

161	<u>الخلاصة</u>
	<u>الفصل الرابع: دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات الدولية</u>
163	<u>تمهيد</u>
164	<u>المبحث الأول: دراسة تحليلية للإقتصاد الأمريكي</u>
164	المطلب الأول: مرتكزات و نقاط قوة و إستقرار الإقتصاد الأمريكي
179	المطلب الثاني: سياسات الإستقرار في الإقتصاد الأمريكي
184	المطلب الثالث: التجارة الخارجية الأمريكية
194	<u>المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإقتصاد الصيني</u>
194	المطلب الأول: مراحل تطور الإصلاح الإقتصادي الصيني
200	المطلب الثاني: مرتكزات و نقاط قوة و إستقرار الإقتصاد الصيني
218	المطلب الثالث: سياسات الإستقرار في الإقتصاد الصيني
222	المطلب الرابع: التجارة الخارجية الصينية
234	<u>المبحث الثالث: تطور العلاقات التجارية البينية الصينية - الأمريكية في ظل حرب العملات الدولية</u>
235	المطلب الأول: الصادرات الأمريكية نحو الصين
238	المطلب الثاني: تطور الواردات الأمريكية من الصين
240	المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري البيني الأمريكي- الصيني في ظل الخلافات الإقتصادية
252	<u>المبحث الرابع: أسعار صرف الدولار الأمريكي و اليوان الصيني في ظل حرب العملات الدولية</u>
252	المطلب الأول: إنخفاض سعر صرف الدولار و مكانته في الإقتصاد الصيني
267	المطلب الثاني: مكانة الدولار الأمريكي في الإقتصاد الصيني
270	المطلب الثالث: سعر صرف اليوان و أثر تحريره على الإقتصاد الصيني و الأمريكي و العالمي
284	المطلب الرابع: دراسة تحليلية و قياسية لأثر تقلبات سعر صرف اليوان مقابل الدولار على إتجاه الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين (2000-2016)
294	<u>الخلاصة</u>
302-296	<u>خاتمة عامة</u>

297	إختبار نتائج فرضيات الدراسة
298	نتائج الدراسة
301	توصيات الدراسة
302	آفاق الدراسة
323-304	قائمة المراجع
229-225	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-02)	نظم أسعار الصرف المختلفة (التقسيم الحديث)	76
(02-02)	معايير إختيار نظام الصرف الأمثل	77
(01-04)	الدول الأكثر إستهلاكاً للنفط خلال 2016	167
(02-04)	تجارة الولايات المتحدة الأمريكية السلعية مع العالم 2017	188
(03-04)	العجز و الفائض للولايات المتحدة الأمريكية مع دول العالم 2017	189
(04-04)	الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو العالم 2016	191
(05-04)	الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من العالم 2016	192
(06 -04 )	التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية نحو العالم عام 2016	193
( 07-04)	الواردات الأمريكية من دول العالم عام 2016	193
(08-04)	الخطط الخمسية للاقتصاد الصيني قبل 1978	197
(09-04)	الخطط الخمسية للاقتصاد الصيني بعد 1978	199
(10-04)	تطور الصادرات، الواردات و الميزان التجاري للصين (2000-2016)	226
(11-04)	الهيكل السلعي للصادرات الصينية نحو العالم 2016	229
(12-04)	الهيكل السلعي للواردات الصينية من العالم 2016	231
(13-04)	التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية نحو العالم 2016	233
(14-04)	التوزيع الجغرافي للواردات الصينية من العالم 2016	234
(15-04 )	الصادرات الأمريكية نحو الصين 2017	237
(16-04)	أهم عشرة سلع من واردات الولايات المتحدة من الصين 2017	239
(17-04)	تطور الميزان التجاري الصيني (الأمريكي الصيني) (2000-2016)	240
( 18 -04)	كيف نجحت الصين فى تضيق الفجوة بين حجم إقتصادها وأمريكا وحجم الإقتصاد العالمي	250
( 19 -04)	تطورات صعود اليوان الصيني 1949-2016	274
( 20 -04)	تطور تغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار و الميزان التجاري الصيني (2000-2016)	285
( 21 -04)	نتائج إختبار ADF للسلاسل BC، DBC	286

288	نتائج إختبار ADF للسلاسل TCH ،DTCH ،DDTCH	(22-04)
289	نتائج تقدير أثر سعر صرف اليوان مقابل الدولار على الميزان التجاري البيني خلال الفترة (2000-2016)	(23-04)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
102	علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري (حالة العجز)	(01-02)
103	علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري (حالة الفائض)	(02-02)
150	أسعار الذهب و العملات لـ43 دولة مقابل الدولار الأمريكي	(01-03)
156	أسعار النفط و العملات لـ43 دولة مقابل الدولار الأمريكي.	(02 -03)
166	تطور الإنتاج المحلي الأمريكي (1973 - 2019)	(01-04)
229	تطور التجارة الخارجية الصينية (2000-2016)	(02-04)
235	تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين (مليار دولار)	(03-04)
238	تطور الواردات الأمريكية من الصين (مليار دولار)	(04-04)
277	سعر صرف اليوان الحقيقي 2014	(05 -04)
278	إنعكاس رفع قيمة اليوان الحقيقية على النمو السنوي للصادرات الصينية 2015	( 06-04 )
287	التمثيل البياني للسلاسل BC، DBC	(07-04)
289	يوضح التمثيل البياني للسلاسل TCH، DTCH، DDTCH	(08-04)

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	نتائج إختبار الجذر الأحادي	225

# مقدمة عامة

## تمهيد

إن للتجارة الدولية جذور تاريخية بدأت مع الإنسان و دخوله في التجمعات الإنسانية المتحضرة و قد تطور مضمونها ووسائلها بشكل يتفق مع التطورات التي جرت و تجري على النظام الإقتصادي العالمي و العلاقات الإقتصادية و الإجتماعية و الإنسانية الدولية .

إن حركة التبادل التجاري بدأت بمفهوم بسيط في السابق عن طريق المقايضة بدون تعقيد في وسائل تنفيذه ووصلت إلى مفهوم أكثر تعقيدا في التجارة المتكافئة من حيث وسائل تنفيذه و الظروف التي تحكم العمل على هذا الأساس، و السبب في ذلك يعود إلى التغيرات و التطورات التي حصلت في المجالات السابقة ، إذ واجه الإقتصاد العالمي فترة الكساد الكبير في 1929-1933 ، ظهور التكتلات الإقتصادية الدولية و الإقليمية و المؤسسات الدولية التي تعني بتنظيم العلاقات بحركات التبادل التجاري الدولي وأسواق الصرف العالمية حيث أنها مرت هي الأخرى بمنعطفات تاريخية أثرت في توازنات السوق الدولية للعملات ، من أهم هذه الإنعطافات إنهاء إتفاقية بريتن وودز عام 1971 ، التي تحكم العلاقة بين عملات دول العالم و تثبت قيمة العملات بعضها مقابل بعض كما تثبت العلاقة بين الدولار و الذهب التي تم التوقيع عليها عام 1954 في مدينة بريتن وودز في الولايات المتحدة ، حيث تشكل هذه المرحلة بداية منعطف تاريخي لحقبة جديدة في أسعار الصرف و سوق العملات الدولية التي تتصف بعدم الإستقرار و التذبذب في قيمة العملات ، وبداية عهد جديد يرتكز على التلاعب في قيمة العملات الدولية بإعتبار أن العملة أصبحت آخر سلاح في ترسانة الإقتصادات المتقدمة للتصدي للأزمات .

حيث أن قيمة العملة أو سعر صرفها بالنسبة للعملات الأجنبية ، يعد أحد أهم الأسعار في الإقتصاد الكلي للدولة و ذلك نظرا لإتساع الآثار التي تترتب عن تغير قيمة العملة على مستوى الإنتاج و الدخل و التوظيف و بالتالي النمو الإقتصادي ، فضلا عن تأثيراتها على تدفقات التجارة الخارجية المتمثلة أساسا في تدفقات الواردات و الصادرات ، فلا يستطيع أي أحد أن ينكر أهمية العملة القادرة على المنافسة في دعم النمو الإقتصادي و الإندماج في الإقتصاد العالمي إعتقادا على الأداء التصديري القوي ، فمعظم حالات إرتفاع معدلات النمو كانت مصحوبة بسعر صرف مخفض يحفز صادرات الدولة ، و ينطبق هذا على كوريا الجنوبية و تايوان في الستينات و السبعينات بقدر ما ينطبق على الأرجنتين و بالأخص الصين منذ التسعينات حيث تلقت دفعة هائلة لإقتصادها بفضل تخفيض قيمة عملتها و أصبح لها وزن إقتصادي كبير حاليا لا يستهان به.

فتخفيض قيمة العملات خاصة الريادية منها فيروس ينتقل بسرعة كبيرة فيحدث إختلالات على مستوى الإقتصاد العالمي ، و السباق نحو تخفيض قيم العملات الحاصل حاليا يسرع من إنتشار العدوى في مختلف الإقتصاديات العالمية و بطبيعة الحال في كل صراع هناك جبهات رئيسية و أخرى ثانوية ، و لعل أهم طرفين رئيسيين في حرب العملات الدولية هما الصين و الولايات المتحدة الأمريكية. و زادت حدة هذا الصراع منذ إنتهاء الأزمة المالية العالمية 2008 ، ما ألحق أضرارا عديدة بالإقتصاد العالمي فكان لهذه الحرب وقعا كبيرا على إقتصاديات دول العالم و لعل أهمها و التي تعد مركز أو قلب العالم ألا و هي دول منطقة الشرق الأوسط و الدول النامية بشكل عام بإعتبارها من أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية و الصين و تسعير العنصر الغالب على صادرات أغلبية هذه الدول ( النفط) بالدولار و هذا ما أثر كنتيجة حتمية على أسعار النفط مما أدى بها إلى الإنهيار.

### 1- إشكالية الدراسة:

ظاهريا يبدو الأمر و كأنه جدل ثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، خاصة و بعد نجاح الصين لتصبح أكبر منافس إقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية و في نفس الوقت المهدد الرئيسي لمكانتها الإقتصادية الدولية، لكن في الواقع يتجاوز هذا ليصل الى كثير من الأسواق الناشئة لا سيما تلك الموجودة في آسيا و أمريكا اللاتينية التي لديها الكثير لتخسره إذا لم يتم حل هذه الأزمة حول العملات و أسعارها و ما يمكن أن ينجر عنه من إنعكاسات بالأخص على صعيد التجارة الدولية و الإقتصاد العالمي ككل ، و على هذا الأساس و من أجل رصد أثر التخفيض التنافسي لقيم العملات الدولية على إتجاه و حجم التجارة الدولية فإن إشكالية دراستنا الرئيسية تتمحور فيما يلي:

هل تؤثر حرب العملات على إتجاه التجارة الدولية بين كبرى إقتصادات العالم الصين و الولايات

المتحدة الأمريكية؟

أسئلة الدراسة:

و اعتمادا على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يعود تفوق الصين تجاريا على الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض قيمة اليوان؟
- هل تمارس الولايات المتحدة الأمريكية فعلا حرب عملات ضد الصين؟
- هل أدت سياسة الدولار الضعيف إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة مع الصين؟
- هل أثرت حرب العملات الدولية على مسار التجارة البينية بين الولايات المتحدة و الصين ؟

## 2- فرضيات الدراسة:

- لمعالجة إشكالية الدراسة و محاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة نعتمد على الفرضيات التالية:
- سعر صرف اليوان أحد عوامل تفوق الصين تجاريا و ليس العامل الوحيد.
  - الولايات المتحدة الأمريكية تمارس حرب عملات ضد الصين.
  - لم يساهم الدولار الضعيف في تخفيض العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين.
  - لم تغير حرب العملات مسار التجارة البينية بين الولايات المتحدة و الصين.

## 3- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على أحد أهم و أبرز المواضيع التي تمتاز بالحدثة ، التي طالما أحدثت ضجة كبرى على مستوى الإقتصاد العالمي ألا وهو حرب العملات بين الإقتصاديات الكبرى كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كون تخفيض قيمة العملة محل جدل في نجاعتها و أهميتها بالنسبة للتجارة الخارجية و دورها في تحقيق التوازن التجاري و الإقتصادي ككل من خلال تحفيز الصادرات و بسعي كل دولة إلى تحقيق ذلك نجم عنه ما أصبح يصطلح عليه " حرب العملات الدولية " .

## 4- أسباب إختيار الموضوع:

### أ- أسباب شخصية:

- على المستوى الشخصي فإن المبرر الأساسي لإختيار الموضوع هو إرتباطه بتخصص التجارة الدولية الذي يعتبر تخصصي لما بعد التدرج.
- إتجاهي للبحث في هذا الموضوع ، نظرا لقلّة الدراسات التي تناولت جوانب منه باللغة العربية إن لم نقل شبه منعدمة ، و أمني أن تعطي هذه الدراسة شيئا جديدا و لو بسيطا في هذا المجال من أجل إثراء المكتبة.

### ب- أسباب موضوعية:

- على المستوى الموضوعي فإن المبرر الأساسي لإختيار موضوع حرب العملات الدولية و ربطه بالتجارة الدولية هو الحدثة النسبية لهذا الموضوع و أهميته البالغة في الوقت الراهن لفهم و تفسير إتجاهات التجارة الدولية في الإطار الذي لا زال فيه الإقتصاد العالمي يتخبط في دوامة الأزمات المتتالية و الركود الإقتصادي.

## 5- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- أصبحت حرب العملات الشغل الشاغل على طاولة المحادثات بين القوى العظمى ، الأمر الذي يجعل الإقتصاد العالمي على المحك بالتالي من الواجب تتبع مسار هذه الحرب التجارية الدولية تتبعاً دقيقاً و مدروساً و إلى أي مدى يمكن أن تقود هذه الحرب الإقتصاد العالمي بصفة عامة و التجارة الدولية خاصة.
- معرفة و رصد طبيعة الأثر الذي تحدثه حرب العملات الدولية و التلاعب بقيم أسعار صرف العملات و ما سوف ينجر عنه على المستوى التجاري العالمي.

## 6- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تنصب الدراسة على كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.
- الحدود الزمنية: تمتد الدراسة الإحصائية ما بين سنتي 2000 و 2016.
- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على أثر تغير سعر الصرف بين اليوان الصيني و الدولار الأمريكي نتيجة لحرب العملات الممارسة من طرفهما على إتجاه التجارة الخارجية بينهما.

## 7- منهج و أدوات الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة و إختبار فرضياتها، إعتمدت الدراسة على المزج بين المنهج التحليلي و المنهج الوصفي و ذلك في الجانب النظري من خلال التطرق إلى أهم الأدبيات المتعلقة بحرب العملات الدولية و أسعار الصرف الدولية بما في ذلك التخفيض التنافسي لقيم العملات و شروط نجاحها و أثرها على التجارة الدولية مع التطرق إلى مختلف الدراسات التي مست بعضاً من جوانب الدراسة بالإضافة إلى الإعتداد على مجموعة متنوعة من المراجع و البيانات و الإحصائيات الدولية و المجالات العلمية و بعض الأعمال و التقارير المنجزة من طرف الهيئات و المؤسسات الدولية المتخصصة ودراسات الجامعات الدولية الرائدة في مجال البحث العلمي . إلى جانب الإعتداد على الأسلوب الإحصائي و التحليلي في الجانب التطبيقي من أجل تحليل و تتبع الأثر الناجم عن حرب العملات الدولية على مسار التجارة الخارجية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين خاصة و التجارة الدولية عامة بالإعتداد على بعض النماذج القياسية في تقدير العلاقة.

## 8- الدراسات السابقة:

رغم قلة الدراسات فيما يخص الدراسات السابقة ، إذ أنها لم تتناول نفس إشكالية دراستنا إلا أنها مست بعضاً من جوانبها و يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1- (جبوري محمد، 2012/2013) بعنوان : تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي : دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل ، رسالة دكتوراه جامعة تلمسان .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن إرتفاع معدلات التضخم في الدول يشجع على تطبيق أنظمة أسعار الصرف الثابتة إلا أنه مع مرور الوقت و مع إزالة التضخم تقل فوائد تثبيت سعر الصرف ، وتصبح أهم أعباء التثبيت فيما بعد هي المغالاة في قيمة العملة المحلية و هذا من شأنه إضعاف القدرة التنافسية للدول المعنية في الأسواق العالمية مما يؤدي ذلك إلى إعاقة النمو الإقتصادي .

2- (نادية العقون، 2012/2013 ) بعنوان : العولمة الإقتصادية و الأزمات المالية الوقاية و العلاج : دراسة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن سبب تقادم أزمة الرهن العقاري وتحولها إلى أزمة عالمية يعود إلى مشكل تدويل الخطر أو كما يعرف في بدايته بخطر النظام وتمثل كل من قناة أسواق المال و المعاملات التجارية الدولية إلى جانب قناة سعر الصرف و سلوك المستثمرين أهم قنوات تدويل الأزمة كما توصلت الدراسة إلى أن علاج الأزمات و إحتوائها مرهون بتدخل الدولة من خلال تنظيم عمل الإقتصاد على النحو الذي يسمح له بتجاوز أزماته ، ويمنع حصول تقلبات في نشاطه، بالإضافة إلى من يتتبع التطور التاريخي للأزمات العالمية أن التنظيم و الرقابة يأتیان دائماً بعد حدوث الأزمة و الملاحظ أيضاً أنه يتم التراجع عن تلك الإجراءات التنظيمية و الوقائية بمجرد زوال الأزمة بالتالي هناك احتمال ظهور أزمة أخرى بالتالي عدم وجود وقاية حقيقية ، أي تتم معالجة الجوانب الفنية المسببة للأزمة و تجاهل الجانب الهيكلي و التنظيمي .

3- (حشماوي محمد، 2006/2007) بعنوان: الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية رسالة دكتوراه ، جامعة الجزائر .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن النظام الإقتصادي اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور نظام الأمس، و يمكن القول أن النظام الإقتصادي العالمي الجديد الحالي قد مر بثلاثة مراحل أساسية. فالمرحلة المؤسسة لهذا النظام بدأت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وتجسدت في نتائج مؤتمر بروتن وودز التي أنشأت مكوناته الأساسية و هي صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الإتفاقية العامة للتعريف الجمركية و التجارة (الجات)، و يلاحظ أن هذه المرحلة تميزت بسيطرة الدول المتقدمة، و تجلت العلاقة بينها و بين الدول النامية في تبادل السلع الصناعية مقابل المواد الأولية بأثمان و أسعار غير عادلة حيث كانت في صالح الدول المتقدمة، أما المرحلة الثانية و التي إمتدت من بداية السبعينات إلى نهاية

الثمانينات، تميزت بأزمة النظام الرأسمالي نتيجة إنهيار نظام بروتن وودز وما نتج عنه من عدم الاستقرار في أسعار و أسعار الصرف و تأثيراتها على تدفقات التجارة والإستثمارات الدولية، فضلا عن أزمة الطاقة (1973-1979) و أزمة المديونية 1982 و ما ترتب عنها من كساد إقتصادي في البلاد الصناعية الكبرى خلال عقد الثمانينات. هذه الأزمة أفرزت مع بداية التسعينات تحولات و تطورات جذرية في طبيعة النظام الإقتصادي العالمي الراهن. نتيجة ظهور عوامل و خصائص جديدة تعلن عن بداية نظام إقتصادي عالمي جديد، و تجلت أهم هذه العوامل و الخصائص في: تنامي و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات و التكتلات الإقتصادية العملاقة والعبارة للإقليم و تأثيراتها على إتجاهات التجارة الدولية و الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بما لها من قدرة على إحتكار الأسواق والتكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية و الإدارية و الكفاءات العالية و المتخصصة و توجيه التجارة و الإستثمارات للمناطق التي تحقق لها مزايا تنافسية، تنامي ظاهرة التركيز و القطبية التجارية و الإستثمارية في المناطق الجغرافية الكبرى و في الدول حديثة التصنيع، و إزدياد حجم التبادلات البنينة لهذه المناطق ولفروع الشركات المتعددة الجنسيات، تناقص دور البلدان النامية في التجارة الدولية و ضعف تدفقات الإستثمارات إليها بسبب المنافسة الشديدة من البلدان المتقدمة و البلدان حديثة التصنيع، التنسيق المتزايد بين الثالوث الإقتصادي العالمي منظمة التجارة الدولية، صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إدارة و تسيير الشؤون الإقتصادية الدولية خصوصا في مجالات التجارة و الإستثمار الدوليين.

4- (مشهور هذلول بربر، 2007/2008) بعنوان: **العوامل المؤثرة في إنتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985-2006)** ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأردن .

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هو أنه هناك أثر للتحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر أسعار تجارة الجملة و مؤشر أسعار المستهلكين ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين صدمة الطلب و بين سرعة و حجم إنتقال أثر التحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية إلى مؤشر أسعار تجارة الجملة و مؤشر أسعار المستهلكين و نفس الشيء بالنسبة للعرض .

#### 9- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة أعلاه و التوسع و الإحاطة بكل جوانب الموضوع ، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تتقدمها مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة ، مع المحافظة قدر الإمكان على التسلسل المنطقي و التدرج في طرح الأفكار .

حيث تم تخصيص الفصل الأول المعنون بـ: **محددات إتجاه التجارة الدولية و العوامل المؤثرة فيه** حيث ركزنا من خلاله على المفاهيم المتعلقة بالتجارة الدولية ، السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية و العوامل المؤثرة في حجم و إتجاه التجارة الدولية.

أما الفصل الثاني و الموسوم بعنوان : **سعر الصرف الأجنبي و علاقته بالتجارة الخارجية** ، فقد خصصناه للتركيز على مفهوم سعر الصرف الأجنبي و دلالاته ، نظم و نظريات الصرف الأجنبي بالإضافة إلى سياسات سعر الصرف الأجنبي و أثرها على التجارة الخارجية.

ليليه الفصل الثالث الذي جاء بعنوان: **تداعيات حرب العملات الدولية على التجارة الدولية**، الذي تناولنا من خلاله حرب العملات الدولية من خلال عرض المفهوم ، التاريخ والأطراف الفاعلة، الأدوات بالإضافة إلى سوق الفوركس وأشكال التدخل في ظل حرب العملات الدولية ، إضافة إلى ذلك تطرقنا لحرب العملات الدولية و إنعكاساتها على التجارة الدولية بما فيها أسعار النفط و الذهب والأسواق المالية .

و أخيرا و ليس آخرنا تناولنا في الفصل الرابع التطبيقي المعنون بـ: **دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات الدولية**، حيث من خلاله تم التركيز على الدراسة التحليلية المفصلة لكل من الإقتصاد الأمريكي و الصيني كل على حدا و تتبع التطور في العلاقات التجارية البينية الصينية الأمريكية في ظل حرب العملات الدولية أي التخفيض التنافسي لقيم العملات المتعلقة بكل من اليوان و الدولار لننهي الدراسة بدراسة قياسية لرصد أثر تغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار على الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين بالإعتماد على نموذج إحصائي في تقدير العلاقة القائمة بين متغيرات الدراسة.

أما الخاتمة العامة فتتضمن نتائج إختبار الفرضيات و النتائج العامة المستخلصة من الدراسة بالإضافة إلى التوصيات المقترحة و آفاق الدراسة.



# الفصل الأول

محددات إتجاه التجارة الدولية و

العوامل المؤثرة فيه

## تمهيد

إن حركة التجارة الدولية بدأت بلا شك بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة في بادئ الأمر لكن هذا المفهوم مع تطور الحياة الإقتصادية أخذ أبعادا جديدة و مفاهيم مختلفة عما كان عليه في السابق .

و الواقع أن التجارة الدولية قطعت شوطا بعيدا في الدقة و الموضوعية من حيث العلاقة و الإرتباط الدولي، و تخصصت الكثير من الدول في مجال معين و لا نجده في دول أخرى و هذا بالطبع أدى إلى إزدهار تجاري و إحتكار سلعي في كثير من الأحيان .

و يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكن الإستغناء عنها في المجال الإقتصادي، فلا يمكن لأي دولة أن تستقل بإقتصادها عن بقية الدول الأخرى عن إختلاف مستوياتها سواء كانت متقدمة أو نامية فالتجارة الدولية هي بمثابة همزة الوصل بين الدول بإختلاف سياساتها و قوانينها و إيديولوجياتها ولا إستغناء لدولة عن أخرى .

لقد ظهرت مجموعة من المتغيرات في مرحلة الثمانينات والتي إنعكست بشكل حاد على التجارة الدولية لكل من البلدان المتقدمة والنامية، كما تشير هذه المرحلة أيضا إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الإقتصاد العالمي، إذ شهدت حركة التجارة الدولية تغيرات جذرية و جوهرية و لعل هذه التحركات و التغيرات على مستوى التجارة الدولية لها أسبابها و عوامل أثرت فيها مما ساهمت على تغير مسارها و هيكلها.

و حتى يكون موضوع فصلنا محل الدراسة و المعنون ب: "محددات إتجاه التجارة الدولية و العوامل المؤثرة فيه" ، أكثر تكاملا من حيث الطرح و السيطرة على كل جزئية من جزئياته رأينا أن نقسم مباحث هذا الفصل على النحو التالي:

**المبحث الأول:** مدخل مفاهيمي إلى التجارة الدولية.

**المبحث الثاني:** السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية.

**المبحث الثالث:** العوامل المؤثرة في حجم و إتجاه التجارة الدولية.

## المبحث الأول: مدخل مفاهيمي إلى التجارة الدولية

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور الأولى ، و كانت الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا منتصف القرن الثامن عشر بمثابة الإنطلاقة الأساسية لها ، حيث زادت الحاجة للمواد الأولية و إزداد التصنيع بالإعتماد على المكننة مما ساهم على زيادة الإنتاج و برزت الحاجة لأسواق تصريف المنتجات و هنا بدأ إستعمار الدول من أجل فتح أسواق جديدة للحصول على المواد الأولية و من أجل تصريف فوائض الإنتاج .

إذ يعود تطور التجارة الدولية إلى التطور الذي تشهده كافة مناحي الحياة من وسائل النقل بالدرجة الأولى و مختلف العلوم التقنية و التكنولوجية إضافة إلى السياسات المالية و النقدية و لا يخفى علينا بالأخص ظهور الإتحادات و التكتلات الإقتصادية و ظهور العديد من المفاهيم العالمية الداعمة لآلية عمل المنظومة التجارية العالمية مثل البنك الدولي للتجارة و التمويل و غيره.

بالتالي تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الإقتصادية الدولية ككل و الحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة إقتصادية دولية موحدة ، تنوعت مفاهيمها و تعددت و إختلفت أسبابها و دوافع ظهورها إضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الإقتصادي ، و مدى توفر عناصر الإنتاج لديها .

## المطلب الأول: مفهوم التجارة الدولية

من الأخطاء الشائعة في الإقتصاد الدولي عدم التفرقة بين مفهوم التجارة الدولية والتجارة الخارجية فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا إنتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الإختلاف بينهما كبير، فالتجارة الخارجية جزء من التجارة الدولية ، فهذا المصطلح(التجارة الدولية) يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية أي (الصادرات و الواردات المنظورة و غير المنظورة)، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من: (الصادرات و الواردات المنظورة منها و غير المنظورة ، الهجرة الدولية و الحركات الدولية لرؤوس الأموال).<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، " التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم " ط2 ، الكتاب الأول ، الدار المصرية العربية ، القاهرة ، 1993 ، ص36.

بمعنى آخر إصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الإقتصادية بين دول معينة و دول أخرى أو مجموعة من الدول ، بينما إصطلاح التجارة الدولية يشير إلى نظرية شمولية ، أي إلى مجمل العلاقات التي تتم بين دول العالم مجتمعة.<sup>1</sup>

يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها تتعلق بالقواعد المنظمة لإنتقال و تبادل السلع و الخدمات فيما بين الدول وفي نطاق الأقاليم الجمركية و المناطق التجارية الإقليمية. وثمة جهد دولي لتنظيم التجارة الدولية منذ أربعينات القرن العشرين تبلور بوضع الإتفاقية العامة للتجارة و التعريفات (الجات).<sup>2</sup>

إن التجارة الدولية هي: " عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة ."

#### المطلب الثاني: أهمية التجارة الدولية

بدأت دراسة موضوع العلاقات الإقتصادية الدولية في إحتلال مكانة خاصة في الأدب الإقتصادي منذ بداية القرن السابع عشر، فقد إهتم الكتاب بالتجارة الخارجية للدولة و بسياستها إهتماما كبيرا ومن ذلك درج الكتاب الإقتصاديون التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر و أوسطه ، وهم آدم سميث و دافيد ريكاردو و جون ستوارت ميل ، على أفراد أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية ، أما في العصر الحديث فأصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الإقتصاد الدولي أو العلاقات الإقتصادية الدولية.

والشيء المتفق عليه هو أن التجارة هي العمود الفقري للعلاقات الإقتصادية و الدولية لما توفره من مزايا و أهداف. حيث تتعدد و تبرز أهمية التجارة الدولية في شتى المجالات منها الإقتصادية، السياسية و الإجتماعية و هذا ما سنوضحه في العناصر التالية.

#### الفرع الأول: الأهمية الإقتصادية للتجارة الدولية

تأتي أهمية التجارة الدولية من حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية أو غير مادية

<sup>1</sup> يوسف مسعداوي ، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة ، الجزائر، 2010، ص 12.

<sup>2</sup> [www.abahe.co.uk](http://www.abahe.co.uk), Vue le : 15/08/1015 , à :16 :56.

من الدول الأخرى و يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين هما:<sup>1</sup>

- **يتمثل العامل الأول:** في عدم إستطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها الإقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محليا بسبب عدم توفر المواد الأولية أو عدم توفر الظروف الطبيعية أو الجغرافية اللازمة و الملائمة لإنتاج هذه السلع داخليا.
  - **ويتمثل العامل الثاني:** في إختلاف تكاليف إنتاج سلعة معينة داخليا إلا أن تكاليف إنتاج هذه السلع تكون مرتفعة بشكل كبير بالمقارنة بتكاليف إنتاج هذه السلع في دول أخرى. ولذلك يكون من الأفضل أن تتخصص هذه الدولة في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من الدول ثم تقوم بمبادلتها بالسلع التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها .
- ولذلك في عالم اليوم لا يوجد ما يسمى بالإقتصاديات المغلقة التي تحقق لنفسها إكتفاء ذاتيا في كافة السلع. فالإقتصاد المغلق يعبر عن حالة نظرية فقط. ولكن لا بد و أن يكون للدولة سلع و خدمات معينة تتخصص الدولة في إنتاجها حيث تقوم بمبادلة إنتاجها من هذه السلع و الخدمات ( صادرات) بسلع أخرى لا تستطيع إنتاجها بكفاءة ( واردات).
- و بطبيعة الحال تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى ، حيث تتخفف أهمية التجارة الدولية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث تستطيع إنتاج الجانب الأكبر من إحتياجاتها محليا نتيجة لإتساع مساحتها جغرافيا و لذلك تتمكن من إنتاج تشكيلة كبيرة من السلع نتيجة لتنوع عناصر الإنتاج المادية و البشرية فيها، و يعني ذلك إنخفاض درجة إعتماها على الإستيراد من الخارج إلا أنها تتمكن من رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كميات أكبر من السلع التي تنتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل.
- و تتزايد أهمية التجارة الخارجية في الدول الصغيرة و الدول النامية حيث تتخفف إمكانياتها المادية و البشرية. و لذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع و تعتمد على الخارج في إستيراد الجانب الأكبر من السلع و الخدمات التي تحتاجها .
- و يتم قياس أهمية التجارة الدولية لدولة معينة من خلال درجة الإنفتاح أو درجة الإعتما المتبادل و الذي يتم قياسه لأي دولة من خلال النسب الآتية:

<sup>1</sup>إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة ، **مبادئ الإقتصاد الدولي** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2008، ص ص 6-8.

الصادرات/إجمالي الناتج المحلي و الواردات / إجمالي الناتج المحلي

حيث تزيد درجة الإعتماد المتبادل و درجة إنفتاح الدولة كلما زادت النسب السابقة . وعادة ما تكون هذه النسب منخفضة في الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة. و تصل هذه النسب إلى ما يقرب من 50% في دولة صغيرة مثل هولندا و التي تعتبر دولة منفتحة إقتصاديا رغم أنها دولة متقدمة.

### الفرع الثاني: الأهمية الإجتماعية للتجارة الدولية

تسعى التجارة الدولية في المجال الإجتماعي إلى تحقيق مايلي:<sup>1</sup>

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع الإختيار فيما يخص الإستهلاك.
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الإجتماعية الناتجة عن التغييرات في البنية الإقتصادية.
- الإرتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم و التقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.

- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على الحياة اليومية.

### الفرع الثالث: الأهمية السياسية للتجارة الدولية

تسعى التجارة الدولية في المجال السياسي لتحقيق ما يلي:<sup>2</sup>

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال إستيراد أفضل و أحسن ما توصلت إليه العلوم و التكنولوجيا.
- إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها .
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات ، فهي تحاول أن تجعل العالم قرية عالمية واحدة و بذلك تكون قد إستفادت من التكنولوجيا الحديثة و مسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

### المطلب الثالث : أوجه الإختلاف بين التجارة الدولية و الإقليمية

بينما تشير التجارة الإقليمية إلى التجارة بين أقاليم داخل الدولة الواحدة ، فإن التجارة الدولية

<sup>1</sup> رشاد العصار، عليان شريف، وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص13.

<sup>2</sup> رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000، ص58.

تعني التجارة بين دولتين أو أكثر . وقد أثار الكثير من النقاش بين الإقتصاديين حول الإختلافات بين النوعين من التجارة فبينما إعتقد الإقتصاديون الكلاسيك ( التقليديون ) بأن هناك إختلافات جوهرية محددة بين مفهومي التجارة و طبقا لذلك صاغوا نظرية مستقلة للتجارة الدولية ، عرفت بنظرية التكاليف النسبية . وعلى الجانب الآخر فإن بعض الإقتصاديين المحدثين مثل "أولين" «Ohlin» و "هابرلر" «Haberler» قد رفضوا هذه الفكرة و أوضحوا أن الإختلافات بين التجارة الإقليمية و الدولية هي إختلافات في الدرجة فقط وليست في النوع.

و فيما يلي سنعرض الإختلافات بين التجارة الدولية و الإقليمية:<sup>1</sup>

### 1- عدم حركية عوامل الإنتاج على المستوى الدولي:

إعتقد الكلاسيك بأن عوامل الإنتاج تتميز بحركية و حرية تامة في الإنتقال داخل الإقليم و بين الأماكن و المهن المختلفة طبقا لمستويات العوائد التي يمكن الحصول عليها ، بينما تقتصر إلى هذه الحركية على المستوى الدولي.

و ترجع عدم حركية عنصر العمل على الإنتقال من دولة إلى أخرى إلى بعض العوامل مثل الإختلافات في اللغة و العادات ، المهارات الوظيفية ، عدم الرغبة في ترك الروابط العائلية و الإجتماعية، إرتفاع نفقات السفر فضلا عن القيود التي تفرضها الدول المختلفة على هجرة العمال. أما عدم حركية رأس المال على المستوى الدولي ، فتكون مقيدة ليس فقط بإرتفاع نفقات النقل و لكن أيضا بسبب القيود القانونية التي تفرضها الدول على تحركات رؤوس الأموال منها إلى الدول الأخرى فضلا عن بعض الصعوبات و المشاكل مثل عدم الإستقرار السياسي ، الجهل بعوائد الإستثمار في دولة أجنبية، عدم إستقرار أسعار العملات الأجنبية.<sup>2</sup>

### 2- الإختلافات في الموارد الطبيعية:

تختلف الدول فيما بينها من حيث وفرة و أنواع الموارد الطبيعية المتاحة ، و تميل الدول إلى التخصص في إنتاج تلك السلع التي تعتمد على الموارد المتوفرة ، ثم تبادل هذه السلع بسلع أخرى حيث تكون الموارد اللازمة لإنتاجها نادرة.

فإذا كان عنصر الأرض متوفر نسبيا في أستراليا بالمقارنة مع عنصر العمل و رأس المال

<sup>1</sup> عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الإقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 1997، ص ص450-452.

<sup>2</sup> محمود يونس، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 18-19.

بينما يكون رأس المال متوفر نسبيا في إنجلترا ، فإن السلع التي تتطلب مزيد من رأس المال ( السلع الرأسمالية ) يمكن إنتاجها في إنجلترا ، بينما السلع التي تتطلب المزيد من الأرض يمكن إنتاجها في أستراليا (الصوف، القمح ) و يمكن للدولتين أن يتاجرا معا على أساس الإختلاف في التكاليف النسبية لإنتاج السلع المختلفة.

### 3- الإختلافات في الظروف الجغرافية و المناخية:

نظرا للإختلافات في الظروف الجغرافية و المناخية التي تتطلبها السلع المختلفة ، فإن كل دولة لا تستطيع أن تنتج كل السلع التي تحتاجها ، اللهم إلا إذا تحملت تكاليف مرتفعة للغاية. فالبرازيل تتميز بملائمة ظروفها الجغرافية و المناخية لإنتاج البن، بينما تتميز كوبا بإنتاج السكر وهكذا فإن الدول تخصص في إنتاج السلع التي تلائم ظروفها الجغرافية و المناخية على أن يتم التبادل فيما بينها.

### 4- إنفصال الأسواق:

تتفصل الأسواق الدولية عن بعضها البعض ، نتيجة للإختلافات في اللغة، العادات، الأذواق و أنواع السلع و أشكالها و أحجامها ، وفي العديد من الحالات يتم إنتاج السلع التي تباع في الأسواق الأجنبية بمواصفات تناسب الخصائص القومية لهذه الدولة .يضاف إلى ذلك القيود التي قد تضعها الدول المختلفة على تجارتها الخارجية.

### 5- إختلاف العملات:

يتمثل الإختلاف الرئيسي بين التجارة الإقليمية و الدولية ، في إستخدام عملات مختلفة في التجارة الدولية. فبينما يكون لكل دولة نظامها النقدي و عملتها الوطنية التي يمكن أن تستخدم في التجارة الإقليمية و تحظى بالقبول العام ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي . فالعديد من العملات لا تقبل للوفاء بالإلتزامات الخارجية. فالدينار الجزائري أو الجنيه المصري لا يقبل للوفاء بالإلتزامات خارج حدود هاتين الدولتين.<sup>1</sup>

ويشير إختلاف العملات العديد من المشاكل على المستوى الدولي ، نظرا للتغيرات في القيم

النسبية للعملات المختلفة عبر الزمن ، مما يعني نوعا من التكاليف و المخاطر المرتبطة بالتجارة

<sup>1</sup>حمدي عبد العظيم، إقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص14.

الدولية.

#### 6- مشاكل ميزان المدفوعات:

تميز مشاكل ميزان المدفوعات التجارة الدولية بينما لا تظهر هذه المشاكل في التجارة بين أقاليم الدولة الواحدة . فإذا إستورد المقيمون في إقليم معين أكثر مما يستورده إقليم آخر داخل الدولة فليس هناك مشكلة حيث تستخدم كافة الأقاليم نفس العملة ، و تشترك في نظام مصرفي واحد ، بالتالي فإن تدفق الأموال من إقليم العجز إلى إقليم الفائض يتخذ شكل تحويل الأرصدة من خلال النظام المصرفي حيث يتميز رأس المال بقدر كبير من الحرية في الإنتقال داخل الدولة الواحدة.

أما بالنسبة للتجارة الدولية ، فغالبا ما يصاحبها ظهور مشاكل العجز و الفائض في موازين مدفوعات الدول المختلفة، و ما يترتب على ذلك من مشاكل مثل فرض بعض القيود المباشرة على الواردات أو الصرف الأجنبي أو تخفيض القيمة الخارجية للعملة في الدولة التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها.

#### 7- إختلاف السياسات القومية:

تتميز التجارة الدولية عن التجارة الإقليمية ، بقيام الدول المختلفة بفرض قيود على تجارتها الخارجية في شكل تحديد الحصص ، الرسوم الجمركية على الواردات ، الرقابة على الصرف الأجنبي و أحيانا تكون القيود متمثلة في ضرورة توافر إشتراطات معينة في السلع المستوردة لتناسب المواصفات القومية و أيا كان الغرض من تقييد التجارة الخارجية ، فإن الهدف الرئيسي لها هو تغليب المصلحة القومية للدولة على مصالح الدول الأخرى في العالم تحقيقا لسياستها القومية.

#### المطلب الرابع: أسباب قيام التجارة الدولية وأهم النظريات المفسرة للتجارة الدولية

إن موضوع تحديد أسباب قيام التجارة الدولية أثار تفكير مجموعة مختلفة من المفكرين الإقتصاديين و قد كان عمل كل واحد منهم تكملة لعمل الآخر للوصول في الأخير إلى الأسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري و تحديد أساليب سياسية لترقية التجارة الخارجية.

#### الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الدولية

لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا ( تحقيق الإكتفاء الذاتي) نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة . لذا يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الدولية إلى

العوامل التالية:<sup>1</sup>

#### أولاً: التخصص الدولي:

حيث نجد أن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كلياً في إشباع حاجات أفرادها و ذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين دول العالم و لذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها و ظروفها و إمكاناتها الإقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل و كفاءة عالية.

إذ يرجع إقبال العالم المختلفة على الأخذ بأسباب التخصص إلى ما يدره التخصص الدولي على أطراف التبادل من نفع، يوضح ذلك أن مؤدي التخصص هو أن تتفرغ كل دولة لإنتاج السلع التي تتمتع بكفاية إنتاجية فائقة في إنتاجها ، على أن تتوصل بالتبادل الدولي للحصول على السلع التي لا يستطيع إنتاجها داخل أراضيها على الإطلاق، أو على التي و إن أمكن إنتاجها فيها فإن من المستطاع الحصول عليها بنفقة أقل من الخارج.<sup>2</sup>

#### ثانياً: إختلاف تكاليف الإنتاج:

يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها و بالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى بإقتصاديات الحجم الكبير. و هذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة و بالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

#### ثالثاً: إختلاف ظروف الإنتاج:

فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز و القهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية و تستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي .

#### رابعاً: إختلاف الميول و الأذواق:

فالمواطن الأردني على سبيل المثال يفضل المنتجات الأجنبية حتى لو توفر البديل الأردني منها و تزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

<sup>1</sup> موسى مطر، باسم اللوزي، وآخرون ، التجارة الخارجية، دار صفاء، الأردن، 2001، ص17.

<sup>2</sup> محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، (دون سنة نشر)، ص176.

## الفرع الثاني: النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الإقتصادية ، أو ما يسميه الإقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية . فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في مختلف دول العالم فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة و لفترة طويلة من الزمن و ذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل إحتياجاتها بالرغم من أن ظروفها الإقتصادية و الجغرافية لا تمكنها من ذلك و مهما يكمن ميل أي دولة لتحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ أن الدول كأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من سلع، و إنما إقتضى الأمر أن تخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية و الإقتصادية لأن تنتجها ، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها ، أو تستطيع لكن بكلفة و نفقة يصبح عندها الإستيراد من الخارج مفضلا .<sup>1</sup>

من هنا تبدو أهمية التخصص و تقسيم العمل بين الدول المختلفة و ترتبط إرتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية إذ قد دأب الإقتصاديون منذ زمن طويل على البحث في هذه الظاهرة . و فيما يلي سنشرح بشكل موجز النظريات الإقتصادية المختلفة التي ظهرت لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية من خلال النقاط التالية:

### أولا: نظرية التجاربيين:

كانت نظرية التجاربيين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في ثروة الأمم ، فثروة الأمم عندهم تعتمد على ما لديها من ذهب و فضة و ما تحققه من إضافة فيهما . فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب و الفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية ، و هذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري ، أي أن تفوق صادراتها وارداتها و يدفع الفرق بالمعدن النفيس ، و يلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة. و لقد ميز التجاربيون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية و هي:<sup>2</sup>

\***الفترة الأولى:** و هي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية و يستدعي إحتفاظ الدولة في تلك

<sup>1</sup> جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006، ص ص 14-15.

<sup>2</sup> نسرين عبد الحميد نبيه، الإفتتاح الإقتصادي العالمي، المكتب الجامعي الحديث، (دون بلد نشر)، 2012، ص ص 410-417.

الفترة برصيد من المعدن النفيس و إخضاع عمليات إنتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة .  
\*الفترة الثانية: إكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على إنفراد و من ثمة لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات إنتقال المعدن النفيس إلى الخارج وعلى أن تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.  
\*الفترة الثالثة: إتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العام فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها. و لقد إقتضى منطق التجاربيين الذي وضعوا ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك طلبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود و التي تتمثل في الضرائب على الواردات و إعانة الصادرات و منع إستيراد بعض السلع و غيرها بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري.

#### ثانيا: الطبيعيون و التجارة الخارجية

كان من الوسائل التي إتبعها التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وبالتالي تتخفض مستويات الأجور و هذا من شأنه خفض نفقة الإنتاج في الصناعة و تشجيع الصادرات الصناعية ، وعلى ذلك فإن الطبيعيون توصلوا إلى أن قيود التقدير كانت مسؤولة على إنخفاض أثمان الحاصلات الزراعية ، لو ما كان نظامهم يهدف إلى تحقيق زيادة في الطلب على الحاصلات الزراعية حتى لا يسود ما سموه بالثمن المجزي و تحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي.<sup>1</sup>

#### ثالثا: الكلاسيك و نظريات التجارة الخارجية

نادى الكلاسيك و دافعوا بشدة عن الحرية الإقتصادية و كانت حرية التجارة إمتدادا طبيعيا لمبدأ الحرية الإقتصادية و حسب رأيهم فإن الإنسجام بين مصلحة الفرد و مصلحة الجماعة أمر واضح ، و يستند مبدأ حرية التجارة في الفكر الكلاسيكي إلى ثلاث نظريات وهي:<sup>2</sup>

#### 1- نظرية الميزة المطلقة : (آدم سميث)

يمكن القول أن آدم سميث لم يضع نظرية خاصة للتبادل الدولي متعلقة بحرية التجارة الدولية

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص418.

<sup>2</sup>راند فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد 05، العدد17،

حزيران، (دون بلد)، 2013، ص ص 126-129.

تعتبر جزء من النظرية الكلاسيكية و أفكار آدم سميث في نظرية التجارة الدولية موجودة في كتابه الشهير "ثروة الأمم" . و الذي أكد فيه بأن مصدر الثروة هو الإنتاج ، و أن الإنتاج لا يتم إلا من خلال تقسيم العمل و في ظل منافسة تامة، و إمتدت هذه الفكرة لتشمل تقسيم العمل الدولي و ضرورة إطلاق " اليد الخفية " من الإقتصادات المحلية إلى الإقتصاد العالمي بهدف التخصيص وفقا للمزايا النسبية و تقسيم العمل.<sup>1</sup>

و مضمون النظرية هو أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل دولة نفسها تتحقق نتيجة لتقسيم العمل في المجال الدولي .فالدولة هي تتخصص في إنتاج السلع التي تتوقع أن يزداد إنتاجها فينبوا أنه لديها وفرة في إستخدام المواد الأولية و العمالة و الآلات ...إلخ.

و الأساس الذي إعتد عليه آدم سميث في توسيع نطاق تطبيق آرائه لتحسين العمل لتشمل المجال الدولي ( إتساع نطاق السوق) .فالسوق يتسع بدرجة أكبر إذا ما تمكنت السلع من إيجاد أسواق لها في خارج نطاق البلد، فسوف يؤدي هذا إلى توجيه النشاط الإقتصادي نحو السلع التي تنتج بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج و إستيراد سلع أجنبية يمكن إستيرادها بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها محليا ، فتقسيم العمل في المجال الدولي طبقا لما جاء به آدم سميث يجب على الدولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تكون في إنتاجها ميزة مطلقة.

إلا أن نظرية آدم سميث في الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة عن التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسيه من البلدان الأخرى؟ و إذا كان بلد معين يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج جميع السلع على البلد الآخر ، هل هذا يعني أنه لا يوجد مكاسب للتجارة بين البلدين؟ و قد حاول دافيد ريكاردو تقديم إجابة عن هذا التساؤل من خلال نظرية في الميزة النسبية.

## 2- نظرية التكاليف النسبية: (دافيد ريكاردو)

في القرن التاسع عشر قام الإقتصادي الإنجليزي المعروف دافيد ريكاردو بالرد على نظرية آدم سميث ، و ذلك بكتابه المشهور " مبادئ الإقتصاد السياسي و الضرائب " سنة 1817 من خلال نظريته في الميزة النسبية . إن جوهر هذه النظرية يتمثل في إحتساب كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع، بهذا توضح النظرية الجديدة أنه

<sup>1</sup> [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org) , Vue le : 01/10/2015 , à :23 :41.

ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان أن يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة ، بل إن قيام التجارة يعتمد على إختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان و ليس التكاليف المطلقة. و يحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبيا مقارنة مع شركائه التجاريين.و تعد هذه النظرية تطورا كبيرا في الفكر الكلاسيكي ، حيث إعتبرت الإتجاه الصحيح في التجارة الخارجية ، و خطوة هامة إلى الأمام و لازالت تشكل أساس أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية و قد زودت الإقتصاديين ببرهان أكثر كفاية و أكثر إقناعا في جدوى و فوائد التجارة ، بالرغم من كل الإنتقادات التي سيقت في مواجهة هذه النظرية.

### 3- نظرية القيم الدولية: (جون ستيوارت ميل)

أكدت النظريات السابقة ( الميزة المطلقة و الميزة النسبية) لتفسير قيام التجارة الخارجية بين البلدان على جانب العرض (إمكانيات الإنتاج ) دون الإهتمام بالطلب. لقد تنبه إلى هذه المسألة جون ستيوارت ميل الذي أشار في نظريته القيم الخارجية إلى أن رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع يعتمد على مقدار إستيراداته، بمعنى أن الصادرات تتغير وفقا لمعدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة ، و لهذا قام "ميل" بإدخال جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان ، و بناءا على ذلك حدد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعليا في التجارة ، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لإستيرادات البلد الآخر المشارك معه في التجارة ، بعبارة أخرى أن عرض البلد "A" لسلعته يمثل طلبه على سلعة البلد "B" و العكس صحيح ، و إن الإنحراف لمعدل التبادل التجاري الدولي عن معدل التبادل التجاري الداخلي في البلد يزيد مكاسب ذلك البلد من التجارة الخارجية.

### ثالثا: نظرية التوازن التلقائي: ( دافيد هيوم )

و تتلخص نظرية هيوم في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلية في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الإقتصادي ، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى إنسياب مع حجم نشاطها الإقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى ، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها و نقص وارداتها

بالتالي في النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري ، مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي.

و هكذا إستطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما و مستويات الأسعار فيه ، و العلاقة بين مستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية.<sup>1</sup>

#### رابعاً: نظرية القيم الدولية ( الحديثة لهكشر و أولين )

تعد هذه النظرية من النظريات الحديثة في التجارة الدولية ، وقد صاغ هذه الأفكار كل من هكشر و أولين في ظل الفروض التالية:<sup>2</sup>

\*إن دوال الإنتاج تعد متشابهة بين الدول المختلفة، و يشير هذا الإفتراض إلى تعظيم الإنتاج في إطار ندرة ووفرة عناصر الإنتاج التي تسود في تلك الدول.

\*تختلف كثافة إستخدام عناصر الإنتاج في إحدى السلعتين مقارنة بالأخرى كأن تكون إحدهما ذات كثافة في عنصر رأس المال و الأخرى ذات كثافة في العمل.

و تقوم الفكرة الرئيسية لهذه النظرية على أن التجارة الخارجية تقوم بين الدول نتيجة إختلاف أو وفرة الموارد الإقتصادية بينهم، ومن بعد فإن الدول التي تقوم على تصدير السلع التي يستخدم في إنتاجها عنصراً متوافراً (رأس المال) فإنها تستطيع أن تستورد سلعة تستخدم عنصراً نادراً ( العمل) في ذات الدولة، إلا أن هذا العنصر الأخير يعد متوافراً في الدولة الأخرى المستوردة منها ، و بمعنى آخر أن الدول يمكنها أن تصدر السلع التي يستخدم في إنتاجها عنصراً متوافراً و إستيراد سلع يستخدم في إنتاجها عنصراً نادراً، و هكذا يتم التبادل التجاري بين سلع ذات كثافة رأسمالية مع سلع ذات كثافة في العمل ، و كما هو واضح فإن هذا النموذج قد إعتد على عنصرين من عناصر الإنتاج في مجال التحليل ، و أن السلع يمكن أن تصنف في ضوء كثافة إستخدامها لعناصر الإنتاج إذ أن هذه الآراء و أخرى غيرها تعد نقداً لآلية تطبيق النظرية في العلاقات التجارية الدولية المعاصرة.

لقد جرت عدة محاولات تطبيقية لإختبار مدى صحة هذه النظرية في التجارة الدولية ، فكان

<sup>1</sup> نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص 414.

<sup>2</sup> سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الإقتصاد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، القاهرة، 2000، ص 285.

أشهرها المحاولات التي قام بها الإقتصادي الأمريكي "ليوننتاف " سنة 1953 ، الذي قام بإختيار العرض القائل أن الدولة تتمتع بوفرة نسبية في عنصر المال و لكن بندرة نسبية في عنصر العمل فمن المتوقع أن تكون صادراتها كثيفة رأس المال ، بينما وارداتها كثيفة العمل ، و لقد إستعان في ذلك بجدول قام من خلاله بتقدير كمية العمل و رأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات و السلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1947 . و الذي توصل إليه من خلال هذا الجدول وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من رأس المال أقل مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات هذا معناه أن الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة العمل و تستورد سلع كثيفة رأس المال .

و يستنتج ليوننتاف من ذلك أن إشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع إنتاج كثيفة العمل و رأس المال في ضوء الإعتقاد الشائع أن إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع بقية بلدان العالم يتميز بفائض نسبي في رأس المال.

#### خامسا: التحسينات في النظريات الأساسية و التوجهات الحديثة

لقد طرأت عدة تحسينات و توجهات على مستوى التجارة الدولية أهمها:<sup>1</sup>

**1-تكلفة النقل في التجارة العالمية:**إن إضافة تكلفة النقل يمكنه أن يعيق التجارة الخارجية للسلع التي من الممكن أن يتاجر بها عالميا لو كان النقل بدون تكلفة ( يمكن دراسة تأثير تكلفة النقل على التجارة الخارجية بإستخدام نموذج العرض و الطلب).و تكلفة النقل تكون في بعض الأحيان السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول ، خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة.

**2-السلع غير المتاجر بها عالميا:**وجود بعض السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية لسلع أخرى له تأثير مباشر على حجم و نوعية التجارة الخارجية بالنسبة للدولة (السياحية) مثلا.

**3-السلع الوسيطة:**وجود بعض السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية لسلع أخرى له تأثير على حجم و نوعية التجارة بين الدول (النفط و مشتقاته).

**4-الموارد الطبيعية:**يجب إضافتها ضمن المدخلات الأساسية للإنتاج مثل العمالة و رأس المال.

<sup>1</sup>نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق ، ص ص 416-419.

5-العوامل المحددة: يتم إنتاج بعض السلع أحيانا بإستخدام عوامل محددة و هذا ما سيغير من نوعية و حجم التجارة بين الدول عند أخذها في الإعتبار (مثال: إنتاج السلعة X يحتاج إلى  $m$  و  $z$  و إنتاج  $y$  يحتاج إلى  $d$  و  $z$ ).

6-تنقل عوامل الإنتاج: تم بناء النظريات الأساسية على إفتراض أن عوامل الإنتاج لا تنقل بين الدول، و هذا الإفتراض لا ينطبق في وقتنا الحالي و لذا يجب تعديل و تحسين النظريات وفقا لذلك ( إنتقال العمالة مثلا).

7-عدم التأكد أو اللابيقين: تفترض النظريات الأساسية كمال و توافر نفس المعلومات لكل الأطراف في عملية التبادل التجارية و هذا بالطبع إفتراض غير مناسب و يجب تعديله حتى تكون النظريات أكثر واقعية.

8-التجارة الخارجية غير المنظمة مثل التجارة غير المشروعة أو التهريب: نظرا لوجود هذه الظواهر في التجارة بين الدول لابد من أخذها بعين الإعتبار.

سادسا: بعض التوجهات و النظريات الجديدة:

1-الفجوات التكنولوجية: حيث نجد أن هذا النموذج قد قدمه Posner عام 1961.<sup>1</sup> حيث نجد هناك فجوات تكنولوجية بين الدول (أي بعض الدول تقود و البعض الآخر يتبع) و التي إن أخذت في الإعتبار تؤدي إلى خلق أساس نظري مختلف للتجارة الخارجية. ويكمن نطاق هذه النظرية في أن الدولة صاحبة الإختراع تتمتع بإحتكار مؤقت موروث عند المنبع في إنتاج و تصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي ، و يزول هذا الإحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة. وتتم هذه العملية الأخيرة عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي ، و تنشأ به دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة بين الدول. و تفقد بذلك العوامل التكنولوجية نتيجة لهذا التطور دورها الهام كعامل مفسر لنمط و إتجاه التجارة الخارجية بين الدول في هذا النوع من السلع.<sup>2</sup>

2-دورة حياة المنتج: ظل نموذج الفجوة التكنولوجية عاجزا عن الإجابة على سؤالين هامين في تفسير التبادل الدولي و هما:

\* لماذا يقتصر ظهور الإختراعات و التجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات

<sup>1</sup>مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية المفاهيم و النظريات و السياسات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، (دون سنة نشر)، ص 106.

<sup>2</sup>سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق، ص ص 216-217.

المتحدة ، ألمانيا و اليابان دون غيرها من البلدان حتى و لو كانت متقدمة مثل فرنسا و إيرلندا؟

\* ماهي الفترة الزمنية التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية و المزايا النسبية التي تصاحبها؟

تمكن المفكر الإقتصادي فيرنون R.Vernon من الإجابة على السؤالين السابقين من خلال

نظريته المعروفة بإسم "دورة حياة المنتج" . فالواقع أن المنتجات الصناعية و خاصة سلع الإنتاج و السلع التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة تمر حسب هذا المفكر بثلاث مراحل منذ ظهورها للوجود و يقدمها على النحو التالي:<sup>1</sup>

\* **مرحلة المنتج الجديد:** يفترض فيرنون أن هذه المرحلة تتم في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع و تكنولوجيا عالية، و أن بلدا كالولايات المتحدة الأمريكية يكون مؤهلا قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الحديثة . ومن أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلي، كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة، و يسود هناك إحتكار للسوق من طرف المنتجين نتيجة إحتكار التكنولوجيا. و يتطلب ظهور منتج جديد توافر شروط عديدة ، أهمها كفاءة تقنية مادية و بشرية عالية، و مستوى متقدم من البحوث النظرية و التطبيقية، و كذا توافر سوق داخلي قادر على إستيعاب المنتجات الجديدة ، إضافة إلى ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة و تحسين جودة المنتجات القائمة .

\* **مرحلة النمو:** حيث يزداد إنتشار المنتج تدريجيا و تتحسن نوعيته كما يكتسب مزيدا من التطوير و التنوع ، و يلاحظ في هذه المرحلة تطور الطلب على المنتج من خارج الدولة المبتكرة له، و تخفض في ذات الوقت نفقات الإنتاج بفعل التحسن في وسائل الإنتاج الفنية، و ظهور المنافسة المحلية بسبب تقليد التكنولوجيا من طرف شركات أخرى. هنا يبدأ عدد من الظواهر الإقتصادية الهامة من الظهور منها: الإستثمارات الأجنبية ، الحركات الدولية لرؤوس الأموال و كذا تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا ، و تبدأ الشركات صاحبة الإختراع في إنشاء فروع لها في الخارج ( الدول المستوردة للمنتج ) سواء كانت دولا صناعية متقدمة كبلدان أوروبا الغربية أو البلدان المصنعة حديثا.

\* **مرحلة المنتج النمطي:** يرى مفكرو المناهج التكنولوجية أن هذه المرحلة تشهد عددا من التطورات

<sup>1</sup>الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لإنظام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية :حالة مجمع صيدال ، أطروحة دكتوراه في

العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص30.

الهامة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتج مع خصائص سلع دورة المنتج خاصة من النواحي التالية:<sup>1</sup>

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف الدول ، أي أن التكنولوجيا تصبح نمطية و شائعة الإستعمال.

- إختفاء ظاهرة إقتصاديات الحجم و خضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة و المتناقصة.

- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع و خدمات عناصر الإنتاج ، لذلك يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية.

- تشابه ظروف الطلب نظرا لوجود شكل واحد و نهائي للسلعة في جميع الدول.

- يترتب على نمطية السلعة إستبعاد إمكانية حدوث إنعكاس لدوال الإنتاج.

من خلال هذا التحليل ، يخلص فارنون إلى تقديم تفسير جديد للغز لليوننتيف هو أن الصادرات الصناعية الأمريكية تتشكل في معظمها من السلع الحديثة التي تكون فيها نفقة العنصر البشري مرتفعة بالإعتماد على العلماء و المهندسين و الباحثين و الفنيين و المختصين ، أما الواردات فهي تتشكل من السلع الناضجة و النمطية التي تكون فيها كثافة عنصر رأس المال أعلى نسبيا من كثافة عنصر العمل.

من كل ما سبق يمكننا القول أن تباين السلع التي تدخل في التجارة الدولية و تباين أثمانها يرجع إلى إختلاف الفن الإنتاجي السائد في الدول المختلفة، و إلى إختلاف ظروف الطلب ، إضافة إلى الوفورات الناشئة عن حجم الإنتاج و التجارة في السلع المتميزة و تقسيم الأسواق... إلخ، كل هذه العوامل مجتمعة إضافة إلى العوامل السياسية التي يمكنها تفسير التجارة الدولية.

**3-تأثير الدخل:** تعطي النظريات هنا إعتبارا هاما و دورا فعالا لجانب الطلب.وهي عموما (و خاصة نظرية Linder و التي تعتبر أهمها و أشهرها ) تستند على إفتراضين هما أن إحتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

**4-الشركات متعددة الجنسيات:** تمثل التجارة بين هذه الشركات و بين فروعها جزء كبير و متزايد

<sup>1</sup>سامي عفيفي حاتم ، مرجع سابق، ص23.

من الحجم الكلي للتجارة و نظرا لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال و التكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة و إنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجيا المطلوبة لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة "سلعة عالمية".

**5-إختلاف السلع:** نظرا لإختلاف الأذواق و الآراء حول السلع نجد أنه في معظم الأحيان توجد نوعيات كثيرة من نفس السلعة ( نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات و أحيانا من نفس الموديل نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية و أحيانا نوعيات من نفس المشروب ...إلخ وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات و تستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى مما يؤدي إلى ظاهرة التجارة البينية في نفس السلعة.

**6-وفورات الحجم:** تستند النظرية هنا على ظاهرة أنه بالنسبة لبعض السلع كلما زاد حجم الإنتاج منها كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها . و ترتبط مثل هذه الظواهر و بدرجة عالية مباشرة بالمعرفة الناتجة عن البحث و تنمية و ظروف المنافسة غير التامة . و تؤدي مثل هذه الظاهرة إلى خلق أسباب التجارة بين الدول تخرج تماما عن نطاق المزايا النسبية.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية

حدثت بعد الحرب العالمية الثانية تطورات بالإقتصاد العالمي كانت في ظاهرها إمتدادا للظروف الإقتصادية التي سبقت تلك الحقبة ، و لكنها تباينت عنها في الجوهر ، حيث برزت إتجاهات بين الدول تتجه نحو المجتمع الإقتصادي أي التكتلات الإقتصادية لمواجهة الموقف الذي نشأ عن الحروب و تداعياتها. فالدول الإستعمارية و المتقدمة صناعيا صاغت تحالفات إقتصادية لمواجهة الظروف التي نجمت عن فقدان مستعمراتها و ما ترتب على هذا الوضع من قضايا مشتركة تهم هذه الدول، أما الدول النامية و الخارجة من الإستعمار و التي أخذت تحصل على إستقلالها فقد لجأت إلى تطبيق مفاهيم إقتصادية و إتجاهات تجارية كانت تهدف من خلالها إلى تحقيق و تأكيد الإستقلال الإقتصادي بعد الإستقلال العسكري و السياسي الذي تحقق.و ذلك ببناء أنظمة و قوانين تحدد فيها علاقاتها التجارية فيما بينها و مع دول العالم الأخرى و ذلك بما يتناسب مع طموحاتها

<sup>1</sup>رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الإقتصادي ، منشورات الحياة، الجزائر، 2009، ص ص 38-39.

الإقتصادية .

ومن هذه الأرضية بدأت السياسات في التجارة الدولية تأخذ طابعا آخر في العلاقات الإقتصادية و التجارية الدولية ، حيث بدأت كافة الدول تحاول تنظيم علاقاتها التجارية بالشكل و المضمون المنسجم مع توجهاتها المنسجمة مع المرحلة المقبلة آخذة بضرورة إحداث التنمية أو المحافظة على الوضع القائم ضمن المستوى المعقول. على أن الحكم على السياسات التجارية الدولية من خلال النظم الإقتصادية السائدة في العالم و ذلك لأن هذه السياسات تختلف من دولة إلى أخرى نتيجة لإنتمائها الإقتصادي ، و تبعا لمكانتها على خريطة التقسيمات الدولية التي نشأت أو المتعارف عليها من حيث كونها دولة متقدمة أو متخلفة و ظهر مصطلح دولة نامية وإن تعدت مرحلة النمو و باتت على عتبة التقدم.

و من هنا فإن لكل طرف للسياسات التي توجهه و تحكمه للخروج منه إلى طرف آخر. بمعنى أن هذه السياسات تختلف في حالة تطبيقها من دولة إلى أخرى حسب المراحل و الظروف التي يكون فيه إقتصاد هذه الدولة أو تلك.

#### المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية و أهدافها

تختلف السياسة التجارية من حيث المفهوم و الأهداف من دولة إلى أخرى حسب الفلسفة الإقتصادية السائدة في كل دولة ، و عليه فقد تنوعت المفاهيم و تعددت الأهداف الخاصة بهذا النوع من السياسات.

#### الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية

من الواضح أن التجارة الحرة غير المقيدة تؤدي إلى تعظيم الناتج على مستوى العالم أو على مستوى الدول المشتركة في عمليات التبادل التجاري و من ثم فهي تؤدي إلى زيادة المنافع التي يمكن للدول المشتركة في عمليات التبادل التجاري الحصول عليها، ومع ذلك نجد أن كل دول العالم تفرض قيودا على عمليات التبادل التجاري لكي تحقق منافع خاصة بكل منها على حساب باقي دول العالم و يطلق على هذه القيود " السياسات التجارية " أو " سياسات التجارة الدولية " <sup>1</sup>.

و تعرف السياسة التجارية Commercial Policy على أنها: " عبارة عن مجموعة الوسائل و

<sup>1</sup> إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص143.

الطرق التي تقوم بها الدول لتعبر عن تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة ، أو هي موقف الدول إزاء العلاقات الإقتصادية التي ينشئها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات (المقيمون على أرضها) مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات (المقيمين في الخارج)".<sup>1</sup>

كما يقصد بالسياسة التجارية: "مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، و تتعدد وسائل تلك السياسة و التي هي جزء من السياسة الإقتصادية بصفة عامة تبعا للنظام الإقتصادي السائد".<sup>2</sup>

إذن و بصورة عامة فإن السياسة التجارية هي تلك الإجراءات التي تطبقها الدول ذات السيادة في مجال التجارة الدولية سعيا منها لتحقيق أهداف مسطرة.

### الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

تسعى السياسة التجارية الدولية إلى البحث عن تعظيم الفائدة من التعامل مع باقي دول العالم مع تحقيق التوازن الخارجي ، إضافة إلى ذلك هناك أهداف أخرى نذكر من بينها:<sup>3</sup>

#### أولا: الأهداف الإقتصادية

**1- حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية :** خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها و تطورها و هناك من يطلق عليها بالصناعة الوليدة أو الصناعة حديثة العهد في البلد و التي يتوقع لها أن ترقى إلى مرحلة النضج إذا ما توفرت لها البيئة الملائمة و لذلك فلا يقصد بالصناعة الوليدة بمجرد حداثة العهد ، فلا شك أن هناك الكثير من الصناعات حديثة العهد و التي لا يتوقع لها أي إزدهار بل يجب أن تكون الظروف و الإمكانيات الإحتمالية لنضج هذه الصناعة متوفرة في البلد و عادة ما يطلق على محصلة هذه الظروف المواتية بتعبير الميزة النسبية فإذا كانت هناك ميزة نسبية كامنة أو إحتمالية في فرع من فروع الإنتاج جاز في هذه الحالة إعتبار الصناعة فيه من قبيل الصناعات الوليدة التي يجب حمايتها.

**2-ومن الجدير بالذكر أن هدف حماية الإنتاج المحلي قد يتضمن هدفا آخر وهو توزيع الدخل القومي في إتجاه معين :** فمثلا إصرار دول أوروبا الغربية على حماية إنتاجها الزراعي إزاء المنافسة

<sup>1</sup>شريف علي الصوص، التجارة الدولية ( الأسس و التطبيقات )، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن-عمان، 2012، ص129.

<sup>2</sup>زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي " نظرة عامة على بعض القضايا " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص296.

<sup>3</sup>محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010، ص209.

الأجنبية و يتضمن حرص الحكومات في هذه الدول على ضمان حد أدنى لدخل المنتجين الزراعيين فيها ، كذلك فإن إصرار هذه الدول على حماية بعض فروع الإنتاج الصناعي كالغزل و النسيج يتضمن حرص حكوماتها على ضمان التشغيل للقوة العاملة المستخدمة في هذه الصناعات.<sup>1</sup>

**3- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات و إعادته إلى التوازن:** و يحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه و في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي و زيادة المعروض منه و قد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها ، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها و إنخفاض في وارداتها ، نظرا لإنخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة و ارتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب ، مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية .<sup>2</sup>

**4-زيادة الموارد المالية للدولة و إستخدامها في تمويل النفقات العامة للدولة:**فقد يكون الحصول على موارد للخرانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية في كثير من الحالات حيث يعتبر الحصول على موارد من خلال هذا الطريق أكثر فعالية و أكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة ، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخرانة عند مرور السلع عبر الحدود و بذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها على هذا الطريق تكون على الأقل جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرز عند تحديد طرق تحقيق هذا الهدف ، فلو تم تحقيقه من خلال فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي هذا إلى الإخلال بإعتبارات العدالة الإجتماعية أو بإعتبارات التنمية الإقتصادية أو بهما معا ، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه إختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السعرية لطلب و عرض هذا النوع من السلع ضعيفة.<sup>3</sup>

**5-حماية الإقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية :** كالتضخم و الإنكماش و غير ذلك و كذلك حمايته من سياسة الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى.حيث نجد أن الإغراق هو تطبيق لنظرية

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 ، ص 235.

<sup>2</sup>الصادق بوشناقفة، مرجع سابق، ص 58.

<sup>3</sup>عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق، ص ص 233- 234.

التميز السعري في مجال التجارة الدولية وهو البيع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية ، على أن تعرض الخسارة بالبيع بثمان مرتفع في السوق المحلية. و طالما أن الإغراق نوع من التمييز السعري بين السوق المحلية و السوق الخارجية ، فلا بد أن يكون هناك فارق كبير في المرونة السعرية للطلب على السلعة محل الإغراق في السوقين ، و الإغراق بهذا المعنى هو أحد أسلحة الحرب الإقتصادية إذ يعتبر وسيلة غير مباشرة لكسب السوق الخارجية على حساب المنتجين المحليين في هذه السوق و على حساب المنتجين الخارجيين الذين يصرون إليه. ولذلك فإن الدولة التي ستستشعر أية بادرة للإغراق تسارع بإتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية إقتصادها القومي فتتدخل بفرض الرسوم الجمركية المرتفعة و أحيانا بمنع الإستيراد كلية.و يلاحظ أن إثبات ممارسة الإغراق قد يكون أمرا صعبا في الكثير من الحالات نظرا لأن الدول المتخلفة عادة ما تتبع مفاهيم متباينة لبنود التكاليف.

#### ثانيا: الأهداف الإجتماعية

تتمثل الأهداف الإجتماعية للسياسة التجارية في النقاط التالية:

- 1- تتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية ، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار و رفع مستوى التشغيل ، و إعادة توزيع الدخل لصالح فئات إجتماعية معينة .
- 2- حماية الصحة العامة من خلال منع إستيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية مثل الكحول أو السجائر ...إلخ.

و لتحقيق الأهداف السالفة الذكر تستعمل الدولة عدة وسائل و أدوات منها الرسوم الجمركية الإعانات ، تراخيص الإستيراد ، نظام الحصص ، بالإضافة إلى القيود غير الجمركية.<sup>1</sup>

#### ثالثا: الأهداف الإستراتيجية

و تتمثل الأهداف الإستراتيجية للسياسة التجارية في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- 1- توفير أكبر قدر من الإستقلال و الأمن في الدولة من الناحية الإقتصادية و الغذائية و العسكرية فقد يتطلب أمن المجتمع و الإعتبارات الإستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج

<sup>1</sup>Bernard Guillochon, Annie Kwaeciki, **Economie International : Commerce et Macroéconomie**, 5édition, Dundo, 2006,p99.

<sup>2</sup> عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق، ص239.

المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة ، و في هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو منع الإستيراد كليا .

2-توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة معينة من الأمن يمكن الإطمئنان به.

3-توفير أكبر قدر ممكن من مصادر الطاقة كالبتروول ، و هنا يكون على التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف وخاصة في فترة الحروب و الأزمات .

### الفرع الثالث: كيفية إختيار السياسة التجارية

هذا السؤال يجب أن يبحث على أساس الحجج الإقتصادية السليمة التي تستند عليها كل سياسة تجارية مع مراعاة الظروف الواقعية التي يمر بها الإقتصاد القومي و الأهداف الإقتصادية التي يرجى تحقيقها مستقبلا و كذلك طبيعة العلاقات الإقتصادية الدولية . كل ذلك حتى يمكن التوصل إلى السياسة التي تدار بها شؤون التجارة الخارجية بما يضمن تحقيق أكبر مكسب ممكن منها للبلد حاضرا أو مستقبلا في إطار الإقتصاد الدولي.

و لكن الملاحظ من التجربة التاريخية أن السياسة التجارية لم تكن دائما من صنع رجال الإقتصاد ، بل كثيرا ما كان منطلق رجال السياسة سواء في المجالات النيابية أو في مقاعد السلطة يتدخلون بشكل قاطع في تحديد هدفها و صياغتها في قالبها الواقعي . ولا يعني هذا أن منطلق رجال الإقتصاد لم يكن له أهمية و لكن ما نقصد إيضاحه هو أن الرأي الإقتصادي لم يكن له الدور الأول أو الرئيسي في تقرير السياسة التجارية بل كان دائما يأخذ طريقه من نافذة رجال السياسة و الحكم إذا إقتنعوا به . هذه الحقيقة التي نستمدتها من دراسة التاريخ تضع الإقتصادي في وضع المستشار الذي يؤخذ برأيه أو لا يؤخذ و ليس بأي حالة في موضع المقرر النهائي للأمور الإقتصادية الكبرى الخاصة بالدولة و من ضمنها السياسة التجارية .

هذه الحقيقة مازالت تعيش معنا حتى عصرنا الحالي بإستثناء البلدان المتقدمة التي أولت القيادات السياسية فيها أهمية كبيرة نسبيا للمشورة الإقتصادية. و لكن الأخذ أو عدم الأخذ بالمنطق الإقتصادي لا يؤثر إطلاقا على قيمته العلمية و إنما يعني أنه قد يجد طريقه إلى الواقع العملي أو يبقى مطويا في سجل الكتب ، و عدم الأخذ بالمنطق الإقتصادي السليم لا يجب أن يقلل من همة الإقتصادي الحق في ضرورة البحث عنه و دعمه والدفاع عنه. فلم يقلل من همة الإقتصاديين

الكلاسيك إبتداء من آدم سميث أن يدافعوا عن حرية التجارة الخارجية طوال قرن من الزمان دون أن يشهدوا تطبيقها . بل أن سميث قضى الثلاثة عشر عاما الأخيرة من حياته مديرا لجمرك جلالة الملك بأسكتلنده و كان يمارس عمله بإنتقان كما ينبغي و لم يتنازل في الوقت نفسه عن أفكاره بشأن حرية التجارة .

و ربما أن تطور الظروف الإقتصادية يثبت صحة المنطق الإقتصادي ، أو ربما أن مالم يقتنع به رجال السياسة أو لم يفهموه الآن يتسلل تدريجيا إلى أذهانهم فيؤثر في إتجاهاتهم مستقبلا و لذلك ليس أمام الإقتصادي إلا أن يعرض وجهة النظر الإقتصادية في السياسة التجارية (أو غيرها) و يدعمها بقدر الإمكان و يبينها بكل وضوح لرجال السياسة و هم إما أن يقتنعوا بها أو لا يقتنعوا بها ، و ليست مهمة الإقتصادي بأي حال من الأحوال أن يأخذ بعض السياسات التجارية التي لا تستند على أي منطق إقتصادي سليم فيدافع عنها على أساس إحتياجات الواقع العملي ، فليترك هذه المهمة لرجال السياسة فهم يستطيعون أدائها على أكمل وجه إذا ما رغبوا . و لكن هذا لا يعني إطلاقا أن يبتعد الإقتصادي عن الواقع العملي. بل أنه لو فعل هذا لخرج عن مهمته العلمية بلا شك فلا بد أن يثبت المنطق الإقتصادي العلمي في خدمة الواقع العملي وأن السياسة التجارية التي يقترحها قد وضعت في ظروف إفتراضات تعكس الواقع لكي تحقق أكبر مكسب ممكن من التجارة الخارجية حاضرا و مستقبلا.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مبدأ الحرية في التجارة الدولية

لقد تعددت الآراء حول هذا الموضوع إلى مؤيد لحرية التجارة ، المعبر عنها بتجارة دولية بدون قيود ، و آخر معارض و المعبر عنها بتجارة دولية مقيدة و مقننة ، حيث إنقسم الفكر الإقتصادي في مجال التجارة الدولية إلى إتجاهين أساسيين إتجاه التجارة الحرة و إتجاه التجارة المقيدة و سوف نقوم بالتطرق أولا من خلال هذا المطلب إلى إتجاه التجارة الحرة و أهم الحجج التي تبرره.

### الفرع الأول: مفهوم مبدأ الحرية التجارية

فيمكن القول أن ظهور مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الدولية يرجع إلى المذهب الطبيعي الذي ظهر بفرنسا بقيادة فرانسوا كناي (1694- 1774) ، و يقوم المذهب الطبيعي على أساس

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، دون دار نشر، الاسكندرية، 2007، ص ص157-158.

عدم تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية ، لكون مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ، و إعتبر أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسماه الطبيعيون بالثمن العادل (Bon Prix) ، وهو الثمن الذي يحقق ربحا معقولا للبائعين ، و يعتبر معقولا كذلك بالنسبة للمستهلكين.<sup>1</sup>

لقد إختلفت المفاهيم الخاصة بسياسة الحرية التجارية و تعددت الحجج و الدوافع المتعلقة بأنصار هذا المذهب و التي تجسدت أساسا في إلغاء دور الدولة في مجال العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، لذا يمكن تعريف سياسة الحرية التجارية على أنها: حرية إنتقال عوامل ووسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى و ترك التجارة دون قيود أو عراقيل.<sup>2</sup>

كما تعرف أيضا على أنها: الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية<sup>3</sup>. بحيث تكون تجارتها الخارجية حرة ، خالية من القيود و العوائق التي تقيد تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات .<sup>4</sup>

كما يقصد بسياسة الحرية التجارية " إزالة كافة القيود و العقبات المفروضة على حركة السلع و الخدمات من دولة إلى أخرى ، و لكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع و الخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى ، و إنما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم غير تجارية.<sup>5</sup> فالسلع التجارية تلك السلع التي يمكن الإتجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية إما إستيرادا أو تصديرا ، أما السلع غير التجارية فهي تلك السلع غير القابلة للإتجار دوليا أي السلع التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية.

### الفرع الثاني: حجج أنصار مبدأ حرية التجارة الدولية

لما كان هدف أية سياسة إقتصادية أو تجارية هو تحقيق الرفاهية الإقتصادية ، فإن إتباع

حرية التجارة من شأنه تعظيم الدخل القومي للدول أطراف التبادل بما يكفل بالتالي تحقيق تلك

<sup>1</sup> يوسف مسعداوي ، مرجع سابق، ص 77.

<sup>2</sup> شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص 130.

<sup>3</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي (نظريات و سياسات)، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن، 2007، ص 365.

<sup>4</sup> محمد دياب ، مرجع سابق، ص 305.

<sup>5</sup> السيد محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 114.

الرفاهية لكل منها . و يعتمد أنصار هذا المذهب على عدة حجج من أهمها:

#### أولاً: منافع التخصص الدولي:

حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، و لما كان مدى التخصص إنما يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل ، فإن إتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لإتساع مدى التخصص الدولي و تقسيم العمل و في هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يؤدي بدوره إلى حسن إستغلال موارد الدولة.

و لكن يجب التذكر دائماً أن إثبات قوة الحجة الإقتصادية التي تستند إليها الحرية التجارية يقيم حالة قوية للدفاع عنها بشرط ضروري و هو توفر عدد من الفروض الأساسية اللازمة لتحقيق التخصص الدولي على أساس الميزات النسبية فإذا لم تتوافر هذه الفروض الأساسية فإن إعتناق الحرية التجارية لن يؤدي إلى تحقيق التخصص الدولي على أساس الميزات النسبية بل و سوف يتسبب في تحقيق خسائر مؤكدة لبعض البلدان المتاجرة.<sup>1</sup>

#### ثانياً: منافع المنافسة:

إن مناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الإرتفاع بمستوى الإنتاجية فضلاً عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين ، فمن ناحية مستوى الإنتاجية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في إستخدام و سائل الإنتاج الأكثر تطوراً و فعالية سعياً وراء زيادة الناتج و خفض النفقة و من ناحية المستهلكين تحول المنافسة دون قيام الإحتكارات و يعتمد التوسع في حجم المشروعات على إتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة فيتحقق خفض النفقة بالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين نتيجة الإستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.<sup>2</sup>

#### ثالثاً: الحرية تحد من نشوء الإحتكار:

تعتبر سياسة حرية التجارة في حد ذاتها عامل مهم لإضعاف المراكز الإحتكارية في الأسواق الدولية لأنها تشجع في هذه الأسواق درجة عالية من المنافسة. بالتالي فإن تحرير التجارة الخارجية من جانب أكبر عدد ممكن من الدول يؤدي إلى القضاء على الإحتكار ، بينما أن الإستمرار في تقييد التجارة يحمي القوى الإحتكارية و يضع فرصة الإستفادة من المزايا النسبية للدول المتخلفة

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري أحمد ، مرجع سابق، ص162.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص291.

أو المتقدمة أو النامية على حد سواء.<sup>1</sup>

**رابعاً: الحماية تؤدي إلى إفقار الغير:**

يشير أنصار الحرية إلى أن الرسوم الجمركية لها العديد من العيوب أهمها إفقار الغير و هي بذلك تفقد ثقة المتعاملين في مجال التجارة الخارجية. حيث تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية ، فالتقليل من الواردات يؤدي بدوره إلى نقص الصادرات . كما نجد أن سياسة الحماية تحتاج بشكل كبير إلى وضع تشريعات مما يترتب عليها آثار و نتائج إقتصادية متعددة.<sup>2</sup> فإذا إعتمدت كل دولة على سياسة حماية صناعاتها المحلية و أحجمت عن الإستيراد أو حتى قلصت إلى الحد الأدنى وارداتها ستجد نفسها عاجزة في نهاية المطاف عن تصدير فوائض إنتاجها ، ومع ما يمكن أن ينجم عن ذلك من ركود إقتصادي و تراجع مستوى الرفاهية الإقتصادية ، فلن يكون بإمكان أي دولة تصدير فائض إنتاجها بصورة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج الدول الأخرى.<sup>3</sup>

**خامساً: تشجيع التقدم التكنولوجي:**

تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين و يسعى كل منتج إلى تحسين و تطوير طرق الإنتاج و إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج و خفض التكلفة و طرح السلع بأسعار منخفضة.<sup>4</sup>

و الملاحظ من هذه الحجج المقدمة من قبل أنصار سياسة حرية التجارة ، أنها تبرز إيجابيات هذه السياسة ، لكن الواقع لا يعكس ذلك ، فعادة نجد أن مبدأ التقسيم الدولي للعمل ليس هو السائد دائماً ، إذ تتنافس عدة دول في فرع واحد من الإنتاج إضافة إلى أن الظروف الإنتاجية التي تدعو إلى التخصص معرضة للتغير و التطور ، كما أن الإهتمام بمصلحة المستهلك على حساب مصلحة المنتج المحلي يضر بمصلحة المنتج و المنتج المحليين ، رغم ذلك فإن آراء أنصار هذه السياسة توج بإنشاء منظمة عالمية تعمل على تحرير التجارة من القيود المعيقة لحركتها وهذه المنظمة هي المنظمة العالمية للتجارة.

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري أحمد ، مرجع سابق ، ص 164.

<sup>2</sup> يوسف مسعدوي، مرجع سابق، ص 77.

<sup>3</sup> محمد دياب، مرجع سابق، ص 306.

<sup>4</sup> محمد دويرا، الإقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الاسكندرية ، مصر، 1999، ص 62.

### المطلب الثالث: مبدأ الحماية في التجارة الدولية

إحتلت سياسة الحماية التجارية دورا فاعلا في التجارة الدولية من خلال إبراز الدور الهام والفعال للدولة في العلاقات الإقتصادية الدولية وفيما يلي مفهوم هذه السياسة والحجج التي إرتكز عليها مناصروها.

### الفرع الأول: مفهوم مبدأ الحماية التجارية الدولية

ترجع فكرة الحماية التجارية إلى المذهب التجاري الذي ساد ما بين نهاية القرن الرابع عشر إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، و الذي كان منتشرا خاصة في كل من إنجلترا و فرنسا و إسبانيا و إيطاليا و غيرها ، و من أبرز كتاب هذا المذهب ، الكاتب الإنجليزي "توماس مان" « Thomas Man » الذي نشر كتابه بعد وفاته سنة 1664 ، و الذي عالج فيه مجموعة من القضايا التي تتعلق بالحماية التجارية ، حيث قدم فيه مجموعة من المقترحات التي من شأنها أن تعمل على تحقيق الفائض في الميزان التجاري <sup>1</sup>.

يعرف مبدأ الحماية التجارية على أنه : " قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات ، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة <sup>2</sup>. مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية" <sup>3</sup>.

تعرف أيضا على أنها : " كل سياسة يتم تبنيها من قبل الدول لحماية الصناعات المحلية من خطر المنافسة للواردات الأجنبية ". و عليه فإن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه السياسة هو إستخدام الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على إتجاه المبادلات الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها هذه المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة <sup>4</sup>.

و تعرف سياسة حماية التجارة الدولية بأنها: " مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة ، كمية أو غير كمية ، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق

<sup>1</sup> يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص73.

<sup>2</sup> عبد المنعم محمد مبارك، يونس محمد ، إقتصاديات النقود و التجارة الخارجية ، دار الجامعية، الاسكندرية، 1996، ص255.

<sup>3</sup> السيد محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، مرجع سابق، ص133.

<sup>4</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 194.

التجارة الدولية عبر حدود الدولة ، لتحقيق أهداف إقتصادية معينة".<sup>1</sup>

إذن و ما يمكن إستخلاصه هو أن هذا المبدأ ظهر من أجل حماية إقتصاديات الدول النامية إزاء الإستغلال والسيطرة الرأسمالية من الدول الصناعية الكبرى.

### الفرع الثاني: حجج أنصار مبدأ حماية التجارة الدولية

لا ينبغي أصحاب إتجاه الحماية الجمركية تقييد معين لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي و تقسيم العمل، وأن التجارة تقوم على أساس وجود فروق نسبية في تكاليف الإنتاج ما بين دولة و أخرى . إلا أنهم يعتقدون أن هناك أهدافا أخرى ذات أهمية للمجتمع يتوجب العمل على تحقيقها حتى لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل و التخصص ، و يرى أصحاب إتجاه الحماية أو التدخل أنه مادامت الثروة التكنولوجية و العلمية قادرة على إطفاء أو إزالة تلك الإختلافات في الميزة النسبية فإنما ذلك سوف يؤدي إلى تضيق هوة التكاليف النسبية و بالتالي إزدیاد الضغط من أجل فرض قيود على التجارة .<sup>2</sup> و لتأكيد صحة إختيارهم فإن أنصار الإتجاه الحمائي يوردون مجموعة من المبررات سنوجزها لاحقاً. حيث نجد أن أنصار الحماية يستندون إلى حجج بعضها إقتصادي و بعضها غير إقتصادي ، ذلك أن الإعتبارات الإقتصادية البحتة ليست المعيار الوحيد الذي تسترشد به الحكومات في تقييد التجارة الدولية أو تحريرها من القيود.

### أولاً: الحجج غير الإقتصادية

فهي تعترف أصلاً بصحة ما ينادي به أنصار مذهب الحرية و لكنها تؤكد بوجود أهداف أخرى غير الرفاهية المادية ينبغي على الدولة أن تراعيها.<sup>3</sup> و هي الحجج التي تهدف إلى تحقيق أهداف إستراتيجية أو إجتماعية و تتمثل في ضرورة الإستقلالية و حماية القطاع الزراعي و حماية مستويات الأجور و فيما يلي أبرز و أهم الحجج:

**1- الإستقلالية:** تساهم الحماية في إستقلال الإقتصاد الوطني لأي دولة عن إرتباطه بالإقتصاد العالمي ففي حالة قيام حرب أو أي أزمة إقتصادية لا تجد الدولة نفسها مرتبطة بالإقتصاد العالمي من حيث تمويله بالسلع الأساسية كالمواد الغذائية أو السلع الإستهلاكية أو الصناعات الثقيلة ، مما قد يضعها في وضع حرج لذا

<sup>1</sup> يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص ص 73-74.

<sup>2</sup> شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص ص 130-131.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 292.

يجب على الدولة أن تحافظ على فروع الإنتاج الأساسية فيها على الرغم مما قد يشير إليه مبدأ التخصص و تقسيم العمل.<sup>1</sup>

**2- حماية القطاع الزراعي:** يترتب على مبدأ الحرية التجارية سيادة المنافسة الدولية ، مما قد يؤدي إلى القضاء على القطاع الزراعي المحلي خاصة إذا كانت الحاصلات الزراعية المستوردة منخفضة الثمن و لذلك تتدخل الدولة بغرض حماية الإنتاج الزراعي و دخول فئة المزارعين الوطنيين مثال ذلك تعهد الحكومة البريطانية بحماية الإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية بدفع معونة سنوية للمزارع الإنجليزي لتعويض الفرق بين تكاليف إنتاج المحاصيل الزراعية المحلية و الأجنبية المستوردة ، أضف إلى ذلك أن حماية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن سياسة توفير المواد الغذائية لمواجهة احتمالات الحرب (الأمن الغذائي).<sup>2</sup>

**3- حماية مستويات الأجور المحلية:** يرى البعض بأن الأخذ بسياسة الحماية قد يكون الهدف منه هو حماية مستويات الأجور المحلية من خطر السلع الأجنبية التي تستخدم الأيدي العاملة منخفضة الأجر ، فالدول التي تتمتع بكثافة سكانية مرتفعة تنخفض فيها أجور العمال بالتالي تنخفض تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى منافستها للصناعات الوطنية في الدول الأخرى التي ترتفع فيها أجور العمال.<sup>3</sup>

#### ثانيا : الحجج الإقتصادية

أما الحجج الإقتصادية للحماية التجارية فهي تهدف أساسا لتحقيق أهداف إقتصادية فمن أهمها:

**1- حماية الصناعات الوطنية الناشئة:** تعتبر من أقوى الحجج الإقتصادية ، و من الحجج الأكثر رواجاً في البلدان النامية و كان من بين أول من طرحها الإقتصادي الألماني " فريدريك ليست " (F-LIST).<sup>4</sup> في القرن التاسع عشر و الذي دعا إلى حماية الصناعات الناشئة و خاصة الصناعات الألمانية الناشئة من منافسة منتجات الصناعات الإنجليزية الأكثر تقدماً ، و تتلخص نظريته في أنه يجب على الدولة حماية الصناعات الناشئة لتمكينها من الصمود في وجه الصناعات الأجنبية الأكثر تطوراً و التي تمتاز بتجربتها الطويلة و بالتنظيم و تتمتع باليد العاملة الماهرة الأمر الذي يمكنها من الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير و

<sup>1</sup> زكريا أحمد نصر ، العلاقات الإقتصادية الدولية، دون دار نشر، القاهرة، 1966، ص199.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2006، ص204.

<sup>3</sup> زكريا أحمد نصر، مرجع سابق، ص199.

<sup>4</sup> عبد الرحمن زكي إبراهيم، مذكرات في إقتصاديات التجارة الخارجية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية، 1981، ص120.

وقانون تناقص الغلة ، فضلا عن تمتعها بمواقع راسخة في السوق ، و يجب أن تبقى هذه الحماية طوال دور الحضانة إلى أن تبلغ الصناعات الوطنية الناشئة سن الرشد و يكتمل نموها و تتمكن من دخول الأسواق الخارجية و ترسيخ مواقعها فيها .<sup>1</sup>

**2-حماية التجارة الخارجية بغرض تنويع الإنتاج:** إن التخصص القائم على الميزات النسبية في ظل الحرية التجارية يؤدي نظريا إلى أفضل توزيع للموارد الإقتصادية ومن ثمة تحقيق أكبر إنتاج ممكن داخل البلد و لكنه قد يعرض الإقتصاد القومي لظروف عدم الإستقرار. فالتخصص في إنتاج و تصدير سلعة أو عدد قليل من السلع التي تتمتع بميزات نسبية و إستيراد معظم الإحتياجات من البلدان الأخرى يترك الإقتصاد القومي عرضة للهزات الشديدة في ظروف الكساد الدولي و الحروب ، حيث أنه من المتوقع أن يساهم التنويع في الإنتاج في الحد من الإعتماد على نشاط التجارة الدولية و إن السعي إلى هذا الهدف سوف يساهم في تحقيق الإستقرار الإقتصادي و تقادي بعض المشاكل الأخرى الناجمة عن التخصص.<sup>2</sup>

**3-حماية التجارة بغرض زيادة فرص العمل:** إن تقييد التجارة سوف يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة في السوق الوطني ، بالتالي زيادة التشغيل و تخفيض نسب البطالة ، لأن الحماية ترفع الطلب على المنتجات المحلية ، بالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة التي تعمل في هذه الصناعات نظرا للضغط الذي يقع على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عملياتها الإنتاجية ، على أن هذه الأمور أكثر ما تكون مناسبة في الدول ذات التجمعات السكانية الكبيرة ، لما له علاقة بالطاقة الإستيعابية أو الإستهلاكية للسوق المحلية.<sup>3</sup>

**4-الحماية بغرض الحصول على موارد مالية:** تلجأ الدول في الكثير من الحالات إلى فرض رسوم جمركية كوسيلة للحصول على المداخيل، إلا أن المغالاة في فرض الرسوم يؤدي إلى تقليل الواردات و إلى نقص حقيقي في الإيرادات ، و ذلك راجع إلى إتباع الدول الأخرى لسياسة المعاملة بالمثل و خضوع صادرات الدول لنفس المعاملة من قبل الدول الأجنبية.<sup>4</sup>

**5-الحماية بغرض تحسين التبادل الدولي و رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية:** من الحجج التي يذكرها

<sup>1</sup> محمد دياب ، مرجع سابق، ص ص307-308.

<sup>2</sup> هشام محمود الأقداحي ، العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص394.

<sup>3</sup> شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص ص 131-132.

<sup>4</sup> يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص76.

أنصار تقييد التجارة الخارجية أن فرض تعريفه جمركية يؤدي إلى تحسين شروط التبادل لصالح البلد الذي يفرضها بالتالي إرتفاع مستوى الرفاهية الإقتصادية . ذلك لأن البلد الذي يفرض تعريفه جمركية على سلعة ما مستوردة سوف يحصل على كم أكبر من هذه السلعة مقابل كم معين من السلعة التي يصدرها. بعبارة أخرى أن السعر الفعلي للسلعة المستوردة ( بالنسبة لمنتجها ) سوف ينخفض ، بسبب فرض التعريفه الجمركية عليها بالنسبة للسلعة الوطنية المصدرة و ذلك مع ثبات جميع العوامل الأخرى . ومعنى هذا أن شروط التبادل الدولي سوف تتحسن للبلد الذي فرض التعريفه و كذلك مستوى الرفاهية الإقتصادية له.<sup>1</sup>

**6-الحماية بغرض تحسين الميزان التجاري:** تعتبر هذه الحجة من الحجج الشائعة ، و التي برزت في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب العجز الكبير في الميزان التجاري الأمريكي ، فحسب هذه الحجة يؤدي فرض الرسوم الجمركية إلى خفض الواردات من السلع و بإفتراض بقاء الصادرات دون تغيير فإن هذا يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري مع العلم أن رصيد الميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات و الواردات بالتالي فإن تقلص الواردات يخفض من العجز في الميزان التجاري أو يصبح العجز فائضاً.<sup>2</sup>

**7-الحماية بغرض إجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية:** إن حماية الأسواق المحلية قد تشجع الشركات الأجنبية في البلد الذي يتبع قوانين الحماية و على إنشاء فروع لها فيه كي تتجنب عبء الرسوم الجمركية التي ستفرض على منتجاتها ، فيما لو ظلت تنتج في الخارج و تصدر إلى البلد المعني ، فالحماية الجمركية تؤدي إلى إرتفاع أسعار منتجات سلع الصناعات المحمية في الداخل بالتالي إلى إرتفاع معدل الربح المتوقع للإستثمار فيها و هذا بحد ذاته يشكل عامل إغراء و إجتذاب لرأس المال الأجنبي للإستثمار في هذه الصناعة.<sup>3</sup>

**8-الحماية بغرض تعزيز موقع الدولة التفاوضي:** ففي رأي البعض ينبغي فرض الرسوم الجمركية و حماية الإنتاج الوطني بهدف تقوية مركز الدولة في التفاوض مع الدول الأخرى حول التبادل التجاري و عقد الإتفاقيات و المعاهدات التجارية ، في حين أن الحرية التجارية و فتح أسواق الدولة أمام منتجات العالم الخارجي يضعف موقع الدولة التفاوضي ، حيث أن أي دولة أجنبية لن تسعى لمنح هذه الدولة مزايا معينة و معاملتها معاملة تفضيلية.

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص 183.

<sup>2</sup> Jean- Louis Muchielli, Thierry Mayer, **Economie Internationale**, Dalloz, Paris, 2005, P324.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 295.

9- الحماية بغرض تعويض التفاوت في ظروف الإنتاج: يرى البعض في الحماية وسيلة لتحقيق المساواة بين تكاليف الإنتاج المحلي المرتفعة و تكاليف الإنتاج المنخفضة في الخارج، مما يجعل الإنتاج الوطني قادرا على منافسة السلع الأجنبية في السوق المحلية و إلى جانب الرسوم الجمركية من الممكن تخصيص إعانات للإنتاج المحلي كي يستطيع منافسة الواردات.<sup>1</sup>

10- حجة الإغراق السوقي: حيث ينادي أنصار الحماية التجارية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت ممارسة المصدر الأجنبي للإغراق السوقي ، بإعتبار أن الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة و غير مشروعة ، إلا أن هذه الحماية تكون مؤقتة و تزول بزوال حالة الإغراق.<sup>2</sup>

الفرع الثالث: الإنتقادات الموجهة لمبدأ الحماية التجارية

لقد وجهت عدة إنتقادات بالنسبة لمبدأ الحماية التجارية لعل أبرزها و أهمها نذكره فيمايلي:

\* فيما يتعلق بحجة حماية الصناعات الناشئة فقد وجهت إنتقادات لهذه الحجة أهمها صعوبة إختيار الصناعات التي تنهياً بحسب طبيعتها للقدرة على الصمود مستقبلا أمام المنافسة الخارجية ، بالإضافة إلى ذلك فقد يكتمل نمو الصناعة و لكن يصعب إلغاء الحماية لإعتبارات سياسية أو غيرها ، فضلا عن صعوبة تحديد الطور الذي تستحق عنده الصناعة كشف الحماية عنها ، و تتعلق المشكلة الثالثة بمن يتحمل عبء هذه الحماية . و أخيرا فإنه لإعتبارات سياسية و إقتصادية قد يفضل دعم الصناعات الناشئة بدلا من فرض الحماية لما تتمتع به الإعانات من مزايا.<sup>3</sup>

\* فيما يتعلق بحجة الحماية بغرض تحسين التبادل الدولي و رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية فإن هذه المناقشة تعتمد على فرض جوهرى وهو أن البلد الذي يقوم بفرض التعريفات الجمركية لن يتعرض لمعاملة مماثلة من البلد الآخر ذلك لأن البلد الآخر ( أو البلدان الأخرى) الذي تعرضت سلعته للتعريفات الجمركية يستطيع أن يفرض بدوره تعريفات جمركية على سلعة أو سلع البلد الذي بدأ بهذه السياسة. فإذا حدث هذا تعود الأمور إلى ما كانت عليه بالنسبة لشروط التبادل ، و لربما أسوأ في حالة تعريفات جمركية إنتقامية أكثر إرتفاعا من التعريفات التي بدأ بها البلد الأول، أما عن مستوى الرفاهية الإقتصادية فإنه سوف يتعرض للتدهور في حالة حرب التعريفات بين البلدان حيث ينخفض حجم التبادل التجاري للجميع، و حيث أن الغالب في

<sup>1</sup> محمد دياب ، مرجع سابق، ص309.

<sup>2</sup> أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، صص138-141.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 293.

العلاقات الإقتصادية الدولية هو المعاملة بالمثل فإن حجة تحسين شروط التبادل و رفع مستوى الرفاهية الإقتصادية تصبح ضعيفة جدا .<sup>1</sup>

\* إن سياسة الإحلال محل الواردات لمعالجة البطالة تبقى مكلفة للغاية بالنظر إلى أن هذه الصناعات لا تتمتع فيها الدول أصلا بميزة نسبية مما يجعلها تنتج هذه السلع بأسعار أكبر من أسعار الإستيراد.<sup>2</sup>

من خلال ما تم عرضه من أنواع للسياسات التجارية ، يمكن القول بأن أنصار كل من السياستين يدافعون عن وجهات نظرهم و يقدمون حججا حسب تطلعاتهم و أهدافهم، لتطبيق و قبول أفكارهم حسب الظروف و الأوضاع التي تمر بها بلدانهم ، و الحقيقة أنه لو تتبعنا جيدا مراحل السياسة التجارية الدولية لوجدنا كل من سياسة الحرية و الحماية ما هما إلا وجهان لعملة واحدة ، حيث تنطوي السياسات التي تطبقها مختلف الدول في مجال التجارة الخارجية على مزيج من الحرية و الحماية بحيث يصعب الحديث عن صورة مطلقة لهذه السياسة التجارية أو تلك، بل حتى أن أكثر الدول دعوة و حماية لتحرير التجارة الخارجية و التي تحاول إلزام الدول الأخرى على إتباعها ، نراها أحيانا تستخدم أساليب و أدوات تتدرج في سياق السياسة الحمائية كالجوء الولايات المتحدة الأمريكية و بعض الدول الأوروبية مثلا لتقديم الدعم لمنتجاتها الزراعية، و عليه يمكن الحديث عن درجات متفاوتة من الحرية و الحماية في السياسات التجارية المختلفة، و من هنا فعلى الدول المتخلفة خاصة منها أن تنتهج سياسة تجارية تتماشى مع متطلبات التنمية الإقتصادية فيها و أن لا تنتهج بصفة مطلقة سياسة حرية أو حماية و إنما تنتهج مزيج من السياستين ووفق ما يخدم مصالحها و أهدافها .

### المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في حجم و إتجاه التجارة الدولية

لقد عرفت المبادلات التجارية الدولية تطورات ملحوظة بمعدلات متفاوتة و خلال فترات زمنية متقطعة تتخللها مراحل ركود ناتجة عن الأزمات الإقتصادية والسياسية التي عرفتها دول العالم والتي أدت بدورها إلى التغيير في بنية الجهاز الإنتاجي لكل بلد. لكن في الواقع، يمكن إعتبار أن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تعد فترة الإنطلاقة الفعلية لتطور التجارة الدولية من خلال تسجيلها لمعدلات نمو غير مسبوق. وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى العوامل التي تؤثر على مسار و حجم المبادلات التجارية الدولية و خاصة ما بعد منتصف القرن العشرين، حيث عرفت المبادلات التجارية الدولية تطورات

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، مرجع سابق، ص184.

<sup>2</sup> يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص76.

بارزة وأصبحت الدول متصلة و مترابطة فيما بينها والعالم يتحول تدريجيا إلى سوق عالمية موحدة.

### المطلب الأول: مفهوم إتجاه التجارة الدولية وعلاقته بأساليب السياسة التجارية

تتأثر إتجاهات التجارة الدولية بعدة عوامل و التي لها القدرة في التحكم في حجم التجارة الدولية و الهيكل التجاري الدولي و المتمثلة أساسا في أدوات السياسة التجارية كما توجد هناك عوامل أخرى لها القدرة في التحكم و السيطرة على التغيير في مسار التجارة الدولية.

### الفرع الأول: مفهوم إتجاه التجارة الدولية

في الحقيقة لا يوجد تعريف أو مفهوم مباشر لإتجاه التجارة الدولية، إلا أنه يوجد شرح في هذا السياق وهو أن إتجاه التجارة الدولية يعبر عن مدى التغيير في مسار و حركة و هيكل المبادلات التجارية و خاصة على الصادرات و الواردات سواء على أثمانها أو كمياتها . بناءا على التغييرات الحاصلة في البيئة الدولية التي تعود إلى إنتشار الثورة التكنولوجية و المعلوماتية في المواصلات و الإتصالات و إلى زيادة الإنتاج الدولي عبر تصاعد عمليات تدويل الإنتاج و الى تحرير سياسات التجارة و الإستثمار.

### الفرع الثاني: مفهوم أساليب السياسة التجارية الدولية

يرجع تدخل الدولة في حركة تجارتها الخارجية إلى زمن بعيد وهو تدخل كان و لا يزال شائعا في كل دولة من الدول بلا إستثناء . وهنا لا بد من فلسفة للمشرع لمثل هذا التدخل تتمثل في حماية المنتج المحلي من جهة و زيادة الإيرادات الحكومية من جهة أخرى و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات و الإعتماد على السلع المصنعة محليا من جهة ثالثة.<sup>1</sup>

بالتالي حتى تتمكن الدولة من التدخل في مجال التجارة الدولية عليها إستخدام عدة أدوات و أساليب للسياسة التجارية الدولية حيث يمكن تعريفها على أنها: "تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر".<sup>2</sup>

### المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في إتجاه التجارة الدولية

تعد أساليب السياسة التجارية من أهم العوامل التي تؤثر على إتجاه التجارة الدولية حيث تستخدمها الدولة التي تطبق سياسة تجارية معينة سواء الحرية أم الحماية ، و هي أساليب و صور

<sup>1</sup> موسى مطر، باسم اللوزي، وآخرون، مرجع سابق ، ص 61.

<sup>2</sup> يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 78.

متنوعة لتحقيق الأهداف المرجوة من إتباع هذه السياسة. و يتم التمييز بين الأساليب من ناحية التأثير في أثمان الصادرات أو الواردات ، و أيضا التأثير في كمياتها ، هذه بالإضافة لأساليب تنظيمية و إدارية لهذه الحماية .

### الفرع الأول: أساليب السياسات التجارية المؤثرة على إتجاه التجارة الدولية

تعتمد مختلف دول العالم في مجال التجارة الدولية على أدوات السياسة التجارية المختلفة و التي تستخدمها في تخصيص و توزيع التجارة الحرة للموارد الإقتصادية . ومن الواضح أن الحكومات لا تلتزم بحرية التجارة بالرغم من المكاسب التي تحققها من التجارة الحرة ، ولقد أثبت صانعو السياسة الحكوميين أنهم بارعون في تشريع أدوات سياسة تجارية مختلفة لتقييد حرية تدفق السلع و الخدمات.<sup>1</sup> وعلى هذا الأساس سنقوم بشرح أهم أدوات أو أساليب السياسات التجارية و التي تستخدم في تقييد حرية التجارة و التي من شأنها التأثير على إتجاه التجارة الدولية.

و سنتعرض لأساليب السياسات التجارية و أهمها الأساليب التي تعتمد على الأثمان و

الأساليب الكمية، الأساليب التنظيمية و الإدارية من خلال مايلي:<sup>2</sup>

#### أولاً: الوسائل السعرية (الوسائل التي تعتمد على الأثمان)

و هي الأساليب التي تؤثر على حجم و إتجاه التجارة الدولية من خلال التأثير على أثمان السلع و الخدمات التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة و يتضمن هذا الأسلوب أدوات عديدة مثل الضرائب الجمركية ، الإعانات أو الدعم ، الإغراق ، سعر الصرف و نعرض لها تباعاً:

**1-الضرائب الجمركية:** تعد السياسة الجمركية إحدى أهم أدوات السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية للدولة ، و هي تركز أساساً على الإدارة الجمركية و النظم التشريعية و التعريفية الجمركية.و قد إزدادت أهمية هذه السياسة في أعقاب نشأة منظمة التجارة العالمية و دخولها إلى حيز الوجود في يناير 1995، و ذلك لأنها تعيد صياغة الخريطة التجارية العالمية ككل ، و تدشن مرحلة جديدة تختلف كثيراً عن تلك التي كانت سائدة في السابق حيث نشهد نظاماً تجارياً جديداً يختلف في مضمونه و آلياته و مؤسساته عن النظام القديم.

وفي هذا السياق ظهر مفهوم العولمة بالمقابل لمفهوم الدولة ، فإذا كان الأخير يفترض مسبقاً

<sup>1</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص276.

<sup>2</sup> طارق فاروق الحصري، الإقتصاد الدولي، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص ص 120-147.

وجود دولة قومية، وإقتصاد قومي و أسواق قومية ، إلا أن الأول يقوم على آلية معاكسة تماما ، إلا أن هذا المفهوم يشير إلى أن الإنتاج و التسويق إمتدا بمستوى السوق العالمية ، و أصبح هناك المزيد من الإعتقاد بتجانس حاجات المستهلكين تحت تأثير التكنولوجيا الجديدة ووسائل الإعلام و توحيد معايير الإنتاج. وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه التطورات على الرؤية لدور الجمارك في الوقت الراهن.

و الضريبة الجمركية تفرض على السلع و الخدمات التي تدخل في دائرة التبادل الدولي و تتجسد في الصادرات و الواردات ، و الهدف منها حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وفي ذات الوقت توفير موارد مالية للدولة. ويمكن للرسوم الجمركية أن تفرض كقيمة ثابتة ( مثلا رسم محدد ب 20 سنتا على القميص الواحد) أو كنسبة ( مثلا رسوم نسبية تعادل 20% من قيمة القميص) <sup>1</sup>. وإذا كانت الضريبة الجمركية تفرض أساسا على الواردات إلا أن بعض الدول قد تفرض ضريبة جمركية على بعض صادراتها . و تعد هذه الضريبة مصدرا لتحصيل إيرادات مالية للخزانة العامة خاصة في دول العالم الثالث.

و إذا كانت الضرائب الجمركية تفرض على الصادرات و الواردات من و إلى الدولة فإنها تفرض كذلك على التجارة الدولية التي تعبر الدولة في طريقها إلى دولة ثالثة ، و يعرف ذلك بتجارة الترانزيت و هذا النوع من التجارة يمثل نقل نسبي كبير في حركة التجارة الخارجية بالنسبة لبعض الدول التي تعد معبرا لغيرها خاصة تلك التي ليس لها موانئ ، و الدول ذات الموقع الإستراتيجي .

كما يمكن التمييز بين عدة أنواع للضرائب الجمركية حيث تقسم على ثلاث فئات أساسية حسب معيار كيفية تقدير معدلها ، و تقسم إلى ضرائب نوعية و قيمة و مركبة يمكن عرضها كالآتي:

أ- من حيث كيفية تقدير الرسوم الجمركية : نميز بين:<sup>2</sup>

- الرسوم القيمية: هي التي تحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة المستوردة، مثلا 25% من قيمة السيارة المستوردة. والرسم القيمي يجعل من الممكن بالنسبة للمنتجين المحليين أن

<sup>1</sup>ريتشارد بومفرت ، كمال الدين علي بشير إبراهيم، مذكرات محاضرات في نظرية و سياسة التجارة الدولية، ترجمة سفر بن حسين القحطاني، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012، ص174.

<sup>2</sup>Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Economie Internationale, traduction par : Gunther Capelle-Blancar et Mathieu Crozet, Pearson éducation, 8 édition, Paris, 2008 ,p181.

- يتغلبوا على فقدان القيمة الحمائية التي يكون الرسم النوعي خاضعا لها خلال التضخم.<sup>1</sup>
- **الرسم النوعية** : تتحدد هذه الرسوم على أساس الوحدة من السلعة بالعدد أو الوزن ، مثلا 3 أورو لكل برميل من البترول. كما نجد أن الرسوم النوعية تسهل إدارتها و تطبيقها مقارنة بالرسوم الجمركية القيمة.<sup>2</sup>
  - **الرسم المركبة**: وهي التي تتضمن النوعين السابقين ، أي بفرض رسم على كمية السلعة بالإضافة إلى رسم كنسبة مئوية من قيمة السلعة نفسها.
- ب- من حيث الهدف من فرض الرسوم: فتميز بين:<sup>3</sup>
- **الرسوم المالية** : والتي تفرض بقصد تحقيق إيراد لخزانة الدولة.
  - **الرسوم الحمائية**: تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.
- ت- من حيث مدى حرية الدولة في فرضها للرسوم الجمركية: فتميز مايلي:<sup>4</sup>
- **التعريفة المستقلة**: تنشأ عن إرادة تشريعية داخلية.
  - **التعريفة الإتفاقية**: تكون بموجب إتفاق دولي مع دول أخرى.
- وقد يفرق بين التعريفة البسيطة و المزدوجة و المتعددة كالتالي:<sup>5</sup>
- **التعريفة البسيطة**: لا تميز الدولة في تطبيقها بين دولة و أخرى، حيث تفرض تعريفه موحدة على كل سلعة مستوردة من فئة محددة، بغض النظر عن البلد الذي إستوردت منه السلعة.
  - **التعريفة المزدوجة**: فتفرق بين سعرين ، سعر عادي يعمل به بشكل عام ، و سعر إتفاقي يعمل به في حال وجود إتفاق معين.
  - **التعريفة المتعددة**: فتشمل مستويات من الأسعار منها المرتفع و الأقل إرتقاعا ، ومنها الأدنى تبعا للبلد الذي تأتي منه.
- و رغم أهمية الرسوم الجمركية كأداة من أدوات السياسة التجارية الجمركية المؤثرة على إتجاه

<sup>1</sup> كامل البكري ، **الإقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001 ، ص ص 123-124.

<sup>2</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، محمد جابر محسن، **الإقتصاد الدولي**، قسم الإقتصاد كلية التجارة -جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2005، ص142.

<sup>3</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص297.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص298.

<sup>5</sup> محمد دياب ، مرجع سابق، ص318.

و حجم التجارة الخارجية للدول، إلا أن هذه الأهمية إنخفضت في ظل تخفيض الرسوم الجمركية في إطار برامج تحرير التجارة متعددة الأطراف ، الأمر الذي أدى إلى ظهور أدوات حمائية أخرى تعرف بالأدوات غير الجمركية و التي تشمل باقي أدوات السياسة التجارية.

**2-الإعانات:** النوع الثاني من الأساليب التي تؤثر على حجم الإقتصاد و إتجاه التجارة الدولية من خلال التأثير على أثمان السلع و المنتجات هو الإعانات و يرتبط أسلوب الإعانات عادة بالصادرات حيث تتدخل الدولة في التجارة الدولية بغرض تشجيعها. و يقصد بالإعانات " المزايا و التسهيلات و المنح النقدية و غير النقدية التي تعطى للمنتج المحلي حتى يكون في وضع تنافسي أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية و تهدف أساسا الإعانة إلى زيادة حجم الصادرات و إكتساب أسواق جديدة ، و تسمى هذه الحالة إعانة تصدير حتى تمكن المنتج المحلي من أن ينافس في السوق الدولية ، وقد تهدف الإعانة كذلك إلى تمكين المنتج المحلي من منافسة الواردات المماثلة ليقبل منها، و ذلك حماية للمنتج المحلي و لخفض عجز ميزان المدفوعات .

و تنقسم الإعانات بدورها إلى إعانات مباشرة و أخرى غير مباشرة و هي <sup>1</sup>:

**أ-الإعانات المباشرة:** و التي تتمثل في تقديم مبالغ نقدية إلى المنتجين المصدرين ، و هي الشكل الأبسط و الأكثر إنتشارا في الماضي لتسهيل الدخول في الأسواق العالمية، وهي تستخدم اليوم في الغالب في دعم السلع الزراعية غير أن هذه السياسة تسبب تدابير مضادة من قبل الدول الأخرى و تؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة التجارة الدولية و لذا فإن المنظمة العالمية للتجارة تدعو إلى الحد من تقديم الدعم في شكل إعانات مباشرة و لذا فإن هذا الشكل من إعانات التصدير بدأ بالتراجع.

**ب- الإعانات غير المباشرة:** و يتمثل في منح المشروع بعض الإمتيازات بهدف تحسين قدرته المالية كالإعفاءات الضريبية أو تقديم بعض الخدمات ، التي تعود على المشروع بالنفع مثل الإشتراك في الأسواق و المعارض الدولية و تحمل جزء من النفقات اللازمة لذلك. و أيا كان نوع الإعانة ، فإن الغرض منها هو بطبيعة الحال تدعيم القدرة التنافسية للمنتجين المحليين في الأسواق العالمية ، و زيادة حصتهم من خفض أسعار سلعهم.

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص 318.

**3-الإغراق:** النوع الثالث من الأساليب التي تؤثر على حجم و إتجاه التجارة الدولية من خلال التأثير على أثمان السلع و المنتجات هو الإغراق . و تطبق سياسة الإغراق بشكل واسع من قبل الشركات دولية النشاط بغرض زيادة الصادرات، و الحد من قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في السوق الدولية ، و كوسيلة لجني الأرباح الضخمة في السوق الداخلية نتيجة الحد من عرض السلع . و بعد القضاء على المنافسين و الإستيلاء على الأسواق عن طريق الإغراق تعتمد الشركات دولية النشاط إلى رفع أسعار السلع.

يعرف الإغراق على أنه: "ممارسة الدولة أو إحدى المنشآت التابعة لها ببيع سلعها في الخارج بأثمان تقل عن أثمانها في الداخل في نفس الوقت و تحت نفس ظروف الإنتاج مضافا إليها نفقات النقل". وهذه الممارسة تهدف إلى التأثير على التجارة الدولية من خلال التأثير على الأثمان. و ينقسم الإغراق حسب دوافعه و أهدافه و كذلك حسب الظروف التي يتم فيها إلى:<sup>1</sup>

- أ- **إغراق مؤقت:** يقصد به الإغراق الذي يتم تحت تأثير دوافع عارضة و غير دائمة و يستمر لمدة مؤقتة تنتهي بزوال هذه الدوافع . و يحدث هذا النوع من الإغراق عندما تواجه منتجات دولة ما ظروف كساد حيث تتراكم لديها المنتجات و تتكبد خسائر كبيرة في تخزينها و ترى أنه من الأفضل لها أن تسوقها في الأسواق الأجنبية بأثمان أقل من أثمان بيعها في السوق المحلي. و لتجنب هذه الخسائر و تتجنب مشاكل البطالة الناشئة عن الكساد . و يحتاج نجاح هذه السياسة أن يكون الطلب الأجنبي على هذه السلع مرنا بالمقارنة بالطلب المحلي.
- ب- **إغراق هجومي:** يقصد بهذا النوع من الإغراق الإجراء الذي يهدف إلى غزو سوق أجنبية و القضاء على المنافسة الأجنبية . وقد يلجأ المغرق إلى البيع في السوق الأجنبية بخسارة على أن يعوضها المكسب في المستقبل ، و ما أن يتحقق له ذلك يقوم بعدئذ بتحريك أثمان سلعة نحو الإرتفاع ، إذ يصبح متمتعا بمركز إحتكاري أو شبه إحتكاري في هذه السوق . و رغم أن البائع يتحمل خسائر و زيادة في النفقات لدخول هذه السوق إلا أنه يتحملها لأنه يدرك أنه سيعوضها و زيادة عندما يتحقق له هذا الوضع ، و قد تواجه هذه السياسة رد فعل من المنافسين في السوق فقد يتخذوا إجراءات مضادة.

<sup>1</sup>زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق، ص291.

ت-إغراق دائم: يقصد بهذا النوع من الإغراق الذي ينتج عن سياسة دائمة ، و يعني إستمرار المغرق في بيع سلعة في الأسواق الأجنبية بثمن منخفض مع تحمله خسارة مباشرة، و هذا النوع هو تطبيق لتمييز الأثمان القائم على إختلاف الطلب في السوق . إذ حينما يكون المغرق يتمتع بوضع إحتكاري في السوق المحلية ، و يحقق بالتالي أرباح إحتكارية و يكون هذا دافع لبيع المنتج في الخارج بأثمان أقل من الداخل بغرض أن يصل إنتاجه إلى الحجم المناسب و للإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، و هذا الوضع يتطلب أن يتمتع المغرق بوضع إحتكاري في سوقه الوطنية و أن يتمتع فيها كذلك بقدر كبير من الحماية التجارية.

4-تخفيض سعر الصرف: يقصد بتخفيض سعر الصرف كل إنخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء إتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ. و تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية و يرفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية و لتخفيض سعر الصرف أسباب متنوعة، في مقدمتها يأتي علاج الإختلال في ميزان المدفوعات و ذلك بتشجيع الصادرات و تقييد الواردات الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و تشجيع إستيرادها من الخارج ، زيادة دخل بعض الفئات المنتجة و تخفيف عبء مديونيتها...إلخ من الأسباب التي تدعو إلى التخفيض في سعر الصرف. و لعل من أبرز الآثار الإقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات و الواردات بما يترتب عليه من إنخفاض ثمن الصادرات المحلية و إرتفاع قيمة الواردات الأجنبية و لكن هذا الأثر متوقف على درجة مرونة الطلب لتغييرات الأثمان الناشئة عن هذا التخفيض. و ما يمكن إيجازه فيما يتعلق بسياسة تخفيض سعر الصرف هو أنها تعتبر خطرا على قيمة العملة الوطنية في الخارج خاصة إذا ما تكرر إستخدام الدولة لهذه الوسيلة سعيا وراء تحقيق التوازن الخارجي ، و هكذا لا يعتبر التخفيض وسيلة آلية لتحسين ميزان المدفوعات بل تتوقف الآثار النهائية له على عوامل عديدة متداخلة فالتخفيض إذ يمهّد لمثل هذا التحسين فإن الأثر النهائي له يتوقف على السياسة الإقتصادية اللاحقة للتخفيض.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>المرجع سابق، ص ص 302 - 305.

## ثانيا: الوسائل الكمية

تعد الأساليب الكمية لتقييد التجارة من أهم الأساليب الكمية التي تعتمد عليها الدول في تحديد حجم التجارة و تقييدها و خاصة الواردات من الخارج. و يقصد بهذه الوسائل تلك الأساليب التي تستخدم للتحكم في كمية التجارة الدولية من ناحية الحجم و النوعية بخلاف الأدوات السعرية ولهذا تعرف بالأدوات الكمية . تضم هذه الأدوات نظام الحصص و تراخيص الإستيراد.

**1-نظام الحصص:** هو تقييد كمي للتجارة الخارجية ، تقوم من خلاله الدولة بتوزيع رخص الإستيراد على المستوردين تحدد بموجبها الحد الأقصى للكميات المسموح بإستيرادها ، و تمنع إستيراد ما دون ذلك.<sup>1</sup> و لقد إنتشر نظام الحصص عقب الكساد في أوائل الثلاثينات ، و كان قد تم الأخذ به عندما قامت فرنسا بإحيائه و إستخدامه كقيود على الواردات ثم تبعتها في ذلك كثير من الدول و ذلك لعدة أسباب منها:<sup>2</sup>

• عدم مرونة عرض الواردات.

• عدم معرفة ظروف عرض و طلب السلع.

يعتبر هذا الأسلوب أكثر مرونة في حماية الصناعات الوطنية لإمكان الأخذ به في حدود

الإتفاقيات التجارية التي ترتبط بها الدولة ، كما تبدو أهمية ذلك بوجه خاص في حالات التضخم و تدهور قيمة العملة الوطنية.

و يتنوع نظام الحصص حسب كيفية تطبيقه إلى حصص إجمالية و حصص محددة و هي

كالتالي:

### أ- الحصص الإجمالية:

هي تحديد الكمية الكلية المسموح بإستيرادها من الخارج ، دون تقسيم جغرافي أي دون تحديد دولة معينة يتم الإستيراد منها أو دون تقسيم الحصص بين المستوردين ، و هذه الحصص قد يتم تحديدها من جانب الدولة المستوردة بمفردها دون الدخول في مفاوضات مع الدول المصدرة. و يتميز هذا النظام بأنه يفتح باب المنافسة بين المصدرين و كذلك المستوردين من أجل الحصول على أفضل الشروط و الأثمان ، إلا أنه يواجه بعض القصور مثل محاباة بعض الدول على حساب البعض

<sup>1</sup>Paul Krugman,Opcit ,p195.

<sup>2</sup>زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 306.

الأخر ، و كذلك يحابي بعض المستوردين على غيرهم و هو ما يقلل من فرص دول العالم الثالث في المنافسة.

#### ب- الحصص المحددة:

حيث تقسم الدولة حصص الإستيراد إلى حصص جغرافية موزعة على عدة دول ، و ذلك بتحديد الحصة الكلية المسموح بإستيرادها ثم يتم توزيعها بين الدول ، و كذلك بين المستوردين و هذا يعني الدخول في مفاوضات مع الدول الأخرى للإتفاق على هذه الحصص ، و تحكم حجم الحصة قوة العلاقة بين الدولة و باقي دول العالم و الأهمية الإقتصادية لكل دولة بالنسبة للأخرى ، و طبيعة السلع المستوردة.

**2-تراخيص الإستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مرتبطا أو مقترنا و مكتملا بما يعرف بنظام تراخيص الإستيراد. و يتلخص هذا النظام في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص، إذن سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، وقد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها ، وقد يستعمل أيضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها . و قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط ، أو قد تصدر تراخيص الإستيراد وفقا لأسس معينة و قد تعتمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح إشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الإستيراد.<sup>1</sup>

#### ثالثا: الأساليب التنظيمية و الإدارية:

تهدف هذه الأساليب إلى وضع الإطار التنظيمي و الإداري للسياسة التجارية للدولة و تشمل هذه الأساليب المعاهدات التجارية و الإتفاقيات التجارية ، و إتفاقيات الدفع ، إقامة إتحدات جمركية و المناطق الحرة .

**1-المعاهدات التجارية:** المعاهدات التجارية Trade Argeement : هي عقد بين دولتين بهدف تنظيم التجارة بينهما وفقا لما يعبر عن إرادتهما المشتركة بهدف زيادة حجم المبادلات التجارية و تمتيتها لكل منهما و تحقيق مصالحهما الإقتصادية ومن ثم السياسة المشتركة .

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص ص 307-308.

و المعاهدات التجارية لها أهداف متعددة منها:

- زيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدان المتعاقدة.
- منح تسهيلات خاصة متبادلة لدولة معينة من قبل الدولة الأخرى .
- تشجيع التعاون الإقتصادي بتخفيض الضرائب الجمركية.
- تشجيع المقايضة بين البلدين المتعاقدين سواء في عمليات محددة أم في إطار ما يسمى إستيراد و تصدير سلع بقيمة محددة من الطرف الآخر.

كما تتعدد أنواع المعاهدات التجارية فقد تكون:

- **المعاهدة التجارية جزئية:** تنظم تبادل سلع محددة تتضمنها القوائم الملحقة بالإتفاقية.
  - **المعاهدة التجارية الشاملة:** تنظم العلاقات التجارية بين الدول المتعاقدة و هذه الأخيرة هي الأهم لأنها ترسم الخطوط العريضة للسياسات التجارية الواجب إتباعها من قبل الدول المتعاقدة.
  - **المعاهدات التجارية الثنائية:** أي بين دولتين.
  - **المعاهدات التجارية المتعددة الأطراف:** أي تنظم العلاقات بين عدد من الدول أو جماعية عامة كما الحال في الإتفاقية العامة للتعريف و التجارة.
- و يتم التوصل للمعاهدة بالأساليب الدبلوماسية لتنظيم التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر ، مثل الضرائب الجمركية و المعاملات الضريبية على السلع المتبادلة ، و تقوم المعاهدات التجارية على مبادئ عامة مثل المساواة ، المعاملة بالمثل، الدولة الأولى بالرعاية ، أي تتعهد الدولة بمنح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيهها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

**2-الإتفاقيات التجارية:** الإتفاقيات التجارية هي أداة تنفيذ المعاهدات التجارية ، و تعتبر ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة. فالمعاهدة الدولية تضع الضوابط العامة و الإتفاقيات التجارية تعمل على تنفيذها ، و تعد الإتفاقيات التجارية إتفاقات قصيرة الأجل لمدة عام غالبا و تتسم بأنها تفصيلية حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل.

**3-إتفاقيات الدفع و السداد:** هي إتفاقيات لتنظيم كيفية تسوية الحقوق و الإلتزامات المالية بين الدولتين . و تكون عادة ملحقة بالإتفاقيات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، لهذا يغلب على

موضوعاتها كيفية أداء الحقوق و الديون الناتجة عن العلاقات الإقتصادية الدولية و أهم هذه الموضوعات :

- تحديد العملة التي يتم على أساسها التعامل.
- تحديد سعر الصرف الذي تسوى على أساسه الإلتزامات.
- فتح حسابات بالعملات الأجنبية أو المحلية أو الذهب في البنوك المركزية و تسوية الفرق بين الجانب الدائن و الجانب المدين.
- تحديد العمليات الداخلة في نطاق الدفع مثل عمليات التصدير و الإستيراد.
- تحديد فترة الإتفاق و كيفية تعديله.

#### 4-التكتلات الإقتصادية:

تظهر التكتلات الإقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الإندماج بين الأطراف المنضمة و تهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الإقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية . و في هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الإقتصادي من أهمها:

#### 4-1-منطقة التجارة الحرة:

تقوم الدولة بتخصيص مساحة من الأرض على أراضيها تسيجها بالأسوار في الميناء البحري أو البري أو الجوي أو المنطقة الجمركية التي تحددها الدولة ، و تقدم هذه الدولة التسهيلات في عمليات الشحن و التفريغ و لا تخضع بموجب قانون هذه المنطقة من القانون الجمركي المحلي المعمول به في الدولة ، و إنما تشترط قواعد و تعليمات خاصة تتميز بالمرونة و تسهيل التعاملات داخل هذه المنطقة من إدخالها بعد إجراءات الجمارك أو إعادة شحنها لدولة أخرى.<sup>1</sup> و تهدف الدول عادة إلى جذب مستثمرين من الداخل و الخارج للعمل في هذه المناطق خصوصا في مجالات إقتصادية يحتاجها البلد المعني لتطوير قدراته الإقتصادية و الفنية في هذا المجال.

#### 4-2-الإتحادات الجمركية:

حيث يعرف الإتحاد الجمركي على أنه إتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة الحواجز

<sup>1</sup>شريف علي الصوص، مرجع سابق، ص 154.

الجمركية التي تعرقل تصدير السلع و إستيرادها و تحرير التجارة و المبادلات بين الدول المنضمة إلى الإتحاد كليا أو جزئيا لتكوين منطقة جمركية واحدة في مواجهة العالم الخارجي.<sup>1</sup>

#### 4-3- الإتحاد الإقتصادي:

لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية فحسب بل يشمل تحرير حركات رؤوس الأموال و الأشخاص و إنشاء المشروعات إلى جانب التنسيق بين السياسات المالية و النقدية و الإقتصادية للدول الأعضاء ، و ذلك بغرض إقامة هيكل إقتصادي متكامل بحيث تتحقق وحدة إقتصادية مستقبلا بين الدول الأعضاء.<sup>2</sup>

#### 4-4- الإندماج الإقتصادي الكامل:

وفقا لهذا الشكل من أشكال التكامل فإنه يتم إلغاء كافة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتلتزم كل دولة بسياسة موحدة في مواجهة كل الدول خارج السوق، وهو بذلك يشبه الإتحاد الجمركي ولكن يضاف إليه حرية حركة عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في السوق، و لقد تحققت هذه الشروط في الإتحاد الأوروبي في عام 1993 ، حيث تم رفع الرسوم الجمركية على السلع الصناعية داخل الإتحاد وتم الإتفاق على تحديد سعر موحد للمنتجات الزراعية في عام 1968 وفي عام 1970 تم الإتفاق على تخفيض القيود على حركة العمالة ورأس المال لكي يتم إزالتها تماما في عام 1993، فبمقتضى هذا الشكل تصبح إقتصاديات الدول الأعضاء كإقتصاد واحد، وهذه هي الصورة المتحققة في ظل ما يعرف بالسوق الأوروبية المشتركة.<sup>3</sup>

5- الحماية الإدارية: وهي من قبيل الإجراءات الإستثنائية تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الإستيراد و حماية السوق الوطنية ، من بين هذه الإجراءات فرض أجور و نفقات مرتفعة على نقل و تخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية ،التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات ، فرض رسوم على عملية التفتيش... إلخ. وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية من تدابير الحماية الصريحة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق ، ص 208.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 311.

<sup>3</sup> محمود يونس، مرجع سابق\_ ، ص 145.

<sup>4</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 311.

من خلال هذا العرض لأهم أدوات السياسة التجارية و التي تستخدم في تقييد التجارة يتضح أنها متنوعة و متباينة ، و تتغير بتغير الظروف الإقتصادية سواء على الصعيد الداخلي للدول أو على مستوى الإقتصاد العالمي ، فكننتيجة لما حققته منظمة التجارة العالمية من تخفيض كبير في الرسوم الجمركية على إمتداد دول العالم ، أخذت أهمية القيود غير الجمركية بالتزايد ، و هذه القيود يصعب قياسها و فرض السيطرة عليها و معرفة مدى تأثيرها بالمقارنة مع القيود الجمركية.

### الفرع الثاني: عوامل أخرى تؤثر على إتجاه التجارة الدولية

إضافة للعوامل السالفة الذكر و المتمثلة في أدوات السياسة التجارية و التي لها دور فعال في التأثير على إتجاه و حجم التجارة الدولية ، لا يخفانا إلى أن هناك عوامل أخرى مكملتها لها دور آخر في التأثير على حجم و إتجاه التجارة الدولية و التي سنتطرق إليها من خلال فرعنا هذا.

#### 1-تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على إتجاه التجارة الدولية:

هذه الأنواع من الشركات تمتاز عادة بضخامة أحجامها ، و تقوم بتطوير و توسيع نشاطاتها في العديد من الدول من خلال بحثها المستمر عن تحقيق الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة ، وفي سبيل ذلك تقوم بتحويل جزء من أنشطتها الإنتاجية إلى الدول التي تتوفر على اليد العاملة بتكلفة منخفضة.<sup>1</sup> بالتالي فطريقة الإنتاج في هذا النوع من الشركات يقوم على أساس تقسيمه على عدة مراحل ، و يمكن تحقيق كل مرحلة في دولة مختلفة ، و من خلال تبادل هذه الشركات بمنتجاتها النهائية والوسيلة بين مختلف فروعها المنتشرة عبر مختلف أقطار العالم فإنها تساهم بذلك في زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية ، بحيث تستحوذ اليوم هذه الشركات على حوالي ثلثي التبادل التجاري الدولي جزء منها على شكل صادرات والجزء الآخر على شكل مبادلات بين الشركة الأم ومؤسساتها الفرعية. فمن ناحية يمكن أن نلاحظ تأثيرات الشركات المتعددة الجنسيات على حجم التجارة العالمية حيث أن إزدیاد درجة التنوع في الأنشطة و وجود التكامل الرأسي إلى الأمام وإلى الخلف قد أدى و يؤدي إلى إزدیاد حجم التبادل التجاري بين تلك الشركات ومشروعاتها التابعة أو فروعها في الدول المختلفة. بالتالي فهي تجارة ضخمة تتدفق داخل إطار هذه الشركات و من ثم يمكن أن تزداد على مر الزمن مع إزدیاد نشاط و نمو الشركات المتعددة مما يعمق و يزيد من تأثيرها على حجم و إتجاه التجارة العالمية ذاتها.

<sup>1</sup> [www.mostaetud.ahlamontada.net](http://www.mostaetud.ahlamontada.net), Vue le : 08/11/2017, à :22 :15.

و يضاف إلى ذلك أن الشركات المتعددة الجنسيات بما تملكه من قدرات تكنولوجية عالية و إمكانيات و موارد، يمكن أن تؤثر في هيكل التجارة العالمية من خلال إكتساب الكثير من المواقع في دول العالم الميزة التنافسية المكتسبة في الكثير من المواقع في دول العالم الميزة التنافسية المكتسبة في الكثير من الصناعات و الأنشطة، التي تقوم على إكتساب تلك الخبرة التنافسية من خلال عناصر الجودة و التكلفة و الإنتاجية والسعر وهو ما يزيد من التجارة العالمية بين دول العالم المختلفة، عبر الشركات المتعددة الجنسيات. و من ناحية أخرى، يلاحظ أن أسعار السلع التي يتم تبادلها بين الشركات الأم وفروعها لا تتحدد وفقا للظروف الطبيعية للعرض و الطلب و لكن وفقا للإستراتيجية الشاملة التي تتبناها تلك الشركات و التي يدخل في تحديدها مستوى الرسوم الجمركية، والضرائب من الناحية المطلقة و النسبية و مستوى الإختلاف و التقلبات في أسعار الصرف، و سياسات الحكومات إتجاه تحويل أرباحها للخارج، و كل ذلك يحدث تغيرات هامة في أسس التخصص الدولي و هي هيكل التجارة الدولية ، الأمر الذي يتطلب دراسة العلاقة بين حركة التجارة و حركة الإستثمار، و على سبيل المثال فإنه من شأن تحديد أسعار الصادرات التي تتم بين الشركات متعددة الجنسيات بعيدا عن ظروف العرض والطلب أن يضعف من تأثير العوامل التقييدية لنظريات التجارة الدولية كتغيرات الأسعار المحلية و أسعار الصرف، في تصحيح ما يوجد من خلل في موازين مدفوعات الدول وتحقيق التوازن في العلاقات الإقتصادية الخارجية مع الإحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل.<sup>1</sup>

## 2-تطور وسائل المواصلات:

حيث يتوفر العالم اليوم على وسائل مواصلات متنوع وجد متطورة وسريعة وذات قدرات شحن كبيرة. فإذا أخذنا على سبيل المثال النقل البحري والذي يعتبر وسيلة النقل الأكثر إستخداما في التبادلات الدولية بضمانه لنقل ثلاث أرباع المنتجات المتبادلة دوليا، فقد سجلت هذه الوسيلة تطورات كبيرة خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال الزيادة في حجم السفن البحرية وظهور ما يسمى بالبوارج، والتي تملك القدرة على نقل كميات ضخمة من المنتجات ، إضافة إلى ظهور أصناف عديدة من السفن والبوارج المتخصصة في شحن ونقل بضائع محددة ، مثل البوارج الخاصة بنقل الحاويات وكذلك تلك المتخصصة في

<sup>1</sup>حشماوي محمد ، الإتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص220.

نقل المواد الطاقوية كالبترول والغاز...، كل هذه التطورات في وسائل المواصلات ساهمت بطريقة مباشرة في زيادة حجم المبادلات التجارية الدولية.

### 3- إنتقال الأيدي العاملة :

إن تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الإقتصادي بين الدول له القدرة على التأثير على إتجاه التجارة الدولية ، إضافة للندرة النسبية و الندرة المطلقة للعمالة و إختلاف درجة المهارة للأيدي العاملة على المستوى العالمي ، كما أن للتفاوت على مستوى المعيشة و الحضارة أيضا دوره المؤثر أيضا ، كذلك التقدم الإقتصادي ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة ، ولا نغفل عن العوامل السياسية التي لها أثرها الواضح في هذا السياق فالحروب تؤثر على العمالة مما يجر تحويلات النقود و تأثير القدرة الشرائية.<sup>1</sup>

### 4- رأس المال:

حيث يؤثر على حجم التجارة الدولية من خلال:

- سعر الفائدة الحقيقي: إنتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- سعر الخصم : إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لإنتقال رؤوس الأموال.
- سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الإستثمار في هذه البلدان.

### 5-التكنولوجيات:

إن إختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة و يوفر الجهد التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري إذن فإضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية والإفتاح الإقتصادي، كلها عوامل أثرت و ساهمت بشكل أو بآخر على إتجاه و حجم و هيكل التجارة الدولية.

<sup>1</sup>حمدي عبد العظيم ، مرجع سابق، ص29.

## الخلاصة

من خلال عرضنا في هذا الفصل لتطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية ، رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها التقليدية والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى إستيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا كما توصلنا كذلك إلى أن إختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى.

كما توصلنا من خلال دراستنا في هذا الفصل إلى أن الفكر الإقتصادي في مجال تنظيم التجارة الدولية قد عرف منهجين أساسيين ، أحدهما يتعلق بمذهب الحرية يدعو إلى ترك التجارة دون قيود و تحرير إنتقال السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى و قد بينا حججه في ذلك أما المذهب الثاني فيدعو إلى تدخل الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية من خلال فرض نظم و قيود على الصادرات و الواردات بغرض تحقيق المصلحة العامة للدولة و له حججه كذلك ، غير أن إتباع سياسة حرية كاملة أو حماية مطلقة أمر نادر و صعب الحدوث.

بل إن الدولة تتبع في سياستها التجارية مزيجا من الحرية و التدخل بصيغ و أوجه مختلفة و حسب ما تقتضيه توجهاتها و معطياتها الإقتصادية . حيث أن السياسة التجارية المتبعة إنما تعود إلى طبيعة النظام الإقتصادي المعتمد لهذه الدولة .

و بما أن التجارة الدولية تعد أهم مسلك في تحقيق النمو و التنمية الإقتصادية فهذه الأخيرة تحكمها عدة محددات معقدة لعل أهمها و أبرزها أسعار الصرف التي باتت تشكل في الفترة الحالية المحدد الرئيسي لتدفق التجارة الخارجية و لما لها من دور بارز في ذلك ، بالإضافة لكل من السياسات التجارية و أدواتها السالفة الذكر، فلكل من هاتين السياستين الدور البارز و المؤثر على إتجاه و حجم التجارة الدولية و هيكلها خاصة فيما يتعلق بحجم الصادرات و الواردات .



# الفصل الثاني

## سعر الصرف الأجنبي

### و علاقته بالتجارة الخارجية

**تمهيد:**

إن عمليات التبادل التجاري التي تتم بين دولتين عن طريق الإستيراد و التصدير تتطلب وجود نسبة تبادل معينة بين عمليتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات ، وذلك من أجل تقدير أسعار السلع و الخدمات في كل دولة بعملات الدول الأخرى . و هذا الثمن الذي يتم بناء عليه مبادلة عملة دولة بأخرى يسمى سعر الصرف.

و من أجل ذلك إهتمت جميع الدول خاصة المتقدمة منها بهذه الأداة و أولتها العناية الفائقة لما لها من دور كبير و فعال في تسهيل المعاملات الإقتصادية و التجارية و لما لها أيضا من أثر بارز على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية و الجزئية للدولة .

تتعرض أسعار صرف العملات الدولية لمختلف الدول عادة إلى تقلبات مستمرة متسببة في ذلك تغيرات و مخاطر في معاملاتها الإقتصادية الدولية ، و هو الوضع السائد في الإقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف العائمة في عام 1973 البديلة لنظام الصرف الثابت ، و لهذا تلجأ الدول في الكثير من الأحيان و خاصة وقت الأزمات الإقتصادية إلى إتباع سياسة معينة لسعر الصرف إما عن طريق التخفيض لقيمتها أو رفعها من أجل تحقيق أهدافها الإقتصادية التي تختلف من دولة إلى أخرى ، وذلك حسب الأولويات و خصائص الهياكل الإقتصادية للدولة .

من هنا تتجلى لنا أهمية دراسة سعر الصرف الأجنبي و كل تأثيراته المختلفة على المعاملات الإقتصادية العالمية بما في ذلك المتغيرات الكلية للإقتصاد و بالأخص على حجم المبادلات التجارية الدولية و إتجاهاتها و دوره في التأثير على الميزان التجاري الدولي .

ومن هذا المنطلق و للتفصيل في موضوع فصلنا: سعر الصرف الأجنبي و علاقته بالتجارة الخارجية فقد إرتأينا إلى تقسيمه إلى ثلاث مباحث أساسية :

**المبحث الأول: سعر الصرف الأجنبي المفهوم و الدلالات.**

**المبحث الثاني: نظم و نظريات الصرف الأجنبي .**

**المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف الأجنبي و أثرها على التجارة الخارجية.**

### المبحث الأول: سعر الصرف الأجنبي المفهوم و الدلالات

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، إذ يعكس العلاقات المترابطة بين الاقتصاديات الدولية كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى السوق في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها ، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق و محدد لهذا التغير وذلك لإرتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم و أسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف ، مما إستوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر و تأثيراتها على المبادلات التجارية ، بالتالي على الإقتصاد الوطني للدول الذي يتأثر مباشرة بمختلف التقلبات من خلال أسعار الصادرات و الواردات في صورة الميزان التجاري، مما ينعكس على التنمية في هذه الدول.

### المطلب الأول: مدخل الى سعر الصرف الأجنبي

يعتبر سعر الصرف ذو مكانة هامة في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو إستثماريا ، حيث يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية لإستخدامه كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة ، من خلال تأثيره على مكونات النمو الإقتصادي مثل الإستثمار ، درجة الإنفتاح على التجارة الدولية ، التدفقات الرأسمالية و تطور القطاع المالي.

### الفرع الأول: مفهوم وأنواع سعر الصرف الأجنبي

لقد إهتمت جميع الدول و خاصة المتقدمة منها بسعر الصرف و منحته العناية الفائقة نظرا لإعتباره مرآة عاكسة لوضعية الأداء الإقتصادي للبلد ، و جاءت في شأنه مفاهيم عديدة و صيغ متنوعة .

### أولا: مفهوم سعر الصرف الأجنبي

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها متقاربة الى حد كبير، لكن أولا يجب علينا التطرق إلى مصطلح الصرف. و الذي يقصد به: "مختلف العمليات التي تؤدي إلى تحويل النقود من بلد إلى آخر أي تحويل النقود ووسائل الإئتمان (الأوراق التجارية ) على المستوى الدولي"<sup>1</sup>.

أما سعر الصرف فيعرف على أنه: " ذلك السعر الذي من خلاله تستطيع العملة المحلية أن تستبدل

<sup>1</sup> [www.onefd.edu.dz](http://www.onefd.edu.dz) ,Vue le :17/02/2014,à :09 :36.

بعملة أخرى أي سعر الصرف هو علاقة سعرية بين عملتين واحدة وطنية و أخرى أجنبية.<sup>1</sup> و يعرف سعر الصرف أيضا على أنه: " النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.<sup>2</sup> وعليه سعر الصرف بصورة موجزة هو سعر تبادل العملات ببعضها البعض ، أي عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ، أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

### ثانيا: أنواع سعر الصرف الأجنبي

يتحدد سعر صرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض و الطلب على العملات فالطلب على صادرات دولة معينة يقابله طلب على عملة تلك الدولة ، ويعني أيضا عرض للعملات الأجنبية كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها ، من بين أنواع سعر الصرف نذكر:

**1-سعر الصرف الإسمي:** يعرف سعر الصرف الإسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية.<sup>3</sup> و المقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الإسمي (الجاري) و الذي لا يأخذ بعين الإعتبار القوة الشرائية من سلع و خدمات بين البلدين، و ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية ، و سعر صرف موازي و هو سعر صرف معمول به في الأسواق الموازية (السوداء).

إذن فهذا النوع من سعر الصرف (الإسمي) لا يأخذ بعين الإعتبار معدلات التضخم للدول، ونتيجة لإهماله هذا الأخير فو لا يبين حقيقة العملة ، و لا يعتبر معيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

### 2-سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة

<sup>1</sup>سمير آيت يحي، التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة باتنة ، الجزائر 2013/2014، ص 119.

<sup>2</sup>فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة و الأثر المتبادل بين الكتلة النقدية و سعر الصرف "دراسة حالة الجزائر للفترتين(2001/1992) و(2002/2011)، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، العدد14، جامعة سطيف1، الجزائر ، 2014 ، ص212.

<sup>3</sup>بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، إصدارات جسر التنمية العدد 23 ، الكويت، نوفمبر 2003 ، ص 4.

لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، و يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا جيدا لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية . و يعكس الإنخفاض في سعر الصرف الحقيقي إرتفاع في القدرة التنافسية المحلية ، ومن ناحية أخرى فان الإرتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهورا في القدرة التنافسية الدولية للدولة.<sup>1</sup>

**3-سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.<sup>2</sup>

إذن فهو يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما ، بالتالي فهو يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ، لذا يعتبر مؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد إتجاه الخارج .

**4-سعر الصرف التوازني :** هو السعر الذي يؤدي إلى التوازن المستديم لميزان المدفوعات ، عندما يكون الإقتصاد ينمو بمعدل طبيعي و كاف.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني: أهمية و أسباب الصرف الأجنبي

يلعب سعر الصرف دورا هاما في النشاطات الإقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو إستثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الإقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد .

### أولا: أهمية سعر الصرف الأجنبي

يشترك سعر الصرف أهميته من كونه أداة ربط بين إقتصاد مفتوح وباقي إقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة تربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في قدرة الإقتصاد التنافسية و بالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.<sup>4</sup>

إذن فأهمية هذا السعر لا تكمن فقط في أسواق السلع بل في أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط

<sup>1</sup> أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان، 2013، ص24.

<sup>2</sup> J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, **Mapping a Country's Competitive Position: a Real Exchange Rate Approach**, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3, 2011, p234

<sup>3</sup> أمين صيد ، مرجع سابق، ص26.

<sup>4</sup> عبد الحق بو عتروس، أثر تغير سعر الصرف على الاسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد3، 2000، ص10.

بذلك من آثار إرتدادية أو إنعكاسية على جل المتغيرات الإقتصادية، ولذلك يمكن إعتباره من أهم الأسعار وأخطرها في الوقت ذاته، فهو أهم الأسعار كونه إذا إستخدم كأداة للسياسة الإقتصادية بشكل مرض وفعال يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة وما يترتب عن ذلك من تحقيق نتائج توسعية في مجال الإنتاج العمالة و النمو بشكل عام، ومن أخطر الأسعار كونه إذا إستخدم بشكل سيئ وغير مرض يؤدي إلى إزدياد تدهور القدرة التنافسية للدولة وما يرتبط بذلك من إنعكاسات إنكماشية على الإقتصاد في كامل جوانبه.

كما تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الإقتصادي الداخلي و الخارجي ، إذ يتمثل التوازن الداخلي في إستقرار الأسعار المحلية إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الإقتصادي ، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات و الذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.<sup>1</sup>

### ثانيا: أسباب الصرف الأجنبي

نظرا للأهمية البالغة لسعر الصرف في النشاط الإقتصادي فهناك أسباب عديدة تدعو إلى القيام بعمليات الصرف نذكر أهمها من خلال النقاط التالية:<sup>2</sup>

- تسوية المعاملات بين المقيمين و غير المقيمين(الأجانب)، فمثلا للحصول على البضائع من ألمانيا يجب الحصول على الأورو.
- تبادل رؤوس الأموال و يتم ذلك من خلال الإستثمارات الخارجية مثل إنشاء فروع ، شراء مؤسسات أجنبية ...إلخ.
- تسديد فوائد القروض المقرضة أو قبض فوائد القروض المقرضة.

### الفرع الثالث: وظائف سعر الصرف الأجنبي

إن سعر الصرف يمارس عدة وظائف في الإقتصاد الوطني من بينها:

#### أولا: الوظيفة القياسية

حيث يمثل هنا حلقة الوصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى وعن طريق سعر الصرف نجد الأسعار المحلية بإعتبارها تجسيد للقيمة الدولية للبضائع تعبيرها النقدي

<sup>1</sup> أسلمى دوحة ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر "، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص12.

<sup>2</sup> [www.onefd.edu.dz](http://www.onefd.edu.dz), Vue le : 17/02/2014 ,à : 09 :36.

بعملات وطنية.<sup>1</sup> معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة لقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة.

### ثانيا: الوظيفة التطويرية

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة بإتجاه سوق شريك تجاري معين أين توجد ميزة نسبية لسلع البلد (أ) في سوق البلد (ب) ، وبالتالي تشجيع تلك الصادرات ، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء عن فروع صناعية معينة،أو الإستعاضة عنها بالإستيراد ، حيث تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية ، في حين يمكن الإعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع إستيرادات معينة و بالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلمي الجغرافي في التجارة الخارجية للدول. و هنا يمكن الإستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان ، حيث أحدث الإرتفاع لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إلى إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية التي تبدو لهم أرخص من السيارات الأمريكية ، علاوة على ما تحتويه من تقنيات و هو ما أدى إلى إنتعاش الصادرات اليابانية في قطاع صناعة السيارات بشكل عام و بإتجاه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.<sup>2</sup>

### ثالثا: الوظيفة التوزيعية

أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي، وذلك بفعل إرتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم.<sup>3</sup> فمثلا عند إنخفاض سعر الصرف الدولار إزاء الين الياباني، وبإفترض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية فستضطر اليابان من دفع زيادة في الدولارات على إستيرادها توازن نسبة الإرتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على إحتياجات اليابان من الدولارات الأمريكية في حين سترتفع الإحتياجات الأمريكية من الدولارات، وينطبق ذلك أيضا في حالة إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني، إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها، ستؤثر في حجم الإحتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

<sup>1</sup> أمين رشيد كنونه، الإقتصاد الدولي، مطبعة جامعة المستنصرية، بغداد، 1985، ص 205.

<sup>2</sup> أمين صيد، مرجع سابق، ص 27.

<sup>3</sup> أمين رشيد كنونه، مرجع سابق، ص 206.

### المطلب الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف الأجنبي و العوامل المؤثرة فيه

يعتبر سعر الصرف كأى ثمن من الأثمان فكيف يتحدد هذا الثمن؟ يتكون ثمن أى سلعة نتيجة لتلاقي عرضها بطلبها . و كذلك يتكون سعر صرف عملة من العملات بتلاقي عرضها مع الطلب عليها . هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته والتي نستشفها من الأحداث الإقتصادية وغير الإقتصادية التي تحدث في عالم اليوم حيث يمثل سعر الصرف مرآة عاكسة لها ويمكننا الإشارة إلى هذه العوامل في النقاط التالية:

1- **التغير في نسبة الصادرات والواردات:** يتأثر سعر الصرف بقيمة كل من الصادرات والواردات

فعندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات يؤدي ذلك إلى إرتفاع قيمة العملة نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها والعكس صحيح بالنسبة للواردات.<sup>1</sup>

2- **أسعار الفائدة:** إن رؤوس الأموال الساخنة والودائع المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما

لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى ، فإرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في دولة ما سيحفز رأس المال الأجنبي للإنسياب إليها مؤديا إلى إرتفاع في سوق الصرف الأجنبي وإنخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون له الأثر المعاكس.<sup>2</sup>

3- **التضخم المحلي والعالمي:** يؤدي إرتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية إلى

زيادة كل من الواردات والطلب على النقد الأجنبي وإنخفاض كل من الصادرات والنقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الإرتفاع ومنه يمكن إعتبار أن المستوى العام للأسعار من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

4- **النفقات السياحية:** إن زيادة إقبال السواح على دولة ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها

وبالتالي فإن سعر صرف هذه الدولة سوف يرتفع مقابل عملات الدول الأخرى.<sup>3</sup>

5- **عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:** تخلف السياسة المالية أثارا متباينة على سعر

الصرف فإذا إتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييدا لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز

<sup>1</sup>تقي عرفان الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلوي للنشر، عمان، 1999، ص158.

<sup>2</sup>عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص65.

<sup>3</sup>نجيب سمير خريس ، المتاجرة في العملات تقدير إقتصادي إسلامي ، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص ص130-135 .

القائم على الأقل فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وإنخفاض النشاط الإقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك إنخفاض في الواردات وزيادة في الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي.

#### 5- الإشاعات والمعلومات الجديدة: وفقا لنظرية كفاءة أسواق الصرف تتضمن أسعار الصرف

الحالية كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأساسية، وعليه فإن ما يسبب تقلبات أسعار الصرف هو وصول معلومات جديدة حول هذه المتغيرات الأساسية وقدم كل من Frenkel و Musse نموذجا يفسر دور المعلومات غير المتوقعة مؤكدين في ذلك أوجه التشابه بين أسواق العملة والأسواق الأخرى العادية الأصول وفقا لهذا يكون التغير الحقيقي في أسعار الصرف عبارة عن مجموع التغيرات المتوقعة وغير المتوقعة والناجمة عن الأخبار والمعلومات الجديدة.

#### 6- الإضطرابات والحروب: تعتبر الإضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية من العوامل

المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا في المدى البعيد، فهي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف حيث يزداد الإنفاق في المجالات العسكرية والأمنية وتتنخفض كفاءات الوحدات الإنتاجية بسبب التدمير أو التعطيل فضلا عن الإنخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.

#### 7- خبرة المتعاملين في أسواق الصرف وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في

ضوء مهاراتهم و خبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه أسعار الصرف وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على ما هي عليه، وبناءا على ذلك فإن أسعار الصرف تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم فضلا عن قوتهم التفاوضية والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة.<sup>1</sup>

#### 8- أرباح الإستثمارات: عند حصول المستثمرين على عوائد إستثماراتهم فإنهم يقومون بعرضها لشراء

عملة محلية و بالتالي ستزيد قيمة العملة المحلية في الأسواق المالية العالمية و يؤدي قيام

<sup>1</sup> أمين صيد، مرجع سابق، ص30.

الإستثمارات الأجنبية في بلد ما إلى زيادة الطلب على عملة البلد من أجل الإنفاق الإستثماري بها كذلك يؤدي بيع هذه الإستثمارات داخل هذا البلد إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية و تتحول الأموال من دولة إلى أخرى و ذلك لدفع قيمة الديون و الأرباح حسب الإتفاق بين الدائن في دولة و المدين في دولة أخرى.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: إدارة مخاطر سعر الصرف الأجنبي

تتعرض عمليات الصرف الأجنبي شأنها شأن كافة العمليات الإقتصادية للكثير من عناصر الخطر و عدم التأكد و تتعدد هذه العناصر و تنتوع مع ما يعتري الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية من تغيرات مستمرة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

### الفرع الأول: تعريف خطر سعر الصرف

لقد زادت مخاطر الصرف الأجنبي بشكل ملموس منذ أوائل السبعينات ، فأصبحنا نرى التقلبات الكبيرة لا سيما عندما تقوم دولة ما بتخفيض أو زيادة أسعار عملتها.<sup>2</sup> من هنا أصبحت إشكالية الثقة في إقتصاد ما من أهم الموضوعات التي تثير كثيرا من التساؤلات و أضحت قيمة عملة الدولة في مقدمة المعايير التي يستند إليها للحكم على مستوى كفاءة الإقتصاد و من ثم مدى قوته . ففي معظم الأحيان تنشأ مخاطر الصرف الأجنبي عندما تؤثر التقلبات في القيم النسبية للعملات في الوضع التنافسي أو السلامة المالية للمنظمة.<sup>3</sup>

يعرف خطر سعر الصرف على أنه التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تقلبات سعر الصرف بحيث يمس القروض، التحويلات، الديون بالعملة الصعبة.<sup>4</sup> نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الإقتصاد الوطني للبلد و أوضح أنها مرتبطة أساسا بعمليات الإستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الإقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الإستثمارات الأجنبية.

<sup>1</sup> سليم رشيد عبود الزبيدي، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم- دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2011)، مجلة الإدارة و الإقتصاد، العدد الثاني عشر، المجلد الثالث، جامعة كربلاء /كلية الإدارة و الإقتصاد، قسم العلوم المالية و المصرفية، (دون ذكر البلد و السنة)، ص136.

<sup>2</sup> محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف جلال حزي و شركاه، الإسكندرية، 2004، ص 71.

<sup>3</sup> سكوت فيدرستون، اليزابيت ليتفيلد، باتريسيا موانغي، مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر: ماهي و كيف يمكن إدارتها و التعامل معها، مذكرة مناقشة مركزة، رقم 31، جانفي ، (دون بلد نشر)، 2006 ، ص2.

<sup>4</sup> Michel Jura, Techniques Financière Internationales, 2<sup>ème</sup> Edition , Dunod , Paris,,2003, p142.

كما تعرف مخاطر الصرف أيضا على أنها تمثل إحتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى.<sup>1</sup> وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الإقتصادية مع الخارج بسبب التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم لأنشطة تلك المؤسسات، حيث يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كانت عقوده محددة بالعملة الصعبة غير العملة المحلية ، فعند حدوث إنخفاض في قيمة العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر لا يتحصل هذا الأخير إلا المقدار المنفق عليه في العقد، أما المستوردون فيكونون مجبرين على قبول عملة المصدر الأجنبي فيتحملون خسارة الصرف عند حدوث إرتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين تاريخ إمضاء العقد ووقت تسديد الديون.

### الفرع الثاني: أشكال خطر الصرف

حدث في عام 1974 أن أغلقت السلطات النقدية "فرانكلين ناشيونال" بنك في نيويورك و بنك "هيرشبات" في ألمانيا . ويرجع أحد الأسباب التي أدت إلى إغلاق البنكين إلى تورطهما في الإتجار المباشر في العملات الأجنبية ، مما نفت أنظار إدارات البنوك التجارية إلى المخاطر التي تحيط بنشاط الصرف الأجنبي بجعلها تسارع إلى وضع الضوابط و الأسس التي تنظم التعامل فيه.

ومن الممكن تحجيم المخاطر التي تترتب على عمليات الصرف الأجنبي و التقليل من آثارها السلبية إذا ما إستعانت البنوك بمتعاملين ذوي خبرة في مجال عملهم و مدراء متخصصين في إدارة عمليات السوق النقدية على نحو ما تفعله عندما تباشر نشاطها الإئتماني مع عملائها بحيث تتحمل المخاطر الناجمة عنه بنسبة محسوبة.

و يمكن تلخيص المخاطر التي ترتبط بعمليات النقد أو الصرف الأجنبي فيما يلي:

**أولاً: المخاطر المالية:** إن أكثر المخاطر وضوحاً هي تلك التي تنشأ بسبب تغيرات قيمة العملة و التي تحدث فجأة و بحدة في بعض الأحيان . وهذه التقلبات تتكرر بإستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.<sup>2</sup>

**ثانياً: مخاطر التمويل:** وهي تلك التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي ، ويضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة

<sup>1</sup>صبيحة قاسم هاشم و آخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف بإستعمال أدوات الهندسة المالية،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 91 العراق، 2009 ، ص 9 .

<sup>2</sup>عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية ، دارالمسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن،2012 ، ص284.

24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الأجنبية.

**ثالثاً: المخاطر التي تترتب على التغييرات التنظيمية:** هذه المخاطر تتعلق بالتعامل بالعملات الأجنبية في الخارج ، سواء بالنسبة للبنوك أو بالنسبة للمشروعات التجارية فعلى سبيل المثال كانت فرنسا قد أخرجت منذ عدة سنوات نوعين من العملة هما الفرنك المالي و الفرنك التجاري و حددت أنواع المدفوعات التي تتم تسويتها بكل نوع من نوعي الفرنك، وقد وجدت بعض المشروعات أنها تحوز الفرنكات غير المطلوبة ، ومن ثم لجأت إلى بيعها بخسارة في حين أنها دفعت علاوة نقدية إضافية من أجل الحصول على النوع المطلوب من الفرنكات.

ومن ذلك أيضا أنه إذا وضعت الدولة فجأة نظام صرف مزدوج لعملتها ، وهو نظام يحدد سعري صرف للعملة مقابل العملات الأخرى ، كأن يكون هناك سعر صرف حر يحدده العرض و الطلب ، ويوجد من جهة أخرى سعر صرف موجه تحدده السلطات النقدية و يطبق السعر الأول على العمليات التجارية و يطبق السعر الثاني على العمليات المالية مثل تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج .<sup>1</sup> وهنا قد تترتب خسائر على تحويل رؤوس الأموال في حالة تطبيق هذا النظام بسبب إختلاف سعر الصرف.

**رابعاً: المخاطر الائتمانية :** تنتج هذه المخاطر لعدم قدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه<sup>2</sup> ، بحيث قد تكون أسباب عدم قدرة الوفاء في الوقت المتفق عليه تعود إلى حالة الإفلاس ، أو أزمة سيولة التي قد تمتد إلى أيام أو أسابيع . حيث يمكن أن تقوم الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها بتغيير قوانين مراقبة العملة الأجنبية مما يسبب عدم قدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها لفرض قيود على إخراج العملات الأجنبية.<sup>3</sup>

**خامساً: المخاطر التي تقع في مجريات النشاط اليومي:** قد تقع بعض الأخطاء في خضم النشاط الجاري بالبنك كأن تدرج العملة غير المطلوبة أو يدرج سعر الصرف الختأ، أو قد توجه الأرصدة بالعملة الأجنبية بطريق الختأ إلى حساب آخر غير الحساب الصحيح...إلخ.

**سادساً: المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم المراكز المفتوحة:** قد تتحقق خسائر للبنك عند إعادة تقييم مراكز العملات الأجنبية المفتوحة لديه والتي تجرى عادة مرة كل شهر ، و تختلف أساليب إعادة التقييم إلا أن

<sup>1</sup>مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للنشر و الطباعة و التوزيع ، القاهرة ، 1997، ص ص 133 - 136.

<sup>2</sup>توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 215.

<sup>3</sup>إسماعيل إبراهيم الطاردي، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، (دون بلد نشر)، 2001، ص ص 231-232.

الأسلوب الأكثر إتباعا هو أن يتم تقييم كافة المراكز المفتوحة للعملة الأجنبية على أساس أعلى سعر معن في السوق في نهاية عمل اليوم الذي يتم فيه إعادة التقييم.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف

تتعرض مختلف المنشآت التي تعمل في المجال الدولي لمخاطر تحركات أسعار الصرف مما أدى إلى ضرورة معرفة مختلف أنواع هذه المخاطر و أهمية الإلمام بها من أجل تفادي الخسائر الناجمة عنها و سنوضح فيما يلي دواعي الإهتمام بإدارة مخاطر الصرف:

- إنتشار ظاهرة التدويل و العمل في بيئة إقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية، مما زاد من أهمية الإهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.
- تزايد حدة التقلبات في أسعار الصرف نتيجة لكثرة المعاملات الإقتصادية النقدية و التدفقات الإستثمارية في الساحة الدولية لمواجهة متطلبات التجارة الدولية و التي زادت من الحاجة إلى إستراتيجية جديدة لإدارة خطر الصرف.<sup>2</sup>
- تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة دولية النشاط بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الإقتصادية للدولة المعنية.
- التحكم في خطر الصرف و إدارته بكفاءة و فعالية يعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات على إعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملا هاما و محددًا لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية ووسيلة مستوردة.<sup>3</sup>

نستخلص مما سبق أن إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمؤسسات الدول النامية و تلك التي عرفت تحولات في نظامها الإقتصادي نحو النظام الحر، حيث أن مخاطر سعر الصرف تتجلى أكثر في النظم المرنة حيث تتقلب أسعار الصرف يوميا ، وعلى المؤسسات و البنوك أن تضع هذه المخاطر في إعتبارها ، وعلى الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية إلا أنه من الممكن إحتواء هذه المخاطر وهو ما يستدعي إدارة تقلبات أسعار الصرف بعناية فائقة و حذر و فعالية وهذا

<sup>1</sup>مدحت صادق، مرجع سابق، ص ص 135-136.

<sup>2</sup>عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي:إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 ماي، 2007، ص4.

<sup>3</sup>سمايلي فوزي، تدفقات رؤوس الأموال و ترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة و الإقتصاديات الانتقالية -البدائل الممكنة لنشوء

الإقتصاد الجزائري- ، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، العدد 05 ، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2009 ، ص 61.

من خلال إنتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن بحسب الوضع الإقتصادي و طبيعة المعاملات الإقتصادية لكل دولة.

### المبحث الثاني: نظم و نظريات الصرف الأجنبي

شهد الإقتصاد العالمي عدة أنظمة نقدية دولية ، تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية و هذا بإرتكازها أساسا على قاعدة نقدية حددت على أساسها أسعار صرف العملات ، كما أن تعدد الأنظمة النقدية الدولية مرتبط أساسا بتعدد أنظمة الصرف ، إلا أن جميعها يهدف إلى إيجاد أو تجسيد قاعدة يمكن من خلالها تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى ، و تنوع أنظمة الصرف في الزمان و المكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الإقتصادية ، وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية ، وقصد تسهيل المهمة التي جاء من أجلها نظام الصرف المتبنى ، لابد على الحكومة أن تضع آليات و سياسات و إجراءات مناسبة لتوفير الجو و المناخ الملائم لهذا النظام لكي يؤدي مهامه في أحسن وجه.

### المطلب الأول: نظم سعر الصرف الأجنبي و ترتيباته المعاصرة

إن الحاجة إلى تنظيم العلاقات النقدية بإعتبارها مؤشرا هاما في تحقيق الإستقرار الإقتصادي جعل من الضروري على كل دول العالم تأسيس نظام قائم على تسيير و تنظيم الشؤون المتعلقة بالصرف و قدرة على الرفع من مستوى الفعالية على المستوى الإقتصادي ، إذ ساهم ذلك وفي العديد من الأحيان بالخروج من دائرة التشتت التي ميزت مختلف إقتصاديات دول العالم ، و كنتيجة لتطور العلاقات الإقتصادية و التي إتسعت لتضم المستوى الدولي ، و هذا راجع للدور الكبير الذي يلعبه سعر الصرف بإعتباره همزة وصل بين مستويات الأسعار في مختلف دول العالم ، وهو أمر مرتبط إلى درجة كبيرة بمصير الإستقرار الإقتصادي لهذه الدولة وقضايا النمو و التنمية الإقتصادية بها.

### الفرع الأول: مفهوم نظام سعر الصرف

يتألف النظام النقدي الدولي من مجموعة من الأجهزة المصرفية والنقدية في مختلف البلدان بحيث أن هذه المؤسسات والأجهزة هي المسؤولة عن وضع السياسات والميكانيزمات للدول في مجال العلاقات المالية الدولية.

لذلك يعرف النظام النقدي الدولي أو نظام الصرف : "بمجموع القواعد والأحكام المحددة لدور السلطات النقدية في سوق الصرف وتحديد سلوك سعر الصرف"، كما يعتبر الوسيلة الأساسية التي تدخل

ضمن الإستراتيجيات لتعديل ميزان المدفوعات وذلك من خلال معيارين أساسيين هما:<sup>1</sup>

**1- القوة:** يتجسد هذا المعيار في مدى قدرة نظام الصرف على إمتصاص الصدمات الإسمية (فروقات التضخم) والإضطرابات الحقيقية (إختلالات العرض والطلب).

**2- الإستقرارية:** فيما يخص هذا المعيار يتضمن نتائج وعواقب إختبار سعر الصرف على إستقرار أسعار هذا الأخير ، ويمكن تعريفه أيضا: "بذلك الإطار القانوني أين تتحدد وتتشكل أسعار الصرف بحيث أن هذا الطابع النظامي جد مهم لأن هذه القوانين تتحكم في سعر العملات الأجنبية ويمكنها تأخير تعديلاتها مقارنة بقيمتها النظرية" .

و يعبر نظام سعر الصرف: عن طبيعة سياسة الصرف المتبناة من طرف الدولة لتحديد سعر صرف عملتها ، فمن جهة يمكن لسياسة سعر الصرف أن تترك قوى السوق لتحديد سعر الصرف ، أو من

أجل التدخل الفعال في سوق الصرف و الإحتفاظ بسعر الصرف في مستوى ملائم.<sup>2</sup>

ويعرف نظام سعر الصرف على أنه: " تلك القواعد المؤسسية التي توضح بدقة كيف يتحدد سعر

صرف العملة مقابل العملات الأجنبية الأخرى.<sup>3</sup> إذن فأنظمة سعر الصرف تعبر عن مجموع القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف أي سلوك سعر الصرف .

### الفرع الثاني: الترتيبات المعاصرة لأنظمة الصرف الأجنبي

عرف النظام النقدي الدولي عدة أنظمة للصرف بعد إنهيار نظام "بريتون وودز " بحيث تلعب حركة المعاملات الدولية دورا كبيرا في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام سعر الصرف المعمول به، لذلك تكلم العديد من الإقتصادييين على ضرورة إختيار أحسن نظام صرف ملائم للإقتصاد. وعلى هذا الأساس كان لابد من التعرف على كل نظام مع عرض مختلف المزايا والعيوب التي يتميز بها إنطلاقا من أشد الأنظمة ثباتا إلى أكثرها مرونة و يتوسط بين هاذين النظامين مجموعة من الأنظمة تكون محدودة المرونة وبالتالي يمكن تقسيم ترتيبات الأنظمة إلى ثلاثة أنواع : ثابتة، وسيطة، ومرونة وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفرع.

<sup>1</sup>Montalieu. T, « **Quelle stratégie de change dans les économies en développement?** », Revue Monde et Développement, tome 33, Université Orléans, 2005, p 07.

<sup>2</sup> Andrew Harrison et autres, **Business International et mondialisation** , édition de Broeck université, Bruxelles, Belgique, 2004, p303.

<sup>3</sup> Larbi Dohni, Canol Hainaut, « **Les taux de change** », édition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004, p19.

أولاً: مختلف أنظمة الصرف الأجنبي:

إن التبادل الدولي في السلع و الخدمات و حركة رؤوس الأموال يتطلب القيام بعملية تبادل العملات على أساس سعر يسبب إختلاف عملات الدول الخاصة بها، ومن جهة أخرى تلعب حركة المعاملات الدولية دورا كبيرا في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام سعر الصرف المعمول به وعلى هذا الأساس يمكن الإجابة على ثلاث نقاط أساسية<sup>1</sup>:

- **قابلية التحويل:** معناه أن السلطة النقدية تضمن للأعوان إمكانية تحويل العملة الوطنية مقابل عملات أخرى على مستوى أسواق الصرف على أساس سعر تحدده عمليات العرض و الطلب.
  - **السيولة الدولية:** أي ماهي وسائل الدفع المقبولة من قبل الدائنين من البلدان النامية.
  - **وضعية سعر الصرف:** (عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية) أي السعر الذي على أساسه يمكن مبادلة العملة الوطنية مقابل العملات القابلة للتحويل.
- لقد تكلم الإقتصاديين على ضرورة إختيار أحسن نظام صرف ملائم للإقتصاد قبل إنهيار نظام بريتن وودز، بالإضافة إلى تفاصيل المزايا و العيوب التي أبداها الإقتصاديين في شأن نظم الصرف الثابتة أو المرنة أو الوسيطة و يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

1- **نظام الصرف الثابت:** تمثل قاعدة الذهب الشكل الأول و الأساسي لنظام سعر الصرف الثابت. عمل هذا النظام بكفاءة عالية عام 1971، حيث إلتزمت كل الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي بإيداع قدر محدد من عملاتها الوطنية في حساب إحتياطي طرفي الصندوق (صندوق الأمانات) و يتم إقتراض الدول التي تواجه عجز في ميزان مدفوعاتها، كما تم طرح حقوق السحب الخاصة بعد إنهيار نظام بريتن وودز بعد العام 1971.

في ظل هذا النظام تحتفظ الدولة بسعر صرف محدد، حيث تقوم البنوك المركزية ببيع و شراء العملات و يتم تحديد قيمة كل دولة مقابل الدولار. و يكون البنك المركزي على إستعداد للتدخل في أي وقت للتحكم في العرض و الطلب للمحافظة على قيمة عملته و إستقرار سعر الصرف. و في ظل نظام سعر الصرف الثابت يمكن للدولة أن تخفض سعر صرفها، و تعتبر أسعار الصرف الثابتة و المربوطة خلال السنوات الأخيرة أحد العوامل التي ساهمت في حدوث الأزمة

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، الإختبار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010/2011، ص 73.

المالية في المكسيك عام 1994، و كذلك أزمة تايلندا ، أندونيسيا و كوريا الجنوبية في عام 1997 روسيا و البرازيل في عام 1998، و الأرجنتين و تركيا في عام 2000. أما الدول التي لم تقم بربط أسعار الصرف بعملات أخرى مثل جنوب إفريقيا و المكسيك و تركيا في عام 1998، فقد تمكنت من تجنب حدوث الأزمات .<sup>1</sup>

و يؤخذ على هذا النوع من سعر الصرف أن إحتفاظ الدولة بسعر صرف ثابت لفترة طويلة مع زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى أن يكون سعر عملتها أعلى من السعر الفعلي ( over – valued ) . و عليه فإن الإحتفاظ بسعر أعلى للعملة من السعر الفعلي يؤدي إلى تزايد الإختلال في التوازن الخارجي ، و لمعالجة الإختلال تلجأ الدولة إلى سياسة تخفيض سعر الصرف كما تلجأ لإستخدام إحتياطاتها من العملات الأجنبية أو الإقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الصادرات و الواردات . وهنا تشير التجربة إلى أن الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت بطريقة مطلقة أو نسبية مقارنة مع باقي الدول تكون عرضة لهزات إقتصادية و سياسية بالإضافة إلى الهزات التي تنتج عن التغير في شروط التبادل التجاري .

و يتجلى نظام الصرف الثابت في ثلاث أشكال رئيسية هي:<sup>2</sup>

#### أ- سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة

يربط البلد عملته بعملة رئيسية مثل الدولار الأمريكي أو الفرنك الفرنسي (اليورو حاليا) ، و لا تتدخل السلطات المختصة في تحديد سعر الربط أو تقوم بتحديد سعر الربط إلا في حالات معينة و يلاحظ أن الربط بعملة واحدة (مفردة) ثابت بالنسبة لعملة الربط فقط ، حيث تعتبر العملة من الناحية العملية معومة بالنسبة لجميع العملات الأخرى.

#### ب-سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات

يتم إختيار نظام الربط بسلة من العملات المتاحة ، مثل حقوق السحب الخاصة ، و سلة العملات الأخرى ، التي تركز عادة على عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد.

<sup>1</sup>فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص ص 212- 227.

<sup>2</sup>عائشة بلحشر ، سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2014 ، ص ص 132- 133.

ت- سعر الصرف مرن ثابت (ضمن هوامش محددة)

هو ذلك النظام الذي يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف ، إلا أنه توجد أحيانا مشكلة خطيرة في تحديد ما إذا كانت العملة أساسا معومة أو مربوطة ، فبعض البلدان التي تربط عملتها رسميا بعملة معينة تسمح لنفسها بهوامش عريضة نسبيا بحيث تصبح شبيهة بالبلدان التي تعوم عملتها. وكأي نظام إقتصادي لم يخلو هذا النظام من الإنتقادات الموجهة له وذلك لتواجد عيوب نذكرها بعد ذكر مزاياه.

• مزايا نظام سعر الصرف الثابت:

يتسم نظام سعر الصرف الثابت بالسمات التالية:<sup>1</sup>

- يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط حركة التجارة الخارجية و الإستثمار مع بلدان نفس منطقة العملة.
- يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة، بإستخدام الإحتياطات النقدية.
- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي و الأسعار.
- في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات والإستقرار فإن عملية الربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية ، كما يؤدي إلى زيادة ثقة بقية بلدان العالم في تعاملاتهم التجارية و الرأسمالية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.
- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب وهذا يمنع حدوث تضخم.
- يضع نظام الصرف الثابت حدا للمضاربة (نظريا) في سوق الصرف، وذلك من خلال وسائل الدفاع المتبعة من طرف البنوك المركزية مما يكلف المضاربين خسائر كبيرة في حالة فشل هجمتهم ، كما أن الأرباح الممكن تحقيقها تعتبر ضعيفة نتيجة وجود هامش تقلب ضعيف جدا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>بلقاسم العباس، مرجع سابق ، ص 18.

<sup>2</sup> نادية العقون، العملة الإقتصادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2012/2013، ص68.

- سعر الصرف الثابت يحدث تغيرات في إقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات.
- و ما يمكن أن نستخلصه هو أن نظام سعر الصرف الثابت أكثر إيجابية في الدول ذات الإقتصاد المحدود، حيث تكون علاقاتها الإقتصادية الخارجية قليلة و هذا في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة.

• عيوب نظام سعر الصرف الثابت:

يمكن ذكر بعض العيوب فيما يلي:<sup>1</sup>

- حاجة الدولة إلى قدرة كبيرة للإحتفاظ بكميات كافية من الإحتياطيات الدولية، من أجل التدخل في أوقات الحاجة للحفاظ على إستقرار أسعار الصرف داخل مجال التغيير، بحيث تكون مستعدة للتنازل عن هذه الإحتياطيات بشراء العملة الوطنية، في حالة إتجاه قيمة العملة نحو الإنخفاض، وقد يتطلب من السلطات النقدية التدخل في حدود تفوق إحتياطاتها، لهذا يجب الإستفادة في حالة إرتفاع قيمة العملة الوطنية من أجل تراكم وزيادة الإحتياطيات.
- هذا النظام يسمح لبعض المتعاملين بالمضاربة بدون مخاطر، لأن البنك المركزي مجبر للدفاع عن سعر الصرف الثابت، وتكون خسائر المضارب محصورة في هامش التغيير، إذا إستطاع البنك المركزي إعادة الإستقرار.
- السياسة النقدية المتبعة في هذا النظام تتمتع بأقل حرية وإستقلالية لتحقيق الأهداف الإقتصادية.
- سياسة إعادة التوازن لميزان المدفوعات ترتكز على سياسة إنكماشية أو تضخمية، لأن الدولة تسعى إلى تحقيق توازن خارجي على حساب التوازن الداخلي، وبالتالي التعارض مع السياسة الإقتصادية الداخلية (معدلات النمو، مستوى التشغيل...الخ).
- بما أن سعر الصرف يكون مربوط إلى عملة أو سلة من العملات هذا يعني تمركز القوة الإقتصادية في صالح البلد المهيمن ذو العملة القوية ، وتبعية الإقتصاديات الأخرى لها.
- سعر الصرف الثابت قد لا يعكس الوضعية الإقتصادية الحقيقية، أو قد لا يتناسب مع الظروف الإقتصادية السائدة.

<sup>1</sup> أحمد محمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الإنفتاح الإقتصادي في مصر (1974-1981)، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص 20-21.

- يصعب في ظل هذا النظام اللجوء إلى سياسة تخفيض قيمة النقد المحلي، لأن السلطات النقدية تكون محل مساءلة عن أسباب التخفيض، كما أنها قد لا تحصل على الموافقة على هذا الإجراء من صندوق النقد الدولي.

2- نظام الصرف المرن: هو ذلك النظام الذي تتحدد بمقتضاه أسعار صرف العملات في السوق الدولي على أساس العرض و الطلب على تلك العملات.<sup>1</sup> حيث ظهر بزوال نظام بريتن وودز عام 1971، حيث تميز بالتقلبات الحادة و العنيفة أحيانا كونه يتحدد في السوق بناء على تفاعل قوي بين العرض و الطلب على العملات الدولية في أسواق النقد و المال الدولية.<sup>2</sup> في هذا النظام سعر الصرف يتمتع بمرونة كبيرة، ولا يعتمد على أي أساس، وإنما يتحدد ويتغير بحرية نتيجة تفاعل حركات العرض والطلب من العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، بدون تدخل السلطات النقدية، أي أنه يتحدد كأى سعر في سوق السلع. لكن رغم هذا، فإن الدول قد لا تقتنع بهذه الحرية المطلقة لسعر الصرف الناتج عن قوانين العرض و الطلب، لهذا وجدت لنفسها مجالا للتدخل في أسعار الصرف العائمة والتأثير عليها، وعليه يمكن التفرقة بين التعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه).

أ- التعويم المدار: ضمن هذا المنظور يقوم البنك المركزي بتحديد سعر صرف العملة، لكن يخضع لتغيرات بدلالة مجموعة من المؤشرات منها: إحتياجات الصرف، التضخم و تطور سوق الصرف الموازي، التعويم المدار أصبح من أكثر الأنظمة شيوعا خصوصا في سنوات التسعينات، كما إرتبط ببرامج الإصلاح الإقتصادي، الذي إستهدف على وجه التحديد مكافحة التضخم.<sup>3</sup>

ب- التعويم الحر (النظيف): يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق، و يكون التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي على شكل إستتسابي ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة

<sup>1</sup>رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل الأزمة الإقتصادية العالمية، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، 2011، ص 158.

<sup>2</sup>عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك، أثر تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 27، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، جوان 2007، ص 205.

<sup>3</sup>علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013، ص 35.

ما يستهدف تخفيضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف و الحيلولة دون تقلباته المفرطة وليس تحديدا لمستوى معين له.<sup>1</sup>

• **مزايا سعر الصرف المرن :**

يمكن لسعر الصرف المرن أن يحقق من الناحية النظرية عدة مزايا نذكر أهمها:<sup>2</sup>

- يضمن سعر الصرف المرن العودة الأوتوماتيكية لتوازن الأرصدة الوسيطة لميزان المدفوعات فمثلا في حالة عجز في الحساب الجاري، تنخفض قيمة العملة المحلية مما يجعل السلع و الخدمات المحلية أقل سعرا مقارنة بالسلع و الخدمات الأجنبية ، كما أن عمليات حساب رأس المال تتأثر بنفس الطريقة، وفي النهاية فإن الأثر العام المحقق هو عودة التوازن للأرصدة الوسيطة لميزان المدفوعات.

- يسمح بتجنب المضاربات المزعزعة للإستقرار التي ترافق نظام الصرف الثابت ، و يحرر البنوك المركزية من ضرورة إمتلاك إحتياطات الصرف ، فالمضاربة إذن تكون محققة للإستقرار لأنها تترافق بشكل طبيعي مع آلية التوازن التلقائي للأرصدة الوسيطة في ميزان المدفوعات.

- يسمح هذا النظام بإستقلالية السياسة النقدية ، إذ أن هذه الأخيرة لا تكون مجبرة على الدفاع على معدل الصرف .

• **عيوب نظام سعر الصرف المرن**

يمكن حصر عيوب هذا النظام في النقاط التالية:<sup>3</sup>

- التقلبات في قيمة العملة الوطنية تقعد الأعوان الإقتصادييين ثقهم في العملة الوطنية .
- إن تذبذب أسعار الصرف يوميا يولد الشك و المخاطرة في نفوس المتعاملين فيما يخص قيم المبادلات التي تتم مستقبلا ، بالرغم من أنه يمكن تغطية مخاطر الصرف لكن مع زيادة التكاليف سوف يلحق الضرر بالتجارة و الإستثمار الدوليين.

<sup>1</sup> ترقو محمد ، حركة رأس المال الأجنبي في ظل إختيار أنظمة الصرف في الدول الإفريقية - دراسة قياسية - مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 11، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2013، ص 62.

<sup>2</sup>نادية العقون، مرجع سابق، ص 67.

<sup>3</sup>محمد أمين بربري، مرجع سابق، ص 75.

- عدم إستقرار أسعار الصرف يؤدي إلى إستفحال ظاهرة التضخم العالمي من خلال تدهور قيم عملات الدول.

- تؤثر آلية التعديل في ميزان المدفوعات بالتضخم الناشئ عن تطبيق السياسة المالية التوسعية (المالية العامة) ، حيث أنه كلما إرتفعت المداخل الإسمية و معها الطلب الداخلي أدى ذلك إلى إنخفاض سعر العملة المحلية في سوق الصرف ، مما يمنع تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

3- نظام الصرف الوسيط: قام العديد من الإقتصاديين وعلى رأسهم " Rienhart " (1998) و "Williamson" (2000) بإقتراح أنظمة صرف تقع ما بين أنظمة الصرف الثابتة و المرنة و أطلق عليها إسم الأنظمة الوسيطة ، والتي إعتبرت بمثابة أنظمة صرف تعطي فرصا معتبرة لإقتصاد البلد لمواجهة الصدمات الخارجية ، و التي تضم عناصر ثابتة و عناصر مرنة.

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب إنخفاضا و إرتفاعا بحدود معينة في كلا الإتجاهين ، بالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت و الحر ، فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول ، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم إستقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني، و حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها تماشيا مع مستوى إحتياجاتها من العملة الصعبة و على وضعيات ميزان مدفوعاتها لأن " stanley fisher " يعتبر أن هذه الأخيرة لا تتصف بخاصية عدم الإستقرار رغم الأزمات ، و لكن بطبيعة السياسات غير المترابطة في إدارتها ، و ذلك كان بسبب فشل بعض الدول في تطبيق هذا النظام بفعالية.<sup>1</sup>

و تتراوح الترتيبات الوسيطة من الربط القابل للتعديل الذي يمكن في إطاره للبلدان أن تعدل دوريا عمليات الربط الخاصة بها، إلى الربط المتحرك، الذي يعدل فيه الربط بإنتظام في مجموعة من عمليات تخفيض القيمة ، إلى الربط بسلة عملات الذي يحدد فيه سعر الصرف حسب سلة مرجحة من العملات الأجنبية إلى المناطق أو النطاقات المستهدفة التي تتدخل فيها السلطات عندما يصل سعر الصرف إلى هوامش معن

<sup>1</sup> قاسم محمد فؤاد ، كبداني سيدي أحمد ، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 03 ، (دون بلد نشر)، 2013 ، ص 116.

عنها من قبل ، على أي من جانبي سعر التعادل المركزي ، و تمتاز هذه الترتيبات بضيق التقلب.<sup>1</sup>

• **مزايا أنظمة الصرف الوسيطة:**

يتميز هذا النوع من الأنظمة بمزايا نذكرها فيما يلي:

- أغلبية الدول لا تختار أي من النظامين الثابت و العائم و تفضل بدلا من ذلك نوع من التعويم غير الكامل ، في ظل هذه الأنظمة الوسيطة تتدخل السلطات دوريا (في بعض الأحيان حسب قواعد محددة مسبقا ) عن طريق شراء أو بيع الإحتياطي بالعملات الأجنبية كما هو الحال في نظام سعر الصرف الثابت، غير أنها تتمتع بالمزيد من المرونة ، و الذي يتعذر عليها في النظام الثابت و تكون فعالية السياسات النقدية و المالية تتراوح و تتغير في نظام بين النظامين القطبيين الثابت و التعويم.<sup>2</sup>

- تحقيق إستقرار نسبي في معدل التضخم المحلي بالمقارنة مع تطبيق نظام الصرف الثابت حتى و لو كانت وضعية التضخم غير مستقرة على مستوى إقتصاديات الدول الشريكة .<sup>3</sup>

• **عيوب أنظمة الصرف الوسيطة:**

إضافة إلى الإيجابيات التي يتميز بها هذا النوع من الأنظمة إلا أنها لا تخلو من المساوئ والعيوب والتي يمكن حصرها في النقاط التالية<sup>4</sup>:

- قصد الإستفادة من إيجابيات هذا النوع من الأنظمة يبقى متوقف على مدى التسيير الجيد لهوامش تقلب سعر الصرف المحددة من طرف السلطة النقدية للبلاد.
- إذا كان البنك المركزي يتدخل قصد إبقاء سعر الصرف قريب جدا من المعدل المحوري لسعر الصرف أو الإجتهدا قصد جعله يرتفع أو ينخفض في حدود مجالات محددة ، معناه يصبح نظام الصرف المطبق هو نظام صرف ثابت ، أي سعر الصرف يصبح لا يلعب دوره المنتظر وفق هذا النظام في تحقيق التوازن في الأسعار النسبية أو تحقيق الإستقرار

<sup>1</sup> محمد أمين بربري، ميررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري - ، مجلة الباحث، عدد09 ، جامعة الشلف ، الجزائر، 2011، ص49.

<sup>2</sup> محمد جبوري ، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي : دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود بنوك و مالية، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2012/2013، ص ص 95- 96.

<sup>3</sup> محمد أمين بربري ، ميررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، مرجع سابق، ص7.

<sup>4</sup> بدرابي شاهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية(1980-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم الإقتصاد النقدي و المالي، تخصص مالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2015، ص25.

النقدي.

- قصد جعل سعر الصرف قريب من المعدل المحوري (أو معدل الصرف الحقيقي) العاكس لواقع الإقتصاد الوطني ، هذا الأمر يجبر السلطات النقدية على توفير كمية معتبرة من النقد الأجنبي مثل ما هو جاري في نظام الصرف الثابت ، وقصد جعل أنظمة الصرف الوسيطة توفق بين مزايا النظامين الثابت و المرن لا بد من معرفة واقع إقتصاد البلد من حيث مصداقية و شفافية تنفيذ السياسة النقدية .

ومن خلال الجدول التالي يمكن تلخيص مختلف الترتيبات الحديثة لأنظمة الصرف حسب Frankel على النحو التالي:

#### جدول رقم(02-01): نظم أسعار الصرف المختلفة (التقسيم الحديث)

أولاً: الترتيبات الثابتة: 1- إتحادات العملة، 2- مجالس العملة(الدولة)، 3- أسعار الصرف الثابتة بحق.
ثانياً: الترتيبات الوسيطة: 1- الربط القابل للتعديل ، 2- الربط المتحرك ، 3- الربط بسلة عملات 4- المناطق أو النطاقات المستهدفة.
ثالثاً: أسعار الصرف العائمة: 1- أسعار الصرف العائمة الموجهة، 2- أسعار الصرف العائمة.

المصدر: محمد أمين بربري، مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري-، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2011، ص 42.

#### ثانياً: معايير إختيار نظام سعر الصرف الملائم

يمكن أن نلخص أهم المعايير التي تحكم إختيار نظام سعر الصرف من خلال النقاط التالية:<sup>1</sup>

- 1- الحجم النسبي وتكامل التجارة ، ربما تجد الدول الصغيرة أنه من المناسب أن ترتبط مع دولة كبيرة وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة.
- 2- مرونة هياكل الإقتصاد.
- 3- القدرة على إمتصاص الصدمات سواء كانت منها الإسمية أو الحقيقية.
- 4- تنوع هيكل الإنتاج / الصادرات.
- 5- التركيز الجغرافي للتجارة.

<sup>1</sup> إبراهيم الكراسنة، سياسة سعر الصرف ، صندوق النقد العربي معهد السياسات الإقتصادية، دورة" البرمجة المالية و السياسات الإقتصادية الكلية "، العدد 11، أبوظبي،-22-06-2006، ص ص 11-13.

6- درجة التطور الإقتصادي / المالي .

7- إستقرار ومصدقية عملة الركيزة.

وتتضمن العديد من الدراسات النظرية المتوفرة كثيرا من الإرشادات، حول كيفية إختيار نظام سعر الصرف. حيث أن المعيار الأساسي لإختيار النظام هو تخفيض تكلفة الناتج للتكيف مع الصدمات الخارجية ولذلك فإن طبيعة وحجم الصدمات المرجح أن يتعرض لها الإقتصاد، فضلا على الخصائص الهيكلية التي تتميز بها أسواق السلع والعمل والسوق المالية فيه تمثل إعتبرات مهمة في إختيار نظام سعر الصرف.

يميز الإقتصاديون بين الصدمات الحقيقية (الناشئة على الجانب الحقيقي في الإقتصاد) والصدمات الإسمية (الناشئة عن النظام النقدي والمالي المحلي). فالصدمات الحقيقية تتمثل في التغيرات في معدلات التبادل التجاري، التغيرات في الطلب على صادرات السلع و الخدمات، التغيرات في نمو الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين، الأحوال الجوية على الناتج الزراعي، وتأثير تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة على جانب العرض في الإقتصاد، تداعيات تحويلات العمالة من الخارج. أما الصدمات الإسمية فتتسبب في الأساس من عدم إستقرار الطلب على النقود والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الإقتصاديين على حيازة العملة المحلية في ضوء الإبتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة.

يمكن أن يتم التعامل مع الصدمات الخارجية من خلال تبني سعر صرف مرن فمثلا يساعد تخفيض سعر الصرف على خفض الأجر الحقيقية وضمان تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية الأعلى كلفة إلى السلع المحلية الرخيصة نسبيا ومن ثم الحفاظ على الناتج وتوظيف العمالة.

والجدول الموالي يلخص أهم المعايير لإختيار نظام الصرف الملائم لطبيعة كل إقتصاد

جدول رقم(02-02): معايير إختيار نظام الصرف الأمثل

الأثر على الدرجة المرغوبة بمرونة سعر الصرف	خصائص الإقتصاد
كلما كان الإقتصاد أكثر إنفتاحا ، قل التوجه نحو نظم الصرف المرنة.	1- الإنفتاح
كلما زاد حجم الإقتصاد و التنوع السلعي فيه ، زاد التوجه نحو تثبيت العملة المحلية بعملة هذا البلد.	2- حجم الإقتصاد والتنوع السلعي فيه
كلما زادت نسبة التجارة مع بلد واحد كبير ، إزداد التوجه نحو تثبيت العملة المحلية بعملة هذا البلد.	3- التركيز الجغرافي للتجارة

4- درجة التطور المالي	كلما زادت درجة التطور الإقتصادي و المالي أصبحت هناك إمكانية أكبر لتطبيق نظم الصرف المرنة.
5- حرية حركة رأس المال	كلما زادت حرية حركة رأس المال ، زادت صعوبة الاحتفاظ بنظم الصرف الثابتة.
6- حرية حركة العمالة	كلما زاد مدى حرية حركة العمالة مع كون الأجور و الأسعار ثابتة إنخفضت صعوبة و تكلفة التعديل في ظل نظم الصرف الثابتة لكن تبقى هذه الصعوبة غير موجودة في حالة نظم الصرف المرنة.
7- إختلاف معدل التضخم المحلي عن المعدل العالمي	عندما يكون معدل التضخم في بلد شديد الإرتفاع ، فإن نظم الصرف الثابتة تزيد من القدرة على ضبط معدلات التضخم وتضفي المصدقية على برامج تحقيق الإستقرار الإقتصادي.
8- مشاريع التكامل البنينة	في حالة وجود أفكار تكاملية إقليمية ، تلجأ الدول إلى تثبيت أسعار صرف عملاتها البنينة و تعويمها كوحدة واحدة أمام باقي العملات أو تثبيتها بمثبت مشترك حسب طبيعة خصائصها الإقتصادية.

المصدر: مشهور هذلول بربور ، العوامل المؤثرة في إنتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن(1985-

2006)، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، الأردن، 2008، ص ص 60-61.

### المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف الأجنبي

إن تعدد الأنظمة النقدية التي إتخذت مقاييس مختلفة ، يتم على أساسها إختيار القاعدة النقدية هذا بالإضافة إلى إختلاف المؤشرات الإقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة، أدى إلى تعدد النظريات المفسرة لتكوين سعر الصرف. وسوف نقوم من خلال هذا المطلب توضيح أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف الأجنبي .

#### الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

يعتبر السويدي كاسل " Gustav Cassel " أحد مؤسسي نظرية تعادل القوة الشرائية في سلسلة المقالات التي نشرها في الفترة 1921- 1922. ليتم صياغتها في كتابه المعنون " النقود و أسعار الصرف

الأجنبية".<sup>1</sup>

يرى "Gustav Cassel" أن سعر أية عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة بمقدرتها في الأسواق الخارجية، ومن ثم فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين. وتعتمد هذه النظرية على الصيغ التالية:<sup>2</sup>

- الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية.
- الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية.

#### أولاً: الصورة المطلقة للنظرية

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدة من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، و يتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين، فرضاً أن:<sup>3</sup>

- رمز سعر الصرف هو: E

- رمز مؤشر الأسعار المحلية هو: P

- رمز مؤشر الأسعار الأجنبية هو: P\*

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:

$$E = P/P^* \dots\dots\dots(01)$$

وهذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي: "توحد أسعار السلع و الخدمات في مختلف البلدان" و هذا يعني

أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوماً بالعملة المحلية ومستوى السعر

الأجنبي أي أن المعادلة تكون كالآتي:

$$P = E.P^* \dots\dots\dots(02)$$

فإذا افترضنا أن وحدة من سلعة ما تباع في الجزائر بـ 100 دج و تباع في أمريكا بـ \$ 10 ، وأن سعر صرف

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، دراسة قياسية لإنحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10،

جامعة بسكرة، الجزائر، 2012، ص 85.

<sup>2</sup> علي بن قدور، مرجع سابق، ص 65.

<sup>3</sup> سلمى دوحة، مرجع سابق، ص ص 32-33.

الدولار مقابل الدينار الجزائري هو 0.0137 دج/ \$ ، فإن سعر الوحدة في الجزائر يساوي سعرها في أمريكا إذا حولنا الدينار الجزائري إلى دولار بإستخدام سعر الصرف المذكور أعلاه، أي :

$$10 \text{ دج} * 0.0137 = \$ 1.37$$

### ثانيا :الصورة النسبية للنظرية

تشير نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة إختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.

والدولة التي تصادف معدل تضخم مرتفع نسبيا سوف تفقد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، فإنخفاض القوة الشرائية في الداخل يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات و تشجيع الواردات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض من العملة التي إنخفضت قوتها الشرائية وإلى نقص الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي، و بالتالي إنخفاض القيمة الخارجية للعملة. في حين الدولة الثانية التي يكون فيها معدل التضخم منخفض نسبيا مقارنة بالدولة الأولى فإن السلع والخدمات التي تنتجها ستكون رخيصة وهذا ما يزيد من حجم صادراتها وفي المقابل ينخفض حجم الواردات نظرا لإرتفاع قيمة السلع الأجنبية بالمقارنة بسعرها محليا وهذا ما يدفع إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات و الذي ينتج عنه رفع سعر العملة<sup>1</sup>. بالإضافة إلى ذلك توضح البحوث التجريبية أن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر أكثر كفاءة لتحديد سعر الصرف في الأجل الطويل منه في الأجل القصير، وتشير إلى رفض فرضية أن أسعار الصرف تتبع المسار العشوائي من خلال أن سعر صرف يتجه إلى مستواه التوازني، ذلك المستوى الذي تحدده نظرية تعادل القوة الشرائية و لكن تبقى الإنحرافات النسبية مستمرة ، أما في المدى القصير، فأسعار الصرف هي أكثر تطايرا من مستوى أسعار السلع والخدمات.

و نستخلص من هذه النظرية في صورتها النسبية أن أي إرتفاع في مستوى الأسعار الداخلية دون

أن يصاحبه إرتفاع في مستوى الأسعار العالمي سيؤدي بالضرورة إلى تدهور سعر الصرف، و بالتالي تدهور القيمة الخارجية للعملة بنفس نسبة إرتفاع الأسعار.

<sup>1</sup> أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص116.

ثالثا: أهم الإنتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية

- تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف للعديد من أوجه النقد والتحليل والمناقشة، بإعتبارها أول نظرية تضع الإقتصادييين الذين جاءوا بعد "Cassel" على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف، وعليه فإن هذه النظرية تطرح بعض القضايا العالقة منها:<sup>1</sup>
- إختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتبرة، أسعار الإستهلاك، أسعار الإنتاج، أسعار الصادرات والواردات... الخ.
  - هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري، وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل، وبالنسبة للأسعار وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.
  - إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية، وليس بكامل ميزان المدفوعات.
  - تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية.
  - تتوفر السلطات الإقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات.
  - وجود بعض السلع والخدمات التي لا تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة إعتبارات، ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها.
  - هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة... الخ.
  - هناك مشكل التمييز بين المتغير التابع من المتغير المستقل، ذلك أن نظرية تعادل القوة الشرائية تفترض مستوى الأسعار هو المتغير المستقل، وأن سعر الصرف هو المتغير التابع، إلا أنه يمكن أن نلاحظ بأن التغيرات في أسعار الصرف، تؤدي إلى إحداث تغيرات في مستوى الأسعار.
  - إلا أنه بالرغم من ذلك فإن حساب أسعار الصرف الإسمية الفعلية لعملة ما في مختلف الفترات إعتبارا لكون الدول تقوم بالمعاملات الدولية مع شركاء ، يمكن الدولة من تقدير ما إذا كانت عملتها مقومة بشكل أعلى أو أقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية.
  - ورغم كل الإنتقادات السابقة فإن هذه النظرية، لا تزال مرجع الكثير من الإقتصادييين الذين يتناولون سعر

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية -دراسة تحليلية و تقسيمية- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص119 -

الصرف بالدراسة والتحليل سواء بالأسلوب التحليلي أو القياسي، ومن ثم يمكن الإعتماد عليها لمعرفة تقدير تقريبي لسعر الصرف، يستند على تفاوت القوة الشرائية من دولة إلى أخرى. ومنه يتوقف نجاح نظرية تعادل القوة الشرائية على:

- سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تشويه الأسعار.

- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى، وعدم إخضاع ذلك لنظم الرقابة.

وأهم الفروض التي تعتمد عليها هذه النظرية هي:

- أن لا تخضع التجارة الدولية لأية قيود<sup>1</sup>، أي عدم وجود تكاليف النقل أو التعريفات أو أية قيود على حرية التجارة الدولية.
- أن لا تخضع عمليات تحويل النقود من دولة إلى أخرى لأية قيود بل يجب أن تكون حرة.
- عدم حدوث تغيرات هيكلية كالحروب مثلا في الدول الشريكة تجاريا تتعكس على قوى السوق أي العرض والطلب.
- عدم حدوث تدفقات واسعة لرأس المال خلال فترة تغير سعر الصرف.

### الفرع الثاني: النظرية الكمية

إن مضمون هذه النظرية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى إرتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب على السلع المحلية و بالتالي إلى إنخفاض الصادرات و زيادة الواردات وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات ، وإنخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات ، بالتالي إرتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل آخر يؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب و حصول العكس في حالة إنخفاض كمية النقود.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: نظرية الأرصدة

وفقا لهذه النظرية فإن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس وضعية رصيد ميزان المدفوعات فإذا حقق هذا الميزان فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية و بالتالي إرتفاع قيمتها الخارجية و يحدث العكس عندما يكون هناك عجزا في ميزان المدفوعات و الذي يعني أن هناك زيادة في عرض العملة

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز العمجمة، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 341.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف ، مرجع سابق، ص 87.

الوطنية و بالتالي إنخفاض قيمتها الخارجية.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: نظرية كفاءة الأسواق

تقوم هذه النظرية على أن الإستغلال الكفاء للمعلومات الإقتصادية وهو ما يصطلح عليه بكفاءة المعلومات و يعتبر السوق بأنه سوق كفؤ إذا كان سعر الأصل محل الإهتمام بعكس المعلومات المتاحة بكفاءة دائما ، وقد أوضح بأن كفاءة السوق تتضمن بالضرورة أن تتبع أسعار الأصول مسارا عشوائيا أي أن العوائد الفعلية تتقلب بشكل عشوائي حول قيمة العائد التوازني المتوقع و لكن في هذه الحالة من المفترض أن يكون العائد التوازني المتوقع غير ثابت. و طبقا لمنهج FAMA يوصف السوق بأنه ضعيف الكفاءة عندما لا يكون بإمكان أي متعامل في السوق أن يحقق عوائد غير عادية من خلال إستخدام التاريخ السابق للأسعار و العوائد وإن حصل أنه بزيادة مجموعة المعلومات و المتعلقة بالعرض النقدي أو أسعار الفائدة و الدخل لم يصبح في إمكان أي مشارك في السوق القدرة على تحقيق أرباح غير عادية ، عندئذ يقال أن السوق شبه قوي من ناحية الكفاءة أما الشكل القوي للكفاءة فيتحقق عندما تكون هناك إستجابة للمتعامل في السوق بأن يحقق أرباح غير عادية بإستخدام قواعد التجارة البيئية إما على معلومات عامة أو خاصة ، إلا أن هناك جدلا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف المحلية كفؤة نسبيا وهذا ما أدى القيام بعدة إختبارات لإثبات ذلك فقد أظهر إختبار كل من Giddy و Hunt على التوالي 1975 و 1976 كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر كدراسات Dufey و Mac-Donald و Curney في 1989 يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا.<sup>2</sup>

#### الفرع الخامس: نظرية الإنتاجية

إستنادا لهذه النظرية و من أجل تحقيق التوازن الإقتصادي و الإستقرار النقدي يجب أن يسير سعر الصرف في نفس إتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة ، فكلما زادت إنتاجية القطاعات المختلفة للإقتصاد الوطني ، كلما إزدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الإستثمار ومنه الطلب على العملة المحلية و بالتالي تحسين سعر صرف العملة و يحدث العكس تماما في حالة إنخفاض مستوى الإنتاجية بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية و إرتفاع تكاليف الإنتاج ، بالتالي إنخفاض القوة التنافسية للإقتصاد الوطني ومنه إنخفاض الطلب على العملة الوطنية بالتالي إنخفاض قيمة العملة المحلية.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 123.

<sup>2</sup> سي بول هالوود، رونالد ماك دونالد ، النقود و التمويل الدولي ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر ، 2007، ص392.

و تشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الإقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة.<sup>1</sup>

### الفرع السادس: نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

تؤكد العديد من النظريات الإقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية أهمها أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية. تعبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغيرات أسعار الصرف المنتظرة ، أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف. فالقاعدة العامة تقول: " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول و العكس صحيح".

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.

حسب هذه النظرية لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل و الآجل.<sup>2</sup>

ما يمكن إستخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك أسعار العملات كإستجابة لأسعار الفوائد، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير و إنما أثرها يكون على المدى الطويل.

<sup>1</sup>محمد خالد الحريري، الإقتصاد الدولي ، المطبعة الجديدة ، دمشق، 1977، ص120.

<sup>2</sup>سلمى دوحه ، مرجع سابق، ص ص 36-37.

### المبحث الثالث: سياسات سعر الصرف الأجنبي و أثرها على التجارة الخارجية

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي ويظهر ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات ، فإستيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد في السوق الوطني بمعنى أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في أسواق العالم، ولكن الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات في السوق الوطني مما يؤدي الى حدوث إختلال في الميزان التجاري لهذه الدولة ويتم معالجة هذا الإختلال بإتخاذ سياسات سعر الصرف التي تتناسب مع حالة الإقتصاد الوطني.

حيث يظن البعض بأن الميزان التجاري لا يرتبط بسعر صرف العملة المحلية ولكن ما تم التحقق منه أن هناك علاقة وثيقة ما بين سعر صرف العملات المحلية والميزان التجاري ، ويرجع ذلك إلى أن كل دولة لا تطبق التحديد الإداري وتتبع نظام الصرف الحر. بالتالي و نظرا لهذه الأهمية و العلاقة الوثيقة سنوضح من خلال مبحثنا هذا أثر سعر الصرف على الميزان التجاري من حيث أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات و الواردات و العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري. و قبل التطرق لأثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي على التجارة الخارجية أي على الصادرات و الواردات يجب علينا أولاً الوقوف على أهم المفاهيم المتعلقة بذلك ، حيث أن الخفض في قيمة العملة ليس نفسه التخفيض في قيمة العملة و نفس الشيء بالنسبة لعملية الرفع و إرتفاع قيمة العملة .

#### المطلب الأول: سياسات الصرف الأجنبي، مفهومها، أهدافها و أدواتها

تعتبر سياسات أسعار الصرف آلية فعالة لحماية الإقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، و يتوقف تأثير هذه السياسات على مدى إستقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم في الدولة، كما أن سياسات أسعار الصرف تعد جزءا من السياسة الإقتصادية التي تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، إستقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الإقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته .

#### الفرع الأول: مفهوم سياسة الصرف الأجنبي

هناك قرارات تتخذها السلطات النقدية والخاصة بأسعار الصرف، تسعى من خلالها إلى أن تكون التطورات في نظام السوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه

سليم، وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد وعلى رأسهم هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي الحقيقي المستدام. فالقرارات التي تتخذها السلطات النقدية فيما يخص أسعار الصرف تختلف من دولة إلى أخرى حسب الأهداف والأولويات والأنماط الاقتصادية المختلفة، وإن تنوعت وإختلفت الإجراءات التي يمكن أن تعتمد عليها السلطة النقدية إتجاه سعر صرف عملتها من دولة إلى أخرى ترمي في مجملها تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي.

إن سياسة معدل الصرف هي سياسة إقتصادية و لها أهمية محورية، كما لها أدوات عدة يمكن لأي دولة إستعمالها لعلاج أزماتها و التقليل من مخاطرها . فليسعر الصرف أهمية تكمن في كيفية تحديده و معرفة تغيراته المستقبلية و مؤشراتته على المدى الطويل و القصير ، ومن المهم معرفة أي سياسات الصرف التي يمكن إتباعها لتفادي أزمات الصرف و الوقاية من أخطارها.<sup>1</sup>

إن سياسة الصرف الأجنبي في مختلف الإجراءات التي يمكن للسلطات النقدية أن تتخذها في ظل أي نظام تعتمد عليه قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لإقتصادها و برامجها التنموية ، وتعتبر سياسة الصرف سياسة إقتصادية وقبل التعرض لسياسات الصرف الأجنبي كان من الأحسن أن نبدأ بأهداف و أدوات هذه السياسة.

### الفرع الثاني: أهداف سياسة الصرف الأجنبي

يلعب سعر الصرف دورا هاما و محركا أساسيا و دافعا للنشاط الإقتصادي بالتالي يحقق العديد من الأهداف التي نوجزها كمايلي:

1- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى إنخفاض مستوى التضخم المستورد و تحسن

في مستوى تنافسية المؤسسات ، و على المدى القصير يكون الإنخفاض في تكاليف الإستيراد له

أثر إيجابي على إنخفاض مستوى التضخم المستورد.<sup>2</sup>

بالتالي تتضاعف أرباح المؤسسات و تتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية و من ثم

تحسين قدرتها التنافسية .

2- **تخصيص الموارد:** من أهداف سعر الصرف توسيع قاعدة السلع الدولية و هي السلع القابلة

<sup>1</sup> شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر -نمذجة قياسية للدينار الجزائري-، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ،

العدد05، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2011، ص121.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص132.

للتصدير من خلال تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية و يزيد من إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا من خلال إستراتيجية إحلال الواردات كما يؤثر سعر الصرف على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج ، فإنخفاضها يؤدي إلى زيادة إستخدام عنصري العمل و رأس المال في قطاع التصدير .<sup>1</sup>

3- **توزيع الدخل:** عند تحسن سعر الصرف الحقيقي و بالتالي إرتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ، و يعود هذا الربح إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال ، وعند إنخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن إنخفاض سعر الصرف الإسمي فإن ذلك يؤدي إلى إرتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية و بالتالي تنخفض من حجم إستثماراتها.<sup>2</sup>

4- **تنمية الصناعة المحلية:** من أجل دعم الصناعة المحلية و تميتها يمكن للبنك المركزي أن يعتمد سياسة تخفيض سعر الصرف ، مثلما إعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة تخفيض العملة لحماية سوقها المحلي من المنافسة الخارجية و تشجيع الصادرات رغم أنها غيرت سياستها ما بين 1970 و 1990 و تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تقييم سعر الين إلا أن الفوائض التجارية إستمرت في التزايد.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث : أدوات سياسة الصرف

لتنفيذ هذه السياسة و تحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات و الوسائل أهمها:

1- **تعديل سعر صرف العملة:** إن السلطات النقدية في ظل تعديل ميزان المدفوعات ، تلجأ للتأثير على العملة المحلية ، إما بتخفيض قيمتها و إعادة تقويمها عند تطبيقها لنظام سعر الصرف الثابت ، أما عندما تتدخل في ظل نظام الصرف المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

2- **إستخدام إحتياطات الصرف :** في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة ، تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها ، فعند إنهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة

<sup>1</sup> إضاءات مالية و مصرفية ، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، العدد 12، الكويت، جويلية 2011، ص3.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص132.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص132.

لديها مقابل العملة المحلية ، و عندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية و عندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية. وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الإحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

**3- إستخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي بإعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر إنهيار العملة.

**4-مراقبة الصرف:** تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات و مبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ، ويتم إستخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة تلك الأموال الموجهة من أجل المضاربة.<sup>1</sup> وفي هذا السياق فإن مراقبة الصرف في الإقتصاد الحر عما هي عليه في الإقتصاد الموجه حيث نجد أن مراقبة الصرف في الإقتصاد الموجه هي عبارة عن إشراف حكومي منظم لعمليات الطلب و العرض على العملات الأجنبية ، بل تفرض عليهم إجراءات صارمة و شديدة تقيدهم فيما يحصلون عليه من عملة صعبة و ما يدفعونه للخارج. أما مراقبة الصرف في ظل الإقتصاد الحر فهي تقوم على مبدأ حرية المعاملات فهي تلك القواعد التي تضعها الدولة و السلطات النقدية المختصة لمتابعة جميع حركات العملات الصعبة المنجزة عن المبادلات الجارية مع الخارج أيا كان مصدرها.<sup>2</sup>

**5-إقامة سعر صرف متعدد :** يهدف هذا التدبير إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق و توجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو إعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر ، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها و ترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي .<sup>3</sup>

<sup>1</sup> إضاءات مالية و مصرفية، مرجع سابق، ص ص 2- 3 .

<sup>2</sup> ليندة بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قانون، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2009-2010، ص ص 13-14.

<sup>3</sup> موسى بخاري لحو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 2010

### المطلب الثاني : مفاهيم متعلقة بتقلبات سعر الصرف الأجنبي

منذ العدول عن قاعدة الذهب أصبح سعر الصرف بحاجة إلى تنظيم، و السبب في ذلك أن هذه القاعدة كانت تكفل تنظيم سعر الصرف تنظيماً تلقائياً و بطريقة آلية لا تحتاج فيها لتدخل من جانب أي قوى أجنبية عن سوق الصرف . كانت تقلبات سعر الصرف محصورة فيما بين حدين لا تتجاوزهما ، حد أعلى و حد أدنى . ولكن منذ اليوم الذي إتبعته فيه الدول قاعدة العملة الورقية و سعر الصرف بحاجة إلى تنظيم و على العكس فقد وجدنا كيف أن هذه التقلبات تتم في ظل القاعدة الورقية في حدود واسعة ومن هنا لم تعد الدول تقبل أن يتقلب سعر صرفها طبقاً لظروف السوق و إنما ذهبت للتدخل في تنظيم تقلبات سعر الصرف، وهذا التنظيم يهدف إلى خفض سعر صرف العملة ، يسمى تخفيض قيمة عملتها بالنسبة للعملة الأجنبية. و تنظيم يهدف إلى رفع قيمة العملة بالنسبة للعملة الأجنبية أي نظام الرقابة على الصرف. و تنظيم يهدف إلى موازنة قيمة العملة بالإحتفاظ بسعر صرفها في مستوى معين ، و تتخذ الدولة من أجل ذلك صندوق موازنة الصرف. والواقع أن الدولة تهدف بهذه التدابير الممكنة للتخلص من أي عجز ، فتتظيم سعر الصرف يهدف في الواقع معالجة العجز في الميزان التجاري.

### الفرع الأول: مفهوم تخفيض و إنخفاض القيمة الخارجية للعملة

لقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات ، بالتالي من النقص في الأرصدة الذهبية و أرصدة العملات الأجنبية ، فرأت بعض هذه الدول علاج هذه المشكلة عن طريق تخفيض قيمة عملتها إلى ذهب حتى تخفف الضغط على ميزان مدفوعاتها .<sup>1</sup> كما ينبغي علينا التفرقة بين مصطلح إنخفاض قيمة العملة و تخفيض قيمة العملة .

### أولاً: إنخفاض القيمة الخارجية للعملة (التدهور) Dépréciation

و يقصد به إنخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل سعر صرف العملات الأجنبية أو إرتفاع السعر الداخلي للعملة الأجنبية و هذا نتيجة لعوامل السوق أي قوى العرض و الطلب، فالسلطات النقدية لا يكون لها أي دور في ذلك و هذا يعني أن الإنخفاض المذكور يكون في حالة نظام الصرف العائم.

و تعود أهم العوامل المؤدية إلى إنخفاض قيمة العملة إلى ما يلي:<sup>2</sup>

1-زيادة الواردات و إنخفاض الصادرات.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، 2000، ص83.

<sup>2</sup> Gwartney Stroup , Macroeconomic :Private and Public Choic, 2<sup>nd</sup>edition, Academic Press Inc, 1980, pp398-399.

2- إرتفاع معدل التضخم المحلي مقارنة مع الشركاء التجاريين.

3- إنخفاض أسعار الفائدة المحلية .

4- إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

### ثانيا: تخفيض القيمة الخارجية للعملة Dévaluation

فهي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (النقدية )، بتخفيض قيمة العملة المحلية إتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي إتجاه جميع العملات<sup>1</sup>. بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية. وتخفيض قيمة العملة تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها و الحد من وارداتها وبالتالي تقادي للجوء إلى سياسات إنكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي.

كما يعد قرارا تتخذه السلطات النقدية للدولة بتخفيض سعر صرف عملتها مقابل عملة أو عدة عملات أجنبية.<sup>2</sup> "جعل العملة المحلية تساوي عددا أقل من العملة الأجنبية" حيث أن هذا القرار مضمونه تدنية قيمة العملة الوطنية فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية بحيث يصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية أقل من السابق.<sup>3</sup> إذ من خلال هذه السياسة تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية ، بحيث تصبح تساوي عددا أقل من ذي قبل من هذه العملات . ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر صرف العملة و يخفض قوتها الشرائية في الخارج، كأن تقرر دولة كمصر مثلا أن يخفض سعر صرف الجنيه المصري بالدولارات ، فبدلا من أن يساوي ثلاثة جنيهاً و نصف دولار واحد تصبح أربعة جنيهاً تساوي دولار واحد.<sup>4</sup>

### ثالثا: أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة

الواقع أن التخفيض إجراء تقررره دولة إرتفعت فيها الأسعار إرتقاعا تضخميا ، بحيث أصبحت تجد لعملتها سعرين في سوق الصرف ، سعرا مرتفعا حددته الدولة ولا يتم التعامل بمقتضاه في السوق (ثلاثة جنيهاً

<sup>1</sup>صفوة عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2000 ، ص 33.

<sup>2</sup>Dominique Salvator, Economie Internationale, Traduction de la 9<sup>em</sup> édition américaine par Fbienne Leloupe et Achille Hannequarte, groupe de boeck , Paris , 2008 ,P597.

<sup>3</sup> Dominique Plihon , Les Taux de Changes, édition la découverte, Paris, 1991, p91.

<sup>4</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2003 ، ص 192.

و نصف لكل دولار) و سعر آخر منخفضا يتحدد للعملة في سوق الصرف طبقا لعوامل العرض و الطلب (أربعة جنيهاً لكل دولار). فإذا أصرت الدولة على تجاهل هذه الظاهرة فإنها تؤدي إلى نتيجتين خطيرتين<sup>1</sup>:  
**1-النتيجة الأولى:** هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلّة صادرات البلد التي تتم بالسعر الذي حددته الدولة نظراً لأنها تكلف التاجر الأجنبي (إذ يكون عليه أن يدفع في كل سلعة على أساس ثلاثة جنيهاً و نصف لكل دولار واحد بدلاً أن يدفع على أساس أربعة جنيهاً لكل دولار واحد). بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لإنخفاض الأسعار في الخارج (إذ يستطيع التاجر المحلي أن يحصل على السلعة الأجنبية المقومة بدولار واحد بدفع ثلاثة جنيهاً ونصف).

**2-النتيجة الثانية:** هي أن يمتنع إستيراد رأس المال من الخارج ، بينما يؤدي تدهور سعر العملة في سوق الصرف إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد ، و ذلك خوفاً على قيمتها من التدهور .

وفي سبيل أن تتفادى الدولة هاتين النتيجتين ، يكون عليها أن توحد بين سعري الصرف الموجودين بين السعر الذي تحدده رسمياً و السعر الذي يتحدد فعلياً . ويتم ذلك بأن تخفض الدولة السعر الذي حددته ، كأن تخفضه إلى مستوى السعر الذي تحدد في السوق من تلقائه فيصبح السعر الرسمي و السعر الفعلي مثلاً هو دولار لكل أربعة جنيهاً. و عندئذ تستطيع الدولة أن تحقق من وراء التخفيض أهم غرض تسعى إليه وهو تحقيق توازن ميزانها التجاري الذي كان مختلاً أو فيه عجز . ويتم ذلك في الواقع عن طريق تشجيع الصادرات و تقليل الواردات . فالتخفيض يساعد التجار في الخارج على الإستيراد (إذ يدفعون في السلعة المقومة بأربعة جنيهاً مبلغ دولار واحد بدلاً من أن هذا الدولار الواحد كان لسلعة قيمتها ثلاثة جنيهاً و نصف). وفي نفس الوقت نجد التخفيض لا يشجع الإستيراد من الخارج (إذ يدفع تاجر الإستيراد مبلغ أربعة جنيهاً للحصول على سلعة ثمنها دولار واحد بعد أن كانوا يحصلون بثلاث جنيهاً و نصف على أي سلعة ثمنها دولار واحد فقط .

### الفرع الثاني: مفهوم رفع و إرتفاع القيمة الخارجية للعملة

قلما تقوم الدول برفع قيمة عملاتها ، غير أن هذه الأخيرة يمكن لها أن ترتفع في ظل نظام التعويم الحر . فكما وسبق و أن أشرنا تكون في أغلب الحالات من أجل التخلص من الفائض في ميزان مدفوعاتها.

<sup>1</sup>مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2007، ص ص259-260.

### أولاً: رفع القيمة الخارجية للعملة Réévaluation

تعتبر عملية رفع قيمة العملة عملية معاكسة لعملية التخفيض في قيمة العملة، فهذه العملية تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية الواحدة.<sup>1</sup> فرفع القيمة الخارجية هي سياسة يعتمدها البنك المركزي ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض. إن عملية الرفع من قيمة العملة تؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في إنخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، و أثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية، إذ تستخدم سياسة رفع قيمة العملة في تحديد سعر صرف العملة من أجل خفض أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن، كما قد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري أو تخفيف أثر إرتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.

### ثانياً: إرتفاع القيمة الخارجية للعملة (التحسن) Appréciation

ويقصد به إرتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية ، ويكون نتيجة لعوامل السوق أي العرض و الطلب ، فإرتفاع قيمة العملة يعبر عن إرتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى حيث أن العوامل المؤدية إلى إرتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة.<sup>2</sup>

### ثالثاً: أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة

و أهم أسباب رفع القيمة الخارجية لعملتها تعود إلى مايلي:<sup>3</sup>

\*وجود فائض في ميزان المدفوعات ، فالغرض من هذه العملية هو التخلص من هذا الفائض حيث تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض ، مؤدياً ذلك بدوره إلى إرتفاع التضخم و بالتالي تزايد الواردات مقابل إنخفاض الصادرات ، و هكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.  
\*لمعادلة الإرتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية كالنفط .

\*لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى ، كما فعلت اليابان و ألمانيا و دول أوروبية أخرى ، حينما رفعت قيمة

<sup>1</sup> عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص 154-155.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 154.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص ص 196 – 197.

عملاتها لدعم الدولار الأمريكي عندما إمتعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

### المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة و أثرها على التجارة الخارجية

يمكن أن تغير الدولة سعر الصرف بين عملتها و عملات الدول الأخرى صعودا أو هبوطا إذا كان بطبيعة الحال السعر الرسمي لا يتناسب مع الأداء الحقيقي للإقتصاد ، وفي الحياة العملية قلما تقوم الدول برفع القيمة الخارجية لعملتها كما سبق و أن ذكرنا إلا في حالة التخلص من الفائض في ميزان المدفوعات و في المقابل كثيرا ما تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض مشاكلها الإقتصادية و على الأخص مشاكل ميزانها التجاري.

### الفرع الأول: شروط نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:<sup>1</sup>

- 1- مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن إرتفاع الصادرات.
- 2- مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
- 3- أن لا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
- 4- أن لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر.
- 5- إستجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير.

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع و الخدمات دون إرتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية ، كون إرتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم إنخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغا فيه كونه لا يعكس توازن ميزان المدفوعات فإنخفاض سعر الصرف يؤدي إلى إنخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل إرتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية في نفس الوقت مما سيؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها أي إنخفاض الواردات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كامل البكري، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1989 ، ص297.

<sup>2</sup> سلمى دوحه، مرجع سابق، ص92.

### الفرع الثاني: نتائج سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من السياسات التي تحظى بأهمية على صعيد الدول ككل نامية كانت أو متقدمة لما لها من آثار و نتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الإقتصادية على المستويين الداخلي و الخارجي و تتجلى هذه الآثار فيمايلي:<sup>1</sup>

#### أولاً: أثر سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة على التجارة الخارجية

يكون للتخفيض تأثير واضح على التجارة الخارجية أي على حركة الصادرات و الواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الواردات بعد إرتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

**1- الأثر على الواردات:** يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبياً ، مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب المحلي على الواردات وبالتالي إنخفاض كمية و قيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر ، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية. كما أن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر إرتفاعاً داخلياً، أما سعرها مقوماً بالعملة الأجنبية فيفضل دون تغيير و بالتالي فإن حجم الواردات بالتأكد سوف يتقلص ، و منه ستخفص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.<sup>2</sup> فبالنسبة للسلع الإستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات و يتزايد حجمها من هذه السلع فتخفيض قيمة العملة يخفض من الدخل الحقيقي المتاح و من ثم الإستهلاك ما يؤدي إلى إتجاه الواردات الحقيقية من السلع الإستهلاكية إلى التراجع ، أما إذا تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية و المواد الأولية المستوردة فعادة ما تشكل نصيباً وافراً في مكونات الناتج المحلي ، و من ثم تأثير التخفيض على إستيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة و قدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من إستغلال الموارد المحلية ، و هذا ليس بالأمر الهين حتى و إن توفرت الإمكانيات لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة و مكلفة ، غير أن إمكانيات الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للسلع

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، مرجع سابق ، ص ص 264-265.

<sup>2</sup> مورد خاي كرابنين ، الإقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، علي مسعود عطية، دار المريخ للنشر ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007 ، ص 329.

الرأسمالية.<sup>1</sup>

2- الأثر على الصادرات: يترتب على تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية جعل أسعار الصادرات أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية ، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات بالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

ففي حال تخفيض قيمة العملة الوطنية يكون التأثير من خلال إنخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية و إرتفاعها داخليا و ذلك للأسباب التالية:<sup>2</sup>

1- إرتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي إرتفاع الأسعار .

2- بسبب إرتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية.

3- نتيجة توقع المستهلكين لإرتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الإستهلاكية قبل حدوث الإرتفاع المتوقع في الأسعار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع مما يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار.

و تجدر بنا الإشارة إلى أهمية الإختلاف بن الأسعار المحلية و الأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل التي يمكن حصرها من خلال النقاط التالية:<sup>3</sup>

1- مدى إعتداد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات ، فكلما كان إعتماها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض .

2- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات إستهلاكية ، حيث أنها إذا كانت من طبيعة إستهلاكية قلت فاعلية التخفيض.

بالإضافة إلى آثار أخرى يمكن توضيحها في النقاط التالية:

ثانيا: أثر التخفيض على مستوى الأسعار: إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدرا لإرتفاع

<sup>1</sup> عبد الحق بوعتروس ، مرجع سابق، ص130.

<sup>2</sup> محمد دياب، مرجع سابق ، ص183.

<sup>3</sup> محمود يونس، مرجع سابق، ص267.

الأسعار المحلية و ذلك من خلال :<sup>1</sup>

- 1- إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج ، فإن الأسعار سترتفع.
- 2- إن التخفيض من قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الواردات مرتفعة، خاصة إذا كانت هذه السلع المستوردة سلعا ضرورية فإن هذا سوف يضيف حلقة جديدة لإرتفاع الأسعار.
- 3- إن إرتفاع أسعار المستوردات وإنخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى إرتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الإرتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية سيكون على جانبيين وهما:  
\*الجانب الأول: أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الواردات التي إرتفعت أسعارها.

\*الجانب الثاني: أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص مما كانت عليه.

ثالثا: أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال: من ضمن الأسباب الرئيسة والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض من قيمة العملة، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذه السياسة للبحث عن الأرباح ، كما يبذلون قصار جهدهم لتأخير و تأجيل مستحقاتهم لدى المتعاملين الأجانب من أجل الربح في الصرف.<sup>2</sup>

رابعا:أثر التخفيض على الدخل والتوظيف: يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الدخل القومي والتوظيف كون أن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادته. وفقا لنظرية مضاعف التجارة الخارجية فإن زيادة الدخل القومي عادة ما يصاحبها زيادة في الإنفاق على الإستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الإستيراد طبقا للميل الحدي للإستيراد، أما بالنسبة للبلدان التي لم تتم بعملية التخفيض في قيمة عملتها المحلية فالتوقع حصول زيادة في وارداتها من البلد الذي أجرى التخفيض وكذلك يحدث إنخفاض في صادراتها ، مما يترتب على ذلك إنخفاض في الدخل والتوظيف .<sup>3</sup>

خامسا:أثر التخفيض على عبء القروض الخارجية: في حالة كون البلد المخفض لعملته دائنا، فإذا إستلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائده هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية

<sup>1</sup>سلي دوحة، مرجع سابق، ص 94-96.

<sup>2</sup>عائشة بلحش ، مرجع سابق،ص66.

<sup>3</sup>سلي دوحة، مرجع سابق، ص 94-96.

بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا إستلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملته الوطنية فإنه سيستلم نفس المقدار الذي أقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة. أما في حال كون البلد المخفض لعملته مدينا، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سدادا لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية، فإنه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع : شروط نجاح سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة و أثرها على التجارة الخارجية

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز إقتصاديات الدول النامية، إذ أن الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين و زيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين، بل ينتقل التأثير إلى النمو و الأداء الإقتصادي.

#### الفرع الأول: شروط نجاح سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة

لتجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توافر جملة من الشروط حتى تتجح هذه السياسة في تحقيق التوازن و تتمثل هذه الشروط في:<sup>2</sup>

1- يجب أن يكون مجموع مروّنات السعر للطلب الخارجي على الصادرات و الطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد ، في هذه الحالة فإن إرتفاع أسعار الصادرات يرافقه إنخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة إنخفاض أسعارها.

2- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الإستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكدا.

3- نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضا و بشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.

في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الإنخفاض نظرا لشيوع ضغوط إنكماشية في الإقتصاد القومي و إتجاه

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص ص94-96.

<sup>2</sup>وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص98.

أسعار الفائدة المحلية نحو الإنخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضررا على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

### الفرع الثاني: نتائج رفع القيمة الخارجية للعملة

تتعد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الإقتصاد الوطني و التي تتمثل فيما يلي:

#### أولا: أثر رفع القيمة الخارجية للعملة على التجارة الخارجية

يؤثر رفع القيمة الخارجية للعملة على التجارة الخارجية من خلال التأثير على الصادرات من جهة و الواردات من جهة أخرى و التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

**1- الأثر على الصادرات :** إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها، و لكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبيا مقارنة مع منافسيها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبدائل الإستيراد وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن إستيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية، كون جزءا هاما من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة و الإستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محليا سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وإنغلاق إقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي تنخفض معدلات النمو الإقتصادي.<sup>1</sup>

**2- الأثر على الواردات:** أما في حالة إرتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتتخفف الأسعار ، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع،الأردن،2007، ص130.

<sup>2</sup>حمدي عبد العظيم، مرجع سابق ، ص148.

### ثانيا: إنخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الإقتصاد

إن لتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع الإنتاجية التي تستطيع منافسة الواردات ، حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئيا نتيجة الرفع في قيمة العملة وإذا إستمر الرفع في سعر الصرف سوف تضطر إلى إتخاذ قرار بتوقف الإنتاج.

### ثالثا: ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن الأرخص بدلا عن الصادرات مرتفعة الثمن، مما يؤثر على ميزان المدفوعات و معدل التبادل الدولي و الأسعار محليا مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة ، كما يؤدي إلى إنخفاض الكفاءة الإقتصادية و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و بالتالي التأثير سلبا على الإستثمار و أسواق المال المحلية، بالإضافة إلى الأثر على وضع الميزان الجاري، حيث أنه غالبا ما يتم تخفيض الضغوط المفروضة عليه عن طريق القروض الخارجية و التسهيلات الإئتمانية لتمويل الإستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين و يؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الإلتزامات ما يزيد من الضغط على سعر الصرف.<sup>1</sup>

البلد الذي يعاني من سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته يحقق فائض في الإستيراد إذا كان التوظيف و الإستخدام لموارده المتاحة محليا مرتفعا إذا إستطاعت السلطات النقدية للبلد أن تحافظ على هذا الوضع بتطبيقها إحدى سياساتها النقدية أو من خلال إستخدام إحتياطياتها من العملات الأجنبية. وفي الحالة العكسية إذا كان الهدف هو تحقيق فائض تصدير فيتوجب تخفيض سعر الصرف و إلا إستوجب على الحكومة أن تتقبل و تواجه الإنكماش في نشاطها الإقتصادي وما يتبعه من تأثيرات سلبية على الإقتصاد الوطني .

### رابعا: الأثر على الأسواق المالية و المحلية

إن لرفع القيمة الخارجية للعملة تأثير سلبي على الأسواق المالية و المحلية من خلال تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق المالية لإرتفاع ربحيتها ما يزيد من حصيلة أفراد الدولة من العملات الأجنبية مما يترتب على الحكومة تحمل نفقات وتكاليف باهظة لتوفير الإستقرار في النظام المالي كون عمليات المضاربة تؤثر على أداء البنوك والكثير من القطاعات الصناعية نتيجة لرفع قيمة العملة مما يؤدي إلى إتجاه التجار إلى محاولات للإقتراض بالعملة المحلية توقعوا لإنخفاض قيمتها في المستقبل، و ذلك

<sup>1</sup>نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي ، مرجع سابق، ص131.

من أجل تمويل الواردات و الذي يؤدي بدوره إلى حصول إضطرابات في قطاع الصادرات ، و يترتب على ذلك إرتفاع أسعار الفائدة المحلية مما ينعكس سلبا على قطاع الإستثمار ، وهذه الآثار من رفع قيمة العملة يمكن أن تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات.<sup>1</sup>

و خلاصة القول فإن إعتقاد سياسة رفع قيمة العملة قد تترتب عليه ضغوط تضخمية نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الإحتياطات و العملات الأجنبية غير أن هذا الأثر لا يحصل بصفة فورية في الأجل القصير بل بعد مرور فترة من الزمن قد تصل إلى أربع أو خمس سنوات ، فرفع قيم العملة هو طريق الإنكماش المؤكد .

#### **خامسا: الأثر على الإنتاج الزراعي**

إن التقييم المرتفع لسعر صرف العملات قد يلحق أضرار بالزراعة و ذلك من خلال التأثير على الحوافز الزراعية و الناتج الزراعي خصوصا إذا تخلت الحكومة عن سياسة دعم الأسعار الزراعية، ومن ناحية أخرى فإن الرفع في سعر الصرف الرسمي قد يؤدي إلى تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة و يزيد من الطلب على المواد الغذائية المستوردة بدلا من السلع المحلية فيزيد من الضغط على ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

#### **سادسا: تفاقم أعباء الدين العام الداخلي**

إن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل إلتزامات مالية يتوجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي فالكتلة النقدية المتداولة في إقتصاد البلد و التي تمثل دينا داخليا على الدولة التي رفعت قيمة عملتها الخارجية تجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي و السعر الحقيقي، إلا إذا قامت الدولة بسداد إلتزاماتها بالنقد الأجنبي، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية.<sup>3</sup>

#### **سابعا:ظهور سوق موازية**

يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية حيث تكون الأسعار أكثر إرتفاعا

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة(1970 -

2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010، ص47.

<sup>2</sup> البنك المركزي العراقي، إخفاض سعر صرف الدينار العراقي (الأسباب.الآثار.المعالجات)، دائرة الإحصاء والأبحاث، 1989 ، ص 183.

<sup>3</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص132.

من الأسعار الرسمية، حيث يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلا من بيعها إلى البنك المركزي، و هذا ما يدفع بالمستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية في سبيل الحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الإستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى إنخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله.<sup>1</sup>

### ثامنا: زيادة الرقابة على الصرف

لكي تحافظ الدولة على مستويات الصرف المرتفعة عن مستواها التوازني تعمل على تطبيق سياسة نقدية تقييدية ما قد يتسبب في أزمة كساد حاد، فالسياسة النقدية و السياسة الضريبية الهادفة للضغط على سعر الصرف ذات تأثيرات مضادة على الإستثمار و الإنتاج، كما أن الإنفصام بين السعر الحقيقي و السعر الفعلي لسعر صرف العملة قد يؤدي إلى ما يعرف بالدولرة (إستخدام الدولار الأمريكي بدل العملة الوطنية ) في تسوية المعاملات الداخلية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية، هذه الظاهرة لها آثار خطيرة أبرزها تهميش السياسة النقدية المحلية ناهيك عن الآثار السياسية من خلال المساس بأحد رموز السيادة و نعني به العملة الوطنية. بالإضافة إلى أثر الحلقة المفرغة و التي من خلالها لا تؤدي سياسة الرفع إلى التحسن المرتقب.

### المطلب الخامس : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين ، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحى بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الإقتصادية للدولة ، و بهذا فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية ، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو إيجابي و هذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية و إتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين و المصدرين و إختلاف هيكل الإنتاج ، إذ أن الدول التي تتمتع بهيكل إنتاج و تجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الإستجابة لتقلبات سعر الصرف ، و العكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج و حجم تجارة أقل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص48.

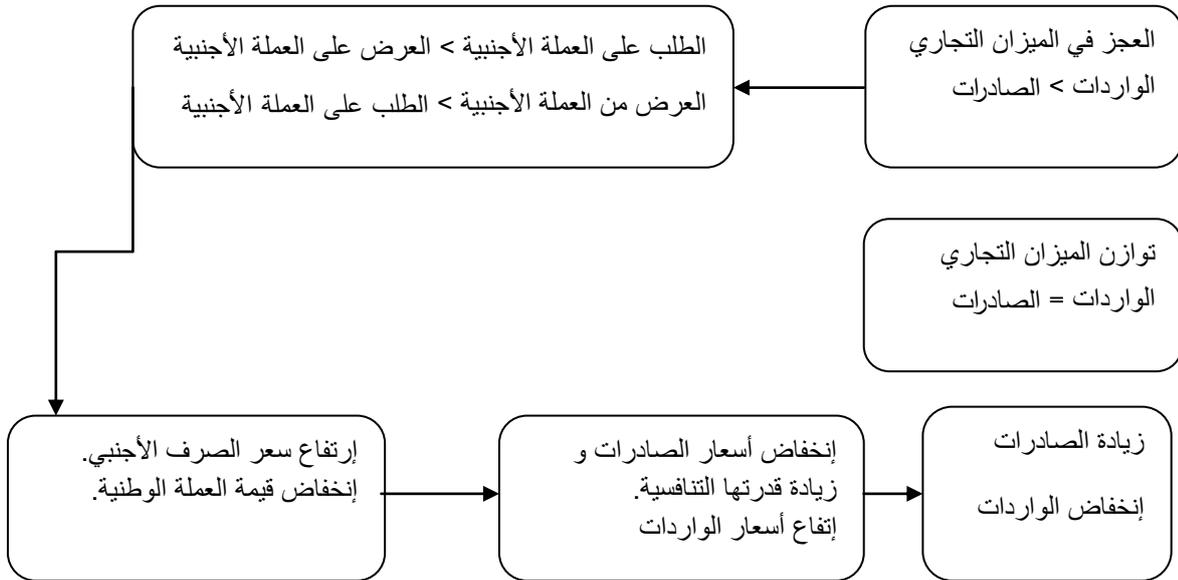
<sup>2</sup> سعدون حسين فرحان، أثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في التجارة " دراسة مقارنة في دول نامية نوات هيكل إنتاج و تجارة مختلفة "، مجلة تنمية الرفادين ، العدد 31، العراق ، 2009، ص07.

إذ يتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض و الطلب من الصرف الأجنبي و الميزان التجاري بجانبه الدائن و المدين ( الصادرات و الواردات) يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي ، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية و هذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات و ذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها ، حيث أن هذا التقلب في سعر الصرف قد يكون إما برفع أو خفض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية .

فيرتبط الميزان التجاري إرتباطا وثيقا بسعر الصرف للعملة المحلية بالتالي سنقوم بتوضيح تلك العلاقة من خلال مخططين يختصران طبيعة العلاقة في حالة العجز و الفائض للميزان التجاري.

### أولاً: في حالة عجز الميزان التجاري

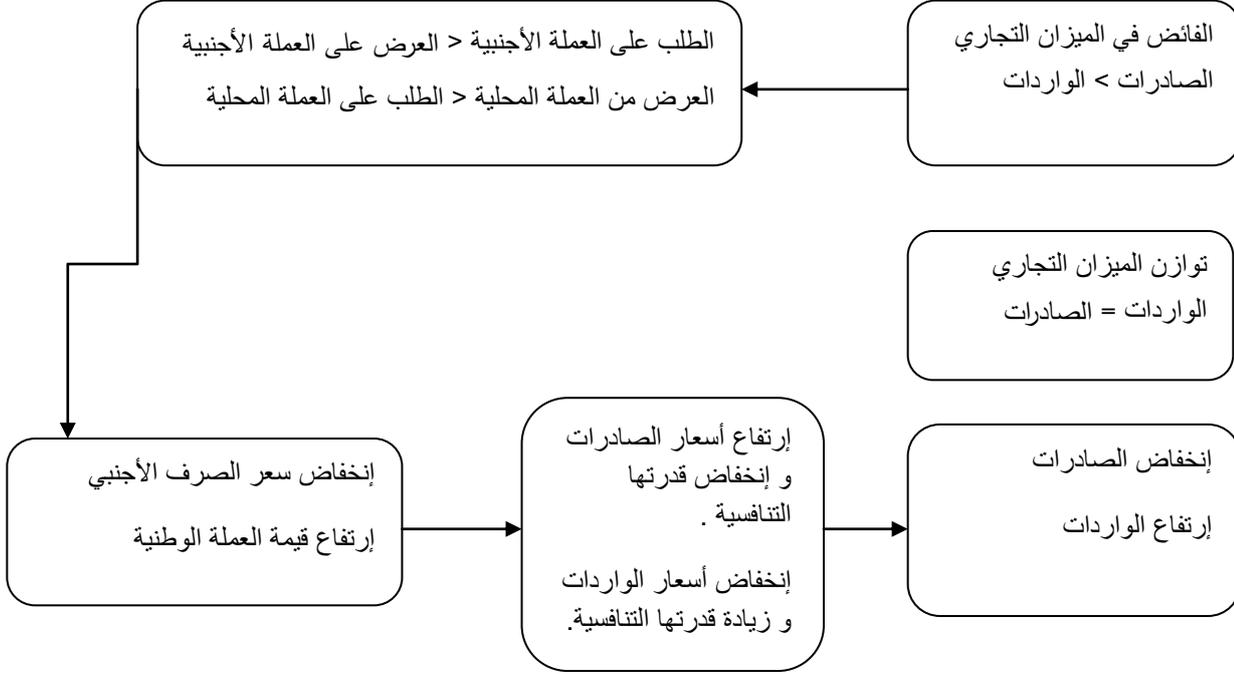
شكل رقم(02-01) : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري (حالة العجز)



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص320.

ثانيا: في حالة الفائض في الميزان التجاري

شكل رقم(02-02) : علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري (حالة الفائض)



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص320.

## الخلاصة

لسعر الصرف أهمية بالغة في الإقتصاد الدولي و ذلك بفضل إرتباطه بالتجارة الخارجية ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي و الثروات الوطنية بين بلدان العالم ، كما يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس و مقارنة الأسعار المحلية مع أسعار الأسواق العالمية و هذا ما يجعل من سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار المحلية و العالمية .

من أهم القرارات التي يواجهها الإقتصاد العالمي هو الإختيار الأنسب لأنظمة و سياسات الصرف الكفوة و الفعالة ، حيث يكون الإختيار حسب الظروف التي تمر بها الدولة و الأهداف الإقتصادية و منبع الصدمات و الخصائص الهيكلية التي تميز إقتصادها، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإستقرار الإقتصادي و تجنب المخاطر التي قد تؤدي إلى نتائج كارثية بالنسبة للإقتصاد العالمي. كذلك من خلال دراستنا للنظريات المفسرة لسعر الصرف تبين لنا خصائص و شروط و متطلبات كل نظرية، و حدود تطبيقها على أرض الواقع.

كما إتضح أن لتقلبات سعر الصرف آثار على التجارة الخارجية، و تكون هذه التقلبات في أغلب الأحيان في جهة التخفيض، وإن هذا التخفيض يعمل على زيادة الصادرات و تخفيض الواردات إلى أقصى ما يمكن، وبشكل عام يمكن أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تغيير التبادل الخارجي و تتجلى آثار تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في إتجاهين ، الأول عندما تنخفض قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية، ويتم ذلك في حالة زيادة المدفوعات المستقلة عن الإيرادات المستقلة لميزان المدفوعات، وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة يعتبر من الإجراءات المصاحبة لحدوث العجز في ميزان المدفوعات. والثاني عندما ترتفع قيمة العملة مقابل العملات الأجنبية، ويتم ذلك في حالة زيادة الإيرادات المستقلة عن المدفوعات المستقلة لميزان المدفوعات، وبالتالي فإن رفع قيمة العملة يعتبر من الإجراءات المصاحبة لحدوث الفائض في ميزان المدفوعات.

يعتبر تصحيح إختلال أسعار الصرف من أهم الأهداف للسياسة الإقتصادية و أحد الشروط الأساسية لتطويع الأداء الإقتصادي و ضمان الإستقرار للإقتصاد الكلي . حيث أن الإختلال يؤدي إلى تخفيض الأداء الإقتصادي و يعمق التوزيع السيئ للموارد و يشجع هروب رأس المال ، بالتالي فإن إختلال سعر الصرف الحقيقي أخذ إهتماما كبيرا في الأدبيات الإقتصادية و وضع السياسات الإقتصادية .و يعتبر من أهم منابع الإختلال الإقتصادي حيث أن تصحيحه يتطلب سياسات لإدارة الطلب و كذلك بعض التعديل

الهيكلية . إن الدراسات المتوفرة تشير إلى قوة العلاقة ما بين سلوك سعر الصرف الحقيقي و الأداء الإقتصادي ، حيث أن هذه الدراسات أثبتت أن تذبذب سعر الصرف أثر سلبا على النمو في دول أمريكا اللاتينية . بينما أدى إستقراره إلى إنتعاش إقتصاديات دول جنوب شرق آسيا قبل حدوث الأزمة فيها . كما أن وجود إختلال كبير في بعض الدول الإفريقية أثر سلبا على القطاع الزراعي و أدى إلى إنخفاض إنتاج الغذاء فيها . لكن بالمقابل هناك دراسات أمبريقية قليلة في هذا الميدان و ذلك لصعوبة تحديد مفهوم إختلال سعر الصرف و غياب المنهجيات القياسية الواضحة.

يمكن القول أن لسعر الصرف أهمية كبيرة في تحديد مختلف التغييرات الإقتصادية العامة وتحقيق التوازن في سوق الصرف. حيث أن دراسة ومتابعة سعر الصرف وما تحدثه تقلباته من آثار على التجارة الخارجية تعد من الأولويات، بإعتبار الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تطوير إقتصاديات البلدان .

## الفصل الثالث

تداعيات حرب العملات

الدولية على التجارة الدولية

## تمهيد

بعد إشتعال فتيل أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر 2008 ، إنتشرت الأزمة لتمتد إلى باقي دول العالم مما نتج عنها ركود و إنكماش إقتصادي عالمي حاد و هنا لم يكن بوسع الحكومات و البنوك المركزية إلا التدخل في الأسواق لإصلاح الخلل الإقتصادي الذي خلفته الأزمة . أما بالنسبة للحكومات فقد لجأت إلى التوسع في السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق العام و خفض الضرائب حيث كان لهذه الإجراءات التأثير الإيجابي على الإقتصاد العالمي إذ خرجت معظم الإقتصادات من دائرة الإنكماش الإقتصادي ولو بشكل مؤقت و هو ما جعل الإقتصاد العالمي يتعافى شكليا.

وعلى الرغم من أن الحكومات لعبت دورا مهما في إنقاذ الإقتصاد العالمي من الإنهيار، إلا أنها عجزت في كثير من الأحيان لتوسعها في الإنفاق العام بزيادة معدل الاقتراض، و في ظل حالة الركود الإقتصادي و انخفاض الإيرادات الحكومية أدى ذلك إلى حدوث فقاعة للدين العام و إرتفاع تكلفة خدمة الدين و من ثم إتساع عجز الموازنة في العديد من الحكومات حول العالم. مما أدى إلى إنسحابها من مضممار دعم الإقتصاد مباشرة ، بالتالي هذا من شأنه أن يضع الإقتصاد العالمي في بؤرة الركود مجددا. و من ثم بدأت البنوك المركزية في إتخاذ سياسات أخرى لدعم الإقتصاد، خاصة وأن الدعم الحكومي كان عامل أساسي في تحقيق النمو بالعديد من الدول. من خلال التدخل في سوق سعر الصرف و تخفيض قيمة العملة لدعم الميزة التنافسية للصادرات.

و يتضح مما سبق تضاؤل الدور الحكومي و إزدياد مضطرد لدور البنوك المركزية حول العالم. فبعد ظهور بوادر التعافي النسبي للإقتصاد العالمي من آثار الأزمة العالمية إتجهت الدول ذات العجز التجاري إلى التركيز على جانب الصادرات من أجل تنشيط القطاعات الرئيسية بها و تمكين الإقتصاد من خلق فرص عمل جديدة ، ولتحقيق ذلك بدأ يتولد الإتجاه نحو خفض سعر صرف عملتها بشكل ممنهج و هذا ما يقودنا للتساءل : هل يقف العالم على أعتاب حرب عالمية جديدة لكن هذه المرة "حرب عملات"؟

و من هذا المنطلق و من أجل التفصيل أكثر في هذا السياق فقد قمنا بتقسيم الفصل محل الدراسة:

" تداعيات حرب العملات الدولية على التجارة الدولية" إلى ثلاث مباحث أساسية و هي كالتالي:

**المبحث الأول:** حرب العملات الدولية و المفهوم، التاريخ و الأطراف الفاعلة .

**المبحث الثاني:** سوق الفوركس (FOREX) و أشكال التدخل في ظل حرب العملات الدولية.

**المبحث الثالث:** حرب العملات الدولية وإنعكاساتها على التجارة الدولية و الأسواق المالية.

### المبحث الأول: حرب العملات الدولية و المفهوم، التاريخ و الأطراف الفاعلة

يمر الإقتصاد العالمي المعاصر و النظام النقدي الدولي بتحويلات جوهرية عميقة تجلت بسلسلة من المظاهر الخطيرة التي كان من أبرزها : فك إرتباط الدولار بالذهب عام 1971 كتعبير عن أزمة الإقتصاد الأمريكي التي رافقت أداءه منذ ستينات القرن الماضي نتيجة تنامي عجزه المزدوج ، عجز ميزان المدفوعات و عجز الموازنة العامة بسبب الإنفاق الأسطوري الهائل الذي كانت تموله الولايات المتحدة الأمريكية بطبع المزيد من مليارات الدولارات دون غطاء حقيقي ، الأمر الذي أفقد دولارها بريقه بتآكل قيمته و ضعفه إنعكاسا لضعف و تدهور إقتصادها و قدرتها التنافسية ، كما تجلت هذه المخاطر و بشكل أخطر بالأزمة الإقتصادية و المالية العالمية الأخيرة عام 2008 و التي لازالت تتعاضم آثارها الكارثية على الإقتصاد العالمي و الأمريكي بشكل عام وعلى إقتصادات الدول النامية بشكل خاص ، إلى جانب ظهور إقتصادات قوية أخرى مثل الإقتصاد الياباني و الإقتصاد الألماني جنبا إلى جنب مع إنبثاق إقتصادات ناشئة مثل الإقتصاد الصيني و الروسي و الهندي و الكوري و البرازيلي. هذه العوامل و غيرها مجتمعة أزاحت و أضعفت بقوة هيمنة و سطوة الإقتصاد الأمريكي على النظام الإقتصادي العالمي و النظام النقدي الدولي، و هكذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن ما يسمى ب: " حرب العملات" كمحاولة منها لتجاوز أزمتها الإقتصادية و إنعاش إقتصادها المريض متهمه غيرها ببدء هذه الحرب و خاصة الصين، رغم أن تاريخها الإقتصادي القريب يؤكد ترك دولارها ينخفض بإستمرار باتجاه العملات الأخرى و فك إرتباطه بالذهب رغم إلتزامها بذلك وفق إتفاقية بريتن وودز.

### المطلب الأول: مفهوم حرب العملات الدولية

لقد كان لفعل حزم الإنقاذ و خطط الدعم في الإقتصاديات الغربية ردود فعل سلبية زادت من الإنسداد التجاري بين إقتصاديات الدول الناشئة و إقتصاديات الدول النامية ، مما أدى إلى قيام إقتصاديات الدول الناشئة أو الصاعدة بتخفيض قيم عملاتها الخارجية.

و لقد أضحت قضية إنخفاض قيمة العملات للدول الصاعدة مقابل الدولار أو العملات الأخرى في الآونة الأخيرة تثير أحد أهم الصراعات الإقتصادية بين الدول ، فلقد قامت كل من روسيا و الهند وتركيا و البرازيل و بعض الدول بتخفيض قيمة عملتها مقابل الدولار الأمريكي. هذا الإجراء دفع ببعض مراكز القرار الإقتصادية الغربية مثل الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان للضغط على الدول الصاعدة كالصين ، البرازيل و الهند لأجل رفع قيمة عملاتها و ذلك بغية تخفيض الأخطار

التي لحقت بالدول الغربية جراء تخفيض تلك الدول لقيمة عملاتها ، حيث سمح هذا الإجراء لهذه الدول الصاعدة بتحقيق أسعار منخفضة لمنتجاتها الموجهة للتصدير .

### الفرع الأول: تعريف حرب العملات الدولية

في سبتمبر 2010 صدم وزير المالية البرازيلي "جيدو مانتيجا" العالم حينما أطلق دفعة واحدة ما سماه "حرب العملات"<sup>1</sup>. حيث يعتبر أول من أطلق تسمية للأزمة حين قال في نهاية سبتمبر: " نعيش اليوم حرب عملات دولية ، تخفيضا معما لأسعار العملات" . وانتشر بعد ذلك تعبير " حرب العملات" و أطلق على العديد من الخلافات المبيته بين قادة أكبر القوى الإقتصادية في العالم ، الدول الأكثر تصديرا مثل الصين ، ألمانيا ، اليابان و الدول الطامحة إلى تصدير المزيد مثل الولايات المتحدة و دول منطقة اليورو.<sup>2</sup>

لقد تعددت الرؤى حول مفهوم صراع العملات من خلال أبعاد العملية لكن تبقى موحدة من حيث المغزى أو الهدف و لعل أشهر هذه التعاريف هو تعريف "ويليام ليكين" الذي يرى أنها: "عملية تجاوز المحددات التنافسية الكلاسيكية الجزئية و التأثير على مؤشرات التوازن الخارجي لغرض زيادة الفرص التسويقية داخليا و خارجيا"<sup>3</sup>.

و تعرف حرب العملات على أنها إعتقاد الدول العظمى على قوتها الإقتصادية لتقليل قوة تنافسية الدول الأخرى ، و تقليص حجم ثرواتها عن طريق إستخدام السياسة النقدية ، و التدخل في أسواق تبادل العملات ، كشكل من الحروب الإقتصادية الباردة ، عبر إنتهاج سياسات تعتمد على خفض قيمة العملة المحلية ، من أجل دعم القطاعات الإقتصادية الرئيسية ، لا سيما قطاع التصدير مما يؤدي إلى الإضرار بمصالح الشركاء التجاريين.<sup>4</sup>

كما يمكن تعريف حرب العملات أيضا : على أنها سياسة التخفيض التنافسي و هو موقف يتبلور بين الدول العالمية ، بحيث تتنافس هذه الدول ضد بعضها البعض لتحقيق سعر صرف منخفض

<sup>1</sup> Uri Dadush and Vera Eidelman, Currency Wars, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2011, p7.

<sup>2</sup> [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com), Vue le :17/11/2014, à:19:08.

<sup>3</sup> محمد أمين شرقي، محمد لحسن علاوي ، الحماية الجديدة، حرب العملات و أهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص ص 212 - 213.

<sup>4</sup> Adam S . Posen , Avodig a Currency War how a New 'Dual- Key' Exgange Rate System Could Help the United States, Japan ,the Eurozone- and China- Find a Way Out, Revue the international economy , summer 2004, p12.

نسبيا للعملة الخاصة بالدولة.<sup>1</sup>

بالتالي فحرب العملات هي حرب ينشئها مجموعة من " المتلاعبين بالعملة currency "manipulators" في دول آسيا و لكن ليس على سبيل الحصر التي تدخل بشكل كبير في سوق صرف العملات الأجنبية للحيلولة دون إرتفاع قيمة عملاتها وجها لوجه مقابل الدولار الأمريكي و اليورو وقد وضع مؤخرا كل من صندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية إجراءات صارمة لوضع حد لحرب العملات ومنع تنافسية الدول على تخفيض قيمة عملاتها.<sup>2</sup>

فمثلا عندما يكون لديك دولار تستطيع أن تشتري به خمس وحدات من عملة تلك البلاد وأصبحت الآن تملك القدرة على شراء ستة وحدات من تلك العملة وبالتالي إنخفض سعر تلك العملة. ينخفض بالتالي سعر الصادرات من تلك البلاد وبحسب المثال السابق فلو فرضنا أن سعر الشحنة من الصادرات تساوي 1000 وحدة من العملة المحلية، وبالتالي فإن تكلفتها بالدولار كانت تساوي  $1000 / 5 = 200$  \$ وأصبحت تساوي  $1000 / 6 = 166$  \$ مما يزيد من الطلب على الصادرات. وتصبح الواردات بالتالي أكثر تكلفة فبحسب المثال السابق فلو فرضنا أن سعر الشحنة من الواردات يساوي 1000 \$ فإن تكلفتها على البلاد كانت تساوي 1000 مضروبة في 5 = 5000 وحدة محلية وأصبحت تساوي 1000 مضروبة في 6 = 6000 وحدة محلية.

مما يؤدي الى نمو الصناعة المحلية وبالتالي زيادة فرص العمل، وزيادة في الطلب على المنتجات المحلية من الأسواق المحلية والأجنبية. ولكن يمكن أن تضر الزيادة في أسعار الواردات القدرة الشرائية للمواطنين. وهذه السياسة قد تؤدي أيضا الى حصول إنتقام من البلدان الأخرى والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى الإنخفاض العام في التجارة الدولية، وإلحاق أضرار لجميع البلدان. وذلك في حال إستخدام جميع الدول لهذه السياسة في نفس الوقت. فعند زيادة أسعار الواردات وتخفيض أسعار الصادرات في جميع البلدان في نفس الوقت فلن يحدث التداول بين هذه البلدان.

إن يمكن القول بأن حرب العملات الدولية تقوم على أساس تبني سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة فتكون صادرات الدولة التي خفضت القيمة الخارجية لعملتها أي سعر صرفها أمام العملات الأخرى أرخص نسبيا في الأسواق العالمية من صادرات الدول الأخرى التي لم تخفض القيمة

<sup>1</sup> [www.fxcc.ae](http://www.fxcc.ae). Vue le : 12/03/2014, à :14 :43.

<sup>2</sup> Bank for International Settlements, **Montary Spillovers ? Boom and Bust ? Currency Wars ?The International Montary System Strikes Back**, Manila, 6 February 2015, p4.

الخارجية لعملتها ، و بذلك تستطيع زيادة صادراتها و تخفيض وارداتها ، لأن سياسة التخفيض المتبعة تجعل الواردات أعلى نسبيا فيحدث ترشيد تلقائي للواردات، و هكذا تمارس سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة تأثيرها المزدوج بزيادة الصادرات و خفض الواردات بالإعتماد على تنافسية الصادرات و عدم تنافسية الواردات مقومة بسعر صرف للعملة الوطنية أقل نسبيا من أسعار صرف عملات الدول المنافسة مما يؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري للدولة التي تنتهج سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية.

#### الفرع الثاني: إيجابيات و سلبيات حرب العملات الدولية

حرب العملات لا تعدو كونها تخفيض تنافسي لأسعار صرف عملات الدول الفاعلة في الإقتصاد الدولي لتحقيق مكاسب محتملة على حساب بعضها البعض ، إلا أن إعتقاد هذه السياسة ليس بالضرورة أن يؤدي إلى النتائج المرجوة منها . فعلى الرغم من تصور مجموعة إيجابيات مرتبطة بهذه السياسة يمكن تصور سلبيات و مخاطر جدية محتملة.

#### أولا: إيجابيات حرب العملات الدولية

بالرغم من وجود العديد من السلبيات لحرب العملات الدولية إلا أنها لا تخلو من بعض الإيجابيات التي يمكن حصرها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- تخفيض قيمة عملة بلد ما يجعل صادراته أكثر تنافسية لأنها تصبح أقل كلفة بالنسبة للمستوردين الأجانب و بالتالي تحفز و تنشط إقتصاده بعيدا عن الركود.
- تخفيض قيمة عملة بلد ما يجعل وارداته من الخارج أكثر كلفة ، و عليه يكون هناك تحول نحو شراء السلع المحلية الأمر الذي بدوره يخلق طلبا إضافيا يشجع الإستثمار و يحفز الإقتصاد . و يتعزز هذا التأثير إذا ما إتبعته الدولة سياسة توفير السيولة و تسهيل الإئتمان و تخفيض سعر الفائدة .
- تخفيض قيمة عملة بلد ما يساعد على تدفق رؤوس الأموال و الإستثمارات الأجنبية إلى الداخل مستفيدة من كلف الإنتاج المنخفضة بحكم ضعف قيمة العملة المحلية.

<sup>1</sup>جليل شيعان ضمّد ، حرب العملات و النظام النقدي الدولي ، الحوار المتمدن، العدد 3631، لسنة 2012، متاح على: [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)، تاريخ التصفح: 2015/10/17، على الساعة: 17:26.

### ثانيا: سلبيات حرب العملات الدولية

ومن الجانب الآخر يمكن حصر سلبيات حرب العملات الدولية من خلال النقاط التالية:

- إذا ما تسابقت الدول في تطبيق سياسة التخفيض التنافسي لأسعار صرف عملاتها فهذا يعني أنها سوف تجبر في النهاية على التخفيض المتكرر و المتقابل ( بالتالي تصبح سياسة التخفيض غير فعالة )، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات العالمية بشكل عام إلى المستويات التي تؤدي إلى تعزيز الركود الإقتصادي. لأنه في النهاية و لنجاح مثل هذه السياسة لابد من توفر شرط مارشال ليرنر: ( لكي تؤدي سياسة تخفيض سعر الصرف أثرها الإيجابي على الميزان التجاري لابد من إرتفاع الصادرات لكي تغطي الإرتفاع في تكاليف الواردات حيث تكون مرونة طلب الصادرات و الواردات أكثر من واحد). ومن الواضح أن هذا لا يتحقق في حالة التخفيض التنافسي المتبادل و المتكرر في أسعار صرف عملات الدول المتقدمة كما هو حاصل في الوقت الحاضر في حرب العملات. و رغم أن الدول النامية غير معنية بحرب العملات لأنها متلقية للصدمات فقط إلا أنه من المفيد الإشارة هنا أنه لا يمكن تصور نجاح سياسة تخفيض أسعار الصرف في هذه الدول لتحقيق آثار إيجابية على موازينها التجارية و ذلك لإنخفاض مرونة كل من صادراتها و وارداتها بسبب تخلف و إختلال هيكلها الإنتاجي.<sup>1</sup>
- كما أن لحرب العملات آثار سلبية بالنسبة للدول النامية النفطية و النامية غير النفطية حيث أن الأولى و بإنخفاض قيمة الدولار في إطار حرب العملات الدولية أدى ذلك إلى إنخفاض القدرة الشرائية لعوائد النفط مقارنة مع العملات الرئيسية الأخرى و خاصة الأورو ، كما ساهم إنخفاض قيمة الدولار أيضا في إنخفاض العملات المثبتة بالدولار و تلك التي لها روابط قوية به ، مما أدى إلى تفاقم مشاكل التضخم في هذه الدول علاوة على إنخفاض القوة الشرائية لعوائد الإستثمار المقومة بالدولار نظرا لإرتفاع أسعارها ، كما أن حصيلة صادرات الدول النامية إلى الولايات المتحدة قد تضررت نتيجة هذا الإنخفاض في قيمة الدولار و خاصة الصادرات البترولية.<sup>2</sup> هذا من جهة أما بالنسبة للآثار السلبية على الدول النامية غير النفطية كونها دول مدينة بالتالي فإنخفاض قيمة الدولار سيؤدي حتما لنتائج وخيمة تتمثل أبرزها في زيادة كلفة ديونها و خدمات ديونها المقومة بالعملات التي إرتفعت قيمتها مقابل الدولار و لكن في الوقت ذاته إنخفضت هذه الكلفة بالنسبة للديون المقيمة بالدولار و بالعملات التي إنخفضت

<sup>1</sup>المرجع السابق.

<sup>2</sup>فليح حسن خلف، التمويل الدولي ، الوراق للتوزيع و النشر، عمان، 2004، ص340.

قيمتها بالإضافة إلى زيادة تكلفة السلع الرأسمالية و الإستهلاكية المستوردة من منطقة اليورو مما يقود أيضا إلى إرتفاع تكاليف الإستثمار و زيادة حدة التضخم المستورد. كما أدى إنخفاض الدولار الأمريكي بالنسبة لهذه الدول إلى إنخفاض قيمة الودائع الدلارية لهذه الدول في الدول المتقدمة و بالذات في أمريكا و التي تكون غالبا نتيجة هذا التخفيض . ولا يخفانا أيضا تآكل القيمة الحقيقية لإحتياجات الصرف بسبب إنخفاض قيم العملات المكونة لها.

وفي هذا الشأن نجد أن هناك بعض الدول النامية تحدد أو تربط عملاتها مباشرة بالدولار الأمريكي بالتالي تتغير قيمة عملاتها بتغير قيمة الدولار ، و هناك بعض الدول النامية الأخرى التي لا تربط عملاتها مباشرة بالدولار الأمريكي ، و لكن قيم هذه العملات تتأثر بتغيرات سعر صرف الدولار تبعا لدرجة أو وزن الدولار في حساب قيمة تجارتها الخارجية.<sup>1</sup>

- الأهم من ذلك فإن التسابق في التخفيض التنافسي لأسعار صرف العملات سوف يؤدي إلى زعزعة الثقة دوليا في النظام النقدي الدولي القائم على نظام العملة الورقية الأمر الذي يؤدي حتما إلى إرتفاع أسعار المعادن الثمينة و على رأسها الذهب ، مما يسبب أزمة مالية و إقتصادية عالمية ذات تأثير سلبي و عميق على جميع إقتصادات الدول .

#### المطلب الثاني: مراحل و أدوات حرب العملات الدولية

الحقيقة أن حرب العملات وإن كانت جديدة بهذا المسمى عند الإقتصاديين والساسة، لكن مضمونها وواقعها أمر قديم، ظهر بشكل بارز إلى الساحة الإقتصادية بعد إلغاء إرتباط الدولار الأمريكي بالذهب وتعويمه بدون أي غطاء ذهبي سنة 1971، وأصبحت أمريكا بعد ذلك تتلاعب بإقتصاديات الدول الكبرى و النامية عن طريق الدولار مستخدمة سطوتها وسيطرتها السياسية وقوتها العسكرية والإقتصادية وبعد الأزمة الأخيرة وهي ما تعرف بالأزمة الإقتصادية العالمية والتي أشعلت شرارتها أزمة الرهن العقاري في أمريكا برزت هذه الحرب بشكل ملحوظ و بارز، وأصبح لها صدى دولي على ألسنة الساسة والزعماء والإقتصاديين وتعالق التحذيرات من خطورتها سياسيا وإقتصاديا على العالم.

#### الفرع الأول: تاريخ و مراحل حرب العملات الدولية

إن لصراع العملات تاريخا طويلا ، حيث برز إلى حد بعيد بقوة في الثلاثينيات من القرن الماضي.

<sup>1</sup> حميدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية ، 1996، ص ص 261 - 262.

وفي ظل معيار الذهب الذي هيمن على القرن التاسع عشر كان من المتوقع من الدول إبقاء عملاتها مربوطة بالذهب. و ينظر عادة إلى ذروة معيار الذهب خلال الفترة ( 1870 - 1913 ) على أنه عصر العولمة الأول الذي تميز بالتجارة الحرة وتدفق رؤوس الأموال و نمو التجارة وعمليات نقل كبيرة لرؤوس الأموال بين الدول. ويتمثل التعديل النموذجي التقليدي في ظل هذا النظام في آلية ديفيد هيوم حول "تدفق الذهب". والدول التي تحظى بفائض في الحساب الجاري ستحظى بتدفق الذهب، الأمر الذي سيتسبب في زيادة المعروض من النقد وزيادة الطلب، وفي نهاية المطاف التضخم. ويؤدي التضخم إلى خفض تنافسية هذه الدول وبالتالي خفض الطلب على منتجاتها. أما الدول التي تعاني عجزا فإنها ستفقد الذهب، الأمر الذي سيقود إلى تراجع المعروض من النقد، وتراجع الطلب وتراجع الأسعار والأجور ولكن التنافسية ستتحسن. وتعد هذه الآلية ذاتية التنظيم. وكان يتوقع من الدول الحفاظ على تكافؤ الذهب ولكن لم يكن الهدف هو استخدام سعر الصرف طريقة للتكيف مع المشكلات الاقتصادية لذلك لم يشهد هذا العصر صراع عملات جادة.<sup>1</sup> وفي المقابل نجد أن بقية دول العالم تسعى جاهدة لمقاومة تلك التخفيضات التنافسية فمثل هذه الحروب تتطلب تعزيز الحمائية و هذا ما يعود بالضرر على جميع الأطراف المعنية و هذا ما حدث سنة 1930.<sup>2</sup>

#### أولا: حرب العملات الدولية الأولى ( 1921 - 1936 )

بدأت في عام 1921 حرب العملات الأولى في شكل مثير في ظل الحرب العالمية الأولى إلى أن بلغت في عام 1936 نهايتها غير الحاسمة . و خيضت الحرب في جولات عدة في القارات الخمس و طاولت إهتزازاتها الكبرى القرن الحادي و العشرين . تحركت ألمانيا أولا عام 1921 من خلال تضخم جامح صمم أساسا لتحسين التنافسية. و تحركت فرنسا تاليا عام 1925 عبر خفض قيمة الفرنك قبل العودة إلى قاعدة الذهب و إكتسبت بذلك هامشا تصديريا على بلدان مثل إنجلترا و الولايات المتحدة و قد تخلت إنجلترا في عام 1931 عن الذهب و إستعادت ما فقدته في عام 1925 لصالح فرنسا. و تحركت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1933 و خفضت هي الأخرى عملتها في مقابل الذهب و إستعادت بعضا من الهامش التنافسي في تسعير الصادرات بعدما خسرت عام 1931 لصالح إنجلترا . ثم جاء أخيرا دور فرنسا و إنجلترا

<sup>1</sup> جون دريفيل، صراع العملات على الساحة الدولية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 153،

أبوظبي، 2012، ص ص 7 - 8.

<sup>2</sup> Milan Brahmhatt, Otaviano Canuto, and Swati Ghosh , Currency Wars Yesterday and Today , The World Bank, Poverty Reduction and Economic Management Network (PREM), Number 43 , December 2010,p1.

لخفض العملة من جديد.<sup>1</sup>

إنفصلت فرنسا في عام 1936 عن الذهب لتصبح آخر دولة كبرى تخرج من أسوأ نتائج الكساد الإقتصادي الكبير، الذي يعتبر من أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الإقتصاد العالمي و أفواها أثرا. إذ هبطت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكية إلى 13% ، ثم توالى الإنهيارات في أسواق المال على نحو ما لبث أن إمتدت آثاره على الجانب الحقيقي للإقتصاد الأمريكي.<sup>2</sup>

دخلت الإقتصادات الكبرى ، جولة بعد جولة من خفض العملة و التقصير عن الدفع ، في سباق إلى القعر متسببة معه بفوضى تجارية ضخمة و بخسارة في الإنتاج و بتدمير للثروة. و جعلت الطبيعة المتقلبة للنظام المالي العالمي و التي تهزم نفسها بنفسها من حرب العملات الأولى في تلك الحقبة ، الحكاية النموذجية المطلقة لأيامنا هذه التي يواجه فيها العالم من جديد تحدي الديون الضخمة التي لا يمكن سداها.<sup>3</sup>

وفي النهاية جاءت عيوب كل من قاعدة الصرف بالذهب في عام 1925 و السياسة النقدية الأمريكية من عام 1928 إلى 1931 أكثر من طاقة نظام النقد العالمي على الإحتمال . إكتسبت الدول التي خفضت سعر عملتها مثل فرنسا و ألمانيا ، أفضلية تجارية على الدول التي لم تخفض الأسعار و عانت دول مثل إنجلترا حيث حاولت العودة إلى قاعدة ما قبل الحرب للذهب للتخلص من البطالة الضخمة و الإنكماش . كما فشلت دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية لديها تدفق وارد ضخم من الذهب في أن تكون على قدر مسؤوليتها الدولية من خلال تشدها في الواقع في شروط الإئتمان في وقت توجب فيه تخفيضها. شكل من يومها المدى الذي ساهمت فيه الإختلالات و السياسات المضللة في الكساد الكبير موضوعا للجدل و من المؤكد أن إخفاق قاعدة التبادل بالذهب دفع بالكثيرين من إقتصاديي اليوم في شكل عام إلى رفض الثقة بإستخدام الذهب في التمويل الدولي . بيد أنه من العدل على الأقل التساؤل هل إن الذهب نفسه أو سعر الذهب الذي نبع من الرغبة في تثبيت سعر ما قبل الحرب بالتلازم مع عملات دون السعر الفعلي و سياسات معدلات الفائدة المضللة، هو الذي حكم على المنظومة بالفشل و ربما أثبت شكل أكثر صفاء من

<sup>1</sup> جيمس ريكاردز ، حروب العملات إفتعال الأزمة العالمية الجديدة ، ترجمة أنطوان باسيل ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت- لبنان، 2014، ص83.

<sup>2</sup> عزت صلاح عبد العزيز محمد، إعادة التوازن العقدي في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي و القانون الوضعي، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2013، ص 58.

<sup>3</sup> [www.2015.omandaily.com](http://www.2015.omandaily.com) , Vue le :22/10/2016, à : 00 :40 .

أشكال قاعدة الذهب بدلا من قاعدة الصرف بالذهب الهجينة ، و سعر أكثر واقعية يوازي خمسين دولارا للأونصة في عام 1952 ، أنه أقل إنكماشية و أكثر ثباتا ، و هذا ما لن نعرفه أبدا و لم يشكل ما أعقب عام 1936 إستمرارا لحرب العملات بل حربا هي الأكثر قوة في التاريخ.<sup>1</sup>

### ثانيا: حرب العملات الدولية الثانية (1967- 1987)

خطت القوى الإقتصادية الحليفة الكبرى بقيادة الولايات المتحدة و إنجلترا مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية لنظام مالي عالمي جديد يهدف إلى تقادي أخطاء فرساي و مرحلة ما بين الحربين . و إتخذت هذه الخطط شكلها النهائي في مؤتمر بريتن وودز الذي عقد في 1944 في نيوهامشاير . و نتجت عنه مجموعة من القواعد و المعايير و المؤسسات التي صاغت النظام النقدي الدولي للعقود الثلاثة التالية.

تميزت حقبة بريتن وودز ككل من عام 1944 إلى عام 1973 ، بأنها حقبة إستقرار العملة و إنخفاض التضخم و تدني البطالة و إرتفاع النمو و إزدياد الدخل الفعلي .<sup>2</sup> و شكلت هذه الحقبة في كل جانب من جوانبها نقيض حقبة حرب العملات الأولى التي إمتدت ما بين عامي 1921 و 1936 و إرتكز النظام النقدي الدولي بموجب بريتن وودز إلى الذهب من خلال دولار أمريكي يمكن للشركاء التجاريين تحويله بحرية إلى ذهب بسعر 35 دولارا للأونصة و إلى عملات أخرى تركز في شكل غير مباشر إلى الذهب من خلال سعر صرف ثابت في مقابل الدولار الأمريكي . و سيوفر صندوق النقد الدولي قروضا قصيرة الأجل لدول محددة تواجه حالة من العجز الإقتصادي . ولا يمكن للدول خفض قيمة عملاتها إلا بإذن من صندوق النقد الدولي و هو إذن لا يمنح في شكل عام إلا في حالات العجز التجاري المستمرة التي يواكبها تضخم مرتفع.<sup>3</sup>

زرعت في أواسط الستينات و حتى أواخرها بذور حرب العملات الثانية بالرغم من إستمرار بريتن وودز حتى السبعينات . و يمكن للمرئ تأريخ بدء حرب العملات الثانية منذ العام 1967 . حيث كاد التضخم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية الذي يقاس سنة فوق سنة أن يتضاعف من معدل مقبول إلى معدلات يصعب السيطرة عنها على مدى عشرين سنة. و لم يعد إلى مستوى يزيد قليلا على 1% إلا في عام 1986 ، و بلغ التضخم التراكمي على إمتداد خمس سنوات مدهشة من عام 1977 إلى عام 1981 ما يزيد

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> عبد الفتاح الجبالي، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، سلسلة دراسات و أبحاث دورية تصدر عن مركز دراسات المركز العربي الأوروبي-باريس، المكتب العربي للمعارف، 1994، ص ص 19 - 20.

<sup>3</sup> [www.arabictrader.com](http://www.arabictrader.com), Vue le :17/11/2016, à :18 :56.

على 50% و تراجعت قيمة الدولار إلى النصف . و إرتكب مواطنو الولايات المتحدة الخطأ التحليلي نفسه الذي إرتكبه أقرانهم في ألمانيا عام 1921 ، تمثل شعورهم الأولي بأن الأسعار آخذة في الإرتفاع إلا أن ما حصل فعلا هو أن العملة أخذت في الإنهيار ، فالأسعار الأكثر إرتقاها هي من أعراض إنهيار العملة و ليست سببا لها ، و قوس حرب العملات الثانية هو بالفعل قوس تضخم الدولار الأمريكي و تراجعها.<sup>1</sup>

بالرغم من مركزية السياسات الأمريكية و من التضخم بالنسبة إلى مسار حرب العملات الثانية فإن شرارتها الأولى أطلقت في بريطانيا حيث أخذت أزمة الإسترليني تتخمر منذ العام 1964 و بلغت درجة الغليان في عام 1967 مع أول تخفيض كبير للعملة منذ بريتن وودز ، و بقي الإسترليني عملة مهمة في الإحتياطي و التجارة بالرغم من أنه أقل أهمية من الدولار في نظام بريتن وودز .

عانى الإسترليني من ثلاث أزمات صغيرة ما بين عامي 1964 و 1966 ، غير أنه تمكن في النهاية من التغلب عليها . لكن الأزمة الرابعة في أواسط عام 1967 . وساهمت في فرض التخفيض من قيمة عملتها للإندضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالتالي زاد التضخم في المملكة المتحدة على غرار ما يحصل في الولايات المتحدة ، و سوغ التضخم في المملكة المتحدة بأنه ضروري لمكافحة البطالة المتزايدة إلا أن وقعه على قيمة العملة جاء مدمرا. ظهر عند هذا الحد التفسخ البليغ الأول في واجهة بريتن وودز بعد عشرين عاما من الإحتفاظ الناجح بمعدلات الصرف الثابتة و بإستقرار الأسعار، و إذا أمكن للمملكة المتحدة خفض قيمة عملتها ثم جاءت مرحلة الهجوم العام على منظومة بريتن وودز المتمثلة بالدولار المسيطر المرتبط بالذهب.<sup>2</sup> كانت هناك مشكلتان تواجهان بشكل مبدئي العودة للمعيار الذهبي الكلاسيكي وتوجلان العمل به و هما:<sup>3</sup>

\* **المشكلة الأولى:** كانت الإلتزام بتخفيض قيمة العملات بما فيها الدولار مقابل الذهب مما قد يعني مضاربة على أسعار الصرف بين الدول الموافقة والمعارضة على عودة العمل بالمعيار الذهبي الكلاسيكي.

\* **المشكلة الثانية:** كانت أن المستفيد الأكبر من إرتفاع قيمة الذهب مقابل الدولار هي الدول المنتجة له

نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا والإتحاد السوفياتي كانا أكبر المستفيدين كونهما من أكبر منتجي الذهب في العالم.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> جايمس ريكاردز ، مرجع سابق، ص ص 11-114.

<sup>3</sup> [www.science-culture-knowledge.blogspot.com](http://www.science-culture-knowledge.blogspot.com) , Vue le : 20/10/2015, à : 12 :14.

و بنهاية شهر مارس 1968 إنهار تجمع الدول المتعاملة بالذهب في لندن وفق إتفاقية بريتن وودز وأصبح التعامل بالذهب بيعا أو شرائا يمر بمرحلتين. المرحلة الأولى هي مبادلتها بسعر 35 دولار للأونصة بحسب إتفاقية بريتون وودز والمرحلة الثانية بيعه بسعر السوق المفتوح وهي 40 دولار أو أكثر للأونصة وتحقيق أرباح وتكرار نفس العملية مما عرض الولايات المتحدة وإحتياطها من الذهب لضغط كبير، ساهمت بعض الإجراءات التي تم إتخاذها من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا خصوصا إجراءات تقشفية في إستعادة التوازن للأسواق المالية في أواخر سنة 1968 وسنة 1969 ولكن لم يعد يخفى على أحد أن إتفاقية بريتن وودز في طريقها للإنهيار الكامل.<sup>1</sup>

الثغرة الأخيرة التي أدت إلى الإنهيار الكامل لإتفاقية بريتون وودز وإعلان نيكسون عن إلغاء إرتباط الدولار بالذهب بشكل نهائي سنة 1971 هو إتفاق جينتلمان بين بعض البنوك المركزية الرئيسية بعدم الضغط بإتجاه تحويل الدولار إلى ذهب رغم زيادة كميات الدولار في الأسواق.<sup>2</sup>

كافة الإجراءات التي تم إتخاذها بموجب إتفاقية بريتن وودز فشلت في إعادة الإستقرار للأسواق المالية وأسعار صرف العملات كما فشلت في إيجاد طريقة صحيحة لمعالجة العجز و الإختلافات التي تعاني منها بعض الدول كما أن السيولة النقدية التي وفرها صندوق النقد الدولي لم تكن كافية لمعالجة عجز موازين المدفوعات.<sup>3</sup> حيث أعلن صندوق النقد الدولي سنة 1973 أن تلك الإتفاقية قد أصبحت منتهية وبداية مرحلة جديدة في أسواق المال والتجارة الدولية من الممكن أن نطلق عليها مرحلة ما بعد إتفاقية بريتن وودز، أي إنتهاء حرب العملات الدولية الثانية بتعويم العملات لتتحمل السوق و الحكومات مسؤولية تسعير العملات من خلال آلية العرض و الطلب السوقي و التدخلات الحكومية عند الحاجة.

### ثالثا: حرب العملات الدولية الثالثة (2010 – 2017)

تعتبر العملات الثلاثة الممتازة الدولار واليورو واليوان التي تصدرها الإقتصادات الثلاثة الأكبر في العالم أي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والصين، بمثابة القوى الكبرى في حرب العملات الجديدة حرب العملات الثالثة فقد جرت المقادير بحرب عملات أخرى في الأعوام ما بين 1967-1987 التي بدأت في عام 2010 كنتيجة لكساد عام 2007 وأخذت أحجامها وعواقبها تتضح حتى وقتنا الحاضر.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>جايمس ريكاردز، مرجع سابق، ص118.

<sup>2</sup> [www.science-culture-knowledge.blogspot.com](http://www.science-culture-knowledge.blogspot.com) , Vue le : 20/10/2015, à : 12 :14.

<sup>3</sup>رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود و المصارف، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2013، ص62.

<sup>4</sup>جايمس ريكاردز، مرجع سابق، ص ص 133-134.

إن لكل حرب خطوط جبهاتها الرئيسية وعروضها الجانبية العنيفة في الغالب، إذ أخذت خطوط الجبهة الرئيسية ترسم على مسرح الدولار- اليوان عبر المحيط الهادي، ومسرح اليورو- الدولار عبر الأطلسي ومسرح اليورو- اليوان في مساحة اليابسة الأوروبية الآسيوية. إنها حرب تجارية حقيقية لكن بمواقع جغرافية مختلفة. والشاهد أنه لم تعد المشاركة في حرب العملات اليوم حكرا على المصدرين الوطنيين للعملة وبنوكهم المركزية، بل يمتد في ذلك إلى المؤسسات المتعددة الجنسيات والعالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية والأمم المتحدة إضافة إلى الكيانات الخاصة مثل صناديق التحوط والشركات العالمية والمكاتب العائلية الخاصة لأصحاب الثروات الفاحشة، وتؤثر هذه المؤسسات الخاصة سواء المضاربة منها أو المتحولة أو المتلعبة على العملات كما تؤثر عليها البلدان التي تصدرها.<sup>1</sup>

بدأ صراع حرب العملات الثالثة في المحيطين الهادئ والأطلسي وفي أوراسيا، البرازيل وروسيا والشرق الأوسط وفي أنحاء آسيا كافة، حيث تخاض على القيمة النسبية لليورو والدولار ولليوان، وهو ما سيؤثر في مصير البلدان التي تصدرها كما في مصير شريكاتها التجارية. بالتالي فإن العالم اليوم يدخل حرب العملات الثالثة في أقل من مائة سنة، وليس واضحا إن كانت ستنتهي بخسائر كما في حرب العملات الأولى أو تتمكن من تقاديتها كما في حرب العملات الثانية، والأمر الواضح هو أن حرب العملات هذه إذا أخذنا في الاعتبار نمو الإقتصاديات الوطنية منذ الثمانينات وطباعة المال والرفع المالي من خلال المشتقات ستكون عالمية حقا وتخاض على نطاق أضخم من ذي قبل، ويزيد هذا التوسع المتصاعد في الحجم و في الجغرافيا وفي المشاركين من خطر الإنهيار، ولم تعد المخاطرة تتعلق اليوم بخفض قيمة عملة ما في مواجهة أخرى أو بزيادة في سعر الذهب. بل يتمثل هذا الخطر في إنهيار النظام المالي نفسه و فقدان الثقة بالعملة الورقية وهروب كبير للأصول الثابتة.<sup>2</sup>

فالتضخم الذي سعت إليه الولايات المتحدة يائسة لم يجد طريقه إلى الصين فحسب بل وفي شكل عام إلى الأسواق الناشئة أيضا. وسرعان ما ظهر التضخم الذي تسببت به طباعة الأوراق المالية الأمريكية في كوريا الجنوبية والبرازيل وإندونيسيا وتايلندا وفيتنام وغيرها من خلال تركيبة من الفوائض التجارية وتدفق

<sup>1</sup> [www.2015.omandaily.com](http://www.2015.omandaily.com) ,Vue le :22/10/2016, à : 00 :40 .

<sup>2</sup> جاييمس ريكاردز، مرجع سابق، ص135.

الأموال الساخنة الباحثة عن عائدات أكبر لإستثماراتها.<sup>1</sup>

إن يمكن القول أن حرب العملات تشتمل تاريخيا على عمليات خفض تنافسية في أسعار الصرف تمارسها الحكومات الساعية إلى خفض كلفة هيكلاتها وزيادة صادراتها وإيجاد الوظائف وإعطاء إقتصادها دفعة على حساب شريكاتها التجارية وهذا ليس بالمسار الوحيد الممكن لحرب العملات. بل يوجد سيناريو أكثر غدرا تستخدم فيه العملات كأسلحة، ليس بالمعنى المجازي بل بالمعنى الحقيقي، لإيقاع ضرر إقتصادي بالخصوم ويكفي أحيانا مجرد التهديد بإلحاق الضرر لإجبار الخصوم على تقديم التنازلات.

### الفرع الثاني: أدوات حرب العملات الدولية

إن حرب العملات الدولية تعد في الأساس حرب تبادل تجاري، وهي امتداد للأزمة المالية العالمية كما تعد دليلا على فشل الولايات المتحدة الأمريكية في الخروج من هذه الأزمة و في إتخاذ كل الخطوات النقدية و المالية و التجارية من أجل إيجاد حل لمشكلتها الأساسية ، و أن السبب يكمن في القرارات الخاصة بالسياسة التمويلية غير المجدية المعتمدة في هذه الظروف.<sup>2</sup> بالتالي تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات غير التقليدية و هي:

### أولا: التسيير الكمي

يعد سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الإقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الإقتصاد، و يتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع للأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد (معدلات فائدة صفرية أو حتى سالبة).<sup>3</sup>

فقد تبنى بنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي برنامجا سمي ببرنامج التسيير الكمي و الذي يقوم على أساس طرح كميات كبيرة جدا من الدولار الأمريكي للتداول من قبل الحكومة لإعادة شراء سندات الحكومة الأمريكية بهدف التأثير ( تخفيض) على سعر صرف الدولار لجعل السلع الأمريكية المعدة للتصدير رخيصة

<sup>1</sup> [www.2015.omandaily.com](http://www.2015.omandaily.com) ,Vue le :22/10/2016, à : 00 :40 .

<sup>2</sup> DEMIRGUC-Kunt. Asli, "**The Disastrous Consequences of Weak Financial Sector Policies**", All About World Bank Group Chief Economist Financial & Private Sector Development Network, Wed, 2010-03-.Finance, P 10.

<sup>3</sup> URI DADUSH and Vera eldelman. **Opcit** .P13.

لمنافسة الدول الناشئة ، فالولايات المتحدة تخفض من قيمة الدولار عمدا بالتالي يعد شكلا من أشكال التلاعب بالعملة.<sup>1</sup>

هذا و يعمل التسيير الكمي بطريقتين على قيمة العملة : الأولى يشجع المضاربين على تخفيض قيمة العملة ، و الثاني أن وجود أكبر مبلغ من المال في التداول يخفض أسعار الفائدة ، هذين الطريقتين (تخفيض قيمة العملة و تخفيض أسعار الفائدة) .<sup>2</sup> حيث يمكن من خلالهم للشركات المحلية إقراض المال في البلاد و تقديمه (إستثماره أو توظيفه) في بلد آخر حيث سعر الفائدة أعلى ، و تحقيق ربح من خلال الفرق في أسعار الفائدة ، كما أنه من الناحية الفنية فهي تتبع العملة الوطنية في السوق الدولية مما يقلل من قيمتها (حرب عملات بطريقة ذكية).

#### ثانيا: أسعار الفائدة الصفرية

أجريت عدة دراسات لبيان أسباب تغير سعر صرف العملات الأجنبية و بيان أثر تغير نسبة الفائدة على أسعار صرف العملات الدولية ، حيث أن المنطق يوحي بأن المستثمرين يتوجهون لبيع العملة ذات الفائدة القليلة و شراء العملة ذات الفائدة المرتفعة مما يؤثر سلبا على سعر الأولى و إيجابا على الثانية و بالتالي يؤثر على أسعار صرف هذه العملات.<sup>3</sup>

و تشير التطورات في أسعار الفائدة لدى المصارف المركزية العالمية و الإقليمية خلال الربع الثاني من العام 2015 إلى حدوث بعض التغيرات على أسعار الفائدة لدى بعض تلك المصارف و ثباتها دون تغير يذكر لدى مصارف أخرى ، فقد أبقى الإحتياطي الفيدرالي على سعر الفائدة الأساس عند 0.25% دون تغير للعام الخامس على التوالي.<sup>4</sup>

و في المقابل أبقى المصارف المركزية في كل من اليابان ، المملكة المتحدة و سويسرا على أسعار الفائدة كما هي دون أية تغيرات منذ سنة 2008 ، علما بأن تلك الأسعار متدنية أصلا و قريبة من الصفر في تلك البنوك . كل ذلك من أجل تنشيط الإنتاج المحلي و العمل على التأثير على مردودية إستثمار

<sup>1</sup> Kristie Pelletier and Michael Coffman, The Global Financial Death Spiral?. Part II -China, Currency Wars and the U.S. Dollar, 26August 2013, P3.

<sup>2</sup> RONALD McKinnon, and Zhao Liu, Modern Currency Wars, The United States versus Japan, ADBI Working Paper Series, October 2013, P437.

<sup>3</sup> عبد العزيز فريد صايمة، نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة و التذبذب الضمني محتملين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية، أطروحة دكتوراه في الدراسات الادارية و المالية ، جامعة عمان العربية، 2009، ص4.

<sup>4</sup> دائرة الأبحاث و السياسات النقدية ، نشرة الأسواق العالمية ، سلطة النقد الفلسطينية، العدد السادس، الربع الثاني، 2013، ص4.

إحتياطات الصرف الأجنبية لديها.

### المطلب الثالث: الأطراف الفاعلة في حرب العملات الدولية

المراقب للمشهد الجيو إقتصادي والسياسي العالمي يلاحظ حركة غير عادية تحكم سوق أسعار صرف العملات و كأن هناك حرب عملات خفية تدور بين الإقتصادات الكبرى في العالم. بين الصين واليابان وصولا إلى الإتحاد الأوروبي وأمريكا ، حيث فاقمت الأزمة الإقتصادية العالمية الصعوبات التي تعانيها هذه الإقتصادات بما في ذلك محاولات خفض قيمة العملات لدعم الصادرات الوطنية، ضمن إطار المحاولات للخروج من حالة الركود ، الوضع الراهن في أسواق العملات الدولية يدعو للتشاؤم بسبب بوادر معركة عملات بدأت تلوح في الأفق. حيث تقسم الأطراف المحركة و الفاعلة في هذه الحرب إلى أطراف رئيسية و أطراف ثانوية.

### الفرع الأول: الأطراف الرئيسية لحرب العملات الدولية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية و الصين أهم محركين لحرب العملات الدولية و هذا ما سنوضحه من خلال هذا الفرع.

#### أولا: الصين

بعد الأزمة المالية العالمية التي إندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية من القطاع العقاري نتيجة الغموض و إنعدام الشفافية الذي كان يلف عمل النظام المصرفي الأمريكي و غياب الرقابة الحكومية الفيدرالية على عملية منح القروض العقارية.<sup>1</sup> حيث واصلت الحكومة الأمريكية ضغطها على الصين خلال 2010 كي تحد من إنخفاض اليوان و هو الأمر الذي أثمر عن قيام الحكومة الصينية بالتقليل من ربط عملتها بالدولار الأمريكي لكن بشكل جزئي في جويلية 2010 ( مع الإشارة بأن الصين قامت بربط اليوان بالدولار الأمريكي عام 2007) و إرتفع اليوان تقريبا بنحو 2% أمام الدولار الأمريكي في سبتمبر 2010 إلا لأن ذلك لم يكن كافيا أيضا بالنسبة للحكومة الأمريكية. وذلك لأن الصين لم تسمح بإرتفاع اليوان أكثر من ذلك بأي حال من الأحوال ، إذ أنه وفقا لرؤية البنك المركزي الصيني بأن أي إرتفاع لقيمة اليوان بأكثر من 20% (تفقد هنا الصين الميزة التنافسية التصديرية و لن تصبح السلع رخيصة) مما سوف يدفع إلى إحداث ضرر جسيم للإقتصاد الصيني ، و يترجم ذلك إلى إرتفاع معدلات الإفلاس للمصانع و الشركات الصينية و

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 7.

يترتب على ذلك صعود معدلات تسريح العمالة وارتفاع معدل البطالة و يسقط الإقتصاد الصيني في الركود.<sup>1</sup>

استمرت الصين في تحقيق النمو ( و إن تراجعت وتيرته خاصة مع عام 2015) بفضل سعر صرف اليوان الصيني المنخفض للغاية حيث تشير الأرقام إلى أن اليوان مقيم بأقل من قيمته الحقيقية بنحو 40%، و هو الأمر الذي ساعد البلاد على تخطي الأزمة في ظل تدعيم الميزة التنافسية السعوية للسلع الصينية مما ساعد على بقاء فائض تجاري عملاق و من ثم إنتعاش الإقتصاد الصيني.<sup>2</sup> حيث تمكنت الصين من أن تمتلك أكبر إحتياطي نقدي من العملات و الذهب على مستوى العالم و بجانب ذلك فقد إحتلت المركز الأول كأكبر مصدر على مستوى العالم وفقا لإحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام 2009 إلى غاية 2016، لتأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية.

فالصين تعد أهم طرف رئيسي في حرب العملات الدولية و هذا ما نلمسه من خلال تنامي صادرات الصين بنسبة 8.3% خلال الفترة 2009-2016، و هي نسبة أعلى من معدل نمو الصادرات العالمية البالغ نحو 3.7% خلال نفس الفترة مما أدى إلى إرتفاع الأهمية النسبية لصادرات الصين لتصل 13.2% من إجمالي قيمة صادرات العالم لعام 2016 مقارنة بـ: 9.8% عام 2009، ونمو فائضها التجاري بنسبة 14.6% خلال الفترة 2009-2016 لتصل قيمة الفائض 509.7 مليار دولار عام 2016. وفي نفس الوقت تراجعت صادرات الولايات المتحدة من المرتبة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى المرتبة الثانية و نمو عجزها التجاري بنسبة 5.6% خلال الفترة 2009-2016 لتصل قيمة العجز إلى 796.5 مليار دولار عام 2016، كما بلغ معدل نمو عجزها التجاري مع الصين 8.3% لتصل قيمة العجز إلى 250.6 مليار دولار عام 2016، مما أضاف ضغوطا تضخمية قللت معدل نمو الإقتصاد الأمريكي، زادت معدل البطالة، خفضت أداء و ربحية المؤسسات الإقتصادية و متوسط دخل الفرد، وعلى الرغم من إنتقاد واشنطن للسياسة النقدية الصينية و مطالبتها برفع قيمة اليوان لتقضي على ميزة رخص السلع الصينية مقارنة بالأمريكية، إلا أن الصين تعتبر نفسها غير مسؤولة عن العجز التجاري الأمريكي الناتج عن تراجع إنتاجية و تنافسية الإقتصاد الأمريكي، و تركز على أنه يجب على الولايات المتحدة حل مشاكلها بدلا من تحميلها

<sup>1</sup> Surjit s,Bhalla, Chinese Mercantilism « **Currency Wars And How The East Was Lost** »,Jully , 1989,p32.

<sup>2</sup> محمد جلال، **حرب العملات و صراع البقاء**، ديسمبر 2010، ص7، متاح على: [www.ecplus.com](http://www.ecplus.com)، تاريخ التصفح: 2016/11/17، على الساعة: 22:20.

على الآخرين كما أكدت على عدم ترك تحديد قيمة عملتها لقوى السوق حتى لا ترتفع بشكل كبير يؤدي إلى إفلاس العديد من الشركات الصينية و إرتفاع معدل البطالة و خلق الإضطرابات الإجتماعية.<sup>1</sup>

لذا فإن العامل الرئيسي الذي يمنح الصين القوة الإقتصادية هو قدرتها على مواصلة الحفاظ على سعر صرف اليوان منخفض أمام الدولار ، إذ أن الصين تعد أكبر مقرض للولايات المتحدة الأمريكية (تحتفظ بنحو ترليون دولار أمريكي من السندات و أذون الخزانة الحكومية الأمريكية ) و هذا بغرض الحفاظ على قيمة اليوان منخفض كما أن لديها أكبر إحتياطي من العملات الأجنبية و الذهب بلغت قيمته 2648.3 بليون دولار أمريكي حتى الربع الثالث من 2010 بينما الولايات المتحدة تحتفظ بنحو 129 بليون دولار أمريكي فقط.<sup>2</sup>

مما سبق يعني أن الصين دولة ذات فائض تجاري ضخم ، لا تصدر فقط سلع بل تصدر أيضا مشاكل إقتصادية من بطالة و ضعف إقتصادي إلى شركائها التجاريين بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

#### ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية

تأتي الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي تتهم بالتلاعب في أسعار صرف عملاتها لتحقيق مصالحها دون النظر إلى تأثير ذلك على الإقتصاد العالمي ، حيث إعتمدت على قوة الدولار كعملة الإحتياجات الدولية و أساس المعاملات بين الدول ، و إستخدمته كسلاح موجه ضد الدول الصاعدة و خاصة الصين و البرازيل و الهند و التي حققت مستويات نمو عالية و إحتياجات مالية كبيرة و فوائض في موازينها التجارية نتيجة لزيادة حصتها التصديرية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و أوروبا ، وقد قامت الولايات المتحدة بإغراق النظام المالي العالمي بالسيولة النقدية من الدولار مع معدلات فائدة منخفضة جدا من خلال برنامج التسيير الكمي لتبلغ قيمة الأموال التي تم طرحها نحو ثلثي عرض النقد الدولي بالدولار.<sup>3</sup> لقد كان الضغط المتزايد على الدولار الأمريكي من تبني سياسة التسيير الكمي من قبل البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان شديدا. وقد إزدادت قوة الدولار أيضا أمام عملات الدول المتقدمة المصدرة للسلع مثل أستراليا وكندا، وأمام العديد من الأسواق الصاعدة. فبالنسبة إلى تلك الدول، أطلق إنخفاض أسعار

<sup>1</sup> صبحي إبراهيم مقار ، حرب العملات و أثرها على الإقتصاد العالمي ، متاح على: [www.mahewar.org](http://www.mahewar.org)، تاريخ التصفح: 2018/02/15، على الساعة: 22:20.

<sup>2</sup> محمد جلال، مرجع سابق، ص 7.

<sup>3</sup> صبحي إبراهيم مقار ، مرجع سابق.

النفط والسلع إنخفاضا في أسعار العملات، مما ساعد على تحسين معدل النمو ومستوى التوظيف من آثار إنخفاض مستوى الصادرات.<sup>1</sup>

كما أن قيمة الدولار إرتفعت بشكل نسبي أمام عملات الأسواق الناشئة التي لها إقتصاديات وأسواق مالية متقلبة، وعجز مالي وفي الحساب الجاري متلازمان، وإرتفاع في التضخم ونمو متباطئ، ودين عام داخلي وخارجي هائل وإضطراب سياسي. بل إن إنخفاض قيمة عملة الصين أمام الدولار عام 2014 وإنخفاض معدل النمو فيها ربما يكون قد أغرى الحكومة على السماح بإنخفاض قيمة العملة الصينية بشكل أكبر. وفي هذه الأثناء يرتفع مستوى الفائض التجاري مجددا، ويعزى هذا في جانب منه إلى تخلص الصين من فائض المعروض من السلع في الأسواق العالمية.<sup>2</sup>

وحتى وقت قريب، لم يكن صانعو السياسات في الولايات المتحدة يشعرون بالقلق إزاء قوة الدولار، لأن معدل النمو في أمريكا كان أقوى من نظيره في أوروبا واليابان. ومع بداية 2015، كان هناك أمل بأن يكون مستوى الطلب المحلي في الولايات المتحدة قويا بما يكفي هذا العام من أجل دعم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى يصل إلى 3%، وذلك على الرغم من قوة الدولار. وقد كان يعتقد أن إنخفاض أسعار النفط وفرص العمل الجديدة سيدعم مستوى الدخل والإستهلاك المتاح وسيتعزز الإنفاق الرأسمالي (خارج نطاق الطاقة) والإستثمار في السكن أثناء إرتفاع معدل النمو.

لكن الأمور تبدو مختلفة فقد أصبح قلق المسؤولين الأمريكيين على سعر صرف الدولار أكثر وضوحا. لقد تعافى الدولار أسرع مما كان متوقعا، وكما بينت البيانات الخاصة بالربع الأول من 2015، فإن تأثير ذلك على صافي الصادرات والتضخم ومستوى النمو كان أكبر وأسرع مما إنتوت عليه النماذج الإحصائية الخاصة بواضعي السياسات. الأكثر من ذلك، لم يتحسن مستوى الطلب المحلي، وكان معدل نمو الإستهلاك ضعيفا في الربع الأول من نفس العام، وحتى الإنفاق الرأسمالي والإستثمار في السكن كانا أضعف.

ونتيجة لذلك، إنخرطت الولايات المتحدة بقوة في حرب العملات للحد من حدوث مزيد من الإرتفاع في قيمة الدولار. وقد بدأ مسئولو البنك الإحتياطي الفدرالي التحدث علانية عن الدولار بوصفه عنصرا يؤثر على صافي الصادرات والتضخم والنمو. وإزدادت إنتقادات السلطات الأمريكية إلى ألمانيا ومنطقة اليورو على تبني سياسات تضعف من قيمة اليورو، بينما يتجنبون السياسات التي تعزز من مستوى الطلب المحلي.

<sup>1</sup> **The Dollar joins The Currency Wars**, Valable sur :[www.sasapost.com](http://www.sasapost.com), Vue le :23/10/2016, à :13 :00.

<sup>2</sup> Ibid.

من الممكن أن تقود الإحتكاكات بين العملات في نهاية المطاف إلى إحتكاكات تجارية، ومن الممكن أن تقود حرب العملات إلى حرب تجارية. وهذا قد يجلب المتاعب على الولايات المتحدة أثناء سعيها إلى إبرام شراكة إقتصادية إستراتيجية عبر المحيط الهادي.

حيث قام مجلس النواب الأمريكي في أكتوبر 2010 بتمرير قانون (H . R . 23785) و المعروف بإسم "قانون الإصلاح النقدي لتحقيق تجارة عادلة" (Currency Reform for Fair Trade Act) و الذي ينص على فرض ضريبة جمركية مرتفعة على بعض السلع للدول التي لديها عملة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية و فائض تجاري مرتفع، بجانب أنه لديها إحتياطي ضخم من العملات الأجنبية.<sup>1</sup> وإذا جرى فرض مثل هذا الربط بين سياسات التجارة وسياسات العملة على إتفاقية الشراكة الإقتصادية الإستراتيجية عبر المحيط الهادي، فسيفرض الشركاء الآسيويون الإنضمام إليها.

#### الفرع الثاني : الأطراف الثانوية لحرب العملات الدولية

بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية و الصين اللتان تعتبران أطرافا رئيسية في هذا الصراع هناك أطراف ثانوية قد ساهمت في تأزم الصراع من خلال القيام بإجراءات حمائية ، حيث إتبعته الدول الأوروبية سياسات تقشفية لخفض عجوزات موازناتها ، و تدخلت الهند لمنع إرتفاع عملتها الروبية مقابل الدولار ، كما تدخلت اليابان التي تعتمد في نموها على الصادرات عدة مرات لإيقاف إرتفاع الين بضخ كميات كبيرة منه في الأسواق ، كما إتهمت في نفس الوقت كوريا الجنوبية بخفض قيمة عملتها و تثبيتها لسعر الفائدة.

#### أولا: اليابان

منذ أن صرح وزير المالية البرازيلي في سبتمبر 2010 عند إتهامه الولايات المتحدة بإشعال حرب العملات، وتعهد إبقاء عملتها ضعيفة بهدف منح صادراتها ميزة تنافسية وخلق صادرات الدول الصناعية الأخرى وكذلك الدول الناشئة. لم تتوقف الولايات المتحدة عن الضغط على الصين من أجل رفع سعر صرف عملتها (اليوان) للوقوف بوجه إغراق الأسواق العالمية بالصادرات الصينية، لكن الصين تصر، كما الولايات المتحدة، على إبقاء عملتها ضعيفة لتأمين ولوج صادراتها الى الأسواق العالمية. وقد بقي هذا الحوار الساخن محصورا بين قوتين عظميين، الى أن إنخرطت اليابان في هذه الحرب.

تجلى هذا الإنخراط في قرار الحكومة اليابانية بإنعاش الإقتصاد، طالبة من البنك المركزي زيادة

<sup>1</sup>محمد جلال، مرجع سابق ، ص 8.

معدل التضخم المستهدف الى 2% بدلا من 1% في أقرب وقت، وتنفيذ برنامج لشراء الأصول. وطوال العام 2012 بقيت العملة اليابانية تدور حول 80 ينا للدولار، لكن منذ نهاية التاريخ المذكور هبطت الى 93 ينا للدولار. ويتوقع استمرار هبوط الين بسبب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي الياباني وسيكون لهذا الهبوط تأثير على المصدرين في آسيا، حيث سيجعل ضعف الين الصادرات اليابانية أرخص في الأسواق الخارجية، ويكفي أن نشير هنا الى ارتفاع عملة كوريا الجنوبية (ون) بنسبة 30% مقابل الين.<sup>1</sup> ولذلك أشار مسؤولون كوريون الى أنهم قد يتخذون إجراءات للحد من تدفق رأس المال الى الـ «ون» الذي يؤدي الى زيادة سعر صرفه. كما عبرت ألمانيا عن قلقها بشأن هبوط الين ، وإنقذ حاكم البنك المركزي الألماني سياسة البنك المركزي الياباني التي وصفها بالخروقات التي تدعو للقلق والتي تنهي إستراتيجيته.

وبإلقاء نظرة على ضخامة أسواق العملات يمكن توقع ضخامة النتائج. فسوق العملات تتميز بثلاث صفات رئيسية: الصفة الأولى تتمثل في ضخامتها، حيث تصل قيمة التعاملات فيها الى ما بين 4 و5 تريليونات دولار يوميا، ما يمثل 13 ضعفا للنشاط الإقتصادي في العالم، الصفة الثانية تتمثل ببقاء العملات أحيانا بعيدة جدا عن الأسس الإقتصادية. والصفة الثالثة تتمثل بصعوبة توضيح قيمتها على أساس الناتج الإجمالي المحلي للدول، وعلى سبيل المثال يجد المحللون صعوبة في توضيح لماذا كان اليورو مثلا يساوي 84 سنتا أميركيا في العام 2000 ثم ارتفع ليساوي 1,60 دولارا في العام 2008.<sup>2</sup>

في اليابان مثل التيسير الكمي السهم الأول في برنامج «Abenomics» ، وهو برنامج الإصلاحات الإقتصادية الذي أطلقه رئيس الوزراء الياباني. فقد سبب إطلاق البرنامج في إضعاف الين بشكل ملحوظ وهو يقود الآن إلى زيادة في الفائض التجاري. المشكلة في اليابان أن لديهم أعلى معدلات إيدار في العالم على المستويين الخاص والعام، لذا ليس أمام البنك المركزي الياباني سوى خفض قيمة العملة الوطنية. وتبقى اليابان النموذج الأوضح في هذا المجال، الين يتراجع إلى مستويات غير مسبوقة أمام الدولار، إذ تجاوز سعر صرف الدولار عتبة الـ (100) بين لأول مرة منذ نوفمبر 2008.

ولا يوجد تفسير إقتصادي لهذا غير أن طوكيو تسعى للخروج من الإنكماش بخفض قيمة العملة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>إضعاف الين و النوان و الدولار يُوجج حرب العملات، متاح على: [www.arabweek.com.ib](http://www.arabweek.com.ib)، تاريخ التصفح: 2016/10/23، على الساعة: 19:54.

<sup>2</sup>Ibid.

<sup>3</sup>قحطان السيوفي ، معركة العملات في العالم.. من الخاسر؟، متاح على: [www.thawra.sy](http://www.thawra.sy)، تاريخ التصفح: 2014/10/23، على الساعة: 11:54.

من المعلوم أن الإقتصاد الياباني يعتمد بشكل رئيسي في تحقيق النمو على الصادرات ، إلا أن القوة المفرطة الغير مرغوبة للين الياباني أمام العملات الرئيسية الأخرى خاصة أمام الدولار الأمريكي في عام 2010 أثرت بشكل سلبي على الصادرات اليابانية و نتيجة لذلك إضطر البنك المركزي الياباني إلى التدخل المباشر في سوق الفوركس، ففي الخامس عشر من سبتمبر عام 2010 حدث هذا التدخل المباشر بعد أن وصل الين إلى مستويات قياسية تعد الأعلى منذ 15 عام في ذلك الوقت.إلا أن هذا التدخل المباشر لم يكن ناجعا حيث عاود الين صعوده من جديد فهبط الزوج (الدولار/الين) ، وربما يعزى عدم نجاح هذا التدخل المباشر للبنك في خفض قيمة الين الياباني إلى إحتمالية قيام الصين بشراء الين ، فقد أبدت اليابان إستياءها من نية الصين بالإقدام على خطوة معاكسة و هنا تدخل الصين إن كان قد حدث بالفعل فهو يعتبر خطوة أخرى في السباق المحموم نحو خفض قيمة العملة و تعظيم الميزة التنافسية في ظل أزمة مالية لم تنته بعد بشكل صريح و بعبارة أخرى فهي خطوة لظهور مصطلح حرب العملات.<sup>1</sup>

#### ثانيا: منطقة اليورو

في النصف الأول من عام 2010 شهدت منطقة اليورو تسارع للنمو إلى أن حققت أفضل أداء في الربع الثاني منذ ثلاث أعوام ونصف و يرجع الفضل في ذلك إلى ضعف اليورو أمام العملات الرئيسية الأخرى لا سيما الدولار الأمريكي و الذي تراجع أمامه إلى أدنى مستوى منذ أربعة أعوام في جوان من نفس السنة ، مما شكل ذلك دعما لصادرات منطقة اليورو خاصة للدول ذات الفائض مثل ألمانيا و فرنسا.

لكن بالرجوع إلى الوراء قليلا من شهر نوفمبر 2009 عندما وصل اليورو أمام الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوياته لأكثر من عام تقريبا في ذلك الوقت و ذلك بعد المضاربات التي تمت على العملة طوال عام 2009 في ظل التوقع بأن الإجراءات التي تقوم بها الحكومات الأوروبية من شأنها أن تنهي الأزمة ، لكن في الواقع إرتفاع قيمة اليورو كان يعد أمرا مقلقا بالنسبة للبنك المركزي الأوروبي.<sup>2</sup>

و بإنتشار أزمة الديون السيادية في المنطقة سرعت من إنخفاض اليورو و كثرت المخاوف من الإجراءات التي كانت تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية كي تضعف العملة الخضراء و هو الأمر الذي يعد محل إنتقاد بين بعض أعضاء لجنة السياسة النقدية بالبنك الأوروبي ، كما أن البنك يرى ضرورة إنشاء

<sup>1</sup> محمد جلال، مرجع سابق، ص ص 9-10.

<sup>2</sup> Zsolt Darvas and Jean Pisani –Ferry, **The Threat Of Currency Wars,European Perspectiv**,Issud December ,2010,p35.

صندوق بغرض تحقيق إستقرار لسعر الصرف في أسواق العملات الأجنبية و هذا ما يؤكد على مدى القلق و الضغط الذي يصب على البنك المركزي من أجل الحيلولة دون إرتفاع اليورو بشكل كبير أو خفض أو تقليص صدى التقلبات التي يشهدها سوق الصرف.

### ثالثاً: بريطانيا

إن هدف كل دولة من حرب العملات يكون "الربح" بجعل عملتها أضعف. وهذا لأن العملة الضعيفة تدعم الصادرات والتوظيف والنمو الإقتصادي (إذا تساوت كافة الأشياء الأخرى، وهو ما لم يحدث أبداً). لكن الغريب هو أن الفائز الواضح في تلك الحرب العالمية للعملات لم يكن اليابان أو سويسرا أو الصين أو أي من المتهمين الآخرين، وإنما دولة نادرا ما إتهمت بالتجاوز المالي ألا وهي بريطانيا.

الفائز الأكبر في حروب العملات بعد الأزمة، هو بريطانيا. لم يستخدم على نحو واضح تخفيض قيمة الإسترليني كعلاج لكن وضع بريطانيا قد ساء على أغلب مقاييس الأداء الإقتصادي منذ 2008 مقارنة بأي دول أخرى بمجموعة السبعة بإستثناء إيطاليا. ولكن كان هذا حتمياً و ليس مقصوداً. فالدور المهيمن لبريطانيا في التمويل الدولي جعل بريطانيا أكثر عرضة مقارنة بأي إقتصاد آخر لأكبر أزمة مصرفية في التاريخ. فمذ نهاية العام 2012 هبط الإسترليني بشكل هائل مقابل كافة العملات الرئيسية الأخرى، بإستثناء الين. ويبدو أن العملتين البريطانية واليابانية يهبطان لنفس الأسباب. تعرض إقتصاد الدولتين لإنعدام نمو تقريبا منذ 2009، وتصبح حكوماتهما عاكفة بشكل متزايد على إنهاء هذا الركود طويل الأمد.

بإختصار، بريطانيا في خضم تحول من ملاذ للإستقرار السياسي والإقتصادي إلى واحدة من أكثر الإقتصاديات في العالم الصعب التنبؤ بها. لذا لا عجب أن يبدء الإسترليني مجددا الهبوط بعد تعافي متواضع منذ 2010. وهذا يشير إلى عزاء واحد على الأقل عن كافة أشكال عدم التيقن الأخرى وهو أن بريطانيا يمكن من جديد أن تصبح الفائز غير المعلن في حرب عملات ضعيفة عالمية.<sup>1</sup>

### رابعاً: سويسرا

تعتبر سويسرا ساحة مالية كبيرة ، نتيجة السياسة الحيادية التي تعتمدها الحكومة السويسرية و إبتعادها عن المنازعات و المشاكل الدولية و تأتي قوة الفرنك السويسري من طبيعة البنك المركزي السويسري الذي يتمتع بأعلى درجات الإستقلالية المتعارف عليها دولياً. غير أن البنك المركزي السويسري المعروف

<sup>1</sup>تحليل الفائز الأكبر في حرب العملات-بريطانيا-، متاح على: [www.souqelmal.com](http://www.souqelmal.com)، تاريخ التصفح: 23/09/2016، على الساعة:

بتدخلاته في سوق سعر الصرف مثل اليابان فقد خسر عام 2010 ما يقرب 15 بليون دولار أمريكي ضمن محاولاته في وقف الإرتفاع المضطرد لسعر صرف الفرنك السويسري.<sup>1</sup>

يعد قرار سويسرا المفاجئ حول التوقف عن ربط قيمة الفرنك باليورو ووقف العمل بالحد الأدنى لسعر عملتها مقابل اليورو إستسلاما في وجه الخطوات الكبرى التي إتخذها البنك المركزي الأوروبي بغية إضعاف اليورو، ومن هذا المنطلق فإن البنك المركزي السويسري ببساطة يقوم بتغيير الجبهات في حرب العملات العالمية. يذكر أن دور الفرنك السويسري كملاذ آمن تقليدي حصل على دفعة قوية عن طريق أزمة الديون الأوروبية في سنة 2011، حينها كان الكل وبصورة مفاجئة، يسعى وراء الفرنك وليس اليورو، ومن أجل المحافظة على تنافسية المصدرين السويسريين في أوروبا تدخل البنك الوطني السويسري، وقام بشراء ما قيمته 250 مليار يورو من العملات الأجنبية خلال ثلاث سنوات بغية الحيلولة دون إرتفاع قيمة الفرنك فوق نحو 0.83 لليورو، وفي سنة 2013 ذهبت نسبة تبلغ 54.9% من الصادرات السويسرية الى الإتحاد الأوروبي، وكان الإجراء الطبيعي هو ربط معدل الفرنك باليورو.<sup>2</sup>

يتسم الإقتصاد السويسري بمرونة تامة، ولديه قدرة سريعة على التكيف مع التدفق التجاري وفقا لنماذج الطلب وتغير معدلات العملة، وبينما لا تستطيع سويسرا الإقلاع بصورة تامة عن التعامل مع أوروبا فهي قبل كل شيء محاطة بدول الإتحاد الأوروبي فإن فشل المحاولات الأوروبية في إحياء الإقتصاد وتوقعات حدوث مزيد من الضعف في قيمة اليورو، مما يجعله باهظ التكلفة بالنسبة الى الحفاظ على التنافسية في ذلك الجزء من العالم، أجبر السلطات النقدية السويسرية على البحث عن أسواق أخرى، وشمل ذلك أمريكا اللاتينية وآسيا، حيث يتمتع الدولار بصورة تقليدية بأهمية تفوق اليورو، كما أن العديد من العقود يتم إبرامها بالدولار الأمريكي.

#### خامسا: الإقتصادات الناشئة

و تتمثل في دول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) و هي دول تعتمد بشكل رئيسي على التصدير مثل سنغافورة و التايوان على سبيل المثال لا الحصر لا ترغب في إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي لأنها تعي مدى خطورة الموجة الثانية من سياسة التخفيف الكمي في الولايات المتحدة في التأثير سلبا على إقتصاداتها.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 109-110.

<sup>2</sup> سويسرا تفتح جبهة جديدة في حرب العملات، متاح على: [www.aljarida.com](http://www.aljarida.com)، تاريخ التصفح: 2015/08/19، على الساعة: 23:13.

هذه الدول لديها فائض تجاري كبير و لديها سعر فائدة مرتفع مقارنة بالدول الكبرى ذات العجز التجاري وما يسهل من ذلك من تدفق الأموال الساخنة ، كما أن انخفاض قيمة الدولار عالمياً يغذي التضخم في تلك الدول مما يدفع البنوك المركزية إلى رفع سعر الفائدة بالتالي يحدث تباطؤ لوتيرة النمو بها. من جهة الهند لا ترغب في انخفاض قيمة الدولار و لا اليونان الصيني لأنه ببساطة يمنعها من منافسة المنتجات الصينية ذات الأسعار المنخفضة للغاية و يؤثر هذا على حصصها التصديرية في السوق العالمي. في البرازيل و التي تعد واحدة من أهم الإقتصادات الناشئة و من أكبر المعارضين لأي تحركات نحو خفض قيمة الدولار الأمريكي.<sup>1</sup>

بالرغم من تحسن وضع عملات الإقتصادات الناشئة، إلا أنه من المتوقع أن تشهد خلال المرحلة المقبلة تذبذبات تؤثر فيها بشكل ملموس مقارنة بعملات الإقتصادات الكبرى، فالإقتصادات الناشئة لا تزال إقتصادات صغيرة مقارنة بالإقتصاد الأمريكي والصيني والياباني ، وأقل قدرة في توجيه أسعار الصرف الدولية.

#### المبحث الثاني: سوق الفوركس (FOREX) وأشكال التدخل في ظل حرب العملات الدولية

يعتبر سوق الفوركس النتيجة المباشرة لتطور تاريخ صرف العملات. بإختصار شديد، فإن قانون "بريتون وودز" في شهر يوليو 1944، ثبت سعر الدولار عند 35 دولار لكل أونصة ذهب و ثبت سعر العملات الأخرى للدولار. في عام 1971، علق الرئيس "نكسون" التحويل إلى الذهب و سمح للدولار الأمريكي "بالعوم" مقابل العملات الأخرى. و بالتالي بدأ تاريخ صرف العملات الحديث.

#### المطلب الأول : أصول نشأة أسواق العملات الأجنبية وظهور سوق اليورو دولار

يمكن تتبع جذور التداول بالعملات إلى العصور الوسطى. و قد تم إنشائه نتيجة ظهور صكوك المقايضة من قبل البنوك التجارية العالمية. هذه الصكوك مثلت دفعات يمكن تحويلها لطرف ثالث، الأمر الذي سهل كلا من الليونة و النمو في التداولات التي تضمنت العملات الأجنبية. من الواضح بأن هذا الجزء من تاريخ صرف العملات هو السابق لسوق الفوركس الذي نعرفه اليوم.

<sup>1</sup>على وقع حرب خفية.. عملات الأسواق الناشئة الراجح الأكبر، متاح على: [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net)، تاريخ التصفح: 23/10/2016، على الساعة:

### الفرع الأول: أصول نشأة أسواق العملات الأجنبية

لم يكن الدولار الأمريكي دائما هو العمود الفقري في سوق الفوركس. فقد بدأ تاريخ صرف العملات في الواقع مع الجنيه الإسترليني كالعملة التي قام الجميع بتقييم عملاتهم بناءا عليها. تغير هذا الأمر مع الحرب العالمية الثانية. تدمرت إنجلترا بالحرب و كذلك الحال مع قيمة العملة. و أدت تلك الحرب إلى جعل الولايات المتحدة هي المالك الرئيسي للعملة المستقرة و بالتالي أصبح الدولار الأمريكي هو العملة الفائزة في ذلك الوقت كان الدولار مرتبطا بقيمة الذهب و أصبح أكثر إعتمادية. بالطبع هذه الأيام قد تغيرت و لكن في وقت تاريخ صرف العملات، كانت هذه الأسس مهمة في تطور سوق الفوركس.

بعد أن قام نيكسون بتحرير العالم مع الدولار المرتبط بالذهب في السبعينات، بدأت العملات بالتداول بسبب الوضع الجديد. كان كل شيء يعوم بشكل حر و العملات حققت و خسرت القيم في السوق المفتوح. كان يتم التداول بالعملات في "بورصة شيكاغو التجارية" في "السوق المالي العالمي" و أصبح سوقا هائلا في السلع الأساسية و لكن كان هناك نقطة، كان هناك الناس الذين يريدون التداول بالعملات حول العالم و لكن السوق المالي العالمي كان مفتوحا خلال ساعات العمل في بورصة شيكاغو التجارية فقط و لذلك كان قد حان الوقت لكي يأخذ تاريخ صرف العملات منحى آخر.<sup>1</sup>

استمرت التقلبات في أسعار العملات في جذب المستثمرين و المتداولين إلى سوق الفوركس كان هناك في بعض الأوقات تأرجحات ضخمة و الكثير من الحركة و بعد ذلك جاءت الحاسبات. استخدام الحاسب في تداول السلع الأساسية ربما يعتبر الحدث الأكثر تأثيرا في تاريخ صرف العملات. فقد غير كل شيء، تم تطوير البرمجيات التي يمكنها جعل التداول على الإنترنت خالي من المشاكل فجأة لم يعد هناك حدود وأصبح بإمكان الشخص في هونغ كونغ التداول في نفس السوق ونفس الوقت مع شخص من ميامي. ربط المتداولين الموجودين في كل مكان حول العالم أصبح ممكنا بفضل تكنولوجيا الحاسوب و أصبح المتداولين أكثر تطورا بسبب التقدم في التكنولوجيا و برمجيات الحاسوب و الإتصالات نتيجة لذلك ولد سوق الفوركس ودخل تاريخ صرف العملات في مرحلة جديدة مرحلة التداول بالعملات في كل وقت.

### الفرع الثاني: إنفجار سوق اليورو:

يتألف هذا السوق بشكل رئيسي من ودائع بالدولار الأمريكي خارج الولايات المتحدة الأمريكية بمعنى

<sup>1</sup>برايان كويل ، أسواق العملات الأجنبية، ترجمة خالد العامري ، ط2، دار الفاروق للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص ص 13-14.

أن العملة الرئيسية المتعامل بها في هذا السوق هي الدولار الأمريكي . وبدأ هذا السوق في النمو والتطور خلال عامي 1958 و 1959 بسبب التوجه إلى الإحتفاظ بودائع بالدولار الأمريكي لدى البنوك الأوروبية. ثم توسع ليشمل أية دولارات مودعة لدى البنوك العاملة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع تطور سوق اليورو دولار تطورت أسواق مماثلة مثل سوق الإسترليني الأوروبي، ويقصد به سوق الإسترليني المتعامل به خارج بريطانيا، ويطلق على أسواق المشار إليها في كثير من الأحيان إسم أسواق العملات الحرة. ويتركز نشاط سوق الدولار الأوروبي على عمليات ربط الودائع فيما بين البنوك والتي غالبا ما تكون مربوطة لفترات قصيرة الأجل، ويتعامل بهذا السوق المؤسسات المالية الكبرى، والتي تعتبر صانعة لهذا السوق وذلك لقدرتها على جذب المقترضين عن طريق أسعار الفائدة المنخفضة. والعملات البسيطة فهي تدفع فائدة أعلى على الودائع المودعة لديها، وتتقاضى فائدة أقل على القروض التي تمنحها، ولهذا فإن حجم هذه السوق أصبح حجما هائلا يقدر بمئات المليارات من الدولارات يوميا بسبب طبيعة هذا السوق وحجم المشاركين فيه. إذن فيقصد بهذا السوق الحسابات والودائع الآجلة المقيمة بالدولار الأمريكي الموجود لدى مصارف أوروبا حيث تستخدمها هذه المصارف كقروض قصيرة الأجل تحمل فوائد بعملة القطر صاحب تلك الأسواق، وتقع معظم البنوك التي تصدر الودائع اليورودولارية في بريطانيا وعدد من الأقطار الأوروبية. إضافة إلى بعض المناطق مثل البهاما وكندا وجنوب شرق آسيا، فأطلق عليها إسم أسواق الدولار الآسيوي<sup>1</sup> .

بالتالي فقد كان للتطور السريع لسوق اليورو دولار، حيث يتم إيداع الدولارات في مصارف خارج الولايات المتحدة الآلية الرئيسية في تسريع التداول بالعملات الأجنبية. و نفس الشيء كانت أسواق اليورو هي الأسواق التي تودع الأصول فيها خارج عملة الأصل. حيث ظهر سوق اليورو دولار للوجود في فترة الخمسينيات حين كانت عائدات نפט الإتحاد السوفياتي كلها بالدولار الأمريكي تودع خارج الولايات المتحدة خوفا من تجميدها من قبل السلطات التنظيمية الأمريكية. أدى ذلك إلى إرتفاع كبير لكمية الدولار الخارج عن سيطرة سلطات الولايات المتحدة. فرضت الحكومة الأمريكية قوانين للحد من إقراض الدولار للأجانب. كانت أسواق اليورو جاذبة خصوصا لأن فيها تنظيمات أقل و أعطت عوائد أعلى. منذ أواخر الثمانينات و حتى الآن بدأت الشركات الأمريكية بالإقراض من الخارج و وجدت في أسواق اليورو مكانا له ميزاته للإحتفاظ بالسيولة الزائدة فيه، حيث منحها قروضا على المدى القصير و مول صادراتها و وارداتها كانت لندن و ما تزال السوق الخارجي الرئيسي أصبحت في الثمانينات المركز الرئيسي لسوق اليورو دولار عندما بدأت

<sup>1</sup> [www.badr-cu34.ibda3.org](http://www.badr-cu34.ibda3.org), Vue le : 24/5/2017 , à :21 :17.

المصارف البريطانية بإقراض الدولار بديلا عن الجنيه الإسترليني لكي تحتفظ بمركزها القيادي في التمويل العالمي موقع لندن الجغرافي المناسب (تعمل من خلاله الأسواق الآسيوية و الأمريكية) كان أساسيا أيضا في الحفاظ على سيطرتها على سوق اليورو<sup>1</sup>.

حيث يعد اليورو والدولار الأمريكي أحد أهم أزواج العملات على الإطلاق في البورصة العالمية لتداول العملات الأجنبية "فوركس"، وذلك لكونهما زوجين لأكبر كيانات إقتصادية على مستوى العالم، من المعروف أن اليورو هي العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي ، أما الدولار فهو عملة الولايات المتحدة الأمريكية. على الرغم من شدة الإقبال على هذا السوق إلا أن هناك بعض العوامل التي أثرت فيه منذ أن ظهر هذا الزوج في نهاية القرن الحادي والعشرين. لقد أصبح الدولار واليورو من أهم أزواج العملات لعدة أسباب من بينها محاولة مجلس الإحتياطي دعم الدولار الأمريكي بعد أزمة الرهن العقاري التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008 حيث عجز المواطنون الأمريكيون عن دفع ما تبقى لهم من ديون لبنوك وول ستريت مما كان له عظيم الأثر على الإقتصاد العالمي ككل وليس على الإقتصاد الأمريكي فقط. أما عملة اليورو فقد إستطاعت خلال الآونة الأخيرة مواجهة الأزمات المالية والإقتصادية بنجاح مما دعم وجودها في سوق واعد وكبير مثل سوق تداول العملات الأجنبية فوركس<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني : مفهوم سوق الفوركس (FOREX)

في الواقع لا يوجد تعريف شامل و مانع للفوركس في الإصطلاح الإقتصادي المعاصر ، و إنما معظم التعريفات هي ناتجة عن الترجمة الحرفية لمصطلح الفوركس و التي تختصر التعريف على سوق العملات.

#### الفرع الأول: تعريف الفوركس

عرفته شركة فوركس يارد (FOREXYARD) : بأنه التداول في سوق العملات الدولية وخصوصا عملات الدول الإقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و سويسرا و اليابان و تعد عملات تلك الدول من أكثر العملات العالمية إستخداما في سوق FOREX<sup>3</sup>.

كما تعني كلمة الفوركس بإختصار : "سوق العملات الأجنبية أو البورصة العالمية للنقود" Foreign Exchange Market في اللغة الإنجليزية . و تتم المضاربة عن طريق شراء و بيع العملات التي تحوز

<sup>1</sup> [www.easy-forex.com](http://www.easy-forex.com) , Vue le : 24/10/2015., à : 23:14.

<sup>2</sup> [www.trading-secrets.guru](http://www.trading-secrets.guru) , Vue le :22/05/2017, à :20 :58.

<sup>3</sup> بشر محمد موفق لطفى، التداول الإلكتروني للعملات طرقه الدولية و أحكامه الشرعية ، دار النفائس للنشر و التوزيع،الأردن،2009، ص113.

على الحصة الأساسية من العمليات في سوق الفوركس.<sup>1</sup> وهي الدولار الأمريكي (USD) و هو العملة الأساسية، اليورو (EUR)، الجنيه الإسترليني (GBP) ، الفرنك السويسري (CHF) ، و الين الياباني (JPY).<sup>2</sup>

و يعتبر الفوركس السوق المالي الأكبر في العالم ، حيث يصل حجم التداول في سوق العملات إلى 5.1 ترليون دولار أمريكي يوميا، أي أن حجم التداول في سوق العملات يزيد عن ثلاثة أضعاف حجم التداول في سوق الأسهم و أسواق العقود المستقبلية في العالم أجمع ذلك إلى وجود البنوك المركزية و كبرى البنوك الإستثمارية و المؤسسات المالية الضخمة بالإضافة إلى كبار المحافظ و الصناديق الإستثمارية ، مما أدى إلى كون سوق العملات الفوركس أكبر الأسواق المالية و أقواها و أكثرها إستقرارا .<sup>3</sup>

إذن فإن الفوركس هو ذلك السوق الذي يتم من خلاله تبادل العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي و يستفيد من خلاله المستثمرون من تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ، عن طريق مبادلة عملة بعملة أخرى و شراء العملات بسعر منخفض و بيعها بسعر مرتفع ، كما أن الثورة التكنولوجية و ظهور الإنترنت في نهايات القرن الماضي قد ساهما بشكل كبير في إنتشار سوق العملات FOREX ، حيث أصبح بإمكان جميع المستثمرين حول العالم المتاجرة من خلال برامج التداول الإلكترونية ، بغض النظر عن الموقع الجغرافي أو حجم رأس المال المراد التداول به.

يعد الدولار العملة الرئيسية في سوق العملات الأجنبية و يعكس ذلك من خلال ما يلي:<sup>4</sup>

- دور الدولار كأكثر العملات تفضيلا عند التعامل في السلع الرئيسية للطاقة و السلع الزراعية.
- قوة إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية و دورها الحيوي في الإقتصاد العالمي .
- مكانة الدولار كعملة إحتياطية تقليدية ، و ملجأ آمن للمستثمرين في أوقات الأزمات الدولية.

ويتم شراء و بيع تلك العملات السابقة الذكر بالدولار الأمريكي أو العملات الأخرى فيما بينها مما يعرف بأزواج العملات ، و ذلك في مقابل الدولار الأمريكي أو أي عملة مقابل عملة أخرى في القيمة. و هذه العملات تتأثر إرتفاعا و إنخفاضاً بالأحداث السياسية و الإقتصادية للدول الإقتصادية الكبرى بالإضافة إلى

<sup>1</sup>راند محمود أبو طربوش، أسرار الفوركس، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان ، 2008، ص 29.

<sup>2</sup>السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، 2010، ص274.

<sup>3</sup> [www.arabictrader.com](http://www.arabictrader.com), Vue le : 25/10/2015, à : 03:11.

<sup>4</sup>براين كويل، مرجع سابق، ص ص 16-17.

إمكانية المتاجرة في سوق المعادن النفيسة و النفط. مع ملاحظة أنهم قد يستعينون ببعض أنواع التحليلات أثناء المضاربة و منها:

#### أولاً: التحليل الفني (Technical Analysis)

و يعتبر جزءا لا يتجزأ من تحليل السوق و يعتبر التحليل الفني مهما جدا في البورصات العالمية من وجهة نظر أصحاب شركات الوساطة المالية، و هو قائم على مجموعة من النظريات و الخبرات التي تحاول تحديد حركة سعر العملة بناء على أنماط تاريخية لتحركات أسعار العملات. و الهدف من التحليل الفني هو تحديد الأهداف المحتملة و مدى إمكانية الإستمرار بعد الوصول إلى هدف معين و ليس الوصول إلى تلك النقطة ، و بعبارة أخرى فإن التحليل الفني قد يمكننا من فهم حالة السوق العامة في الوقت الحالي ، و بمؤشرات عدة تساعد على التنبؤ بتغيرات الأسعار في المستقبل القريب.<sup>1</sup>

#### ثانياً: التحليل الأساسي (Fundamental Analysis)

و هو قائم على مجموعة من النظريات و الخبرات الإقتصادية التي تحاول تحديد تحركات سعر العملة من خلال تحليل البيانات و الأرقام و الأخبار الإقتصادية المتعلقة بإقتصاديات الدول المعنية. و التحليل الأساسي أهم بكثير من التحليل الفني على المدى الطويل ، فهو الذي يحدد الإتجاه فلو كان السوق سيصعد فسوف يكسر كل المقاومات و العكس صحيح.<sup>2</sup> و الفرق أن الأول يوضح أين سيذهب السوق و الثاني يوضح لنا بعد ما يصل السوق إلى هناك أن هناك شكاً في أن يستمر والتحليل الأساسي يفوز عادة.

#### ثالثاً: التحليل النفسي (Psycho Analysis)

هو تحليل سلوكيات كبار المتاجرين في السوق و حالتهم النفسية و توقعاتهم و آمالهم و تخوفاتهم حيث يجب أن لا ينسى المضاربون أن خلف محطات الحاسوب التي تعطي توقعات الأسعار بشر، و على تصرفاتهم تعتمد أسعار العملات في نهاية المطاف.<sup>3</sup>

و هذا النوع من التحليل مهم جدا لأن نسبة صحته عالية جدا ، و قد صرح "كينز" بأن المضاربات المالية هي عبارة عن حالات مزاجية من كبار المستثمرين و المقامرين.

<sup>1</sup> بشر محمد موفق لطفي، مرجع سابق، ص ص113-115.

<sup>2</sup> [www.alukah.net](http://www.alukah.net), Vue le : 23/11/2016, à : 14 :07.

<sup>3</sup> بشر محمد موفق لطفي، مرجع سابق، ص ص113-115.

### الفرع الثاني : مقر سوق الفوركس

تملك بعض الأسواق المالية مواقع مادية ملموسة فبعضها لديه مقصورة تداول يلتقي فيها المتعاملون لإجراء تعاملاتهم ، في حين أنه لم يعد لدى أسواق الأوراق المالية مقصورات للتداول و إنما لديها مقر . و من ثم يمكن القول إن هذا المقر يمثل المركز المادي لها . وعلى النقيض من ذلك لا تملك أسواق العملة الأجنبية مقرا مركزيا للتداول حيث أن أسواق العملة الأجنبية تتكون من غرف تداول داخل البنوك و الشركات التي تقوم بالتداول عبر الهاتف و أجهزة الكمبيوتر.<sup>1</sup>

تأسس سوق الفوركس للمعاملات المالية بين البنوك عام 1971 و يعمل السوق على مدار 24 ساعة في اليوم .<sup>2</sup> إن سوق الفوركس ليس سوقا بالمعنى الحرفي للكلمة، إذ ليس له مركز و ليس لديه مكان معين تمارس فيه المتاجرة ، بل هو السوق بالمعنى الإقتصادي الذي يشمل أي علاقة أو إلتقاء بين العارضين و الطالبين أو البائعين و المشترين ، و هذا ما يطلق عليه مصطلح : بورصات التبادل عبر شبكات الإتصال (OTC) Over The Counter.<sup>3</sup>

و إن المتاجرة تمارس عن طريق الإتصال التليفوني و الإنترنت بالحاسوب في وقت واحد بين مئات البنوك حول العالم. و مئات الملايين من الدولارات تباع و تشتري كل بضع ثوان و هذا ما يسمى بـ:"المتاجرة بالعملات"، و هذا بخلاف الحال في بورصات التبادل المباشر ، حيث لها مكان مركزي محدد لا بد لكل من يريد أن يتعامل فيه أن يذهب إليه لبيع أو يشتري ، أو عن طريق تواجد ممثل يقوم بالبيع و الشراء بإسمه. مثل بورصة نيويورك المتواجدة في نيويورك و الذي يتم فيه بيع و شراء أسهم الشركات الأمريكية و غيرها من البورصات العالمية المعروفة ، حيث يتم تقابل المتاجرين أو من يمثلهم وجها لوجه و يتعاملون مع بعضهم البعض بشكل مباشر.

تقوم البنوك بإدارة أسواق العملة الأجنبية في جميع أنحاء العالم ، و ذلك في جميع الدول التي لا يمنع القانون بها تداول العملة في إطار إجراءاتها للسيطرة على العملة ، و قد يوجد مركز واحد لسوق العملة الأجنبية في كل دولة من دول العالم ، حيث تقوم البنوك التي تعمل في مجال تداول العملة الأجنبية بوضع مركز التداول به.

<sup>1</sup> برايان كويل ، مرجع سابق، ص14.

<sup>2</sup> رائد محمود أبو طربوش، مرجع سابق، ص30.

<sup>3</sup> بشر محمد موفق لطفي ، مرجع سابق، ص ص 115-116.

تدار معظم عمليات تداول العملة الأجنبية من خلال البنوك، أما الشركات غير العاملة في مجال التعاملات المالية ، و الرغبة في إجراء عمليات تبادل للعملة الأجنبية فأمامها خياران إما أن:<sup>1</sup>

- تتعامل مع أحد البنوك .
- أو في حالة الشركات المنتمية للمجموعة نفسها ، يكون لدى الشركة إجراءات داخلية لتداول العملة بين الشركات المنتمية للمجموعة نفسها.

تقوم البنوك الدولية الكبرى بتداول العديد من العملات من خلال مراكز لها في عدد من دول العالم في حين أن ثمة بعض البنوك الأخرى التي تتخصص في عملات معينة فمثلا تختص البنوك السويدية بتداول عملة الكرون ، عملة دولة السويد و تأمل في جذب أكبر نسبة من طلبات الشراء و البيع لهذه العملة. يسعى البنك أن يكون من المتداولين الكبار لعملة بعينها ، في أي دولة في حالة أن تكون أرباح التداول كافية للوفاء بتكاليف عمليات التداول، يقوم البنك بتعيين أخصائي للصرف الأجنبي أو أكثر لتولي مسؤولية إقرار سعر الصرف الذي سيقوم البنك بشراء العملة أو بيعها به في أي وقت ، و تمثل الأرباح الناتجة من التداول الفارق بين الأسعار التي يتم بها شراء العملات و بيعها. و يتغير سعر الصرف نظرا لأنه يجب على أخصائي الصرف الأجنبي تعديل الأسعار على نحو مستمر لتتماشى مع طلبات البيع و الشراء. على الرغم من أن أسواق العملة الأجنبية ليس لها مركز مادي ملموس ، فإنه لا يزال يطلق عليها سوقا، حيث إنها نظام لتقابل المشترين و البائعين فضلا عن توفير المعلومات المتعلقة بالأسعار و النشاط التجاري للمشاركين، أما متخصصوا الصرف الأجنبي ممن يتولون مسؤولية وضع الأسعار التي ستقوم البنوك بتداول العملات بها فلا بد وأن تتاح لهم معرفة آخر الأسعار المطروحة في السوق و هي المعلومات التي تتوفر من خلال شبكات الكمبيوتر و السماسرة بصورة دائمة.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: الخصائص الجذابة لسوق الفوركس

الفوركس لديه الكثير من المزايا التي جعلته أكبر الأسواق المالية في العالم و أسرعها نموا ، و يوما بعد يوم يتزايد عدد المتاجرين في سوق العملات لأفضليته على الأسواق الأخرى و من هنا سنعرض أهم الخصائص لهذا السوق الدولي و هي على النحو التالي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> برايان كويل ، مرجع سابق، ص ص 14-15.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 15.

<sup>3</sup> [www.arabictrader.com](http://www.arabictrader.com), Vue le : 25/10/2015, à : 03:11.

- 1- السيولة الضخمة: الفوركس يتميز بسيولته الضخمة ، فهناك دائما بائعين و مشتريين عند كل الأسعار وهو ما يعني إمكانية فتح و إغلاق الصفقات عند السعر الذي تريده.<sup>1</sup> على عكس الحال في الأسهم حيث يمكن أن تبقى معلقا في صفقة بسبب نقص السيولة في السهم الذي قمت بشرائه أو حيث يمكن ألا تجد عروض عند السعر الذي تريد شراء السهم منه.
- 2- إمكانية المتاجرة في الوقت المناسب لك: يعمل الفوركس على مدار 24 ساعة ، و هذا يعطي الفرصة للمتاجرين في جميع أنحاء العالم بالمتاجرة في الوقت المناسب لهم بغض النظر عن تفرغهم من عدمه.
- 3- الربح في الإتجاهين الصاعد و الهابط: في الفوركس يمكنك الإستفادة في الإتجاهين ، فإذا توقعت الصعود تقوم بالشراء و إذا توقعت الهبوط تقوم بالبيع، أي بالإمكان الإستفادة من جميع الأوضاع.
- 4- المتاجرة بإستخدام الرافعة المالية: في سوق العملات يمكنك المتاجرة بأضعاف أضعاف رأس مالك بإستخدام الرافعة المالية ، و هو ما لا يتوافر في أي سوق آخر ، و يمكنك من تحقيق أرباح كبيرة من مبالغ صغيرة ، و لكن عليك الحذر فكما تساعدك الروافع المالية على تحقيق أرباح كبيرة ، قد تتسبب أيضا في خسائر ضخمة إذا لم تستخدم بحكمة و حرص.
- 5- المتاجرة بدون عمولات إضافية: لا يوجد أي عمولات إضافية على الصفقات في سوق العملات فالوسيط لا يأخذ على تنفيذ الصفقات سوى الفارق السعري بين سعر الشراء و سعر البيع ، و يعد هو الهامش الربحي الذي حصل عليه الوسيط.
- 6- لا يمكن لأي جهة التحكم في الأسعار: السيولة الضخمة لسوق العملات تجعل من المستحيل لأي فئة تحريك السوق و التلاعب بالأسعار كما يحدث في الأسواق ضعيفة السيولة ، فحتى كبار البنوك و المحافظ الإستثمارية الضخمة لا يمكنها التحكم في الأسعار.
- 7- إمكانية المتاجرة بمبالغ صغيرة: الحد الأدنى لفتح حساب في سوق العملات في أغلب الشركات لا يزيد عن 300 دولار و هو ما يتيح لصغار المستثمرين المتاجرة في السوق كغيرهم من الكبار بأموال تفيض عن حاجتهم.
- 8- إمكانية فتح حساب تجريبي مجاني: توفر شركات الوساطة إمكانية فتح حساب تجريبي مجاني

<sup>1</sup>رائد محمود أبو طربوش، مرجع سابق، ص32.

يمكنك من خلاله المتاجرة في السوق بأموال وهمية للتدرب على ظروف السوق المختلفة و التعلم الجيد قبل البدء في المتاجرة ، و تكون المتاجرة على الأسعار و الأوضاع الفعلية للسوق و الإستثناء الوحيد أن الأموال في الحساب التجريبي هي وهمية للتدرب فقط، و هي من أهم سوق العملات حيث يمكنك التدرب على السوق بالفعل و الحكم عليه و على آدائه فيه مستقبليا.

### المطلب الثالث : أشكال التدخل في سوق الفوركس

الحروب بين الدول لم تعد تقتصر منذ زمن بعيد على الأسلحة بشتى أنواعها ولكن إمتد الأمر ليشمل أدوات أكثر تأثيرا على الدول لتتصاع لما ترغبه أو لتعدل دفتها و تنضم للمسار الدولي السليم. ولهذا تعتبر حرب العملات أحد الأدوات الهامة التي تؤثر على الإقتصاد و أيضا يجب على كل متعامل في الفوركس أن يعرف ماهية هذه الحرب ليجنب نفسه الخسائر المحتملة و يستفيد من الأرباح نتيجة لتخفيض الأسعار.

### الفرع الأول: علاقة الفوركس بحرب العملات الدولية

فكما تطرقنا لمفهوم فكرة حرب العملات سابقا حيث تكون من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية مقارنة بقيمة العملات الدولية الأخرى و بالتأكيد لن يكون الأمر له أثر كبير إذا كانت عملة الدولة لا يتم التعامل بها فى النطاق الدولي ولهذا التوقع دائما يكون بإتجاه العملات الدولية لأن إقتصاد عملة الدولة له تأثير كبير على باقى الدول وعلى سبيل المثال فنجد الدولار، اليوان، الروبل وغيرهم من العملات الكبيرة التي تقف خلف كل عملة بلد كبير بصادراته و وارداته.

### مثال :

عملة دولة "أ" كانت تساوى 5 وحدات من عملة دولة "ب" وللضغط على الدولة "ب"، قامت الدولة "أ" بتخفيض قيمة عملتها وبالتالي أصبح بالإمكان شراء العملة ولكن هذه المرة ستكون بقيمة 6 وحدات و بالتالي فإن قيمة الشراء بهذه العملة سترتفع و بناءا على أن إقتصاد عملة "أ" هو قوي و مطلوب منتجات هذه الدولة فإن التجار سيسارعون للشراء و الإستفادة من التخفيض لأن عملتهم أصبحت تستطيع الشراء بكم أكثر بعد تخفيض قيمة عمله الدولة "أ".

هذا المثال له واقع حقيقى وهو يقع دائما بين الصين و أمريكا، فإن الصين دائما تخفض قيمة عملتها أمام كل العملات و لكن الدولار يتأثر بشده لأن الصين بشكل أو بآخر لديها ترابط إقتصادى مع أمريكا من حيث عدد الشركات التي تنتج، تجمع منتجاتها هناك ولهذا له تأثير سلبي على أمريكا.

البنوك المركزيه تلعب الدور الأساسى و الوحيد فى هذه الحروب لأنها هى الوحيده التى يمكنها أن تخفض سعر عملة دولتها بناء على العديد من الأدوات التى تمتلكها لفعل هذا لأن زيادة الصادرات يكون من ضمن أدواته تعزيز البنك المركزي للمنتجين و المصنعين و فتح إعتمادات بنكية لهم بدون تأخير والتاريخ يذكر دائما أن من أسباب صعود اليابان هو تخفيض سعر صرف الين اليابانى مما جعل الجميع يقوم بشراء منتجات اليابان التى غزت العالم. توجد بنوك مركزيه حول العالم يحترمها الجميع و يرتعب منها لأنها محور رئيسى فى تحويل مسار السوق ومنهم، البنك المركزي لليابان، أمريكا ، بريطانيا و أوروبا. حيث نجد أيضا أن أسعار الفائدة أيضا لها تأثير قوى جدا عندما يتم التلاعب بها من طرف البنك المركزي و يمكن ملاحظة هذا الأمر فى أي دولة ذات تأثير دولي، فتجد خبراء الإقتصاد ينشطون و برامج الحوار المسائية تضع خبر أسعار الفائدة فى المقدمة. أسعار الفائدة المقصود بها سعر فائدة القروض، فإذا حدث إنخفاض لسعر الفائدة للقروض، ستجد أن المشاريع تزداد و يبدأ طلب القروض فى إزدياد و بالتالي فإن الوظائف ستعرض بشكل أكبر و الطلب على التوالى سيرتفع و من ثم يحدث إنتعاش و لا نخفي أن فى باطن هذا الأمر إشارة للمستثمر الأجنبى بأن يتجه الى هذه الدولة لما تقدمه من تسهيلات<sup>1</sup>.

إذن فالخلاصة من حرب العملات هو أن تجعل كل دولة مراقبة أخبار البنوك المركزيه من أحد أدواتها و أولوياتها التى تعتمد عليها فى توقع تحركات العملات الدوليه التى تتاجر عليها .

#### الفرع الثاني : التدخلات المباشرة و غير المباشرة لسوق الفوركس

وتنقسم أشكال التدخلات التى تحدث فى سوق الفوركس بغرض خفض قيمة العملة الوطنية إلى تدخلات مباشرة و تدخلات غير مباشرة على أساس الإجراء المستخدم و مدى تأثيره و يمكن عرضها على النحو التالي<sup>2</sup>:

**أولا: التدخلات المباشرة لسوق الفوركس: وتنقسم إلى:**

1- يتدخل البنك المركزي فى الأسواق مباشرة كبايع لعملة المحلية ومشتري للعملات الأخرى. وتقوم معظم البنوك المركزية فى الدول ذات الفائض التجارى مع دولة أخرى (أي الدولة التى يكون بها حجم صادراتها أكبر من وارداتها من دولة أجنبية أخرى) بإمتصاص التدفق النقدي الداخلى من العملة الأجنبية نتيجة

<sup>1</sup> [www.m-karam.com](http://www.m-karam.com), Vue le : 25/09/2015, à : 10:55.

<sup>2</sup> جهاد عودة، مقدمة فى العلاقات الدولية المتقدمة، متاح على: [www.books.google.dz](http://www.books.google.dz)، تاريخ التصفح: 2016/11/23، على

الساعة:14:36.

التصدير عن طريق شرائها بواسطة خلق وطباعة العملة المحلية، وينتج عن ذلك زيادة للمعروض النقدي من العملة المحلية ومن ثم الإبقاء على سعر صرف العملة المحلية منخفض هذا من ناحية، و من ناحية أخرى يقوم البنك بإستثمار العملة الأجنبية في السندات الحكومية أو في بنوك الدولة صاحبة العملة الأجنبية و الحصول على عائد في المقابل. (زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما يؤدي إلى إرتفاعها).

2- يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة الأساسي وبالتالي إنخفاض الطلب على العملة المحلية نظير إنخفاض العائد عليها مما يؤدي إلى إنخفاضها، لكن هذا الإجراء يعتبر كلاسيكيا حيث تعمل البنوك المركزية على تحريك سعر الفائدة وفقا لما يتناسب مع إحتياجات وحالة الإقتصاد القائم. **ثانيا: التدخلات غير المباشرة في سوق الفوركس:** وأيضا يتم تقسيمها إلى:

1-تصريحات المسؤولين و القادة التي تبث عبر وسائل الإعلام التي تتضمن إشارات مستترة حول إجراءات أو أحداث مستقبلية من شأنها أن تخفض من قيمة العملة، وبالتالي يتم توجيه المضاربين و المستثمرين إلى ذلك الإتجاه<sup>1</sup>.

2- تطبيق سياسة التخفيف الكمي وهي عبارة عن قيام البنك المركزي بطبع كميات من أوراق البنكنوت و إعادة ضخها إلى الأسواق مما يعني زيادة المعروض النقدي. وقد إستخدمت هذه السياسة على نطاق واسع بعد إشتعال الأزمة المالية العالمية، ففي عام 2009 قام بهذا الإجراء البنك الإحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) و البنك المركزي البريطاني و أيضا البنك المركزي الياباني.

وكان الغرض من هذه السياسة هو دعم القطاع المصرفي العالمي المتداعي خاصة بعد نقص السيولة الحاد الذي واجه هذا القطاع إثر أزمة الرهن العقاري التي إندلعت في أواخر عام 2008 التي نتج عنها أزمة سيولة و إئتمان خانقة. وبالتالي فإن الغرض الأساسي لهذه السياسة هو مواجهة الأزمات المالية الحادة<sup>2</sup>.

كما تتمثل أهم أهداف برنامج التسيير الكمي في إحداث إنخفاضات حادة و سريعة في سعر صرف الدولار لإحداث حالة من الإنتعاش في الإقتصاد و تخفيض تكلفة السلع الأمريكية المعدة للتصدير لمنافسة صادرات الدول الصاعدة ، و تخفيض النفقات العامة من خلال تجنب دفع الفوائد على السندات ، و إحداث خلل في الأداء الإقتصادي للدول الصاعدة بإنتقال الأموال الساخنة إلى أسواقها المالية ذات الربحية الأعلى

<sup>1</sup> صبحي إبراهيم مقار ، مرجع سابق.

<sup>2</sup> عبد الله رزق، مرجع سابق، ص312.

بالتالي خلق فقاعات إقتصادية مثلما حدث في أزمة النمر الآسيوية ، حيث تعتبر الفقاعة الإقتصادية وصفا للحالة التي تحدث نتيجة للمضاربة الدافعة إلى إرتفاع أسعار السلع بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها و بلوغ أسعارها مستويات خيالية لتصل إلى مرحلة إنفجار الفقاعة و حدوث هبوط حاد و مفاجئ في أسعار هذه السلع و خاصة في الدول التي تشهد رواجاً إقتصادياً لفترات زمنية محددة ، دون أن تستند إلى قاعدة إنتاجية قادرة على توليد الدخل المنتظم و الإستمرار في حالة الرواج على أسس مستدامة و أيضاً حدوث ضغوط تضخمية في أسواق الدول الصاعدة برفع أسعار صرف عملاتها و رفع أسعار تكلفة الإنتاج مما يؤدي إلى ضعف تنافسية صادراتها و إنخفاض معدلات نموها مما أجبر بعض الحكومات إلى فرض الضرائب على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.<sup>1</sup>

و بعد ظهور بواذر تعافي نسبياً للإقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية إتجهت الدول ذات العجز التجاري إلى التركيز على جانب الصادرات من أجل تنشيط القطاعات الرئيسية بها و تمكين الإقتصاد من خلق فرص عمل جديدة، وكي تتمكن تلك الدول من تحقيق ذلك بدأ يتولد الإتجاه لخفض سعر صرف عملتها بشكل ممنهج وتحقيق ميزة تنافسية بحيث تصبح السلع و الخدمات المصدرة أرخص ثمناً عن مثيلاتها في الدول الأخرى. إلا أن مثل ذلك الإجراء سوف يؤثر سلباً على تنافسية السلع و الخدمات للدول ذات الفائض التجاري، والتي هي بالفعل تعد أرخص ثمناً عن الدول ذات العجز التجاري. و الفائض التجاري يتحقق عندما تزداد صادرات دولة ما عن وارداتها وبالتالي يصبح لدى تلك الدولة فائض من العملات الأجنبية و يتم إعادة إستثماره من جديد في الدولة المستوردة كي تحافظ على قيمة عملتها الوطنية منخفضة. بينما تنقسم الدول على مستوى العالم إلى دول ذات عجز تجاري ويعني أنها تستورد أكثر مما تصدر وهذه الدول على سبيل المثال لا الحصر هم الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا. أما الدول ذات الفائض التجاري حيث حجم الصادرات لديها أكبر من حجم الواردات فهي تتمثل في دول مثل الصين و اليابان و إقتصاديات النمر الآسيوية مثل سنغافورة، وأيضاً سويسرا في أوروبا وكذا منطقة اليورو وإن كانت تضم دول ذات فائض تجاري مثل ألمانيا و دول ذات عجز تجاري مثل اليونان و إسبانيا. إذا المشكلة تكمن في بدء توجه الدول ذات العجز التجاري إلى الإعتماد على الصادرات و الإستفادة من تعافي الإقتصاد العالمي كي تتمكن من دعم عملية النمو على الصعيد المحلي، إذ أن الفائدة الأساسية التي تعود من نمو الصادرات

<sup>1</sup> صبحي إبراهيم مقار ، مرجع سابق.

هو إعادة معدلات التشغيل و دورة الإنتاج ومن ثم تقليص عدد العاطلين عن العمل و خفض معدل البطالة وبالتالي تنتظم الدورة الاقتصادية من جديد. ويلزم لتحقيق ذلك الهدف هو خفض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الرئيسية الأخرى وهنا ظهرت بوادر النزاع بين الدول<sup>1</sup>.

ومن أحد أشهر التدخلات التي كانت تحدث من قبل البنك المركزي الياباني و البنك المركزي السويسري في سوق الصرف الأجنبي. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تدخل البنك المركزي الياباني في عام 2003 بشكل تدريجي كبائع للين بما قيمته 1.5996 تريليون ين في الفترة ما بين 30 أكتوبر و 26 سبتمبر للحيلولة دون سقوط قيمة الين أمام الدولار تحت مستوى 108 تقريبا و الذي كان يعد مستوى مناسباً للأغراض التصديرية في ذلك الوقت تدخل البنك الياباني لتخفيض قيمة الين. أيضا البنك المركزي السويسري كان يتدخل عادة في سوق الصرف عندما ترتفع قيمة الفرنك السويسري بشكل غير مرغوب فيه من وجهة نظر البنك، وكلنا يعلم أن الإقتصاد السويسري من أحد الإقتصادات الصناعية وتعتبر الصادرات الداعم الرئيسي لتحقيق النمو. حيث تدخل البنك السويسري في الأول من شهر أبريل من عام 2010 في تمام الساعة 16:00 بتوقيت غرينتش لبيع الفرنك السويسري أمام اليورو كي يحافظ على مستويات قرب 1.4100، والجدير بالذكر أن البنك أعلن قبل هذا التدخل بأيام قليلة أن مستوى 1.4000 يعتبر المستوى الآمن له بالنسبة لسياسة سعر الصرف لديه، إلا أنه فاجأ الأسواق بالتدخل قبيل هذا المستوى بنحو 150 نقطة.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من التدخلات التي تم عرضها فيما سبق لم تكن تتدرج تحت مسمى "حرب العملات" بل كان أمرا مقبولا في الأسواق بل وعادة تكون متوقعة. لأنها كانت تتم بشكل منفرد أي تتم على أساس رؤية وتقييم بنك مركزي واحد داخل دولة ما للأوضاع و الأحداث التي تحتم عليه التدخل من أجل تحقيق هدف معين خاصة أنه في بعض الأحيان تكون عملات هذه الدول مقيمة بأكثر من قيمتها، وفي الغالب يكون تأثير هذا التدخل مؤقتا.

<sup>1</sup> جهاد عودة ، مرجع سابق.

<sup>2</sup> محمد جلال ، مرجع سابق، ص ص 2-6.

### المبحث الثالث: حرب العملات الدولية و إنعكاساتها على التجارة الدولية والأسواق المالية

لقد أدى النمو المطرد في التجارة الدولية خلال العشريتين القليلة الماضية و تشابك العلاقات الإقتصادية و التجارية بين مختلف الدول و التكتلات الإقليمية و الدولية بفعل الإنفتاح الإقتصادي و رفع الجواز أمام حركة السلع و الخدمات الأجنبية ، و كذا تحرير صناعة الخدمات المالية، في إطار العولمة المالية إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود ، الذي جعل أسعار صرف العملات من أهم و أدق المواضيع التي إستحوذت على إهتمام الأكاديميين و المستثمرين و متخذي القرارات على حد سواء ، وذلك لوجود علاقة وطيدة و مباشرة لسعر الصرف بالصادرات و الواردات و حركة رؤوس الأموال أي بالتجارة الخارجية و المعاملات المالية مع العالم ، و عليه فإن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف ستعكس حتما على تكاليف السلع و الخدمات المستوردة و المصدرة بالتالي على مستوى الأسعار الشيء الذي يؤثر على تنافسية الإقتصاد ككل.

#### المطلب الأول: إنعكاسات حرب العملات على التجارة الدولية وعلاقتها بأسعار النفط و الذهب

تعتبر حرب العملات الدولية بدرجة أكبر عن إنخفاض في قيمة الدولار الأمريكي بالتالي تؤثر بشكل مباشر التجارة الدولية بالتالي على الأسعار العالمية لأهم السلع الإستراتيجية بما فيها الأسعار العالمية للذهب و النفط حيث أن هذه الأخيرة مقومة و مسعرة بالدولار الأمريكي بالتالي فإن أي إنخفاض أو تدهور على مستوى الدولار سينعكس حتما على أسعار النفط و الذهب العالميين.

#### الفرع الأول: تأثير حرب العملات على التجارة الدولية

يبدو أن حرب العملات بدأت تأخذ طابعا عنيفا، خصوصا لجانب تدخل الدول والتصريحات الرسمية في هذا الشأن، إذ ترتب على وقوع الأزمة العالمية حدوث ردود فعل كبيرة و متباينة ، إلا أن أكبر و أخطر رد فعل تمثل في تنامي التوجهات الحمائية Protectionism ، و هو تطور يجعل مستقبل منظمة التجارة العالمية يتهدده الكثير من المخاطر.<sup>1</sup>

فقد حذر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية صانعي السياسات من أن التوترات المتزايدة بشأن العملات قد ينتج عنها عودة إلى الحمائية التجارية على غرار تلك التي حدثت في ثلاثينات القرن الماضي فمع سعي الحكومات إلى تعزيز النمو عن طريق التلاعب بأسعار صرف عملاتها فإن الخطوة التالية ستكون

<sup>1</sup>رضا عبد السلام ، مرجع سابق ، ص93.

إقامة حواجز من التعريفات الجمركية.

فإذا ما تسابقت الدول في تطبيق سياسة التخفيض التنافسي لأسعار صرف عملاتها فهذا يعني أنها سوف تجبر في النهاية على التخفيض المتكرر و المتقابل بالتالي تصبح سياسة التخفيض غير فعالة ، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات العالمية بشكل عام إلى المستويات التي تؤدي إلى تعزيز الركود الإقتصادي و تخفيض التجارة الدولية بشكل عام و هذا ما حدث سنة 2009 ، إذ إنخفضت التجارة الدولية بنسبة فاقت 12% و هذه هي الفترة التي إشتدت فيها حرب العملات و إتسعت رقعة الدول المخفضة لقيمة عملاتها ، من بداية الربع الأول لسنة 2008، إلى نهاية الربع الرابع لسنة 2009. فقد شهدت التجارة الخارجية للسلع تقلبات عدة منذ سنة 1965 و ذلك بتأثير مختلف الأزمات و الكم الهائل من التقلبات و حالات عدم الإستقرار ، ففي سنة 1994 كان نمو التجارة الخارجية ضعيفا من سابقه بمعدل نمو محدود يقدر بـ 5% إستمر حتى 1996 ، و سببه الأزمة المالية في دول جنوب شرق آسيا ، لتعود النكسة من جديد سنة 1997 بسبب الأزمة المكسيكية حيث إنخفض معدل نمو التجارة الخارجية إلى 5% سنة 1997 بعدما كان في حدود 10% قبل ذلك ، أما التقلبات في الألفية الجديدة كانت بدايتها سنة 2001 حيث تقلصت التجارة الخارجية بمعدل 11% ، و كان السبب في ذلك أحداث 11 سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تمثل هذه الأخيرة أكبر الشركاء التجاريين في العالم ، و بحلول عام 2006 أخذ حجم التجارة العالمية يتقلص ليستيقظ العالم في أواخر سنة 2008 على أزمة مالية عالمية ضربت التجارة الخارجية في الصميم فشهدت هذه الأخيرة أكبر معدلات الإنخفاض فاقت 12% عام 2009.<sup>1</sup>

حيث نجد أنه من أهم أسباب تراجع التجارة الدولية هو إنتشار الحمائية التجارية بسبب حرب العملات التي كادت تتحول إلى حرب تجارية ، فقد تزايدت الإجراءات الحمائية بين القوى الإقتصادية و التجارية الكبرى ، و اللافت هو أن 41.4% من الإجراءات الحمائية التي تم العمل بها في عدد كبير من بلدان العالم أو 176 إجراء حمائيا من بين 425 إجراء حمائيا تم رصدها عالميا. قد تم إتخاذها ضد الصادرات الصينية ، بما يعني أن القوة التجارية الصينية الأعظم في العالم في الوقت الراهن هي الهدف الأول لتلك الإجراءات الحمائية . لكن الصين بدورها إتخذت كرد فعل على تلك الإجراءات المضادة لصادراتها أو حتى كمبادرة منها 163 إجراء حمائيا ضد صادرات الدول الأخرى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> World Trade Report , « **trade in natural resources** » , 2010 , p22.

<sup>2</sup> رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص 94.

و من أهم الآثار الاقتصادية لحرب العملات على الإقتصاد العالمي هي خفض القيمة الحقيقية لإحتياجات الدول من العملات الأجنبية ، و إرتفاع مستويات التضخم في الإقتصاد العالمي نتيجة لإحداث خلل بين العرض النقدي و السلعي ، كما أن حرب العملات إذا ما إستمرت تتمثل في نقطتين مهمتين هما: <sup>1</sup> \*الأولى: هو أن تتحرك جميع البنوك المركزية ذات العلاقة في آن واحد كل لخفض قيمة عملته ، و ما قد ينتج عنه مبدأ " العين بالعين " بمعنى أن أي تحرك يقوم به بنك نحو التخفيض سوف يواجهه بتحرك معاكس و سريع من البنوك الأخرى.

\*الثانية: إن مبدأ العين بالعين سوف يتصاعد و يتولد عنه قرارات سيادية بإقرار إجراءات حمائية فورية على شاكلة ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية ، و هذه القوانين التي من شأنها أن تؤدي إلى تقلص حاد للتبادل التجاري بين الدول بالتالي الزج بالإقتصاد العالمي نحو هاوية الركود العميق مثلما حدث في الثلاثينات من القرن الماضي.

#### الفرع الثاني: تأثير حرب العملات الدولية على الأسعار العالمية للذهب

لا زالت أسعار النفط تتهاوى عالميا مسجلة مستويات منخفضة مع إستمرار المخاوف بشأن زيادة المعروض العالمي من النفط الخام في الأسواق. بالتوازي مع إنخفاض اسعار النفط تراجعت كذلك أسعار الذهب إلى أدنى مستوياتها ، مع إرتفاع الدولار الأميركي بالتالي ووجب البحث حول العلاقة القائمة بين أسعار النفط والذهب وبين سعر الدولار و سعر الذهب.

#### أولا: العلاقة بين النفط و الذهب

يعتبر النفط والذهب من أهم السلع الإستراتيجية في العالم ضمن التجارة الدولية ، نظرا لما يتمتع به من ميزات ومقومات جعلت منهما أهم السلع على مستوى العالم حتى أنهما أصبحا من أهم العوامل التي تقيم على أساسها اقتصادات الدول ، بالإضافة الى أنهما لهما دور أساسي في التوترات السياسية وخصوصا النفط ويتمتع الذهب بكونه أحد أهم وأكثر المعادن النفيسة إنشارا، وكذلك يعتبر إقتناء الذهب رغبة دائمة لدى الأفراد والجماعات وكذلك الدول، نظرا للقيمة المادية والمعنوية التي يتمتع بها الذهب.

ويرى معظم المحللين وجود علاقة متينة فيما بين الذهب والنفط ، وهذه العلاقة ناشئة عن إرتباطهما بالدولار الأمريكي من ناحية، ومن ناحية أخرى لكون سعر النفط ذو علاقة بإنتاجية معظم السلع كونه يمثل

<sup>1</sup> Mark S .Copilovitch ,Jon C .Pevehouse, «CURRENCY WARS ?EXCHANGE RATES AND GATT/WTO DISPUTE INITIATION » this paper were presented at the 5th Annual Meeting of the International Political Economy Society (IPES) , Harvard University , Cambridge , MA , November 13-14,2010, p 20.

جزءاً من مكونات التكلفة لأي سلعة، سواء تمثل ذلك في تكلفة النقل أو الإنتاج، وعليه فإن حدوث أي تغييرات في أسعاره من شأنه أن يؤثر في الإقتصاد المحلي والعالمي من خلال إحداث تغييرات في أسعار السلع المحلية والعالمية سواء أكان التغيير بالارتفاع أم بالهبوط. وتعتبر العلاقة بين النفط والذهب علاقة طردية ، بمعنى أن انخفاض أسعار النفط يعني بالضرورة تراجع لأسعار الذهب وفي الوقت الذي تصعد فيه أسعار البترول كانت أسعار الذهب تتجه بنفس الإتجاه وعود أسعار النفط يؤدي الى ارتفاع حصيله الدخل القومي للدول المنتجة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة مما يدفع الناس لشراء الذهب.<sup>1</sup> من خلال ما سبق يمكن القول بأن العلاقة بين النفط والذهب علاقة منطقية، فارتفاع أسعار النفط تحدث زيادة في أسعار الذهب.

### ثانياً: العلاقة بين الذهب و الدولار

منذ قاعدة " الصرف - الذهب " و الذهب يسير جنباً إلى جنب مع قيمة الدولار ، إلى غاية إنهيار نظام بريتن وودز 1971، و تعويم أسعار الصرف خلال إتفاقية جامايكا 1976 ، أين تم إلغاء السعر الرسمي للذهب مع الدولار و نزع الصفة النقدية عنه ، و معاملته كأى سلعة يتحدد سعرها بناء على العرض و الطلب عليها ، و ارتفاع قيمة الذهب هو كنتيجة حتمية فرضها الإنخفاض الكبير في سعر صرف الدولار في إطار حرب العملات ، لأن العبرة ليس في ارتفاع سعر الذهب و إنما في القدرة الشرائية لهذا المعدن.<sup>2</sup> فعلى النقيض من العلاقة بين النفط والذهب تعتبر العلاقة بين الأخير والدولار علاقة عكسية حيث يمكن أن نسميهما مادتين بديلتين حيث يزداد الطلب على إحدهما عندما يرتفع سعر الأخرى ، وهذه العلاقة تتبع من حقيقة أن الذهب أحد أهم أدوات التحوط ضد مخاطر التغيير في معدل الصرف للعملات، حيث يمكن للمستثمرين والمتعاملين في سوق النقد الأجنبي شراء الذهب لتغطية المخاطر الناتجة من ضعف الدولار، وبالتالي أية عملات أخرى. غير أن قيمة الدولار تتحدد أساساً من خلال معدل صرفه بالعملات الأخرى. فتراجع قيمة الدولار يعني إنخفاضه بالنسبة للعملات الرئيسية في العالم ، ويرجع الخبراء هذه العلاقة الى السياسة التي مارستها الولايات المتحدة منذ بداية السبعينات منذ إتفاق بريتون وودز الذي أسس لربط العملات بالدولار وفق قاعدة تساوي فيها أوقية الذهب 33 دولاراً، وأدت هذه السياسة إلى رفع مستوى التضخم

<sup>1</sup>عمر العمران، أسعار الذهب و علاقته مع الدولار، متاح على: [www.rawabetcenter.com](http://www.rawabetcenter.com)، تاريخ التصفح: 2018/02/10، على

الساعة: 16:18.

<sup>2</sup>شعبان عبده أبو العز المحلاوي، حرب العملات و تأثيرها على الإقتصاد المصري، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2012، ص66.

عالميا ولا تزال الأسواق العالمية معتمدة على السوق الأمريكي فخلال الأزمة الحالية على سبيل المثال، مالت قيمة الدولار نحو الإنخفاض في أوقات كثيرة ومع ذلك إنخفض سعر الذهب، وفي أوقات كثيرة إرتفعت قيمة الدولار الأمريكي، ومع ذلك إستمر سعر الذهب في الإرتفاع. هذا الإضطراب في العلاقة بين قيمة الدولار وسعر الذهب يأتي نتيجة عمليات المضاربة على الذهب في أوقات الأزمة، لذلك فإن الطلب على الذهب يأتي بفعل المضاربة المرتبطة بالمخاطر الإقتصادية في العالم التي تعد العامل الأساسي في الطلب على الذهب<sup>1</sup>.

كما أسلفنا يتمتع الذهب بكونه أحد أهم المعادن النفيسة ، ويرتبط الذهب والنفط معا بعلاقة عكسية مع الدولار ففي حين تتصف العلاقة بأنها متينة فيما بين الذهب والنفط نرى بأنها على العكس من ذلك مع الدولار و تجدر الإشارة إلى أن إنخفاض الدولار يؤدي إلى تحقيق فوائد للذهب على صعيدين هما:<sup>2</sup>

\***الصعيد الأول:** سعر الذهب سيزيد عند إنخفاض سعر الدولار، لأن تسعير الذهب يتم بالدولار وهو ما يفسر إرتفاع أسعار الذهب في السنوات القليلة الماضية تزامنا مع إنخفاض قيمة الدولار.

\***الصعيد الثاني:** عندما تهبط قيمة الدولار ، فإن الإستثمارات الأجنبية في الأسهم و السندات الأمريكية ستهبط ، مما يؤثر سلبا على الأسواق المالية ، و يعزز بصورة غير مباشرة من الطلب على الذهب للأغراض الإستثمارية بإرتفاع أسعاره.

#### ثالثا: العلاقة بين حرب العملات و أسعار الذهب

لقد مر الإقتصاد العالمي بعد تقاوم الأزمة المالية العالمية أي خلال الفترة من سبتمبر 2008 إلى سبتمبر 2010 ، بحالة من الفوضى بين التقارير المتفائلة و المتشائمة و المعلومات المتناقضة ، إنعكست هذه الفوضى على تقلبات حادة في أسواق صرف العملات نتج عنها تقلبات أكثر حدة في أسعار السلع الأساسية المقومة بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية.

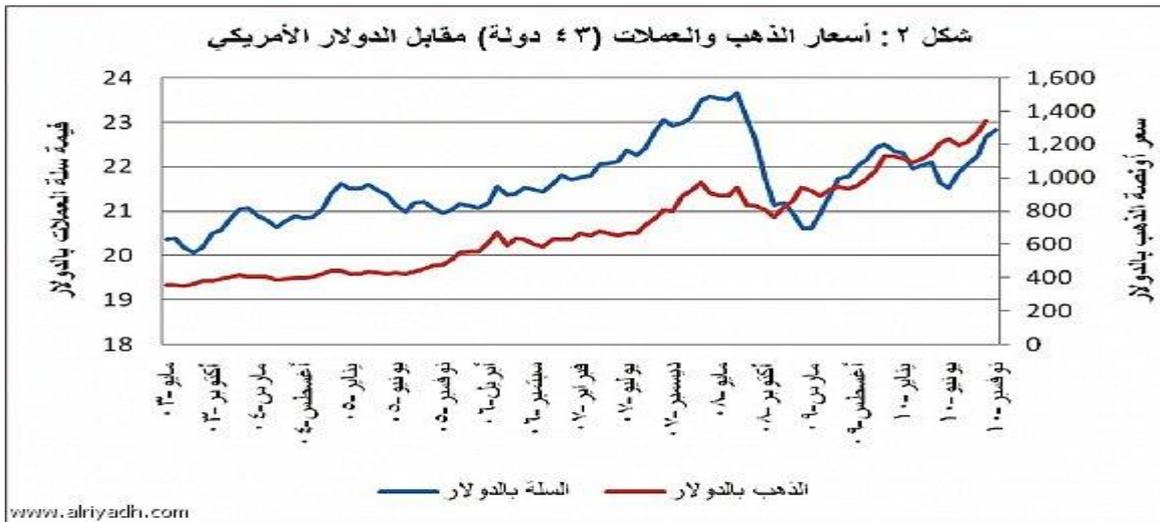
بالرغم من كل الفوضى التي كانت تحوم حول الإقتصاد العالمي ، فقد إختفت كل الأصوات التي كانت تنادي بالتخلص من مركزية الدولار وتقويم أسعار السلع الأساسية بسلة من العملات أو باليورو، فقد إنخفض سعر صرف اليورو مقابل الدولار بنسبة 25,3% (من 1,578 دولار إلى 1,194 دولار) خلال الفترة من عام 2008 إلى 2010. ولم يكن هذا هو السبب الرئيسي في إختفاء تلك الدعوات، بل لم تكن تلك الدعوات

<sup>1</sup> عامر العمران، مرجع سابق.

<sup>2</sup> شعبان عبده أبو العز المحلاوي، مرجع سابق، ص66.

مبررة أصلاً. فالدولار عملة قياس عالمية يستخدمها المتعاملون في أسواق السلع الأساسية، والتحدي الذي تواجهه الأسواق العالمية يكمن في صعوبة تحديد مصادر التقلبات السعرية. و الشكل أدناه يوضح العلاقة بين أسعار الذهب و الدولار الأمريكي قبل و بعد أزمة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية .

شكل رقم (03 - 01) : أسعار الذهب و العملات لـ43 دولة مقابل الدولار الأمريكي



المصدر: فادي عبد الله العجايي، أسعار الذهب و النفط و حقيقة حرب العملات، متاح على: [www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com)، تاريخ التصفح: 2015/11/04، على الساعة: 15:37.

وإذا قارنا قيمة السلة بسعر أونصة الذهب الشكل: (03- 01) نلاحظ قوة العلاقة بين الذهب و الدولار في فترة ما قبل الأزمة (قبل سبتمبر 2008). في حين إنخفضت العلاقة بشكل واضح في فترة ما بعد الأزمة، حيث أصبحت أسعار الذهب أقل إستجابة للتغير في قيمة الدولار. فأسعار الذهب في إرتفاع مستمر وقيمة الدولار غير مستقرة، وقد يكون ذلك مؤشرا لظهور التضخم النقدي، أي لإنخفاض القوة الشرائية للدولار ومعظم العملات العالمية.

### الفرع الثالث : تأثير حرب العملات الدولية على الأسعار العالمية للنفط

تعتبر العلاقة بين أسعار العملات و خاصة الدولار و أسعار النفط علاقة جد شائكة ، ففي الوقت الذي يؤدي فيه إنخفاض الدولار إلى رفع أسعار النفط ، يسهم إرتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب إرتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، إذ يعد الإرتباط بين النفط و الدولار من المسلمات في الإقتصاد العالمي، وقد ساعد ما يعرف (بالبترو دولار) والعائدات المتحققة من أسعار النفط

العالية على التعاطي مع حالات العجز التجارية الكبيرة التي أصابت اقتصادها وذلك عبر تدوير الرساميل المتحققة من الصادرات النفطية للدول النامية وتوظيفها في إستثمارات جديدة. و فك العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار. إن لم يكن هذا ممكنا فإن إنخفاض إعتاد الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ .

فهناك عدد من العوامل التي تضافرت للتأثير سلبا على أسعار النفط الدولية ، يتصدرها زيادة المعروض نتيجة لتوسع الإنتاج من النفط التقليدي، كما من النفط الصخري ، إلى جانب الإرتفاع النسبي في سعر الدولار و هناك عوامل أخرى لا يجب إغفالها و التي تتعلق بالعوامل السياسية و الحروب الإقتصادية و التجارية أهمها حرب العملات الدولية ، التي توظف لخدمة الأهداف السياسية في إطار الحرب الباردة و سياسة الغرب للضغط و العقوبات الإقتصادية على روسيا بسبب أزمة أوكرانيا ، و كذلك على إيران في ملف المفاوضات النووية، هاتين الدولتين اللتين وضعتا ميزانيتها السنوية على أساس سعر النفط يزيد على 100 دولار للبرميل. و قد شهد النفط هبوطا دراماتيكيًا في أسعاره من 115 دولارا للبرميل في جوان 2014 إلى أقل من 45 دولار للبرميل بنهاية جانفي 2015، ليفقد أكثر من 60% من قيمته. و من المتوقع أن لا يتوقف إنخفاض سعر النفط عند هذا الحد لغياب القرار بخفض الإنتاج العالمي.<sup>1</sup>

#### أولاً: علاقة أسعار النفط بالعملات الأخرى و خاصة الدولار

قد يكون إرتفاع سعر الدولار أحد أسباب إنخفاض سعر النفط . ولكن كيف يكون إرتفاع الدولار سببا في إنخفاض سعر النفط؟ إن هناك سلعا دولية مسعرة بالدولار حصرا، أي أنها تباع وتشتري بالدولار فقط كالنفط مثلا. مما يعني أنه في حالة إرتفاع الدولار مقابل العملات الأخرى فإن أمريكا قادرة على إستيراد النفط بسعر أرخص بكثير، بينما تعاني الدول الأخرى من إرتفاع سعر النفط بالنسبة لها وذلك بسبب إنخفاض قيمة عملتها مقابل الدولار.<sup>2</sup>

يتساءل الكثير حول العلاقة بين أسعار النفط و الدولار، وهل هي علاقة طردية أم عكسية، وما هو الرابط بين سعر النفط وسعر الدولار؟ حيث خضعت العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط

<sup>1</sup>مي دمشقية سرحال، إستشراف الأفاق الإقتصادية العالمية و العربية 2015-2016 في ظل تزامن التحولات و المتغيرات، التقرير السنوي رقم (8)

الإتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، لبنان ، أبريل 2015، ص ص 15-16.

<sup>2</sup>زيد أبو منديل، ما السر وراء إنخفاض أسعار النفط و إرتفاع سعر الدولار الأمريكي، متاح على: [www.palsawa.com](http://www.palsawa.com) ، تاريخ

التصفح: 20/12/2016، على الساعة: 16:23 .

الخام للعديد من الدراسات الإقتصادية التي توصلت إلي نتائج غير حاسمة. وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولار وأسعار النفط وإتجاهها إلي أربعة وجهات نظر:<sup>1</sup>

- **وجهة النظر الأولى:** علاقة سببية أحادية الإتجاه من سعر صرف الدولار إلى أسعار النفط الخام من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة لإنخفاض الدولار التي تؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط .
- **وجهة النظر الثانية:** ترى إرتفاع أسعار النفط الخام تسبب خفض الدولار بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي والعكس صحيح. أى سببية عكسية.
- **وجهة النظر الثالثة:** فقد توصلت إلي وجود علاقة سببية متبادلة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار. إذ يجمع الرأي وجهتي النظر السابقتين.
- **وجهة النظر الرابعة:** وتشير إلى كل من سعر صرف الدولار وأسعار النفط تتحكم بها عوامل متباينة، فالأول يتحدد بما تطرحه نظريات سعر الصرف، والثاني تتحكم به الطبيعة الخاصة للسوق النفطية وهما نتاج لهيمنة الإقتصاد الأمريكي بحيث لا توجد علاقة بينهما.

فحتى نفهم طبيعة العلاقة بين أسعار العملات وبالأخص أسعار الدولار وسعر البترول قد يكون من المفيد تذكر هذه الحقائق: النفط يتم تسعيه وبيعه وشراؤه بالدولار الأمريكي، فكل البترول في العالم الآن يسعر بالدولار رغم أن بعض الدول تشترط أن تسلم العائدات باليورو، فتسلم العائدات باليورو ليس معناه أبدا تسعير النفط باليورو، ولا يوجد بترول في العالم الآن يسعر باليورو، أغلب البلدان تسلم عائدات البترول بالدولار الأمريكي هذا من جهة . ومن جهة أخرى نجد أن شركات البترول العالمية تستثمر في دول متنوعة، وهذا يعني أن التكاليف تكون بالدولار الأمريكي أو بعملات أخرى، في الوقت الذي تباع فيه نفطها في الأسواق الدولية بالدولار الأمريكي، ومن أسباب إنخفاض سعر العملة الأمريكية هو زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وذلك معناه أن زيادة الفرق بين الصادرات والواردات يؤدي إلى تخفيض الدولار الأمريكي. و من هذا المنطلق سنعرض تأثير إنخفاض سعر صرف الدولار على النفط على المدى القصير و الطويل. فتأثير إنخفاض سعر صرف الدولار على المدى القصير يختلف عن أثر خفضه على المدى البعيد إختلافا جذريا، ولكن كلا منهما ينتج عنه إرتفاع سعر البترول، فإنخفاض قيمة العملة الأمريكية على المدى القصير يؤدي إلى زيادة المضاربات في بورصات البترول الآجلة، ويرفع الطلب على البترول الأمر الذي يرفع

<sup>1</sup>المرجع السابق.

أسعاره، ويزيد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، والذي يؤدي بالتالي إلى تخفيض سعر الدولار الأمريكي. أما بالنسبة لتأثير إنخفاض سعر الدولار الأمريكي على المدى الطويل فإنه طالما أن النفط يتم تسعيه بالدولار الأمريكي، وبناء على الحقائق المذكورة أعلاه، فإن خفض سعر الدولار الأمريكي يسبب خفض الطاقة الإنتاجية وزيادة الطلب على البترول، وإنخفاض الإنتاج وزيادة الطلب يؤديان إلى إزدياد أسعار النفط. على سبيل المثال، خفض سعر صرف الدولار يخفض القيمة الشرائية لصادرات النفط، مما يؤدي إلى خفض الإستثمارات في مجالات الإكتشاف والبحث، ومن ثم خفض الطاقة الإنتاجية عما ستكون عليه لو كان سعر الدولار عاليا.<sup>1</sup>

وعلى العموم فإن العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار هي علاقة عكسية بالدرجة الأولى، وعلاقة طردية في بعض الإستثناءات وهي كالتالي :

1- **العلاقة العكسية بين النفط والدولار:** تعد صفقات بيع وشراء النفط بالدولار، وتستلم أغلب الدول النفطية عائداتها به، كما أن شركات النفط العالمية تستثمر في هذا المجال بالدولار، وتراكم الدول النفطية فوائدها المالية بعملات يحتل الدولار فيها نصيب الأسد. ففي هذا الإطار، وعندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في قيمة عملتها بالإنخفاض أو الإرتفاع، بإعتماد مجموعة من الوسائل من أهمها: أسعار الفائدة، أو من خلال تصريحات مسؤولي السياسة النقدية الأمريكية، فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع والخدمات العالمية المقيمة بالدولار، وأولها النفط. وهو ما يفسر طبيعة العلاقة بين التغير في سعر صرف الدولار والتغير في أسعار النفط، نظرا إلى كون الدولار هو العملة الأولى في العالم من حيث القوة الإقتصادية كما أن لا خلاف على أن النفط هو السلعة الأهم والأكثر تداولاً على المستوى العالمي. وتتصف طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين بالعكسية، إذ أن إنخفاض أسعار النفط يؤدي إلى إرتفاع سعر الدولار والعكس صحيح. ويستفيد الإقتصاد الأمريكي من إنخفاض أو إرتفاع أسعار النفط في الحاليتين، فإذا كانت الولايات المتحدة قلقة بشأن إرتفاع أسعار النفط، فترفع من قيمة سعر صرف الدولار لتتمكن من الحصول على نفط رخيص، أما إذا كانت قلقة بشأن أمن الطاقة، فإنه عليها تبني سياسة دولار قوي لأن ذلك يحد من نمو الطلب العالمي على النفط.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> [www.masrawy.com](http://www.masrawy.com) , Vue le :21/12/2016, à :17:32.

<sup>2</sup> أنس بن فيصل الحجري، **كيف يؤدي إنخفاض الدولار إلى إرتفاع أسعار النفط**، متاح على [www.alaswaq.net](http://www.alaswaq.net)، تاريخ التصفح: 2017/06/14، على الساعة : 19:20.

2- العلاقة الطردية بين النفط والدولار: يمكننا التسليم مطلقا بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، فقد تحدث إستثناءات يتوافق فيها إنخفاض الدولار مع إنخفاض أسعار النفط ، كما أن إرتفاع الدولار قد يساهم في رفع أسعار النفط ، ويحدث هذا عادة عند تضافر مجموعة من العوامل تؤثر في آلية العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط.<sup>1</sup>

\*العامل الأول: بعد إرتفاع أسعار النفط عام 1979 إلي 29 دولار للبرميل بسبب قيام الثورة الإيرانية لتتعدى سقف 36 دولارا للبرميل عام 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، تراجعت الأسعار بداية من عام 1981 نتيجة مجموعة من العوامل منها: زيادة إنتاج النفط في دول أخرى خارج أوبك خاصة في دول بحر الشمال، وتراجع دور منظمة أوبك كمسيطر في السوق النفطية، وأيضا تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الإقتصادي، نتيجة تبني الولايات المتحدة سياسة نقدية إنكماشية لمواجهة التضخم ، وكذلك قيام وكالة الطاقة الدولية بالتعاون مع شركات النفط الكبرى بخلق حالة من الإرتباك والفوضى في أسواق النفط. بناء على ذلك سارعت أوبك إلي خفض الإنتاج لدعم الأسعار فأضطرت المنظمة إلي تخفيض سعر النفط ليصبح 27.5 دولارا للبرميل عام 1985، ففي هذا الوقت إجتمعت الدول الصناعية الخمس في بلازا وقررت تخفيض قيمة الدولار للخروج من حالة الركود.

\* العامل الثاني: كما أنه يتوافق إرتفاع سعر صرف الدولار مع إرتفاع أسعار النفط ، وقد حدث ذلك عام 2001 عندما سجل الدولار أعلى إرتفاع له مقابل عملات الدول الصناعية الكبرى، خاصة أمام اليورو، حيث لم يمنع ذلك من إرتفاع أسعار النفط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، نتيجة المضاربة والخوف من إنقطاع الإمدادات النفطية رغم أن هذا التوافق كان لفترة قصيرة ، إلا أن أسعار النفط والدولار سجلت إرتفاعا مشتركا. إعتقد أن مجرد ذكر النفط اليوم ، يترافق مع ثلاث كلمات رئيسية تتبادر إلى الأذهان وهي: (الخليج، أمريكا، والحرب)، هذه الكلمات الثلاث تعبر عن معادلة متكاملة فدول الخليج العربية هي الدول ذات الحصة الأكبر من إنتاج النفط العالمي وتقدر بحوالي 62%، بينما أمريكا لها سياستها الخاصة التي تتبعها للحصول على ما تحتاجه من النفط. قد يتساءل البعض، أمريكا كغيرها من الدول المتقدمة التي تريد الحصول على مصادر الطاقة، إن السبب الذي يدفعنا لتخصيصها بالذكر هو كونها الدولة صاحبة العملة (الدولار) التي تقيم بها سعر برميل النفط ، مما دفع البعض إلي إطلاق مصطلحات مثل (البترو دولار) والذي

<sup>1</sup>زيد أبو منديل، مرجع سابق.

يطلق على الدولارات المستخدمة لإتمام صفقات شراء النفط ومصطلح (دولة أسواق النفط) والذي يطلق على الإتفاقات والمعاهدات التي تمت بين الدول المنتجة وأمريكا لتسعير النفط بالدولار، لكن ماذا يعني أن يرتبط سعر النفط بالدولار؟ إن هذا يعني أن على الدولة الراغبة بالحصول على النفط أن تحصل أولاً على الدولارات اللازمة لتسديد ثمن النفط، طبعاً تحصل عليها من خلال الإقتراض، أو مبادلة سلع وخدمات مقابل حفنة من الورق الأخضر. إن المتتبع لأسعار النفط يجدها متقلبة ومتفاوتة إرتفاعاً وانخفاضاً من فترة إلى أخرى، وذلك بناء على عوامل كثيرة تحكم هذا التغير، كالحروب والتحالفات الدولية، وحالة السوق وغيرها من العوامل الأخرى. لكن التقلب المفاجئ في الأسعار في هذه الآونة أثار الذعر في كثير من الدول خصوصاً تلك المنتجة للنفط، حيث أن أسعار النفط إنخفضت بشكل مفاجئ حتى وصل سعر البرميل الواحد إلى 32 دولار في أول يوم من شهر فيفري من عام 2016 بعد أن كان سعره 115 دولار في جوان من عام 2014. وتأثرت أسعار النفط سلبيًا بالمخاوف من وفرة المعروض مع تعميم دول أوبك وعلى رأسها السعودية على مواصلة ضخ النفط بقوة للدفاع عن حصتها السوقية، الأمر الذي يثير قلق بعض الأعضاء الأقل نفوذاً في المنظمة والذين يخشون من أن يهبط سعر برميل النفط إلى 20 دولار مما يعني إنخفاضاً حاداً في عوائد البلدان المنتجة.

#### ثانياً: تأثير حرب العملات على الأسعار العالمية للنفط

لقد تعاضم الحديث على مختلف الأصعدة حول ضرورة بقاء أسعار النفط دون مستوى 50 دولار (بل يأمل الغربيون في وصول البرميل إلى ما دون مستوى 15 دولار)، لئتمكن العالم من الخروج من الأزمة، و كأنه كتب على الدول النامية و في مقدمتها الدول النفطية أن تبقى دائماً كبش الفداء الذي يقدم قرباناً لضمان خروج مقامري الغرب من أزمتهم و خاصة الذريعة التي تقر بأن إنخفاض و تدني أسعار النفط يشكل ضرورة لتعافي الإقتصادات الغربية ومن ثم الإقتصاد العالمي، إنها الأكدوبة التي يحاول الغربيون ترويجها و إقناعنا بأنها الحل الوحيد و دونه سيهوي الإقتصاد العالمي.<sup>1</sup>

فمنذ عام 1971 حيث ألغيت قواعد صرف الدولار وفق المعايير التقليدية، أي أنه لم يعد مثل بقية العملات مضموناً من قبل مخزون الذهب، صارت قيمته مضمونة بالفكر السائد على الهيمنة الأمريكية لذا فاستمرار الهيمنة الإقتصادية الأمريكية عبر سلاح الدولار، لا يمكن أن تستمر إلا إذا حوفظ على هيمنتها

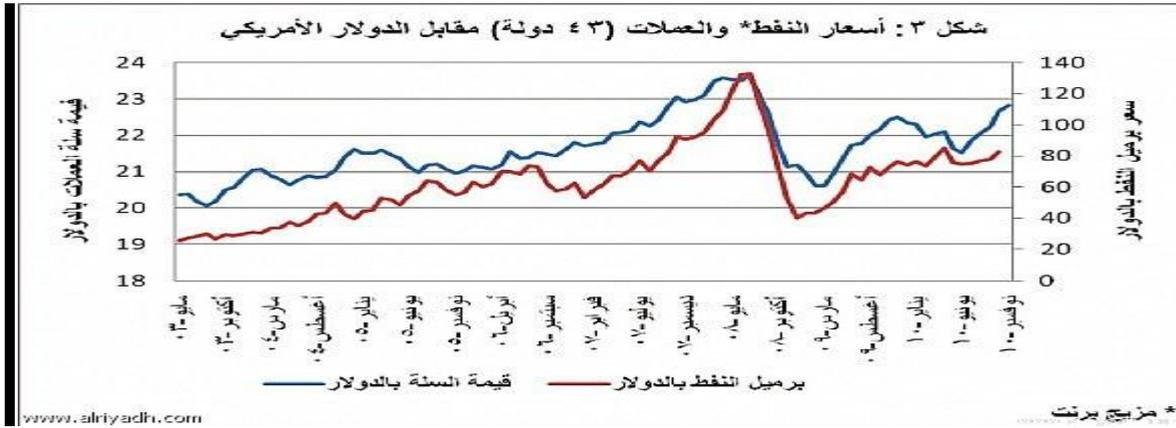
<sup>1</sup> رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 194 - 195.

السياسية و العسكرية .

إذ نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية توجه جديد ينادي بضرورة تأمين المصالح الإستراتيجية لأمريكا كقوة عظمى بشكل مباشر ، أي عبر الهيمنة الفعلية دون الإعتماد على أي شركاء أو حلفاء مهما بلغ وثوق الصلات و الروابط معهم ، و ضمن هذه المصالح الإستراتيجية التي تسعى أمريكا لتأمينها هي النفط الذي يحتل موقع الصدارة <sup>1</sup>.

و بإعتبار الدولار اللاعب الأساسي في حرب العملات فهو من العوامل التي لها أثر مباشر على إرتفاع أسعار النفط ، الإنخفاض المستمر للدولار الأمريكي و على مدى السنوات الخمس الماضية ، وجد أن إنخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى إرتفاع في سعر النفط بالدولار و العكس بالعكس ، و إذا قارنا قيمة سلة العملات بسعر برميل النفط ماهي إلا إنعكاس لقيمة السلة ، و بالتالي فإن أسعار النفط تستجيب للتغيرات في قيمة الدولار و الشكل الموالي يوضح ذلك .

شكل رقم ( 03 - 02):أسعار النفط و العملات لـ43 دولة مقابل الدولار الأمريكي.



المصدر: فادي عبد الله العجاي، أسعار الذهب و النفط و حقبة حرب العملات، متاح على: [www.alriyadh.com](http://www.alriyadh.com)، تاريخ التصفح: 2015/11/04، على الساعة: 15:37.

حيث نلاحظ من الشكل رقم (02-03) أعلاه أن أسعار النفط تتناسب عكسيا مع قيمة الدولار أي طرديا مع سلة العملات ، و ينظر معظم المحللين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة . ففي حين إزداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.1% أي ما مجموعه 4.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين عامي

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، الحداثة و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004، ص ص 82 -83.

1998 و 2002 ، تسارع نمو الطلب العالمي، بمعدل سنوي بلغ 2.1% أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2004 و 2009 و ترجع معظم أسباب هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى إقتصاديات أسواق الدول الناشئة و بشكل خاص إلى الصين.

كما تجدر الإشارة إلى أن تراجع الطلب على مشتقات المحروقات في الولايات المتحدة و إستمرار توقع تراجعه عالميا على النفط الخام، و قرار منظمة أوبك تقليص إنتاجها من النفط بما يعادل مستوى تراجع الطلب في الأسواق العالمية ، كلها عوامل أسهمت في دفع أسعار النفط إلى التراجع بإستثناء المؤثرات و العوامل الموسمية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: إنعكاسات حرب العملات على الأسواق المالية

منذ إنتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينات من القرن الماضي إجتاحت العالم وعلى مدى عقدين حروب متنوعة ومختلفة الأساليب ومناطق ساخنة وبؤر مرشحة للسخونة من أجل إعادة صياغة خارطة العالم وهندسة الكون سياسيا وإقتصاديا ، ومن بين الحروب الجديدة هذه ما يسمى بحرب العملات، التي تمارس تأثيرات سلبية في أسواق المال وتلحق الضرر بإقتصادات الدول و علاقاتها التجارية.

وهذه الحرب لا يمكن تحريكها إلا من دول كبرى في إستخدام عملتها الدولية كسلاح في مواجهة المقابل، حيث يلعب الدولار الأميركي الدور الكبير والمؤثر في الأسواق المالية الدولية ويسيطر على حوالي 85% من قيمة الأسهم العالمية المقدرة بحوالي 3 تريليونات دولار يوميا وعلى حوالي 86% من حجم المبادلات اليومية في أسواق الصرف العالمية والبالغة 3,2 تريليونات يوميا وهو يمثل حوالي 62% من إجمالي الإحتياطيات النقدية الدولية البالغة أكثر من 12 ترليون دولار.<sup>2</sup>

و في ضوء قوة الدولار الأميركي ونفوذه المؤثر دوليا فقد أقدمت الولايات المتحدة على إغراق النظام المالي الدولي بالسيولة النقدية من عملة الدولار مع معدلات فائدة منخفضة جدا أسهمت في تخفيضات حادة وسريعة في سعر صرف الدولار الأميركي إزاء العملات الدولية الأخرى بهدف إحداث حالة من الإنتعاش في إقتصادها، إذ يسمح إنخفاض الدولار بخفض تكاليف الإنتاج وبالتالي إعطاء حافز للصادرات مقابل الإضرار

<sup>1</sup>مصطفى العبد الله الكفري، الأزمة المالية العالمية و التحديات الإقتصادية الراهنة في الدول العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، دمشق، 2012، ص105.

<sup>2</sup>خلفان الرجبي، حرب العملات تمارس تأثيرات سلبية في أسواق المال، متاح على: [www.albayan.ae](http://www.albayan.ae) ، تاريخ التصفح: 2014/11/04، على الساعة: 15:58.

بالشركاء التجاريين وإحداث خلل في النمو المتوازن وإرباك في نسيج التعاون الدولي بعد أن أصبحت مصالح العالم متشابكة وبالتالي فإن المتضرر الأكبر المقصود من هذا التخفيض هي الصين.

فالأزمة المالية العالمية أحدثت خللا في أداء الإقتصاد الأمريكي أدى الى ضعف النمو الإقتصادي فيها و زيادة نسبة الباحثين عن العمل وإنحسار صادراتها وتدني أداء وربحية مؤسساتها الإقتصادية وتدني متوسط دخل الفرد والإنذار بحصول كساد إقتصادي وأسباب لنشوب حرب العملات. حيث تمكنت العديد من الدول الناشئة خاصة الصين والهند والبرازيل وغيرها من تحقيق مستويات نمو عالية وفوائض في موازينها التجارية وموازن مدفوعاتها قياسا بأوروبا واليابان والولايات المتحدة وازدادت الحصة التصديرية على حساب حصة الولايات المتحدة وأوروبا واليابان وتنامي نشاط وربحية مؤسساتها الإقتصادية وإنخفاض معدل الباحثين عن عمل لديها للمستويات الطبيعية وحققت الأسواق المالية للدول الناشئة نسبة نمو ونشاط فريد. ولايزال القطاع المصرفي يتمتع بالمتانة المالية في هذه الدول. حيث كانت أسعار الفائدة في هذه الدول أكثر تشجيعا للإستثمار من أوروبا واليابان والولايات المتحدة الاميركية. ومن أسباب نشوب حرب العملات أسعار صرف العملات في الدول الناشئة خاصة الصين المرتبطة بسعر صرف الدولار مما أدى الى الحد من قدرة الولايات المتحدة التصديرية إتجاه هذه الدول لإختلاف تكاليف الإنتاج<sup>1</sup>.

أصبحت الولايات المتحدة أكبر مستورد من الصين مما أعاق تعافي قطاعاتها الإنتاجية وإستطاعت الدول الناشئة بناء إحتياطات مالية كبيرة نتيجة للفوائض في موازينها التجارية مما جعلها قوة إستثمارية مؤثرة. حيث نجد أن الولايات المتحدة فشلت خلال السنوات الخمس الأخيرة في إقناع الدول الناشئة (خاصة الصين) برفع أسعار صرف عملاتها لإعطاء فرصة تنافسية للولايات المتحدة الأميركية لمعالجة مشاكلها الإقتصادية خاصة العجز الهائل في ميزانها التجاري وميزان مدفوعاتها حيث بلغ هذا العجز بحدود 10 تريليونات دولار وهو مايوازي إجمالي الناتج القومي لديها.

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية الخروج من النفق الإقتصادي المظلم من خلال إستخدام عملتها التي تشكل عملة الإحتياطي الرئيسية وعملة السيولة الدولية وعملة تقييم السلع كسلاح موجه ضد الدول الناشئة وخاصة الصين، في محاولة منها للتخفيف من الأوضاع الإقتصادية التي تعاني منها وخاصة معالجة الباحثين عن عمل والتخفيف من العجز الهائل في ميزان مدفوعاتها فقامت بتبني بنك الإحتياطي الفيدرالي

<sup>1</sup> مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سابق، ص 105-106.

الأمريكي برنامجا سمي ببرنامج "التيسير الكمي" والذي يقوم على أساس طرح كميات كبيرة جدا من الدولار الأمريكي للتداول من قبل الحكومة لإعادة شراء سندات الحكومة الأمريكية كل ذلك بهدف التأثير على سعر صرف الدولار لجعل السلع الأمريكية المعدة للتصدير أقل سعرا لمنافسة الدول الناشئة.<sup>1</sup> وتخفيف النفقات العامة للدولة من خلال تجنب دفع الفوائد على السندات التي يتم إطفائها وإحداث خلل في الأداء الإقتصادي للدول الناشئة من خلال إنتقال الأموال الساخنة الى الأسواق المالية للدول الناشئة ذات الربحية الأعلى وبالتالي إيجاد فقاعات إقتصادية في هذه الأسواق على غرار ما حصل في أزمة النمر الآسيوية وإحداث ضغوط تضخمية في إقتصاديات الدول الناشئة وأسواقها من خلال التأثير على أسعار صرف عملاتها ورفع أسعار تكاليف الإنتاج لديها نتيجة لإنقاص قيمة عملتها مالم تقم برفع سعر صرف عملتها والذي في حالة حصوله يؤدي لضعف صادراتها. فقد بلغت الأموال التي تم طرحها بموجب برامج التحفيز ، الدفعة الأولى 500 مليار دولار والدفعة الثانية 600 مليار دولار، وهاتان الدفعتان تمثلان أكثر من (ثلثي) عرض النقد الدولي بالدولار. وإن خفض القيمة الحقيقية لإحتياطات الدول من العملات الأجنبية وإرتفاع مستويات التضخم في الإقتصاد العالمي نتيجة لإحداث خلل بين العرض النقدي والسليبي وإيجاد خلل في أداء الأسواق المالية العالمية خاصة الناشئة منها من خلال تحول النقد المصدر الى أموال ساخنة تجوب أسواق العالم للمضاربة وإيجاد فقاعات إقتصادية في أسعار الأصول وفي الأسواق المالية للدول الناشئة وسيادة المضاربات في الإقتصاد الدولي أكثر من الإستثمار. يقصد بالأسواق المالية ليس فقط أسواق الأوراق المالية من أسهم وسندات ولكنها تضم أسواق الأوراق المالية وأسواق العملات وأسواق المعادن الثمينة وأسواق المشتقات وأسواق العقود المستقبلية. بموجب برامج التيسير الكمي المتواصل تقرر طرح 1,1 تريليون دولار على دفعتين مما يؤدي لزيادة عرض النقد الدولي بالدولار بشكل كبير جدا. إن فرص إستثمار هذه الأموال محدودة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوروبا الغربية بسبب ربحية الأسواق المالية فيها متدنية قياسا بالأسواق الناشئة، سعر الفائدة المصرفية متدن بالقياس للأسواق الناشئة، معدل النمو الإقتصادي فيها متدن قياسا بالأسواق الناشئة والمؤسسات المالية في الدول الناشئة لا تعاني من المشاكل المالية التي تعانيها المؤسسات المالية الأمريكية والأوروبية واليابانية.<sup>2</sup>

و نظرا للأسباب السالفة الذكر فإنه من الطبيعي بموجب برامج التحفيز أن تهاجر الأموال

<sup>1</sup> عبد الله رزق، مرجع سابق، ص 312.

<sup>2</sup> خلفان الرحبي، مرجع سابق.

المطروحة للأماكن الأكثر ربحية بحثًا عن الفرص الواعدة في الأسواق الناشئة ، مما يؤدي الى تحول هذه الأموال إلى أموال ساخنة تستخدم في المضاربات وزيادة حجم السيولة الدولية بشكل كبير قد يكون أكبر من إمكانية الأسواق على إستيعابها مما يؤدي إلى إرتفاع مؤشراتنا بشكل لايعكس الواقع الإقتصادي لإقتصاديات الدول الناشئة، تضخم أسعار السلع الرئيسية والمعادن الثمينة وإزدياد حجم المضاربة على الأصول في الدول الناشئة بهدف تحقيق الأرباح وإيجاد فقاعات إقتصادية في الدول الناشئة وإحتمال إنفجارها بما يحقق فوائد للإقتصاديات الغربية المتعثرة.

## الخلاصة

تظهر حرب العملات بالنتيجة النهائية بصورة عالمية كدول تتصارع ، ولكن هي غالبا تنشأ من خلل داخلي في الدول التي تشن هكذا نوع من الحروب و التي تعاني من بطالة مرتفعة و نمو منخفض و نظام مالي ضعيف . فهدف أي حكومة هو الدفع بعجلة النمو إلى الأمام و رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي و لما كان الناتج المحلي الإجمالي يقوم على ركائز أربعة أساسية و هي ( الإستهلاك ، الإستثمار ، الإنفاق الحكومي ، صافي الصادرات) ظهرت بذور حرب العملات الدولية، فلن ننتظر معدل إستهلاك جيد من بلد يعاني من البطالة و الديون. و الإستثمار وثيق الصلة بالمستهلك ، و الحكومات تعتمد في إنفاقها على الضرائب و الإقتراض ، ففي حال لم تختار هذه الحكومات سياسة التقشف و إعادة الهيكلة للنهوض بنمو ذاتي حقيقي ستلجأ حتما لرفع معدل الناتج المحلي الإجمالي ألا و هو صافي الصادرات.

إن لحرب العملات الدولية إنعكاسات قد تكون مدمرة على الإقتصاد العالمي ، سواء على الدول التي تمارس سياسة التخفيض للقيمة الخارجية للعملة أو الدول التي تتلقى هذه السياسة ، فبالرغم من النتائج الإيجابية لتخفيض قيمة عملة البلد على إقتصاده المحلي إلا أن ذلك سيضرر بمصالح شركائه التجاريين أو ما يسمى بسياسة "إفكار الجار" و التي تؤدي في المقابل بردات فعل إنتقامية من قبل الدول المتلقية لعمليات تخفيض قيمة العملات فهذا ما سيؤدي كنتيجة حتمية إلى إنسداد تجاري دولي مما يحد من التجارة البينية بين أكبر الإقتصادات العالمية وخاصة إذا ما تعلق الأمر بأهم طرفين رئيسيين في هذه الحرب التجارية أي بين الولايات المتحدة الأمريكية ( الدولار الأمريكي و اليوان الصيني) ، حيث أن لها إنعكاسات و آثار على التجارة الدولية بما فيها أسعار النفط و الذهب هذا من جهة و من جهة أخرى على الأسواق المالية الدولية و هذا ما يعاني منه الإقتصاد العالمي في الوقت الراهن، كل هذه الظروف لن تسمح بتعافي الإقتصاد العالمي إذا لم يتم القيام بإصلاحات عميقة على مستوى النظام النقدي الدولي .

سيصبح العالم مكانا أفضل إذا ما إتبعته الحكومات سياسات تعزز من مستوى النمو عبر دعم الطلب المحلي، بدلا من إتباع تدابير التصدير التي تسبب إفكار الجار. ولكن هذا سيتطلب تقليل الإعتدال على السياسة النقدية وسياسة الإعتدال على السياسات المالية المناسبة (مثل الإنفاق بشكل أكبر على البنية التحتية للإنتاج). بل إن حتى سياسات الدخل التي ترفع من مستوى الأجور، التي تؤدي بالتالي إلى إرتفاع مستوى الدخل والإستهلاك الخاص بالعامل، تعتبر مصدرا أفضل للنمو المحلي عن تخفيض قيمة العملة (والذي يقلل من القيمة الحقيقية للأجور).



# الفصل الرابع

دراسة تحليلية للعلاقات  
التجارية الأمريكية الصينية في  
ظل حرب العملات الدولية

## تمهيد

كانت بعض الدول تقوم بتخفيض قيمة عملاتها لجعل السلع و الخدمات المصدرة أكثر تنافسية بسبب رخص ثمنها مقابل مثيلاتها في الدول الأخرى ، لم تكن تتدرج هذه التدخلات تحت مسمى حرب العملات ، بل كان هذا أمرا مقبولا لأنه كان يتم بشكل منفرد على أساس تقييم بنك مركزي واحد داخل دولة ما للأوضاع التي تحتم عليه التدخل مؤقتا من أجل تحقيق هدف معين نتيجة لكون عملة هذه الدولة مقومة بأكثر من قيمتها، لتتدافع حاليا دول العالم نحو تطبيق هذه السياسة ضد قوى السوق التي يجب أن تكون المحدد الأساسي للطلب و العرض ، حيث تنشأ المخاطر في حالة تدخل البنوك المركزية في وقت واحد لخفض قيمة العملات الخاصة بكل منها بالتالي إتخاذ إجراءات حمائية كمواجهة من البنوك الأخرى مما سيؤدي إلى إنخفاض حاد في حجم التجارة الدولية. الأمر الذي أدى إلى ظهور مصطلح حرب العملات و الذي بدأ مع الصراع الدائر بين أكبر اقتصادات العالم متمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية من جانب و الصين و كافة الدول ذات الفائض التجاري من جانب آخر، فالولايات المتحدة تتخذ في محاولتها للتغلب على الأزمات التي تتعرض لها موقفا متشددا ضد الطرف الثاني الصين لإجبارها على رفع قيمة عملتها مقابل الدولار بينما تسعى للحفاظ على معدلات النمو التي حققتها مؤخرا فهي ترفض دوما التدخلات الأمريكية أو الأوروبية في هذا الشأن حيث يسهم ضعف اليوان في زيادة صادراتها التي تمثل ركيزة إقتصادها.

لهذا إستحوذت العلاقات الأمريكية الصينية خاصة التجارية منها على إهتمام عدد كبير من الباحثين الإقتصاديين، نظرا لما حققه كل منهما من منافع هائلة ومتبادلة عن طريق التعاون التجاري و الإقتصادي ومواجهة الخلافات. إذ تعتبر الصين أهم و أكبر شريك تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية و أكبر سوق للصادرات الأمريكية و أضخم مصدر لواردات الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، حيث قامت الصين بتوسيع علاقاتها الإقتصادية بشكل كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الثلاثة الماضية و تعزز الإستثمار و التجارة بين البلدين كشريكين تجاريين مهمين بشكل ملحوظ . و هذا ما حثنا التطرق لفصلنا: "دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات الدولية " حيث قسم كمايلي:

**المبحث الأول:** دراسة تحليلية للإقتصاد الأمريكي.

**المبحث الثاني:** دراسة تحليلية للإقتصاد الصيني.

**المبحث الثالث:** تطور التجارة البينية الأمريكية - الصينية في ظل حرب العملات الدولية.

**المبحث الرابع:** أثر سعر صرف اليوان و الدولار على إتجاه التجارة البينية الأمريكية - الصينية.

### المبحث الأول: دراسة تحليلية للإقتصاد الأمريكي

يعد المتغير التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية أحد العناصر الأساسية الدافعة نحو ممارسة القوة في النظام الدولي، فالسجل التاريخي للولايات المتحدة الأمريكية حافل بممارسات القوة ، بدءا من حرب الإستقلال ضد بريطانيا مرورا بالحرب العالمية الأولى و الثانية ووصولاً إلى نهاية الحرب الباردة ، ليمهد بذلك دخول الولايات المتحدة الأمريكية عصر جديد يجعل منها الدولة المهيمنة عالمياً ، حيث تمتلك الولايات المتحدة من الإمكانيات الضخمة العسكرية و الإقتصادية و الثقافية و التكنولوجية التي تجعلها في قمة الهرم للإقتصاد العالمي دون منازع.

ففي بداية السبعينات كانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس أكبر دول العالم الإقتصادية و خلال الستين عاما من عمر الإقتصاد العالمي لازالت أمريكا على القمة، ولم تكن تلك الفترة كافية أمام أي دولة في العالم لتزحزح الولايات المتحدة عن مركزها الأول.

### المطلب الأول: مرتكزات و نقاط قوة و إستقرار الإقتصاد الأمريكي

إنطلاقاً من الواقع الدولي الجديد الذي أصبح يتسم أكثر من أي وقت مضى بتعزيز التكتلات الإقتصادية الكبرى بقصد رفع تحديات النمو التي تستوجب تنسيق الجهود و تكامل الإمكانيات ، فإن المنافسة الدولية أصبح نطاقها يتسع بالتدرج ليتخذ بعداً قلوبياً ، و إن حتمية التقاطع أضحت حقيقة واقعة فرض هذا الأمر على الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة بناء مرتكزات إقتصادية صلبة لتقادي عواقب إختلال ميزان القوى الإقتصادية الصاعدة و المتطلعة للزعامة الإقتصادية العالمية.

### الفرع الأول: النفط

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة من خلال رأسمالية السوق بإعتبارها إقتصاداً رأسمالياً مختلطاً تغذيه وفرة الموارد الطبيعية و البنية التحتية المتطورة و الإنتاجية العالية<sup>1</sup> ، إلى توحيد العالم بهدف توسيع و زيادة سيطرتها على العالم و الحفاظ على المكانة التي وصلت إليها و هي "مركز الدولة العظمى ذات المسؤولية العالمية".

حيث يعد النفط مصدراً طاقوياً ذا أهمية قصوى للإقتصاد الأمريكي و الإقتصادات الصناعية الأخرى فهو بمثابة الدم الذي يسري في شريان المؤسسات الإقتصادية ، و تتبع أهمية النفط تلك بالنسبة للإقتصاد

<sup>1</sup>نخبة من الخبراء الإقتصاديين، دراسات حول الأنظمة الإقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص259.

الأمريكي من خلال النظر إلى حجم الإستهلاك الأمريكي لهذا المصدر الطاقوي ، وهو ما جعل مسألة الوصول إلى منابعه الغنية و الهيمنة عليها بصورة متواصلة ، للحصول عليه بأثمان زهيدة تحتل حيزا كبيرا في الإستراتيجيات الإقتصادية الأمريكية و أولوية من أولويات أهداف سياستها الخارجية منذ عقد الخمسينيات.

حيث شهدت أمريكا حفر أول بئر نفط بالعالم بولاية بنسلفانيا في عام 1859 ومن بعدها إنطلقت صناعة النفط بأمريكا والعالم ومنذ ذلك الوقت إستهلك العالم حوالي تريليون برميل نفط. وفي عام 1900 بدأت صناعة النفط بالإزدهار بأمريكا وبدأ الإنتاج يشهد قفزات متتالية ولا سيما مع بدء إستخدام النفط كوقود للسيارات . وبسبب محتوى الطاقة العالية الكامنة بالنفط بالإضافة الى سهولة نقله، أصبح النفط أكبر مصدر للطاقة في أمريكا والعالم منذ منتصف خمسينات القرن الماضي وحتى الآن. وتتوقع شركة أكسون أن يبقى النفط أكبر مصدر للطاقة حتى 2040.<sup>1</sup>

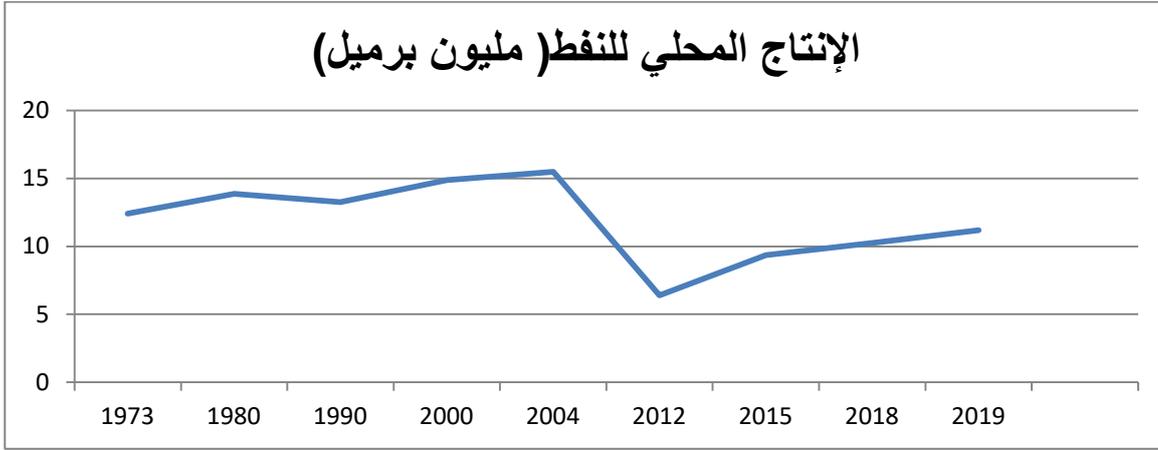
برزت أهمية النفط للإقتصاد الأمريكي بصورة واضحة ، بعد حدوث ما يسمى بالصدمة النفطية الأولى عام 1973 إثر الإرتفاع المفاجئ في أسعار النفط نتيجة للعقوبات التي فرضتها الدول العربية المصدرة للنفط ضد الدول التي وقفت إلى جانب إسرائيل في حرب أكتوبر 1973 و قد تطور إعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستورد بصورة سريعة ، ففي عام 1973 كانت تستورد كمعدل 3.241 مليون برميل يوميا ، في حين كانت تنتج كمعدل 9.209 مليون برميل يوميا إزدادت هذه الفجوة بين الإستيراد و الإنتاج شيئا فشيئا ، إذ تطورت إستيراداتها من النفط الخام منذ عام 1973 و حتى عام 2004 بمعدل 32% ، فيما إنخفض إنتاجها لنفس الفترة بمعدل 58%<sup>2</sup> لتصل وارداتها من النفط الخام خلال عام 2017 حوالي 7.9 مليون برميل يوميا حيث سجل إنخفاضا خلال هذه السنة مقارنة بالسنوات السابقة.<sup>3</sup> و الشكل أدناه يعبر عن تطور الإستهلاك المحلي للولايات المتحدة الأمريكية حيث أن هذا الأخير يموله الإنتاج المحلي للفترة الممتدة بين 1973 إلى غاية 2017.

<sup>1</sup> سليمان الخطاف، أمريكا و صناعة النفط، متاح على : [www.alphabeta.argaam.com](http://www.alphabeta.argaam.com)، تاريخ التصفح: 2017/12/16، على الساعة:16:18.

<sup>2</sup> عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، إكتشاف الدورات الإقتصادية الأمريكية ، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص150.

<sup>3</sup> أحمد أبو حجر ، واردات الولايات المتحدة من النفط، متاح على: [www.youm7.com](http://www.youm7.com) ، تاريخ التصفح:2018/02/11، على الساعة:17:32.

الشكل رقم (04-01): تطور الإنتاج المحلي الأمريكي (1973 - 2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: 44: 17، à: 11/02/2018، Vue le: [www.arabic.sputniknews.com](http://www.arabic.sputniknews.com)

وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه أن الإستهلاك الأمريكي من النفط في إرتفاع مستمر من 12.4 مليون برميل يوميا عام 1973 إلى 13.860 عام 1980 إلى 13.246 عام 1990 و إلى 14.889 عام 2000 و إلى 15.482 برميل يوميا عام 2004. ليسجل إنخفتضا مع بداية 2012 إلى غاية 2014 بسبب ثورة الزيت الصخري . ليعود إلى الإرتفاع في 2015 لعدم تحقيق الإكتفاء الذاتي للنفط . فالولايات المتحدة لازالت تستورد 40% من إحتياجاتها النفطية بالرغم من الطفرة التي ظهرت و هي ظاهرة ثورة الزيت الصخري حيث كان معدل إنتاج النفط يوميا من نفس السنة 9.36 مليون برميل باليوم ، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال النفط و مشتقاته و أن 50% من العجز التجاري الأمريكي سببه هو إستيراد البترول و مشتقاته لتغطية ذلك العجز بين الإنتاج و الإستهلاك.<sup>1</sup> ليرتفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام إلى 10.25 ملايين برميل يوميا، في الفترة 27 من شهر جانفي و2 فيفري من سنة 2018، مسجلا بذلك أعلى رقم قياسي على الإطلاق في تاريخه. ووفقا لبيانات إدارة الطاقة الأمريكية الصادرة خلال شهر فيفري من نفس السنة ، فإن إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام زاد بمقدار 332 ألف برميل يوميا في الفترة المذكورة، مقارنة بالأسبوع الذي سبق تلك الفترة لتحل محل السعودية التي تحتل المرتبة الثانية عالميا. وبهذا المعدل تكون أمريكا تجاوزت المستوى القياسي الذي بلغته في نوفمبر 1970، إذ بلغ إنتاجها اليومي آنذاك 10.04 ملايين برميل، وفقا لـ "الأناضول". وبحسب أحدث تقرير لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، المتعلق بسوق النفط، الصادر خلال جانفي من

<sup>1</sup> [www.raialyoum.com](http://www.raialyoum.com) , Vue le :16/12/2017, à : 15 :51.

نفس السنة ، فإن معدل إنتاج السعودية من النفط الخام خلال ديسمبر كان 9.92 ملايين برميل يوميا.وفي تقريرها الشهري "آفاق الطاقة في الأجل القصير"، الذي صدر في نفس الشهر، توقعت إدارة الطاقة أن إنتاج النفط الخام الأمريكي سيرتفع إلى 10.59 ملايين برميل يوميا في 2018، و11.2 مليون برميل يوميا خلال 2019.<sup>1</sup>

وفي المقابل نجد أنه قد إرتفعت إحتياطيات أمريكا من النفط التقليدي من 30 مليار برميل في 1995م الى 55 مليار برميل في 2015 إذ تنتج أمريكا من النفط التقليدي حوالي 6 ملايين برميل باليوم وبذلك فإن هذه الإحتياطيات تكفي أمريكا لمدة 25 سنة فقط . ولكن أمريكا طورت مصدرا آخر مهم جدا وهو الزيت الصخري الذي تبلغ إحتياطيات أمريكا منه حوالي 78 مليار برميل وتنتج أمريكا يوميا حوالي 5 مليون برميل وبذلك تكفي إحتياطيات الصخري أمريكا حوالي 40 سنة. وهذا يدل وبشكل عام على أن إحتياطيات أمريكا من النفط التقليدي وغير التقليدي لن تستمر أكثر من 40 عاما إلا إذا تم تطوير مزيد من التقنيات القادرة على زيادة الإحتياطيات القابلة للإستخراج<sup>2</sup>. ليصل إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري خلال 2017 حوالي 5.078 مليون برميل يوميا<sup>3</sup>.

أما في سوق الطاقة فالجدول الموالي يوضح الدول الأكثر إستهلاكا للنفط عالميا خلال 2016، حيث تمثل الدول العشر المرصودة بالشكل أكثر من 60% من إجمالي الإستهلاك العالمي البالغ 96.55 مليون برميل يوميا<sup>4</sup>.

#### جدول رقم (04-01): الدول الأكثر إستهلاكا للنفط خلال 2016

الدولة	%النسبة من إستهلاك العالم
أمريكا	20.3
الصين	12.8
الهند	4.6
اليابان	4.2
السعودية	4.0

<sup>1</sup> [www.arabic.sputniknews.com](http://www.arabic.sputniknews.com), Vue le :11/02/2018, à :17 :44.

<sup>2</sup> سليمان الخطاف مرجع سابق.

<sup>3</sup> أحمد أبو حجر، الولايات المتحدة تزيد إنتاجها من النفط الصخري، متاح على: [www.youm7.com](http://www.youm7.com) ، تاريخ التصفح: 2018/02/11، على الساعة:17:32.

<sup>4</sup> [www.petroleum-today.com](http://www.petroleum-today.com), Vue le 11/02/2018, à :18 :16.

3.3	روسيا
3.1	البرازيل
2.9	كوريا الجنوبية
2.5	ألمانيا
2.4	كندا

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: 16: 18: à, Vue le 11/02/2018, [www.petroleum-today.com](http://www.petroleum-today.com)

و ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الأولى بنسبة 20.3% من الإستهلاك العالمي للنفط لتليها في المرتبة الثانية الصين بنسبة 12.8%، أما الهند فتحلت المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ: 4.6% ثم تليها الدول الأخرى بنسب متقاربة في إستهلاكها العالمي للنفط.

خلاصة القول فإنه تم حفر أول بئر نفط تقليدي بأمريكا وتم أيضا ولأول مرة إنتاج نفط صخري بها ولذلك فإنها تعتبر أهم دولة بتطوير صناعة النفط. ولكن هل تستطيع أمريكا معالجة إدمانها على النفط؟ فالإستثمارات الهائلة التي تم ضخها بصناعة الزيت الصخري رغم ضرره الشديد على البيئة يوحي بأنه لا يمكن أن تتخلى أمريكا عن النفط، مع وجود محاولات جادة لدعم الإيثانول والسيارات الكهربائية والهجينة ولكنها تبقى محاولات غير مؤثرة. ولكن تحديات إستهلاك النفط ربما تأتي من قوته وهو إحتواؤه على الكربون الذي أعلن العالم الحرب على إنبعاثاته لتسببها بتغيرات المناخ.

#### الفرع الثاني: الدولار الأمريكي

يعد الدولار عملة الربط الأساسية في العالم، كما يعد من أكثر العملات إستخداما في سوق الصرف الأجنبي و العملة الأساسية في تقييم السلع الأساسية مثل النفط و الذهب و أيضا في تسوية الديون الخارجية. و بذلك يعد الدولار الأمريكي أهم عملة في العالم و يتم تسعير معظم العملات بمقابل الدولار و هو الملاذ الآمن للعملة في أوقات الإضطرابات الإقتصادية و السياسية ، حيث أثبت قوته خصوصا خلال فترة الصراعات الآسيوية عامي 1997 و 1998 . وقد بدأ الدولار بإكتساب أهميته بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم ربط العملات الأخرى به من خلال إتفاقية بريتن وودز.

#### أولا: نبذة عن الدولار الأمريكي

يعد الدولار الأمريكي العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية ، و يساوي مائة سنت، و كلمة الدولار Dollar هي تحريف باللغة الإنجليزية تالير Thaler التي هي عملة نمساوية قديمة من الفضة شغلت مكانة هامة منذ سكها في بوهيميا عام 1519 . وقد إعتمدت الولايات المتحدة عملة الدولار كعملة

رسمية سنة 1875 ، و مدلول الترميز \$ هو أن الحرف S يرمز إلى State و الخطيين العموديين يرمزان إلى United وقد تم عرض تفسير الرمز \$ نظرا لأنه لم يعتمد على حرف D كرمز للدولار مثل العملات الأخرى التي عادة ما تعتمد أول حرف كرمز لها.<sup>1</sup>

خلال الأزمة الكبرى في العشرية 1930، أدت الفوضى السياسية و الخشية من العدوان الهتلري إلى إستعجال تدفق الذهب نحو الولايات المتحدة . وغداة الحرب العالمية الثانية وجد العالم نفسه موضوعا في الواقع تحت نظام " المعيار الدولاري "،<sup>2</sup> و هكذا أصبح الدولار العملة المحورية عالمية لها سيادة نقدية في النظام النقدي العالمي.<sup>3</sup> و هكذا أصبح الدولار العملة الرئيسية التي تعالج على أساسها العمليات الدولية التجارية أو المالية، و كانت تغطيات الصرف العامة أو الخاصة تتكون بمعظمها من أصول بالدولار ، غير أنه في حين كان الجنيه الإسترليني هو المسيطرة قبل عام 1914 بعد أن تراجعت مكانته بسبب مواجهتها لمشاكل داخلية و خارجية بسبب العجز الكبير الذي عانت منه في ميزان مدفوعاتها جراء إنفاقها الهائل على متطلبات الحرب بالرغم من أنها تلقت دعما أمريكيا من خلال القروض من أجل تغطية العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها إلا أنه لم يكن كافيا مما دفعها للقيام بأخطر خطوة مست الجنيه الإسترليني وهي تخفيض قيمة الجنيه ب معدل 30.5%<sup>4</sup>. فإن الدولار قد أصبح العملة الرئيسية عام 1954.

إذن فالقوة التي يمنحها الدولار للاقتصاد الأمريكي تختلف عن كل قوة يمكن أن تعطىها عملة معينة لإقتصاد ما كون الدولار الأمريكي يجعل من البنك المركزي الأمريكي ( الإحتياطي الفيدرالي) بمثابة بنك مركزي للبنوك المركزية في العالم لأن الدولار يكاد يكون العملة الوحيدة المقبولة في كل دول العالم و بالتالي فإن أية أزمة خانقة قد تعصف بالإقتصاد الأمريكي فإن حلها يكون على حساب كل دول العالم إذ كان السيناريو المطروح أمام الساسة الأمريكيين هو إصدار مزيد من الدولارات و تصدير التضخم الناتج عن ذلك إلى بقية دول العالم.

<sup>1</sup> Michel Dupuy , **Le Dollar** , Dunod , Paris , 1999 , p9.

<sup>2</sup> بول أ. سامويلسون ، **علم الإقتصاد (العلاقات التجارية و المالية الدولية)**، ترجمة مصطفى موفق، ج6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 29.

<sup>3</sup> أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **السياسات النقدية و البعد الدولي للبورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 178.

<sup>4</sup> مازن عبد السلام أدهم، **العلاقات الإقتصادية و النظم النقدية الدولية**، الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر، ليبيا، 2007، ص ص 175 - 174.

## ثانيا: عوامل استخدام الدولار الأمريكي دوليا

هناك عدة عوامل ساهمت لجعل الدولار الأمريكي عملة مستخدمة دوليا أهمها:<sup>1</sup>

- 1-توفر الثقة في الدولار الأمريكي: حيث يتمتع بقيمة و سعر صرف مستقرين حيث كان ذلك عن طريق التحكم في معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يسهل على المتعاملين معرفة قيمة العملة إزاء العملات الأخرى دون إجراء تحريات لمعرفة التغيرات المستقبلية للعملة.
- 2-الإستقرار الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية : سواء في الداخل لغياب حركات التحرر و النزاعات الإستقلالية ، أو على الصعيد الخارجي كون الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية لا تجرأ أي دولة على الإعتداء عليها ، ولا يخفانا الأمر أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد لعبت دورا في هز مكانة الدولار على المستوى الدولي.
- 3-كبر الحجم الإقتصادي للولايات المتحدة و حصتها من التجارة الدولية: حيث كلما كان حجم تجارة البلد المصدر للعملة أكبر ، كلما كان التعامل بعملة كبرى وهذا ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية.
- 4-توفر الولايات المتحدة على أسواق مالية متحررة وواسعة و عميقة: وهذا راجع لتوفرها على أدوات مالية متعددة ، مما يسهم في زيادة الطلب على عملة البلد للإستثمار ، و نظرا لإمتلاك الولايات المتحدة على أكبر الأسواق المالية على مستوى العالم فرسمة أسواقها للأوراق المالية توازي تقريبا مجموع رسمة أسواق الأوراق المالية للدول السبعة الأكثر غنى في العالم مجتمعة.

## الفرع الثالث: الإنتاج الصناعي

يدعم المرتكزات الأساسية السابقة الذكر للإقتصاد الأمريكي دعامة أخرى ، وهي الإنتاج الصناعي حيث يعتبر قطاع التصنيع أحد أهم القطاعات التي تدعم أكبر إقتصاد في العالم، والولايات المتحدة تعد ثاني أكبر مصنع في العالم بعد الصين خلال 2016، حيث تبلغ مساهمة هذا القطاع تريليوني دولار سنويا وتمثل السلع المصنعة نصف الصادرات الأميركية. وأبرز المنتجات التي تصنعها الولايات المتحدة، هي: المنتجات البترولية المكررة والشاحنات الخفيفة إلى جانب المستحضرات الصيدلانية والطائرات والسيارات، وتستحوذ شركات التصنيع على 77%، من إجمالي إنفاق القطاع الخاص على البحث والتطوير، ما يساهم في الإبتكار بشكل كبير. وفي الواقع أظهرت قائمة فوربس لأكثر 25 شركة ابتكارا لعام 2016، كما أن أكثر 5

<sup>1</sup>جورج تافلاس، الإستخدام الدولي للدولار الأمريكي و الأورو، مجلة التمويل و التنمية ، العدد2، (دون بلد)، جوان 1998،ص43.

شركات إبتكارا في العالم هي شركات أمريكية، ومن بين القائمة، 16 شركة كانت أميركية، والشركات الأمريكية بالأخص العاملة في التكنولوجيا، تتصدر قائمة أكبر الشركات حجما من ناحية القيمة السوقية وهي: ألبايت وأمازون وأبل وفيسبوك مايكروسوفت، علما أن إجمالي أرباحها في الربع الأول من عام 2017 بلغت 25 مليار دولار.<sup>1</sup>

كما إرتفع الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة للمرة الثالثة على التوالي خلال نوفمبر 2017، بأقل من توقعات المحللين، لكنه سجل أكبر معدل نمو في 3 سنوات على أساس سنوي . وذكرت بيانات صادرة عن مجلس الإحتياطي الفيدرالي في 15 ديسمبر 2017، أن الإنتاج الصناعي الأمريكي نمت بنسبة 0.2% خلال شهر نوفمبر 2017 مقابل 1.2% نمو حققه في أكتوبر من 2017 . وكانت توقعات المحللين تشير إلى أن الإنتاج الصناعي بالولايات المتحدة سوف ينمو بنسبة 0.3% خلال نوفمبر 2017 . وعلى أساس سنوي، إرتفع الإنتاج الصناعي الأمريكي بنحو 3.4% خلال شهر نوفمبر 2017 ، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016، وهي أكبر زيادة منذ نهاية عام 2014.<sup>2</sup>

#### الفرع الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات

عرف الإقتصادي "دينج" الشركات متعددة الجنسيات على أنها: "مشروع يهيمن على التسهيلات الإنتاجية كالمصانع و المنشآت و التخزين و كذلك مكاتب التسويق و ذلك في أكثر من دولة واحدة" . كما عرفها فارنون على أنها: "الشركة الأم" التي تهيم على تجمع كبير من المؤسسات و الفروع لدى قوميات عديدة.<sup>3</sup>

من خلال التعريفين يمكن أن نستخلص بأن هذا النوع من الشركات يمثل مظهرا بارزا و أداة هامة من أدوات الهيمنة الأمريكية على الأسواق الدولية .

أما فيما يتعلق بدور الشركات المتعددة الجنسيات في الإقتصاد العالمي فيمكن إيجازه من خلال النقاط التالية:<sup>4</sup>

1- أصبحت بفضل ضخامتها نظاما مركزيا للأنشطة الإقتصادية في إقتصاد عالمي يتزايد تكاملا ، في

<sup>1</sup> [www.alarabiva.net](http://www.alarabiva.net), Vue le :11/02/2018, à :23 :18.

<sup>2</sup> [www.dostor.org](http://www.dostor.org), Vue le :16/12/2017, à :18 :03.

<sup>3</sup>فاطمة الزهراء خبازي ، النظام النقدي الدولي، ص ص 70-71، متاح على : [www.books.google.dz](http://www.books.google.dz)، تاريخ التصفح: 2016/11/24، الساعة:21:56.

<sup>4</sup>جمال سالم، الإقتصاد الدولي و عولمة إقتصاد المعرفة ، دار العلوم للنشر و التوزيع، عناية - الجزائر، 2010، ص24.

ظل ثورة تكنولوجية و معلوماتية لعبت دورا حاسما في تشكيل و نمو هذه الشركات .

2-صارت تنظر إلى العالم كسوق واحدة ، ساعية إلى تعبئة المدخرات العالمية من خلال:

- طرح الأسهم في كل الأسواق المالية الهامة في العالم ( طوكيو ، زيورخ، فرانكفورت، ميلانو باريس ، لندن، نيويورك) و أيضا في الأسواق الناشئة ( سنغافورة، هونغ كونغ، بومباي) .
- الإقتراض من البنوك بمعدلات عالية تقدر بمئات الملايين من الدولارات .
- إلتزام كل شركة تابعة بتوفير أقصى ما يمكن من التمويل اللازم محليا ، من خلال طرح أسهم في السوق المالية المحلية.

و تسعى الشركات متعددة الجنسيات للإندماج من أجل السيطرة أكثر على الأسواق و إحكام قبضتها عليها ، مستغلة و متحكمة في ثلث الإقتصاد العالمي ، عمالته و موارده و أسواقه و إنتاجه و تجارته. و تتضح تلك السطوة من خلال وجود ست شركات أمريكية عملاقة من بين أول عشر شركات كبرى على نطاق العالم .

و تقع عشر شركات أمريكية بين أكبر 25 شركة متعددة الجنسيات حول العالم من حيث العائد خلال 2011 (وول مارت ، إكسون موبائل، شفرون، كونوكو فيليبس، فاني ماي، جنرال إلكتريك، بريكشير هاثاواي، جينيرال موتورز، شركة فورد للسيارات، شركة مك كسون، ) كذلك تسجل أكبر الشركات من حيث رأس المال السوقي من بينها شركة "أبل" و إكسون موبائل، و هذا خلال 2013.<sup>1</sup>

و لكن دور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة مصدرة للإستثمارات الأجنبية بدأ بالهبوط النسبي مع تنامي دورها كمستورد لهذه الإستثمارات ، و في المقابل تحظى أوروبا بدور متزايد الأهمية كمصدر للإستثمارات و بمكانة عالية كمستورد لها ، ففي عام 1992 كانت الإستثمارات الأمريكية في الخارج تبلغ 2.331 مليار دولار و إرتفعت إلى 6.167 مليار دولار عام 2000 بنسبة 264% أما الإستثمارات الأجنبية داخل الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت تبلغ 2762 مليار دولار عام 1992، و إرتفعت إلى 8009 مليار دولار عام 2000 بنسبة زيادة بلغت 290% .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> [www.marefa.org](http://www.marefa.org).Vue le :16/05/2017,14 :34.

<sup>2</sup> جواد كاظم البكري، **فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008**، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011، ص ص 52 -

ولعل أهم المشاكل التي تعاني منها الشركات المتعددة الجنسيات تعود إلى:<sup>1</sup>

\***أولاً:** في عام 1990، نشر أحد الخبراء الإقتصاديين أن نجاح الشركات المملوكة للولايات المتحدة والمنافسة الأمريكية هي الشيء نفسه. كانت الشركات تقتحم أسواقاً جديدة، وتوفر فرص عمل لعشرات الآلاف من العمال الأجانب. وفي الوقت نفسه كانت الشركات الأجنبية لا سيما اليابانية، تستثمر في المصانع والمعامل الأمريكية، وتوظف العمالة الأمريكية، وتعلم منافساتها الأمريكية كيف تكون أكثر إنتاجية. لقد كان الأجانب هم من يقودون المنافسة الأمريكية، في حين أن الأميركيين كانوا يسعون وراء تحقيق عائدات أعلى على رأس المال في الخارج، إذ أن قوة العمل الأمريكية هي الشعب الأمريكي، وليس تحديداً الشركات الأمريكية. وكان هذا قبل عدة سنوات على إبرام إتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية. هذه العقود الزمنية من التحول المتعدد الجنسيات في الشكل جعلت أكبر الشركات في أميركا فريسة سهلة للقومية الإقتصادية. فورد، على سبيل المثال، لديها 199 ألف موظف حول العالم، 48% منهم فقط في أميركا. أبل لديها حوالي 66 ألف موظف في الولايات المتحدة، الا أنه يقال إنه لديها ما يقرب من خمسة أضعاف هذا العدد ممن يعملون على صناعة نسخة واحدة من آيفون في موردها الصيني "هون هاي".

\***ثانياً:** كما تعاني الشركات المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بقانون الإستثمار الداخلي لعام 2004 الذي أعطى الشركات تخفيضات ضريبية إذا ما أعادت الدخل الأجنبي الى البلاد. وأبلغت الحكومة الشركات أنها ستحظى بهذه الميزة بشرط إستثمار الأموال في مجال البحث والتطوير وتدريب العمال. ولم تكن تسلم كل شيء الى المساهمين من خلال الأرباح وإعادة الشراء. حيث كانت المشكلة في "تبادلية المال". فعندما تجلب الشركات أموالها الأجنبية الى الوطن وتسجل ذلك في حساباتها تصبح خدعة وإحتيالاً. فالحكومة لا يمكن أن تتبع وتحدد أي من تلك الأموال جاء من الخارج وأين تذهب الأموال في الخارج. ويحصل المساهمون على ما قيمته 62 و90 سنتاً من كل دولار عاد الى البلاد. تملك الشركات الأمريكية سيولة نقدية تقدر بتريليون دولار أو نحو ذلك في الخارج. وإذا أتاحت لها فرصة أخرى لجلبها الى البلاد، فإن هناك إحتتمالات أن الشيء نفسه سيحدث مرة أخرى. بالنسبة للشركات العالمية، يمكن تحفيز حس الوطنية لديها عن طريق حوافز مثل الإعفاءات الضريبية أو التهديد بفرض الرسوم والتعريفات.

<sup>1</sup> فيليب ديلفز بروتون، الشركات الأمريكية سيدة العولمة.. لا ضحيتها، متاح على: [www.alqabas.com](http://www.alqabas.com)، تاريخ التصفح: 2018/02/16، على الساعة

### الفرع الخامس: التجارة الدولية

لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية القوة الإقتصادية الأولى في العالم حيث تعد هذه المكانة من أهم أولوياتها ضمن إستراتيجيتها لإبقاء تفوقها الإقتصادي بدون منافس في القرن الحادي والعشرين مع كل الأقطاب الإقتصادية ومستقبلا، لذلك فهي تحاول بناء ورسم علاقاتها الإقتصادية حاضرا و مستقبلا مع كل الأقطاب الإقتصادية الحالية .

و طبقا للتغيرات الإقتصادية العالمية و وفقا لإحصائيات الحكومة الأمريكية لرصد تطور إقتصاد الـ 10 الكبار على مستوى العالم خلال 60 عاما فمن المتوقع أن تتغير خريطة العالم الإقتصادية عام 2030 لتصبح الولايات المتحدة 23.9 ترليون دولار كنتاج محلي إجمالي كمرتبة أولى عالميا ثم الصين في المرتبة الثانية بـ:18.8 ترليون دولار ، ثم الهند في المرتبة الثالثة عالميا بـ:7.3 ترليون دولار إذ إحتل الإقتصاد الهندي كإقتصاد ناشئ خلال 2016 المرتبة السابعة عالميا متفوقا بذلك على الإقتصاد البرازيلي و الإيطالي إذ من المتوقع أن يصل إلى المرتبة الخامسة عالميا بحلول 2019 مع إستمرار الصين في المرتبة الثانية.<sup>1</sup>

حمل لقب الإقتصاد الأميركي أكبر إقتصاد في العالم معاني أكبر من أن الولايات المتحدة لديها أعلى ناتج محلي إجمالي قارب 19 ترليون دولار عام 2016، فهي أيضا حاضنة لأكبر سوق إستهلاكي في العالم بالتالي، ثاني أكبر قوة شرائية. ويبقى إقتصاد الولايات المتحدة الخيار الأول للمستثمرين الأجانب حيث بلغ الإستثمار الأجنبي المباشر حتى عام 2014 نحو 3 ترليونات دولار، وفقا لأحدث تقرير أصدرته منظمة الإستثمار الدولي.<sup>2</sup>

وقد صدر تقرير الميزان التجاري الأمريكي الإجمالي (السلعي و الخدمي) عن شهر سبتمبر 2017 من وزارة التجارة الأمريكية أهم خمسة حقائق و هي أن الميزان التجاري الأمريكي قد توسع عجزه بنسبة (1.7%) ليصل إلى (-43.5) مليار دولار من عجز شهر أوت (-42.8) مليار من نفس السنة أما بالنسبة للصادرات الأمريكية فقد إرتفعت ( السلع و الخدمات ) في سبتمبر بنسبة (+1.1%) لتصل إلى (196.8) مليار دولار ( وهي النسبة الأعلى منذ ديسمبر 2014 ) ، أما الواردات الأمريكية من السلع و الخدمات فقد إرتفعت بنسبة (+1.2%) عند (240.3) مليار دولار أمريكي في سبتمبر من نفس السنة وأخيرا

<sup>1</sup>حسن رمضان ، تطور الإقتصاد العالمي خلال الـ 60 عاما، متاح على : [www.youm7.com](http://www.youm7.com)، تاريخ التصفح:16/02/2018، على الساعة:

<sup>2</sup> [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net), Vue le :11/02/2018, à :23 :18.

- 1- إرتفاع الإنتاج المحلي الأمريكي من النفط الخام خفض من الواردات النفطية الأمريكية.<sup>1</sup>
  - وتعود أهم العوامل التي تفسر قوة التجارة الدولية الأمريكية إلى النقاط التالية:<sup>2</sup>
  - 1- إنفتاح الولايات المتحدة على واجهتين بحريتين ( المحيط الأطلنطي و المحيط الهادي).
  - 2- أهمية الإتفاقيات الثنائية التي تعقدها الولايات المتحدة مع باقي الدول سواء(إتفاق التبادل الحر مع المغرب) و كذا إتفاقية التبادل الحر الأمريكي الشمالي (ألينا).
  - 3- إرتفاع حجم الإستثمارات الأمريكية بالخارج و مدى مساهمته في الرواج التجاري.
  - 4- توفر الولايات المتحدة على عدة شركات للتسويق بالخارج.
  - 5- قوة التركيز الرأسمالي.
  - 6- إرتفاع الإنتاج الإقتصادي الأمريكي .
  - 7- أهمية شبكة المواصلات بمختلف أنواعها و توفرها على عدة موانئ مجهزة.
  - 8- دور المنظمة العالمية للتجارة الذي يكمن في تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغاءها مما ينعش و يشجع عملية التبادل التجاري .
- كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في بناء أرضية متينة للتجارة الدولية الأمريكية يصعب زعزعتها.

#### الفرع السادس: التفوق العسكري

تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى عالميا ، حيث تمثل قطبية أحادية عسكرية في الوقت الحاضر و في المستقبل القريب على الأقل حيث يمكن تحديد مصادر القوة العسكرية الأمريكية كما يلي:

- 1-القوات المسلحة الأمريكية: حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر ترسانة في العالم ، و هذه الترسانة تتكون من الأسلحة التقليدية و غير التقليدية ، فضلا عن التطور التكنولوجي الذي تمتلكه في مجال أنظمة الأسلحة المتطورة ، إذ بمقدورها أن تخوض أي حرب بعيدة عن أراضيها بحكم ما تمتلكه من إمكانات عسكرية ضخمة .<sup>3</sup>

- 2-القواعد العسكرية الأمريكية: تقسم واشنطن قوتها في العالم بشكل خمس قطاعات عسكرية رئيسية تتوزع

<sup>1</sup> [www.deermalak.com](http://www.deermalak.com), Vue le :12/12/2017, à :17 :05.

<sup>2</sup> عبد الحكيم الفلالي، الولايات المتحدة الأمريكية قوة إقتصادية عظمى، ص4، متاح على : [www.ekldata.com](http://www.ekldata.com)، تاريخ التصفح:2017/02/12، على الساعة: 14:40.

<sup>3</sup> علي زياد العلي، القوة الأمريكية في النظام الدولي، متاح على: [books.google.dz](http://books.google.dz)، تاريخ التصفح: 2017/02/11، على الساعة: 23:40.

خلال 2018 كالتالي : القيادة العسكرية الشمالية وتغطي أمريكا وكندا والمكسيك وكوبا، والقيادة الجنوبية تغطي أمريكا الوسطى والجنوبية، وقيادة المحيط الهادئ تغطي الصين والهند وأستراليا ودول جنوب شرق آسيا، ثم القيادة الأوروبية وهي الأكبر، تغطي روسيا من أقصى شرقها وأوروبا إلى أقصى غربها نزولا إلى المغرب العربي ثم جنوب إفريقيا فالمحيط المتجمد الجنوبي وأنتاركتيكا ويدخل في جناحها الكيان الصهيوني وتركيا ، ثم القيادة الوسطى وتمتد من القرن الأفريقي ووادي النيل حتى كازاكيستان في آسيا الوسطى، وهذا القطاع هو الأصغر حجما ولكنه الأكثر إحتقانا، ففيه آسيا الوسطى وباكستان وأفغانستان وإيران والعراق والأردن والجزيرة العربية والصومال وأثيوبيا وكينيا والسودان ومصر وسوريا ولبنان وتمثل جميعها بؤرا ساخنة للصراع. تنتشر القواعد العسكرية الأمريكية في 130 بلدا حول العالم تقريبا، ويزيد عددها عن الألف وفق بعض المصادر العسكرية. ويصل عمر بعضها إلى حوالي 50 عاما، وكثير من القواعد الأمريكية تدار في طي الكتمان ولا يعلن عنها رسميا كما يحصل في إفريقيا، أين تجتاح القواعد العسكرية السرية القارة السمراء بشكل متزايد من عام 2017. وقد كشفت مجلة "زون ميليتير" الفرنسية المتخصصة في القضايا العسكرية والإستراتيجية عن إنشاء واشنطن ما لا يقل عن 12 قاعدة "سرية" في دول إفريقية عديدة تتكتم عن حقيقة وجودها. في حين لا تعترف الولايات المتحدة الأمريكية رسميا إلا بقاعدة عسكرية واحدة لها في إفريقيا وهي قاعدة جيبوتي، والتي تعتبر محور الأنشطة العسكرية الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي وبشكل أدق، فإن هذه القاعدة تشكل نقطة إنطلاق لعمليات الطائرات من دون طيار التي تستهدف تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" باليمن وحركة "الشباب المجاهدين" في الصومال.<sup>1</sup>

**3- الإنفاق العسكري الأمريكي:** تصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول ذات الإنفاق العسكري الأكبر في العالم في 2016، بميزانية قدرها 611 مليار دولار، ثم جاءت الصين في المرتبة الثانية بإنفاق بلغ 215 مليار دولار، ثم روسيا بميزانية 69.2 مليار دولار، ثم السعودية بـ63.7 مليار دولار، ثم الهند في المرتبة الخامسة بميزانية 55.9 مليار دولار.<sup>2</sup>

حيث أقر مجلس الشيوخ الأمريكي النسخة الخاصة به من مشروع قانون سياسة الدفاع بداية عام 2018 بقيمة 700 مليار دولار ، بزيادة 5% عما طلبه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وجاء هذا القرار

<sup>1</sup>عثمان محمد، القواعد العسكرية الأمريكية في قارة إفريقيا ..المعلنة و السرية، متاح على: [www.shahadanews.com](http://www.shahadanews.com)، تاريخ التصفح: 2018/02/12، على الساعة: 00:01.

<sup>2</sup> [www.arabic.cnn.com](http://www.arabic.cnn.com), Vue le : 12/02/2018, à 14:00.

بموافقة الأغلبية 79 صوتا موافقة، مقابل 8 أصوات بالرفض، دعما لرغبة الرئيس دونالد ترامب في زيادة قوة الجيش، ولكنه مهد بذلك جدال واسع حول الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة. ويسمح قانون ميزانية الدفاع الوطني لعام 2018 بزيادة الإنفاق على مقاتلات إف-35 والسفن الحربية ودبابات أبرامز، ويزيد رواتب العسكريين بنسبة 2,1%، ويخصص 5 مليارات دولار للقوات الأمنية الأفغانية بما في ذلك برنامج لإدماج النساء في قوات الدفاع الوطني. وحسب رويترز، تم إقرار 8,5 مليار دولار لتعزيز نظام الدفاع الجوي الأمريكي، أي أكثر بـ: 630 مليون دولار من الحد الأدنى الذي وضعه ترامب، في وقت يتصاعد فيه التوتر إزاء برنامج كوريا الشمالية الصاروخي. وتؤمن الميزانية 60 مليار دولار لتمويل ما يسمى بعمليات الطوارئ ما وراء البحار، أي الحروب التي تخوضها الولايات المتحدة خارج أراضيها. وميزانية الدفاع التي تبلغ 700 مليار دولار هي أعلى بقيمة 91 مليار دولار من السقف المحدد للإنفاق بموجب قانون مراقبة الميزانية الصادر عام 2011، والذي يطالب بـ: "ضبط" الإنفاق العسكري من أجل كبح التكاليف الفدرالية.<sup>1</sup> و لعل أهم دافع لرفع ميزانية النفقات العسكرية يعود إلى الحفاظ على مرتبة الجيش الأمريكي على رأس أقوى جيوش العالم و خاصة الجيشين الروسي و الصيني.<sup>2</sup> و هنا تجدر الإشارة إلى أن واشنطن تعتمد الإستراتيجية العسكرية أساسا لتعزيز موقعها بين القوى العظمى الأولى في العالم.

4-المجمع الصناعي العسكري الأمريكي: يعد المجمع الصناعي العسكري بمثابة الأداة المحركة للسياسة الخارجية الأمريكية ، و هذه المؤسسة عبارة عن تحالف قوى العسكريين مع رجال الصناعة ، و يهتم هذا المجمع بتشجيع صناعة الحروب في العالم التي تعود بالعوائد على الإقتصاد الأمريكي مما ينعكس على ديمومة الإقتصاد العسكري الأمريكي.<sup>3</sup> فهناك أكثر من 240 مؤسسة متعاقدة مع البنتاغون و تأخذ نحو 20 منها شركة حصة الأسد في العقود مع البنتاغون ، ومن أبرز هذه الشركات هي ثلاث شركات لصناعة السلاح (لوكهيد مارتن، بوينغ، رايتون) و تحتل المراكز الثلاث الأولى على مستوى العالم في سعة إنتاجها و مبيعاتها من السلاح.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> [www.youm7.com](http://www.youm7.com), Vue le : 12/02/2018, à 14:00.

<sup>2</sup> محمود غراب، دوافع رفع الإنفاق العسكري الأمريكي لـ 700 مليار دولار، متاح على: [www.theinternational.club.com](http://www.theinternational.club.com)، تاريخ التصفح: 2018/02/12، على الساعة: 00:33.

<sup>3</sup> آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1997، ص90.

<sup>4</sup> نبال خماش ، إمبراطورية الأكاذيب 'مصطلحات الخداع الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2004، ص37.

يقصد بمصطلح " المجمع الصناعي العسكري " العلاقات السياسية بين الحكومة و الجيش و القطاع الصناعي الرأسمالي وهذه العلاقات تشمل التنمية و الإنتاج و البحوث و تقديم الدعم في التدريب العسكري و الأسلحة و الأمن القومي و هذا المصطلح بات متداولاً و معروفاً في الأوساط السياسية بعد الخطاب الوداعي للرئيس الأمريكي السابق "إيزنهاور" عام 1961 الذي حذر فيه المجتمع الأمريكي من تنامي نفوذ ما سماه "المجمع الصناعي العسكري" و تأثيره على حريات الأمريكيين و ديمقراطيتهم ، لما لهذا المجمع من خطورة كبيرة على كافة المؤسسات الوطنية ، و لكن تحذير إيزنهاور بات أمراً واقعاً بالفعل حيث نرى أن هذا المجمع متغلغلاً في البانتاغون و يدير إستراتيجية الأمن القومي و يثير الحروب في العديد من الدول من أجل إيجاد سوق لبيع الصناعات العسكرية مهدداً بذلك الأمن العالمي و الإقليمي.<sup>1</sup>

المجمع الصناعي العسكري تغير جذرياً، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى منذ الحرب الباردة. القطاع الخاص حالياً هو السائد . القوى الجوية والبرية والبحرية في البلاد، بالإضافة إلى وكالات المخابرات بما فيها وكالة المخابرات المركزية، ووكالة الأمن القومي، ووكالة مخابرات الدفاع، وحتى الشبكات السرية الموكلة لها العمل الخطر للإختراق والتجسس على المنظمات الإرهابية. أصبحت تعتمد جميعها على حشد من المتعاقدين الخاصين.<sup>2</sup>

من بين ما قامت به معركة مطار بغداد حيث قامت باستخدام الأسلحة المحرمة دولياً و ألحقت خسائر بأرواح الأبرياء و إصابات غريبة لم يستطع الأطباء معرفة نوع الشظايا ، كما يحاول المجمع الصناعي العسكري و من خلال بعض الشركات العملاقة أن يتقرب من أماكن صنع القرار وخصوصاً الرؤساء المرشحين للرئاسة حيث تستعد هذه الشركات لتمويل الحملات الانتخابية لكل الرؤساء مقابل أن تعطي هذه الشركات إمتيازات التنقيب عن النفط في الشرق الأوسط أو إمكانية تصنيع الأسلحة ليتم تصديرها إلى بؤر الصراع في العالم من خلال دعم الكونغرس و بعض قوى الشد العكسي و خصوصاً اللوبي اليهودي الذي يلعب دوراً كبيراً في رسم السياسات الأمريكية كما يستطيع هذا اللوبي أن يساعد المجمع الصناعي العسكري في التأثير على الإستراتيجية الأمريكية في مجال الأمن الإقتصادي و إدارة الأزمات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صالح لافي المعاينة، المجمع الصناعي العسكري يدير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، متاح على: [www.alrai.com](http://www.alrai.com)، تاريخ التصفح: 2018/02/12، على الساعة: 00:52.

<sup>2</sup> [www.kassiounpaper.com](http://www.kassiounpaper.com)، Vue le : 12/02/2018، à 01:14.

<sup>3</sup> صالح لافي المعاينة ، مرجع سابق.

### المطلب الثاني: سياسات الإستقرار في الإقتصاد الأمريكي

لقد تعرض الإقتصاد الأمريكي إلى إختبار حقيقي في مطلع القرن الحالي متمثلا في هجمات الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001، وما تلتها من أحداث في السنوات اللاحقة كارتفاع أسعار الطاقة والحرب في أفغانستان و العراق و سلسلة الإفلاسات التي أعلنتها آلاف الشركات الأمريكية جراء نشرها لبيانات تتضمن أرباح غير حقيقية و تنامي المشاكل الإقتصادية و غيرها ، ليمر الإقتصاد بحالة مشابهة إلى حد ما إلى ما كان عليه في نهاية السبعينيات و بداية عقد الثمانينيات. إلا أنه تخطى تلك المرحلة الصعبة عبر تحوله إلى إقتصاد معلوماتي عجزت بقية البلدان المتقدمة عن اللحاق به ، فقد دخل القرن الحالي وهو الإقتصاد الأقوى بلا منازع ، و هذا ما يقودنا لتسليط الضوء على سياساته الإقتصادية من أجل تحقيق أكبر قدر من الإستقرار الإقتصادي.

### الفرع الأول: السياسة المالية و النقدية

كان أداء الإقتصاد الأمريكي في عام 2016 دون المتوسط من حيث معدلات النمو. ومن المتوقع أن يبلغ نمو الإقتصاد نسبة 1.6% خلال السنوات القادمة، وهو أقل مما يعتبره معظم الإقتصاديين ممكنا (1.75%)، وأقل من متوسط معدل النمو منذ عام 2011 (2.0%). ولكن بحسابات أخرى، لم يكن أداء الإقتصاد بذلك السوء. فقد تراجع معدل البطالة إلى 4.7%، أي أدنى من مستوى التوازن الذي ظل عليه لفترة طويلة، كما أن معدل التضخم أخذ في الإرتفاع تدريجيا نحو النسبة المستهدفة 2%. وعلى ذلك، فإن الإقتصاد دخل 2017 وهو يعمل بطاقة تقارب الحد الأقصى. وعلاوة على ذلك، فإن إحتتمالات إدخال التحفيزات المالية من قبل إدارة ترامب الجديدة تعني أن الإقتصاد الأمريكي سيواجه لأول مرة منذ أزمة عام 2008 مخاطر الإنهاك وتجاوز الحد الأقصى لطاقته الإنتاجية. ولقد كانت هناك ثلاثة عوامل متوقعة تساعد على تحقيق النمو في الولايات المتحدة لعام 2017 و هي كالتالي:<sup>1</sup>

**العامل الأول:** هو أنه يتوقع لحزمة التحفيز المالي لإدارة ترامب أن تعطي دفعة قوية للإقتصاد. وبالرغم من عدم توفر معلومات دقيقة عن حجم وتوقيت وتكوين هذا التحفيز، فإننا نفترض أنه سيأتي في شكل حزمة تتألف من تخفيضات في ضريبة الدخل و ضرائب الشركات علاوة على زيادة في الإنفاق على البنية التحتية وغيرها من البنود. وبشكل عام، فينتوقع أن يساهم هذا التحفيز بمقدار 0.6 نقطة مئوية في الناتج المحلي

<sup>1</sup> [www.qnbalahli.com](http://www.qnbalahli.com) ,Vue le : 13/02/2018, à 13 :14.

الإجمالي للولايات المتحدة.

**العامل الثاني:** من المتوقع أن يؤدي إرتفاع قيمة الدولار الأمريكي إلى الحد من بعض التأثير الذي ينتج عن حزمة ترامب التحفيزية. وقد إرتفعت قيمة الدولار الأمريكي بشكل كبير بعد فوز ترامب في الإنتخابات الرئاسية مع توقع الأسواق المالية حدوث تباين كبير في السياسات النقدية بين الولايات المتحدة وبقية الإقتصادات المتقدمة. فتنعزز قيمة الدولار الأمريكي سيقصص من تنافسية الصادرات الأمريكية. وبالتالي يتوقع أن يؤدي صافي الصادرات إلى خفض النمو بحوالي 0.2 نقطة مئوية.

**العامل الثالث:** من المتوقع أن يشكل إرتفاع أسعار النفط عاملا سلبيا للنمو. ويتوقع أن ترتفع أسعار النفط من متوسط 45 دولار للبرميل في 2016 إلى 55 دولار. ومن شأن ذلك أن يساعد الإستثمارات في النفط والغاز التي تراجعت بنسبة 5% خلال الفصول الثلاثة الأولى من 2016 مقارنة بالسنة التي سبقتها. لكن من شأن ذلك أيضا الإضرار بالإستهلاك حيث أن إرتفاع أسعار النفط يقلص من الدخل المتاح للمستهلكين لإنفاقه على بنود أخرى. وبما أن الإستهلاك يشكل حصة أكبر بكثير من النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي (70% مقابل 1%)، فإن التأثير المباشر لإرتفاع أسعار النفط يتوقع أن يكون سلبيا على النمو بحوالي 0.2 نقطة مئوية.

حيث توفر هذه العوامل الثلاثة مجتمعة (السياسة المالية وقيمة الدولار الأمريكي وإرتفاع أسعار النفط) دفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 0.3%. وبإضافة ذلك إلى النمو المحتمل (معدل النمو الذي يحدده مدى النمو في القوى العاملة زائد مكاسب الإنتاجية والمقدر بحوالي 1.75%)، فمن المتوقع أن يبلغ النمو 2.0% خلال 2017.

و في المقابل فقد رفع الفدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار ربع نقطة مئوية، كما كان متوقعا، لكنه أبقى توقعاته للفائدة للسنوات القادمة بدون تغيير رغم توقع صناع السياسة تسارعا لنمو الإقتصاد الأمريكي في الأجل القصير. وتمثل هذه الخطوة، التي جاءت في إجتماع السياسة الأخير لعام 2017 وعلى خلفية بيانات إقتصادية متفائلة نسبيا، دعما للمركزي الأمريكي الذي تعهد بمواصلة سياسة التشديد النقدي بشكل تدريجي. وبعدها رفع سعر الفائدة الأساسي على القروض لليلة واحدة ثلاث مرات في 2017، توقع مجلس الإحتياطي ثلاث زيادات أخرى في كل من عامي 2018 و2019 قبل أن يصل إلى مستوى 2.8% في الأجل الطويل، بدون تغيير عن جولة التوقعات السابقة في سبتمبر 2017. وأعلنت لجنة السياسة النقدية بالفدرالي في بيان رفع سعر فائدة الأموال الإتحادية إلى نطاق بين 1.25 و1.50%، مشيرا إلى أن "النشاط

الإقتصادي يتزايد بمعدل قوي، ومكاسب الوظائف قوية."وأقر مسؤولون في أحدث توقعاتهم بأن الإقتصاد إكتسب زخما في 2017 بأن رفعوا توقعاتهم للنمو الإقتصادي وخفضوا معدل البطالة المتوقع في السنوات المقبلة. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5% في 2018، إرتفاعا من توقعات بنحو 2.1% في سبتمبر 2017 ، بينما من المتوقع أن يهبط معدل البطالة إلى 3.9% عام 2018، مقارنة مع 4.1% في جولة التوقعات السابقة أي 2017. لكن التضخم من المتوقع أن يظل دون المستوى الذي يستهدفه مجلس الإحتياطي والبالغ 2.00% لعام آخر، وهي نقطة ضعف لا تزال مبعث قلق يجعل صانعي السياسة لا يرون سببا لتسريع الوتيرة المتوقعة لزيادات الفائدة. ويتوقع صانعو السياسة أن يرتفع سعر فائدة الأموال الاتحادية إلى 3.1% في عام 2020، وهو أعلى قليلا من المعدل الطبيعي البالغ 2.8% الذي يتوقعون الإبقاء عليه في الأجل الطويل . وهذا يشير إلى قلق محتمل من زيادة الضغوط التضخمية بمرور الوقت.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: سياسة سعر الصرف

مع نهاية عام 2014 و بداية 2015 فإن الدولار متفوق على اليورو وعلى غيره من العملات وحول تأثير قوة الدولار في الإقتصاد الأمريكي فيلاحظ أن الدولار يحقق تفوقا ليس فقط على اليورو بل على اللين والإسترليني وعلى كافة العملات الدولية، وإذا كانت لذلك أسباب اقتصادية، فله أيضا دوافع سياسية أبرزها سيطرة الجمهوريين على مجلسي الشيوخ والنواب لأول مرة منذ عام 2006، فهذه الهيمنة منحت رجال الأعمال في أمريكا شعورا قويا بأن الفترة المقبلة ستكون فيها القوانين أكثر إنحيازًا للنشاط الإقتصادي الحر إلا أن هذا الإرتفاع المتواصل لن يكون في مصلحة البورصة الأمريكية. فالدولار القوي يعني خفض هامش الربح للمصدرين، هذا إن أفلح المصدر الأمريكي في الحفاظ على أسواقه في ظل المنافسة التي سيواجهها من البلدان التي تراجعت قيمة عملتها وأصبحت منتجاتها تباع بأثمان أقل، بل هناك مخاطر أن يخسر المصدرون الأمريكيون الأسواق التي إعتادوا التصدير إليها بسبب إرتفاع قيمة الدولار. وأن الشركات الأمريكية التي تعتمد على السوق المحلية ستكون معرضة للخسارة أيضا نتيجة إنخفاض أسعار السلع الأجنبية مقارنة بمثيلتها الأمريكية محلية الصنع، كما أن معدلات ربح الشركات الأمريكية في الخارج وهذه الشركات تمثل نسبة ملحوظة في الإقتصاد الأمريكي ستخفض قيمة الدولار الآخذ في الإرتفاع، ويحتمل

<sup>1</sup> [www.cnbc.com](http://www.cnbc.com), Vue le : 13/02/2018, à 13 :01.

أن تحجم العديد من رؤوس الأموال الأجنبية عن الإستثمار في الولايات المتحدة لإرتفاع قيمة الدولار مقيما بالعملات الدولية الأخرى.<sup>1</sup>

أما الدولار الأمريكي خلال عام 2017 فقد سجل إرتفاعا بنسبة 10% سنويا على مدى الخمس سنوات السابقة و هذا تحديدا عكس ما تقر به الإدارة الأمريكية برئاسة ترامب فالدولار الأمريكي في إرتفاع مستمر وهو على حسب آراء الخبراء أنه في طريق الإنهيار كما حدث له في فترة الثمانينات حيث بلغ أعلى مستوياته في الإرتفاع منذ 14 عاما و خاصة منذ تولي ترامب الرئاسة الأمريكية خلال 2016 في ضوء خطته التي تسعى إلى تخفيض الضرائب و زيادة الإنفاق حيث بعد تنفيذ هذه الخطط سيتوقع من طرف الخبراء معاودة إرتفاع قوي للدولار ما سيؤدي إلى الإضرار بالصناعات الأمريكية و هذا عكس ما يسعى إليه الرئيس الأمريكي ترامب "حماية العمال الأمريكيين في الوطن" و سيؤدي أيضا إرتفاع الدولار إلى إنخفاض حصيلة الصادرات و إنخفاض تنافسية السلع الأمريكية في الخارج.<sup>2</sup>

ومع هذا فإن تحليلات أخرى تذهب إلى أن الإرتفاع المتواصل في قيمة الدولار، لن يكون له هذا التأثير السلبي في الإقتصاد الأمريكي، إذ أن تزايد قوة الدولار تعكس القوى المتصاعدة للإقتصاد الأمريكي بل ومن الممكن أن يعد ذلك خاصة إذا تواكب مع إرتفاع في معدل أسعار الفائدة الأمريكية إحدى آليات التصدي للتحديات المتنامية من الإقتصاد الصيني. فإرتفاع الدولار في مواجهة العملة الصينية على سبيل المثال خاصة إذا تواكب مع إرتفاع أسعار الفائدة الأمريكية سيحفز العديد من الإستثمارات الصغيرة والمتوسطة على مغادرة الأراضي الصينية والتموضع مجددا في أمريكا. ولا يرتبط هذا الشعور الإيجابي بالفوائد التي ستعود على الإقتصاد الأمريكي من قوة الدولار على الجبهة الخارجية فقط ، بل إن الفوائد تمتد إلى الجبهة الداخلية .فالدولار القوي عامل من ضمن عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر في البورصة الأمريكية، لكنها ليست بالضرورة العامل الأهم أو الأسرع تأثيرا، وحتى إذا ما كان إرتفاع قيمة الدولار يعني زيادة في أسعار السلع الأمريكية في الخارج، فإن التأثير سيكون محدودا، وزيادة قيمة الدولار تاريخيا كانت محفزا للأجانب لحيازة الأسهم والسندات الأمريكية.

<sup>1</sup> [www.albawaba.com](http://www.albawaba.com) , Vue le : 22/11/2015 , à :09 :14.

<sup>2</sup> [www.aljazeera.com](http://www.aljazeera.com) , Vue le :16/12/2017,à :18 :32.

#### الفرع الرابع: السياسة الداخلية

إن ملامح هذه السياسة قد بدأت في عهد الرئيسين الأمريكيين كينيدي و جونسون على شكل خطط إرشادية حاولت من خلالهما الإدارة الأمريكية التأثير على مستويات الأجور و الأسعار خلال المدة 1962 و 1966 ، إلا أن البداية الحقيقية لإستخدام هذه السياسة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي كانت عام 1971 بالتحديد عند قيام الرئيس الأمريكي نيكسون في 15 أوت من العام المذكور بوضع رقابة على الأسعار و الأجور و الإيجارات لمدة ثلاثة أشهر نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم بإستثناء أسعار منتجات السلع الزراعية كون أسواقها تعد تنافسية في ظل غياب التدخل الحكومي و أن الكثير منها يخضع للدعم الحكومي و كذلك إستثناء تجميد أسعار الصادرات و الواردات و بعد إعادة إنتخابه عام 1972 تلا ذلك البرنامج سلسلة من البرامج و الإجراءات المصممة للرقابة على الأجور و الأسعار الغاية منها تخفيض معدلات التضخم ففي عام 1973 أجريت إدارته بعض التعديلات على برنامجها الرقابي و قد كانت هذه تعد المرة الأولى التي يتم فيها تبني مثل هذه الرقابة من قبل حكومة أمريكية في أوقات السلم، و في نفس العام فرض تجميدا آخر على الأسعار لمدة شهرين ثم أعقبه ببرنامج حاول فيه تحديد الإرتفاع بمستوى الأسعار بمقدار يكون مساويا لإرتفاع التكلفة، إلا أن إخفاق البرنامج في تحقيق الأهداف المتوخاة منه أدى إلى إلغاء العمل به عام 1984.<sup>1</sup>

وقد سجل متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة إرتفاعا خلال 2016، مع هبوط معدل الفقر في أكبر إقتصاد في العالم. وكشفت هيئة الإحصاءات الأمريكية، عبر تقرير صادر عام 2017 من شهر سبتمبر، أن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة إرتفع إلى 59.039 ألف دولار سنويا في عام 2016 مقابل 57.230 ألف دولار في عام 2015 . وتعتبر هذه المرة الثانية على التوالي التي تشهد زيادة سنوية للدخل في الولايات المتحدة. وأشار التقرير إلى تراجع معدل الفقر في الولايات المتحدة إلى 12.7% في عام 2016، بتراجع قدره 0.8% مقارنة بعام 2015 . وبلغ عدد الأمريكيين أدنى خط الفقر نحو 40.6 مليون شخص، بتراجع قدره 2.5 مليون أمريكي مقارنة بعام 2015. كما تراجع عدد الأمريكيين الذين لا يملكون برنامجا للتأمين الصحي إلى 8.8% في عام 2016، مقابل 9.1% في عام 2015.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>حيدر نعمة بخيت، سياسات الإستقرار الإقتصادي في مصر و الصين و الولايات الأمريكية المتحدة، منة للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص241.

<sup>2</sup> [www.mubasher.info](http://www.mubasher.info) Vue le :10/02/2018، à :18 :32.

### المطلب الثالث: التجارة الخارجية الأمريكية

تعتمد الولايات المتحدة على تعزيز قدراتها الإقتصادية عن طريق الصادرات من خلال تزايد حجم الإنتاج و مشاركة في التجارة الدولية حيث تحتكر و تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة عالية من التجارة العالمية، إذ تعد أول أكبر مستورد وثاني أكبر مصدر في العالم، كما تسيطر على نسبة كبيرة من الشركات التجارية العالمية العابرة للقارات مما يتيح لها القدرة على التحكم بالإقتصاد العالمي عن طريق هذه الشركات.

### الفرع الأول: السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى إقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه على الأقل من حيث الحجم أي إقتصاد آخر، إذ تعتمد إقتصاد السوق المبني على الإستثمار الحر والمنافسة التجارية. إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي 11.9% من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي 18.6% من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية عام 2001 و يرجع نمو الصادرات الأمريكية وزيادتها الى إتفاقيات التجارة الحرة<sup>1</sup>. لتصبح بعد ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر قوة تجارية بعد الصين و هذا منذ 2014.

إذ تعتبر السياسة التجارية لدولة ما تلك التدابير التي تتبعها تلك الدولة للتأثير على علاقاتها التجارية مع بقية دول العالم ، و تاريخياً فإن الرسوم الجمركية كانت الأداة الرئيسية للسياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فقد شهدت إتماداً متزايداً على العوائق غير الجمركية ، بالرغم من أنه في السنوات الأولى للولايات المتحدة إستخدمت الرسوم الجمركية كأداة لزيادة الإيرادات الحكومية ، إلا أنه لاحقاً تم تعديل هدف تلك الرسوم لكي تكون كوسيلة لحماية الصناعات المحلية ، و أصبحت ضرائب الدخل و الأرباح المصدر الرئيسي لإيرادات الحكومة الفيدرالية ، وقد وصل مستوى التعريف الجمركية إلى الذروة عام 1932 و ذلك تطبيقاً لقانون "سموت - هاولي" الصادر عام 1930. حيث أدى هذا القانون إلى ردود أفعال غير مرغوب بها من دول أخرى ، مما أدى إلى تقشي الكساد الكبير و في منتصف الثلاثينات تم تمرير قانون للتخفيض التدريجي للتعريف الجمركية وفقاً لضوابط محددة مسبقاً من طرف الكونجرس ، و في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، مكن هذا القانون الولايات المتحدة من أن تصبح القوة المحركة لإتجاه عالمي لتحرير

<sup>1</sup>سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية و أثرها في النظام الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد 42، جامعة بغداد ،(دون سنة نشر)، ص156.

التجارة مدة 50 عاما في إطار إتفاقية الجات التي تمخض عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية و فيما يلي سنتطرق لأهم محطات و مراحل السياسة التجارية الأمريكية من خلال النقاط التالية:<sup>1</sup>

#### أولا: تشريع الإتفاقيات التجارية المتكافئة

منذ عام 1934 و الإتفاقيات التجارية المتكافئة تمثل حجر الأساس للسياسة التجارية الأمريكية حيث إقتراح هذا القانون من قبل إدارة الرئيس روزفلت عام 1934 كما سبق و أن ذكرنا كإجراء مضاد للكساد و مصمم لفتح أسواق جديدة أمام الصادرات من المنتجات الأمريكية ، فعرض ضمان التجارة لم يكن النهاية في حد ذاتها ، فقد قصد به تشجيع الدول الأجنبية لفتح أسواقها أمام المنتجات الأمريكية ، و قد تم إحلال تلك الرؤية بأهداف سياسية ، إذ تم إعتبار البرنامج أداة لتقوية الدول الصديقة من خلال فتح الأسواق الأمريكية لمنتجاتها ، و في ظل تلك الأهداف لا يوجد تناقض بين تخفيض جوهري في الواردات من ناحية و حماية مصالح الصناعات الوطنية من ناحية أخرى .

فإذا كانت أهداف الولايات المتحدة هي فتح أسواق جديدة لصادراتها و تقوية حلفائها الغربيين فلم لا يتم تحقيق ذلك بأقل تكلفة ممكنة من خلال إحلال تلك الواردات محل الإنتاج المحلي.

#### ثانيا: تمديد 1958 و توفير الحماية

حيث يتضمن تمديد قانون التجارة المتكافئة بين عامي 1955 و 1958 تخفيض الرسوم الجمركية وفي عام 1958 منح الكونجرس الرئيس الأمريكي سلطة تقديم الإعفاءات الجمركية إلى 20% .<sup>2</sup> تتوزع بشكل متساو على أربع سنوات إضافة إلى منع الضرر ، وهما أهم هدفين أساسيين للإتجاه نحو هذا القانون كما قوى الكونجرس من حماية المصالح المحلية ضد منافسة الواردات المنافسة حيث لها الحق في اللجوء إلى الفقرات الخاصة بالتهرب . فالتحديد الإيجابي من قبل لجنة التجارة الخارجية يمكن أن يؤدي إلى سحب الإعفاءات إذا ما صدق الرئيس على توصيات اللجنة وتم الإعتراف بمواد التهرب من قبل منظمة التجارة العالمية كوسيلة مشروعة لحماية المصالح الوطنية. إذ وجدت فيها معظم الدول المتجرة ملجأ لحماية صناعتها المحلية إذا ما تعرضت لضرر بالغ من الواردات المنافسة ، فالقيود على الواردات يمكن أن تقدم في مثل هذه الظروف و لكن يجب على الدولة التي قامت بفرض قيود على منتج ما أن تعوض شركاءها

<sup>1</sup>مورد خاي كريانين ، الإقتصاد الدولي مدخل السياسات ، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2007، ص ص161-170.

<sup>2</sup>بول آ. سامويلسون ، الإقتصاد ،، ترجمة هشام عبدالله ، الدار الأهلية، عمان ، 2002، ص358.

التجارين بقدر أكبر من التحرير لبعض المنتجات الأخرى.

#### ثالثا: المساعدة على التكيف التجاري

ففي إطار قانون المساعدة على التكيف التجاري فإنه إذا ما تعرضت إحدى الصناعات من جراء منافسة الواردات الناجمة عن إعفاءات جمركية تم تقديمها فإنه يمكن تقديم مساعدة مباشرة لها، فبدلاً من حماية الصناعات المنافسة للواردات بالتالي تخفيض الكفاءة إذن يتم تحفيز تلك الإنتقالات إلى الحد من الإنتاج الذي في إطاره يمكنهم التنافس بكفاءة.

#### رابعا: قانون التوسع التجاري 1962

يعتمد برنامج التكيف التجاري على إطار قانون التوسع التجاري الصادر عام 1962 ، مفاده أنه يحق للعمال العاطلين نتيجة إعفاءات جمركية أن يستمروا في الحصول على إعانة بطالة و الحصول على مخصصات لإعادة التأهيل، و يحق للمنشآت المستحقة أن تحصل على مساعدات فنية وإدارية و قروض طويلة الأجل بأسعار فائدة منخفضة و بعض الإعفاءات الضريبية لمساعدتها على فتح أسواق جديدة أو تطوير منتج جديد.

ووفقاً لهذا القانون شاركت الولايات المتحدة الأمريكية في حولة كندي من مفاوضات الجات بين عامي 1962 و 1967 و تمخض عن مفاوضات السنوات الخمس شديدة الصعوبة ، تخفيض في التعريفة الجمركية على السلع بمقدار 35% وتم تفعيل هذا التخفيض تدريجياً على مدار الفترة من 1967 حتى 1972.

#### خامسا: قانون الإصلاح التجاري عام 1974

مرر الكونجرس عام 1974 قانون الإصلاح التجاري الذي يعطي الإدارة صلاحيات جديدة لتخفيض الرسوم الجمركية إلى 60% من مستواها قبل جولة كندي ، و لإزالة الرسوم الجمركية التي لا تتعدى 5% و ذلك كجزء من إتفاق تم التوصل إليه مع دول أخرى ، بالإضافة إلى هذا فإن الرئيس منح سلطات تمكنه من التفاوض بشأن إزالة العوائق الغير جمركية . وقد تمت المفاوضات لجولة طوكيو من إتفاقية الجات من 1979 حتى 1975 في إطار هذا القانون و تمخض عنها تخفيض في الرسوم الجمركية بمتوسط 35% على مراحل من 1980 إلى 1988.

#### سادسا: قانون التجارة و التنافسية عام 1988

بعد ثلاث سنوات من العمل الشاق تم صدور قانون 1988 الذي يتضمن إجراءات تحرير و تقييد

في نفس الوقت ، ففي جانب التحرير منح القانون الإدارة سلطة المشاركة في جولة الأوروغواي التي يمكن أن تخفض الرسوم الجمركية بنسبة 50% و بأسلوب مباشر فقط ، إذ أزال هذا القانون أو خفض الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات التي تنتج في الولايات المتحدة . أما من جانب التقييد فإن أكثر الأجزاء المثيرة للجدل في هذا القانون هو المادة 301 ، التي تطلب من الحكومة إعلان قائمة بأسماء الدول التي تطبق إجراءات غير عادلة في تجارتها مع الولايات المتحدة أو التي تسمح بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية الأمريكية ، كما خصص هذا القانون 5.2 مليار دولار لإنعاش الصادرات الزراعية و كان الهدف من وراء ذلك هو مواجهة الدعم الأوروبي للمنتجات الزراعية. و يسمح للرئيس بمنع الشركات التي تسعى إلى إحتلال السوق الأمريكية إذا ما كان في ذلك ضرر على الأمن القومي ، وفي هذا القانون أيضا سند تشريعي للحكومة من أجل تنسيق السياسات الإقتصادية و إستراتيجيات سعر الصرف مع دول رئيسية أخرى.

#### سابعا: العلاقات الإقليمية و الثنائية

لمعظم الفترة التالية للحرب، إعتمدت سياسة الولايات المتحدة على منهج التعددية التي تخضع لقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، و بإستثناء إتفاقيات التجارة الحرة مع إسرائيل و دول الكاريبي ، نجد أن الولايات المتحدة ترفض الإتفاقيات الإقليمية و تمسكت بسياسة عدم التمييز. ولكن مع نهاية الثمانينات تحول الإطار إلى مدخل ثلاثي يتضمن العلاقات الثنائية و الإقليمية و المتعددة الأطراف ، و تعد منظمة التجارة العالمية ذات أهمية و لكنها ليست المحور الرئيسي ، بل نجد في بعض الأحيان أن البدائل الأخرى و هي العلاقات الإقليمية و الثنائية أكثر أهمية. و يرجع إنضمام الولايات المتحدة لإتفاقية النافتا جزئيا إلى إنتشار الإتفاقيات الإقليمية على مستوى أقاليم العالم ، و كذلك لمصالح تجارية ، أما بالنسبة لفترة ولاية بوش الثانية فقد إتسمت بالتذبذب بين التجارة الحرة و الحماية ، نجد أنها تقوم بفرض الرسوم الجمركية على الصلب و تقدم دعما كبيرا للمزارعين و تحد من وارداتها من بعض السلع الصينية.

#### الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية الأمريكية مع العالم

توفر التجارة الخارجية أسواقا للفائض من المنتجات الأمريكية الزراعية و الصناعية و المواد الخام حيث تستورد الولايات المتحدة الأمريكية بعض السلع التي لا تنتجها أبدا أو عندما يكون إنتاجها من تلك السلعة لا يكفي لتلبية الطلب عليها .

بلغ إجمالي الواردات العالمية في السلع و الخدمات للولايات المتحدة الأمريكية 240.3 بليون دولار

و في المقابل بلغت صادراتها العالمية في السلع و الخدمات 196.8 بليون دولار ، لتختتم الى غاية سبتمبر من عام 2017 بعجز تجاري يقدر بـ: 43.5 بليون دولار <sup>1</sup>.

و من خلال الجدول أدناه سنقوم بتوضيح توزيع الصادرات و الواردات مع أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية في السلع خلال شهر سبتمبر من عام 2017.

**جدول رقم(04-02): تجارة الولايات المتحدة الأمريكية السلعية مع العالم 2017**

الترتيب	البلد	الصادرات (بليون دولار)	الواردات (بليون دولار)	إجمالي التجارة (بليون دولار)	النسبة المئوية من إجمالي التجارة
/	إجمالي كل البلدان	1.139.0	1.724.2	2.863.3	%100.0
/	إجمالي 15 دولة	805.8	1.335.4	2.141.2	%74.8
1	الصين	91.0	364.8	455.8	%15.9
2	كندا	210.2	222.6	432.8	%15.1
3	المكسيك	179.5	232.6	412.1	%14.4
4	اليابان	49.9	101.0	150.9	%5.3
5	ألمانيا	39.4	86.4	125.8	%4.4
6	كوريا الجنوبية	36.1	53.4	89.5	%3.1
7	المملكة المتحدة	41.6	38.8	80.4	%2.8
8	فرنسا	24.9	34.7	59.6	%2.1
9	الهند	19.1	36.4	55.5	%1.9
10	التايوان	18.7	31.5	50.2	%1.8
11	إيطاليا	13.4	35.7	49.1	%1.7
12	البرازيل	26.9	21.8	48.7	%1.7
13	هولندا	31.5	12.7	44.2	%1.5

<sup>1</sup> [www.census.gov](http://www.census.gov), Vue le :11/11/2017, à :17 :17.

## الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات الدولية

14	إيرلندا	7.6	36.6	44.2	1.5%
15	سويسرا	16.1	26.4	42.5	1.5%

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: [www.census.gov](http://www.census.gov)، تاريخ التصفح: 2017/11/11، على الساعة: 17:17.

و ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن إجمالي الصادرات العالمية في السلع للولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ (1.139.0 بليون دولار) ، بينما بلغت وارداتها العالمية السلعية (1.724.2 بليون دولار) لنبغ حجم التجارة العالمية (2.863.3 بليون دولار) . بالتالي فإن إجمالي الواردات الأمريكية لازالت في إرتفاع مستمر مقابل إجمالي صادراتها.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه ترتيب أهم 15 دولة تعتبر من أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية في التجارة السلعية حسب إحصائيات شهر سبتمبر من عام 2017 حيث يقدر إجمالي الصادرات مع هؤلاء الشركاء التجاريين بـ: (805.8 بليون دولار) و يقدر إجمالي الواردات بـ: (1.335.4 بليون دولار) ، أي بحجم تجارة تقدر بـ: (2.141.2 بليون دولار) من إجمالي التجارة العالمية الأمريكية أي ما يعادل 74.8% من إجمالي التجارة العالمية ، و هي نسبة عالية تعبر عن المكانة التجارية الهامة لهؤلاء الشركاء التجاريين .

حيث نجد أن أهم و أبرز الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية هم على التوالي ( الصين ، كندا، المكسيك)، إذ تعتبر الصين الشريك التجاري الذي يحتل المرتبة الأولى في التجارة الأمريكية بمعاملات تجارية سلعية تقدر بـ(455.8 بليون دولار) من إجمالي التجارة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية أي ما يقدر بنسبة 15.9% من إجمالي التجارة العالمية الأمريكية. ثم تليها كندا بنسبة 15.1% ثم المكسيك بنسبة 14.4% لتتبعها الدول الأخرى بنسب متفاوتة.

و الجدول التالي يوضح العجز و الفائض المحقق مع أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية حسب إحصائيات شهر سبتمبر من عام 2017.

### جدول رقم(04-03): العجز و الفائض للولايات المتحدة الأمريكية مع دول العالم 2017

الترتيب	البلد	الفائض (بليون دولار)	البلد	العجز (بليون دولار)
1	هونج كونج	24.3	الصين	-273.8
2	هولندا	18.7	المكسيك	-53.1

الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات الدولية

3	الإمارات العربية المتحدة	11.4	اليابان	-51.1
4	بلجيكا	11.4	ألمانيا	-47.0
5	أستراليا	10.4	إيرلندا	-29.0
6	سنغفورا	7.6	الفيتنام	-28.6
7	البرازيل	5.1	إيطاليا	-22.3
8	باناما	4.4	ماليزيا	-17.6
9	الأرجنتين	3.6	الهند	-17.3
10	المملكة المتحدة	2.9	كوريا الجنوبية	-17.3
11	جمهورية الدومنيكان	2.1	تايلندا	-14.9
12	الغواتيمالا	2.0	تاوان	-12.8
13	الأوروغواي	2.0	كندا	-12.4
14	الباهاما	1.8	سويسرا	-10.3
15	مصر	1.8	إندونيسيا	-10.1

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: [www.census.gov](http://www.census.gov)، تاريخ التصفح: 2017/11/11، على الساعة: 17:17.

و ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت أكبر فائض تجاري مع هونج كونج يقدر بـ: (24.3 بليون دولار) لتليها هولندا في المرتبة الثانية بفائض تجاري يقدر بـ: (18.7 بليون دولار)، لتليها باقي الدول بنسب متفاوتة و الموضحة من خلال الجدول أعلاه. في المقابل قابله أكبر عجز تجاري للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين التي تعتبر أهم شريك تجاري لها و قد قدر هذا العجز بـ: (273.8- بليون دولار) من إجمالي العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية للسلع و الخدمات و المقدر بـ: (43.5 بليون دولار) لنفس السنة من شهر سبتمبر. و باعتبار أن كندا كذلك من أهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية فإن العجز التجاري معها قدر بـ(12.4- بليون دولار) و هي نسبة بعيدة كل البعد عما هو مسجل مع الصين، لتليها باقي الدول بنسب متفاوتة و الموضحة في الجدول أعلاه.

#### أولاً: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الأمريكية

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية في العالم من حيث حجم تجارتها الخارجية بعد أن

أصبحت الصين تحتل الصدارة منذ 2014.<sup>1</sup> كما يتميز هيكل صادرات وواردات الولايات المتحدة بالتنوع إذ كانت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية طوال فترة تاريخها تساوي أو تزيد على وارداتها من السلع الأجنبية لكن ذلك الوضع قد تغير منذ الستينات و أصبحت قيمة الواردات تزيد كثيرا عن قيمة الصادرات.<sup>2</sup> حيث تحتل المرتبة الأولى من الواردات العالمية و المرتبة الثانية للصادرات العالمية .

### 1- الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو العالم

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر ثاني دولة مصدرة في العالم بعد الصين فالصادرات وحدها فقط تمثل 13% من الناتج المحلي الإجمالي.

أهم الصادرات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية نحو العالم عام 2016 نوضحها كمايلي:

#### جدول رقم(04-04): الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو العالم 2016

الترتيب	السلعة	من إجمالي الصادرات (%)
1	السلع الرأسمالية	39
2	اللوازم الصناعية	28
3	المركبات، السيارات، قطع الغيار و المحركات	10.5
4	الأطعمة ، الأعلاف، المشروبات	7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: [www.tradingeconomics.com/united-states/exports](http://www.tradingeconomics.com/united-states/exports)، تاريخ التصفح: 29/11/2016، على الساعة: 22:18.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه هو هيمنة السلع الرأسمالية بنسبة مقدرة بـ: 39% و اللوازم الصناعية بنسبة 28% من إجمالي الصادرات الأمريكية في السلع و المقدرة بـ: 1.139.0 بليون دولار.<sup>3</sup> لتليها (المركبات، السيارات، قطع الغيار و المحركات ) بنسبة مقدرة بـ: 10.5% و في الأخير تأتي (الأطعمة ، الأعلاف ، المشروبات ) بنسبة تقدر بـ : 7%.

و يمكن القول أن ما يميز الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية عام 2016 هو التنوع في السلع المصدرة إذ لا تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على منتج أو سلعة معينة فنلاحظ أن أكبر نسبة تسيطر عليها السلع الرأسمالية بإعتبارها الأولى ضمن أهم أربع سلع مصدرة .

<sup>1</sup>مالك عوني، السياقات الغالبة:الصعود الصيني إلى اللاقطبية، مجلة السياسة الدولية، عدد 207 ، مصر، جوان 2017،ص02.

<sup>2</sup> [www.enc.kacemb.com](http://www.enc.kacemb.com) ,Vue le : 27/11/2016, à 00:07.

<sup>3</sup> [www.census.gov](http://www.census.gov) ,Vue le :11/11/2017,à:17:17.

## 2- الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من العالم

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول أكبر مستورد في العالم ، و أهم الواردات الأمريكية من العالم من عام 2016 هي:

### جدول رقم(04-05): الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من العالم 2016

الترتيب	السلعة	من إجمالي الواردات (%)
1	السلع الرأسمالية	29
2	السلع الإستهلاكية	26
3	اللوازم الصناعية	24
4	المركبات ، السيارات، و قطع الغيار و المحركات	15
5	الأطعمة، الأعلاف،المشروبات	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: [www.tradingeconomics.com/united-states/imports](http://www.tradingeconomics.com/united-states/imports) ، تاريخ التصفح: 29/11/2016، على الساعة:23:16 .

تسيطر السلع الرأسمالية على الواردات الأمريكية بنسبة 29%، لتليها السلع الإستهلاكية بنسبة 26% ثم اللوازم الصناعية بما يقدر بـ: 24%، ليوزع الباقي بين، المركبات ، السيارات، و قطع الغيار و المحركات، الأطعمة، الأعلاف،المشروبات.

و ما يمكن ملاحظته هو تشابه هيكل الصادرات و الواردات الأمريكية على أساس رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في إستهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال ، مما يقودها إلى إستيرادها من باقي دول العالم بالرغم من إمتلاكها الكثير من رأس المال حيث أنها تصدر و تستورد نفس المنتوجات و لكن بماركات مختلفة و الأمر الثاني الذي يمكن ملاحظته هو إحتلال السلع الإستهلاكية لنسبة جد معتبرة من الواردات الأمريكية حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أول أكبر دولة مستهلكة في العالم بحلول عام 2018.

### ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الأمريكية

يتميز التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الأمريكية بالتنوع إلا أن أهم الدول التي تتعامل معها تجاريا نجدها: كندا في المرتبة الأولى ثم تليها المكسيك و الصين و اليابان ثم المملكة المتحدة.

### 1- التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية نحو العالم

تعتبر "كندا" أكبر الوجهات المستقبلية للصادرات الأمريكية في عام 2016 ، وتمثل الوجهات

الخمس الأولى نحو 50% من جملة الصادرات الأمريكية.

جدول رقم ( 04 - 06): التوزيع الجغرافي للصادرات الأمريكية نحو العالم عام 2016

الترتيب	الدولة	من إجمالي الصادرات (%)
01	كندا	19
02	المكسيك	14
03	الصين	7
04	اليابان	4
05	المملكة المتحدة و ألمانيا	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: [www.tradingeconomics.com/united-states/exports](http://www.tradingeconomics.com/united-states/exports) ، تاريخ التصفح: 29/11/2016 ، على الساعة: 23:16 .

تتجه معظم الصادرات الأمريكية إلى الدول المجاورة لها و هي كندا أولاً بنسبة 19% ثم المكسيك بنسبة 14% لتحتل المرتبة الثانية ، و يعود تفسير هذه الشراكة المهمة بالتقارب الجغرافي و الإتفاقيات التجارية المبرمة مع هذين البلدين خاصة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA). تحتل الصين المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بـ: 7% من أسواق الصادرات الأمريكية ، لتليها اليابان و المملكة المتحدة ثم ألمانيا. و ما يمكن ملاحظته هو غياب الدول الإفريقية ضمن الخمس أسواق الأولى تصديراً للولايات المتحدة الأمريكية ، و لعنا نفسر هذا نظراً للبعد الجغرافي و كذلك طبيعة الصادرات الأمريكية التي تسيطر عليها الآلات و المعدات عالية التقنية.

## 2- التوزيع الجغرافي للواردات الأمريكية من العالم

الجدول أدناه يعبر عن مصادر الواردات الخمسة الأولى نحو 59% من إجمالي الواردات الأمريكية.

جدول رقم ( 04- 07 ): الواردات الأمريكية من دول العالم عام 2016

الترتيب	الدولة	من إجمالي الواردات (%)
01	الصين	19
02	كندا	14.5
03	المكسيك	12

9	اليابان	04
5	ألمانيا	05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على [www.tradingeconomics.com/united-states/imports](http://www.tradingeconomics.com/united-states/imports)، تاريخ التصفح: 29/11/2016 ، على الساعة: 23:16 .

تعتبر الصين من أكبر و أهم موردي الولايات المتحدة الأمريكية بحيث تسيطر على 19% من الواردات الأمريكية ، لتليها الجارتان كندا و المكسيك بنسب 14.5% و 12% على التوالي ، حيث نلاحظ أهمية القرب الجغرافي بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك ، حيث تعتبران ضمن الخمس الدول الأولى ضمن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية و الخمس دول الأولى كذلك ضمن وارداتها، لتأتي بعدها اليابان بنسبة 9% ثم ألمانيا بنسبة 5%.

#### المبحث الثاني: دراسة تحليلية للإقتصاد الصيني

أثار النمو الإقتصادي الصيني الذي بدأ قبل عقدين و مازال مستمرا تعجب و إعجاب دول العالم إذ يعتبر معدل النمو العام شبه معجزة إقتصادية عالمية ، خصوصا في المدة الزمنية القصيرة التي تحقق من خلالها و في قدرته على الإستمرار متقدما بالرغم من الأزمات و الصدمات المالية المختلفة التي وقعت خلال العقدين الأخيرين و هذا راجع لإعتماد الصين على برنامج إقتصادي إصلاحي إنفتحت من خلاله على التجارة العالمية أواخر السبعينات ، إضافة إلى عدة مقومات أهلتها للتقدم المستمر لتحتل مراتب متقدمة على الصعيد العالمي بما فيها المقومات الطبيعية و الإقتصادية و العسكرية و التكنولوجية . بالتالي فالإقتصاد الصيني لا يزال ينمو بسرعة و بقوة دون أن تبدو عليه علامات التباطؤ ، بالتالي يمكن القول بأن التجربة الإقتصادية الصينية تمثل واحدة من أسرع عمليات التحول في العصر الحديث.

#### المطلب الأول: مراحل تطور الإصلاح الإقتصادي الصيني

يعد الإقتصاد الصيني من الإقتصاديات الصاعدة و الواعدة، بفضل السوق الإستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الإقتصادية المتبعة منذ العام 1979، و الخروج من الإقتصاد الموجه إلى " إقتصاد السوق الإشتراكي"، الذي يزوج بين القطاع العام و القطاع الخاص و هو ما يعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين"، و التدرج في إدخال الإصلاحات الإقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة " عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين " .

### الفرع الأول: الإقتصاد الصيني (1949 - 1977)(النموذج الإشتراكي و الإقتصاد المركزي)

تطور الإقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى و هي مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، و منه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالإستخدام المكثف للقوى العاملة، و منه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية و الإعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات، و قد حقق الإقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد إتباع الإصلاح الإقتصادي الشامل في عهد " دنغ كسياو بنغ "1.

حيث كانت الصين قطب كمي بشري هائل ينقصها التقدم التقني و التكنولوجي<sup>2</sup> ، لذلك بدأت الصين أسلوبا صاعدا من القاع والقاعدة إلى القمة، عندما بدأت تجربة الإصلاح في القطاع الزراعي عام 1978 وسارت على هذا النهج في القطاعات الأخرى، وأصبحت أكثر ثقة بتعديلات سياستها منذ عام 2002، فقد جعلت الإقتصاد القائم على المعرفة أكثر وضوحا، وتبنت نمطا لتنمية أكثر إستدامة وصادقة للبيئة. من هنا يمكن تفسير نتائج عملية تغيير الإستراتيجية الإقتصادية، والتي أتت أكلها، حيث أطلقت حزمة تحفيز قيمتها أربعة تريليونات يوان (640 مليار دولار أمريكي) عقب إندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، وانتقلت ببراعة من الإعتماد على التصدير إلى تنمية السوق المحلية، على خلفية التراجع العالمي في الطلب على السلع الصينية ووضع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي المزيد من القيود على وارداتها من الصين مثل فرض رسوم إغراق على السلع الصينية ورسوم حمائية وجمركية وغيرها من آليات فرملة الإنتاج الصيني الموجه للتصدير ولكن ثبت محدودية مردود مثل هذه الإجراءات. وفي نفس الوقت، خفضت الصين من لوائحها البيروقراطية وتدخلات الدولة التي تعرقل الإستثمار القادم من الخارج، وسمحت للبلاد بتحقيق مستوى من الإنفتاح نادرا ما يوجد لدى الدول الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية. وكما إنطلقت الصين لتصبح أول أكبر دولة مصدرة في العالم، صارت أيضا ثاني أكبر دولة متلقية للإستثمار الأجنبي المباشر

<sup>1</sup> نجلاء الرفاعي البيومي، محمد السيد سليم، نيفين مسعد، العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، مصر، 1997، ص

136.

<sup>2</sup> عبد القادر رزيق المخادمي ، النظام الدولي الجديد الثابت ... و المتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص43.

في العالم، مع منافسة المنتجات الأجنبية في كافة قطاعات الإقتصاد تقريبا<sup>1</sup>. إن للتجربة الصينية أهمية كبيرة تستحق التأمل و الدراسة فمقولة نابليون الشهيرة " الصين مار د نائم . فدعوه نائما . لأنه إذا إستيقظ هز العالم " ، عادت إلى النور اليوم بعد المعجزة الصينية التي أبهرت العالم بأسره فهذه التجربة بعد عام 1978 و عندما إنتصر التيار الإصلاحى على التيار المحافظ ، حاولت الصين مسك العصا من المنتصف من خلال الجمع بين المفهوم الصينى للإشتراكىة و المفهوم الغربى للرأسمالية . وقد حاولت قبيل ذلك إستكمال البناء الإقتصادى و الإجتماعى و الإستراتيجى لها من خلال ما يسمى بالتحديث الإشتراكى أو العصرنات الأربع Four Modernizations و المتمثلة بالتطور فى الصناعة و الزراعة و العلوم و التكنولوجيا و الدفاع.<sup>2</sup>

مع إعلان قيام الجمهورية الصينية الشعبية عام 1949 بدأت الحكومة فى بناء النموذج الإشتراكى القائم على الحكم المركزى، فعلى الرغم من إصرار "ماو" على أن هدف الحكومة هو تنظيم الرأسمالية وليس تحطيمها إلا أن الواقع كان مخالفا لتلك التصريحات حيث إختفت الشركات الخاصة وحلت رأسمالية الدولة البيروقراطية محل الرأسمالية الخاصة. قام "ماو" بتطبيق النموذج الإقتصادى السوفيتى بغرض تأسيس نموذج إشتراكى مكثف للنمو الإقتصادى والإجتماعى ومن هنا نشأت فكرة التخطيط متوسط المدى أو الخطط الخمسية، وهو الأسلوب المعتمد فى الصين حتى يومنا هذا. تميزت مرحلة البناء الإشتراكى بإعادة تنظيم الفلاحة والتحول نحو إقتصاد زراعى موجه مركزيا، حيث تم تجميع الأراضى الزراعية فى شكل جمعيات تعاونية كبيرة تتكون كل جمعية من 1200 أسرة ريفية تتعدم لديها الملكية الخاصة تمهيدا لتأسيس إشتراكية زراعية كاملة. كما تم الإعتماد على الصناعات الأساسية والتجهيزية والثقيلة.<sup>3</sup>

و من جانب آخر قامت الحكومة الصينية بتأميم التجارة الخارجية لتصبح تحت سيطرتها بصورة كلية و إتباع سياسة صارمة إتجاه الأسعار المحلية بعموم البلاد من خلال تثبيتها مركزيا و تحديد الحدود الدنيا للأجور و ربطها بأسعار محصول الأرز كونه يشكل المادة الغذائية الرئيسية فى البلاد و الإعتماد على نظام التقنين (البطاقة التموينية) فى إستهلاك السلع الأساسية و ذلك لغرض السيطرة على مشكلة التضخم التى

<sup>1</sup>محمد سلامة ، الإصلاح و الإنفتاح سر تفوق الإقتصاد الصينى، متاح على: [www.chinatoday.com](http://www.chinatoday.com) ، تاريخ التصفح: 16/11/2016 ، على الساعة: 30: 20 .

<sup>2</sup>حيدر نعمة بخيت ، مرجع سابق، ص ص 127 - 128 .

<sup>3</sup>ماهيناز الباز، شيماء سليمان، (الإقتصاد الصينى(1) لمحة تاريخية عن تطور الإقتصاد الصينى، متاح على: [www.abeqtisad.com](http://www.abeqtisad.com) ، تاريخ التصفح: 2017/02/12، على الساعة: 18:47 .

واجهت الحكومة الصينية إبان تلك المدة.

و قد إعتمدت الحكومة الصينية كما أسلفنا الذكر على نظام التخطيط المركزي لتسيير عجلة الإقتصاد فقد صدرت عدة خطط خمسية في هذه الفترة و التي يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04-08): الخطط الخمسية للإقتصاد الصيني قبل 1978

أسباب الإخفاق و الفشل	أهم مرتكزاتها و أهدافها	الخطة الخمسية
-عدم ملائمة الإستراتيجية السوفياتية المطبقة للوضع في الصين من خلال عدم التناسب ما بين التطور الصناعي و القاعدة الإنتاجية من الخامات كمستلزمات للإنتاج .	-إقامة إقتصاد صناعي متطور يحول الصين من بلد زراعي متخلف إقتصاديا إلى قوة عظمى و دولة صناعية ( تعتمد على أسلوب إنتاجي يتميز بكثافة العمل و ندرة رأس المال لإمتصاص البطالة و التكيف مع نقص الموارد). و ذلك بدعم تكنولوجي و تقني و تمويلي من الإتحاد السوفياتي.	الأولى ( 1953-1957)
إنعكاس نظام الكومينات بالسلب من خلال تدني مستوى المعيشة لإنخفاض مستوى الإنتاج الزراعي و إضمحلال القرية في الريف الصيني.	-التطوير الشامل لجميع القطاعات. -إعتناق مبدأ اللامركزية الإدارية كتشجيع للوحدات الدنيا على إتخاذ القرارات . -تطبيق نظام الكومينات الشعبية الذي يجمع بين النشاط الصناعي و الزراعي و التعليم و الثقافة.	الثانية ( 1958-1962) سياسة القفزة العظمى
التركيز على تحقيق المعدلات العالية و التراكم بكثرة و بصورة عشوائية هذا الذي فرض العديد من العوائق على تنمية الإقتصاد القومي بقوة بعدها .	-تطوير القطاع الزراعي بصورة فعالة . -تعزير الدفاع الوطني (الإستعداد للحرب). -تعزير الصناعة الأساسية و رفع نوعية منتجاتها و زيادة كمية الإنتاج و الإعتماد على الذات. -تطوير قطاع المواصلات و النقل و التجارة و الثقافة و التعليم و البحث العلمي.	الثالثة ( 1966-1970)
لم يكن هناك فشل بل ساهم و سرع في النمو الإقتصادي في هذه الفترة.	-الرفع من متوسط معدل نمو الناتج الصناعي و التجاري .	الرابعة ( 1971-1975)
التقدم غير الرشيد اذ كانت متطلبات التنمية الإقتصادية عالية	-إقامة نظام الصناعة المستقلة و الكاملة نسبيا و نظام الإقتصاد القومي .	الخامسة (1976-1980)

و الأهداف المحددة مرتفعة مما سبب أخطاء جديدة للإقتصاد.	
---	--

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على :

- عبد الرحمن بن سانية، الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم ، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013، ص ص 122-123.

- حيدر نعمة بخيت، سياسات الإستقرار الإقتصادي في مصر و الصين و الولايات الأمريكية المتحدة، منة للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص132.

[www.arabic.china.org.cn](http://www.arabic.china.org.cn), Vue le : 17/11/2015, à 10:38.-

### الفرع الثاني: الإقتصاد الصيني بعد عام 1978

بدأت الصين في هذه الفترة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وانتقلت إلى مرحلة متقدمة إقتصاديا مختلفة عما حدث قبل 1978، فخلال إنعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في نفس العام وتم الإتفاق على القيام بإصلاحات إقتصادية منها:<sup>1</sup>

- العمل على جعل الإقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع تغيرات الإقتصاد العالمي والإندماج فيه.
- إعادة النظر في أولويات التنمية فالقطاع الزراعي يأتي أولا يليه الصناعي فالبحث العلمي ثم الدفاع.
- إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج والسماح بالمشروعات الخاصة مع إحتفاظ الدولة بالسيطرة على الصناعات الثقيلة والطاقة والتعدين.
- السماح بدرجة إستقلالية أكبر للمؤسسات الإدارية بعيدا عن بيروقراطية الحزب الحاكم.
- تشجيع القطاع السياحي.
- السعي للإنضمام للهيئات المالية والتجارية الدولية.

وبعد هذه المرحلة يمكن تلخيص الخطط الخمسية التي صاحبت تطور الإقتصاد الصيني من الخطة الخمسية السادسة الى غاية الخطة الخمسية الثالثة عشر من خلال الجدول التالي:

<sup>1</sup>الإقتصاد الصيني(1) لمحة تاريخية عن تطور الإقتصاد الصيني ، متاح على [www.abeqtisad.com](http://www.abeqtisad.com)، تاريخ التصفح :2017/11/10، على الساعة:04:50.

جدول رقم (04-09): الخطط الخمسية للإقتصاد الصيني بعد 1978

أهم المرتكزات و الأهداف	الخطة الخمسية
<p>-الرفع من مستوى الناتج الصناعي و الزراعي و تحقيق التناسب بين كمية و نوعية المعروض من المنتجات الإستهلاكية مع نمو القدرة الشرائية الإجتماعية و الحفاظ على إستقرار الأسعار .</p> <p>-القيام بإصلاح تكنولوجي مخطط للمؤسسات و حسب مراكز ثقلها. و تنظيم القوة العلمية و التكنولوجية .</p> <p>-تطوير الإقتصاد و التجارة بقوة .</p> <p>و لعل أهم أسباب إخفاقها كان يعود لحجم الإستثمار في الممتلكات الثابتة أكبر مما ينبغي و إزدادت أموال الإستهلاك زيادة فائقة الحد، و كان إصدار النقود مفرطاً الأمر الذي أثر في النمو الإقتصادي.</p>	السادسة(1980-1985)
<p>-تهيئة بيئة إقتصادية و إجتماعية ممتازة لإصلاح النظام الإقتصادي و العمل على ضمان التوازن الأساسي بين العرض و الطلب الإجماليين ليجري الإصلاح بسلاسة ومحاولة إرساء قاعدة لنظام الإقتصاد الإشتراكي الجديد المتميز بخصائص صينية.</p>	السابعة(1986-1990)
<p>-تحقيق التنمية المستدامة و السريعة للإقتصاد القومي و تطوير التجارة الخارجية .</p>	الثامنة(1991- 1995)
<p>-تحسين مستوى معيشة الفرد و القضاء على الفقر ،الإسراع ببناء نظام مؤسسات حديثة و إقامة إقتصاد السوق الإشتراكي الكامل نسبياً.</p>	التاسعة(1996-2000)
<p>-ترقية و تحسين هيكل الصناعات و تعزيز القدرة التنافسية الدولية .</p>	العاشرة(2001-2005)
<p>-تحقيق زيادة سريعة و مستقرة للإقتصاد و ضمان تدفق الأموال في مجالات التعليم و الطب و الضمان الإجتماعي و تعزيز قوة الحكومة لتنسيق توزيع الدخل .</p> <p>-زيادة توسيع و رفع قوة التأثير الصيني في العالم.</p>	الحادية عشر(2006-2010)
<p>-الحفاظ على نمو إقتصادي مستقر و سريع نسبياً. و إعادة هيكلة إستراتيجية للإقتصاد.</p>	الثانية عشر:(2011-2015)

الثالثة عشر: (2015-  
2020)

-تحقيق فكرة "الإبتكار و التنسيق و الخضرة و الإنفتاح و التمتع المشترك"،  
من أجل توسيع العرض الفعال و تلبية الطلب الفعال و تخطيط و دفع التنمية  
الشاملة للبناء الإقتصادي .

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

-[www.arabic.china.org.cn](http://www.arabic.china.org.cn), Vue le : 17/11/2015, à :10 :38

-[www.arabic.cntv.cn](http://www.arabic.cntv.cn), Vue le :17/11/2016,à :23 :40.

-[www.news.xinhuanet.com](http://www.news.xinhuanet.com), Vue le : 17/11/2016,à :23 :46.

### المطلب الثاني: مرتكزات و نقاط قوة و إستقرار الإقتصاد الصيني

هناك عدد من المرتكزات الأساسية التي تميز الإقتصاد الصيني و تضيي إليه خصوصية يكاد يفرد بها عن بقية الدول، حيث أنه من أبرز معالم التميز في التجربة الصينية في إنجاز إنطلاقها الإقتصادي عدم إرتمائها في أحضان النماذج النظرية الغربية كحلول جاهزة لتحقيق نهضتها الإقتصادية ، بل وبخلاف الكثير من البلدان النامية لا سيما في إفريقيا و أمريكا اللاتينية فإن الصين بنت هذه النهضة على منهج متميز بخصوصيته ، قائم على المعرفة و الحرص على تفعيل التعليم و إكتساب مقومات التقدم التكنولوجي، إذ كان لهذه المرتكزات دورا مهما و أساسيا في الإستقرار و الإزدهار الإقتصادي له . و من أهم هذه المرتكزات هي حجم السكان و الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي المتسارع و الإدخار المرتفع.

### الفرع الأول: حجم السكان

تشغل مسألة حجم السكان الحكومة الصينية بشكل كبير فقد كان عدد سكان الصين عند تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 ( 541.67 ) مليون نسمة ، و بسبب الإستقرار الإجتماعي و التنمية الإقتصادية و تحسن مؤشرات التنمية البشرية فضلا عن إرتفاع الدخل الشخصي لعموم السكان إرتفع عدد السكان بسرعة ليبليغ ( 806.71 ) مليون نسمة عام 1969 ، ليصل بعد ذلك إلى ( 1143.3 ) مليون نسمة في عام 1990 ليصل في عام 2003 إلى ( 1.292 ) مليار نسمة <sup>1</sup>.

ففي عام 2014 أعلنت الحكومة الصينية أنها قد قامت بتنفيذ مراجعة لسياسة الطفل الواحد في جميع أنحاء المحافظات والمناطق في البلاد ، وجاء الإعلان عن تلك المراجعة التي تسمح للأزواج الذين يتشاركون طفلا واحدا بإنجاب طفل ثان ، ليكون بمثابة بشرة بنهاية تلك السياسة المثيرة للجدل ، هذه السياسة التي أتبعته الحكومة الصينية تدابيرها كانت أكثر إسترخاء لفترة طويلة بالنسبة للريف والأقليات العرقية ، بينما نجد

<sup>1</sup> حيدر نعمة بخيت، مرجع سابق، ص195.

أن معظم الصينيين الذين يعيشون في مناطق حضرية ليس لديهم سوي طفل واحد في أسرهم لذلك فإن هذه المراجعة سوف تضيق بشكل كبير سياسة الطفل الواحد التي لاتزال سارية لدي جزء من سكان الصين.حيث كان الغرض من وراء سياسة الطفل الواحد الحد من قيام عدد السكان بالتأثير على تشكيل الإتجاهات الديموغرافية ، قد أختفى منذ سنوات عدة بفعل تأثير عوامل أساسية أكثر بكثير من عوامل التصنيع والتحضر ، كان ذلك منذ عقدين من الزمن حينما إنخفض معدل الخصوبة في الصين الي أقل من 2.1% وهو المعدل المتعارف عليه بأنه يسمح بحدوث عملية الإحلال السكاني (أي ظهور جيل جديد بدلا من الجيل القديم) ، ومنذ ذلك الحين إنخفض معدل الخصوبة الي مايقرب من 1.5 % ، ووفقا لبعض المقاييس وصل الإنخفاض الي 1.4 % ، وهي مماثلة لمعدلات الخصوبة في روسيا وإيطاليا ، لكنه معدل أقل بكثير من تلك المعدلات التي في الولايات المتحدة وأستراليا وهولندا وغيرها الكثير من الإقتصادات الأكثر تقدما. كان أمرا من قبيل الصدفة ، ولكنه حمل دلالة رمزية معه وهي أنه في نفس العام الذي شهدت فيه معدلات الخصوبة في الصين إنخفاضا إلى أقل من معدل الإحلال السكاني قامت الحكومة الصينية بسن سياسات مالية جديدة ، وغيرها من التدابير التي تستلزم دفع الإزدهار في عمليات بناء المساكن الجديدة لقد كان ذلك في عقد التسعينات الأخير من العقد المنصرم والعقد الأول من القرن الحالي وكذلك عصر ما بعد الأزمة المالية ، ولقد عززت دورة الطفرة العقارية المستمرة لعقدين تقريبا النمو السريع أعداد السكان الذين يعيشون في المدن الصينية ، لتصل من أقل من 30 % في مطلع التسعينات إلى 54 % عام 2015، وخلال القيام بذلك دخل مئات الملايين من الصينيين إلى المناطق الحضرية ولقد تمت هذه العملية ومعها جميع التكاليف المرتبطة بها ، هذه التكاليف التي كان منها تشكيل ممارسات تنظيم الأسرة في الصين أكثر مما فعلت سياسة الطفل الواحد نفسها في الأعوام الأخيرة ، كما أدت إلى إرتفاع مستويات التعليم ، فضلا عن الإنتقال من إقتصاد قائم على الزراعة إلى نظام إقتصادي قائم على التصنيع والبناء.<sup>1</sup>

وأعلنت بكين عام 2015 أنها ستخفف سياسة الطفل الواحد المثيرة للجدل التي أطلقتها في أواخر السبعينات وستسمح للأسرة بإنجاب طفلين في محاولة لإعادة التوازن بين أعمار السكان.و تشمل سياسة تنظيم الأسرة في الصين الدعوة إلى تأخر كل من الزواج و الولادة و تقليل عدد المواليد و تحسين نوعيتهم و إنجاب كل زوجين مولودا واحدا فقط ، و في الأرياف يسمح للأزواج و الزوجات المعانين من صعوبات

<sup>1</sup> [www.almarefa.strategyboards.com](http://www.almarefa.strategyboards.com) , Vue le : 18/11/2016, à : 16 :11 .

شديدة في الإنجاب بإنجاب طفل ثان بعد سنوات من ولادة الطفل الأول، و في المناطق المأهولة بالأقليات القومية وواقعها المتمثل في السكان و الموارد و الإقتصاد و الثقافة و العادات حيث يسمح عادة بولادة طفلين و ثلاثة أطفال في بعض المناطق و لا يحدد عدد الأطفال للأقليات القومية ذات العدد القليل جدا.

ليصل بعد ذلك عدد سكان بر الصين بلغ (1.373) مليار نسمة في أول نوفمبر من عام 2016 بزيادة 33.77 مليون منذ إحصاء عام 2010. حيث أن عدد سكان الحضر بلغ ( 767.5) مليون يشكلون 55.88% من إجمالي السكان بزيادة 6.2% عن إحصاء عام 2010. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الصين إلى الذروة عام 2050 و يبلغ نحو (1.45) مليار حين يصبح ثلث السكان فوق الستين مع تناقص أعداد القادرين على العمل الذين سيقدمون لهم الدعم.<sup>1</sup>

قامت عملية التحضر في العقدين الماضيين بتغيير التوازن الديموغرافي في البلاد بسرعة وبعمق ولقد ساعد هذا التغيير على انخفاض معدلات الخصوبة ومعدلات النمو السكاني لاسيما بين السكان الذين هم في سن العمل في الصين ، وارتفع حجم السكان المسنين في البلاد.وعلى الرغم من المزايا التي يوفرها هذا الحجم السكاني الكبير كتوفير الأيدي العاملة الرخيصة جراء زيادة عرض العمل الذي يرتبط بعلاقة طردية بحجم السكان و كذلك إرتفاع مستويات الطلب المحلي نتيجة زيادة الإستهلاك من السلع و الخدمات المختلفة ، إلا أنه من جهة معاكسة يترتب عن الحجم السكاني المرتفع مشكلة توفير فرص العمل الكافية للعمالة المحلية لا سيما و أن عملية إعادة الهيكلة الجارية في الصين تعمل على الإستغناء من نسبة مهمة من حجم العمالة لديها.

#### الفرع الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر

أعربت الكثير من المؤسسات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات عن ثقتها في أسواق الصين فجاءت إلى الصين معظم هذه المؤسسات ومن ضمنها الشركات المتعددة الجنسيات الخمسمائة الكبرى في العالم ، إذ يرى كثير من المختصين من أن بيئة الصين تعد من أفضل الدول من حيث البيئة الإستثمارية ففي مرحلة الإصلاحات الجديدة و الإنفتاح على العالم تم إحداث المؤسسات الصناعية الجماعية و المؤسسات المختلطة و تخفيف إحتكار الدولة للنشاط الإقتصادي و إستقطاب الإستثمارات الأجنبية بإحداث المناطق الحرة (التي يحصل فيها المستثمرون على تسهيلات إدارية و إعفاءات جمركية و جبائية).<sup>2</sup> وقد

<sup>1</sup> [www.ara.reuters.com](http://www.ara.reuters.com) , Vue le : 18/11/2016, à : 15 :43.

<sup>2</sup> كيف أصبحت الصين قوة إقتصادية عظمى ، متاح على: [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com) ، تاريخ التصفح: 2018/02/16، على الساعة 23:26.

ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز مكانتها المتقدمة عالميا حيث تعتبر من أهم الدول التي تعد مصدرا للإستثمارات الخارجية المباشرة ، حيث يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستقبل الأول للإستثمارات الصينية في الخارج .

فقبل بداية الإصلاح الإقتصادي عام 1978 ، القانون الصيني الحاكم للعلاقات الإقتصادية الأجنبية تألف بشكل كامل تقريبا من عدد قليل من اللوائح الجمركية إعتمدت بين عامي 1950 و 1976 إذ لم يكن هناك عمليا أي إستثمار أجنبي ، بالتالي لم تكن هناك حاجة لقانون الإستثمار الأجنبي ، وفي الجلسة المكتملة الثالثة للمؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني إعتمدت سياسة الإنفتاح ، و إتخذ القرار بجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، لذلك كان هناك فراغ قانوني يجب ملؤه على عجل ، لذلك كان أول قانون بشأن FDI منذ 1949 قانون جمهورية الصين الشعبية للمشاريع المشتركة الصينية – الأجنبية أصدر عام 1979.<sup>1</sup>

تعد الصين إحدى أكبر الدول الجاذبة للإستثمارات في العالم ، فحتى في ظل ركود الإقتصاد العالمي و إنخفاض الإستثمارات الدولية بصورة كبيرة ، حققت الصين إنجازات و مكاسب كبيرة من خلال إستفادتها من مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر و ذلك يعود بصورة رئيسية إلى إصدارها للعديد من القوانين و إتباعها للسياسات المختلفة و المتعلقة بالإستثمار. فمنذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي خصصت الصين كثيرا من الموارد المالية و البشرية لتأسيس البنية التحتية الملائمة و المناخ المناسب لجذب المزيد من الإستثمارات ، الأمر الذي هيا بيئة مناسبة لرجال الأعمال الأجانب لتوظيف و إستثمار أموالهم في الصين.<sup>2</sup> و قد أصبحت الصين من أكبر الأسواق المغرية للإستثمار الأجنبي، حيث إستقطبت في الفترة الممتدة ما بين (1993- 1996) 12.5 % من إجمالي تدفق الإستثمارات الأجنبية في العالم.<sup>3</sup>

وفي هذا السياق قد أشار نائب وزير التجارة الصيني في شهر أبريل من عام 2017 أن المناطق الوسطى في الصين قد أصبحت وجهة مثالية لإستثمار الأجانب لتمتعها بمزايا فريدة من نوعها حيث يمكن المصدرين الصينيين من إرسال منتجاتهم عبر السكك الحديدية السريعة إلى آسيا الوسطى و أوروبا بينما يمكن للمنتجات المصنوعة وسط الصين إستغلال الأسواق في شرقي و غربي البلاد و أيضا نظرا لتمتع

<sup>1</sup> Shaoming Cheng, “From East to West: The Evolution of China’s FDI Preferential Policies”, Journal of the Washington Institute of China Studies, No.1, Spring 2006, p.62.

<sup>2</sup> محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1999. ص ص 113-114.

<sup>3</sup> Arthur A anderssen. International investment toward the year 2002, United Nations publications, New York, 1998, p 107.

المناطق الوسطى بنسبة مرتفعة للعمالة المحترفة ، و من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي في وسط الصين قررت السلطات المركزية في من نفس السنة للسماح لـ: 43 قطاع بالتمتع بسياسات تفضيلية مثل خفض الضرائب لجذب الإستثمارات الأجنبية وهذا من أجل العمل على تحسين البيئة الإستثمارية. و قد أشارت مصلحة الدولة للإحصاء خلال 2017 أن الإستثمارات الصينية في الأصول الثابتة إرتفعت بنسبة 8.9% كما ذكرت المصلحة أن إجمالي الإستثمارات قد بلغ 14.43 ترليون يوان (2.1 ترليون دولار أمريكي)، كما زاد الإستثمار في القطاع الصناعي بنسبة 3.5% في الأشهر الأربعة الأولى من نفس السنة و يعد سببا رئيسيا في تراجع نمو إجمالي الإستثمارات ، و في المقابل شهد الإستثمار في القطاع الزراعي نمو بنسبة 19.1% ، في حين أن الإستثمار في قطاع الخدمات إرتفع بنسبة 12.1% ، كما إرتفع الإستثمار في البنية التحتية 23.3% من نفس الفترة حيث تقدر بـ: 2.98 ترليون يوان ، كما سجل الإستثمار في تطوير العقارات إرتقاعا بنسبة 9.3% ليصل إلى 2.77 ترليون يوان ، أما الإستثمار في القطاع الخاص فقد شغل نسبة 61% من إجمالي الإستثمارات أي ما يعادل 8.81 ترليون يوان.<sup>1</sup>

و لعل أهم محددات جذب الإقتصاد الصيني للإستثمار الأجنبي المباشر هي:<sup>2</sup>

- السوق الداخلي الكبير المتزايد الطلب مع إرتفاع دخل الفرد الصيني.
- إنخفاض تكلفة اليد العاملة مع مهارتها.
- إنفتاح الصين على الخارج و الإمتيازات المغرية التي منحتها للمناطق الإقتصادية الخاصة.
- آثار التجمع السابق للإستثمار الأجنبي المباشر ، وهو ما يخلق إقتصاديات السلم و ما يرتبط بها من مزايا مرافقة ، كنشر المعرفة و تخصص اليد العاملة و تنمية البنية التحتية...إلخ.
- العقبات التمويلية التي تواجهها المؤسسات الخاصة الصينية ، فقد أثبتت دراسة حديثة عام 2007 للباحثين Havryechyk et Poncet أن ضعف النظام البنكي في التمويل اللازم للمؤسسات الخاصة مع تدخل الدولة في تسيير المؤسسات العمومية ينتج عنه نتيجتان هما:  
1-المؤسسات الخاصة ستكون مدفوعة بقوة إلى البحث عن مستثمر أجنبي للتغلب على العقبة التمويلية المفروضة عليها من النظام البنكي الذي تهيمن عليه الدولة.  
2-المستثمرون الأجانب يتوجهون نحو الأقاليم التي تتميز بتدخل حكومي كبير.

<sup>1</sup> م. جمانة، الصين، ص ص 54-55 ، متاح على: [www.fx-arabia.com](http://www.fx-arabia.com) ، تاريخ التصفح: 2018/02/15، على الساعة: 23:05.

<sup>2</sup> عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 183.

بالتالي بينت هذه الدراسة الترابط بين زيادة تدخل الدولة في تخصيص القروض و زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الإقتصاد.

وقد بينت دراسات عدة أن الإستثمار الأجنبي المباشر كان ذا أثر إيجابي على إنطلاق الصين إقتصاديا و يعد من أهم مرتكزاتها من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الإستقرار الإقتصادي ، و يمكن بيان جوانب هذا الأثر في جملة من النقاط التالية:<sup>1</sup>

- الإستثمار الأجنبي المباشر يعد عامل لتوفير رؤوس الأموال الضرورية للإنطلاق الإقتصادي و قد بلغت حصته في التكوين الخام لرأس المال الثابت في الصين 15% عام 1994، ثم حافظت على نسبة 13% حتى عام 1998 لتستقر عند نسبة 11%.
- خلق فرص عمل ( بصفة مباشرة أو غير مباشرة) ، حيث وظفت الشركات الأجنبية نهاية عام 2005 حوالي 24 مليون عامل أي 9% من التشغيل في المدن.
- تغيير الهيكلة الصناعية حيث تنوعت الصادرات كثيفة رأس المال و تقوت الميزة التنافسية الدولية للصين.
- المساهمة في كفاءة تسيير الموارد ( الإنتاجية في المؤسسات الأجنبية 90% أعلى منها في المؤسسات المراقبة من طرف الدولة).
- الآثار الإيجابية على الإنتاجية في المقاطعات المستقبلية له، و على تحسين الدخل الفردي و قد خلصت دراسة حديثة ل Sandra Poncet و Madariaga Nicole أجريت على 196 مدينة صينية خلال الفترة 1990- 2002 إلى أن النمو الإقتصادي المحلي لمدينة ما يتأثر بصفة إيجابية بالإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى هذه المدينة أو المدن المجاورة ، كما أن هناك علاقة إيجابية بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و الدخل الفردي في المنطقة المستقبلية و المناطق المحيطة بها.
- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر عامل إدماج للصين في النظام العالمي، وقد ساهمت الشركات الأجنبية القادمة من 190 بلدا عام 2005 ب 85% من التجارة الخارجية للصين ، و هي تضمن أكثر من نصف الصادرات و الواردات الصينية.

<sup>1</sup> Sandra Poncet, **Les investissements directs en Chine**, moteurs de croissance, Note de synthèse du SESP, n° spécial, juillet 2008, p11-12.

- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر عامل تقليل للتكاليف المرافقة لإختلال النظام المصرفي حيث لوحظ أن الأقاليم التي تتمتع بنسب عالية من مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر تتمتع بنمو قوي بسبب ضعف لحساسيتها للأثار السلبية لضعف القطاع المصرفي (نقص التمويل).
- الآثار الإيجابية على تنامي براءات الإختراع.
- كما يمكن تلخيص أهم مميزات الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الصين في النقاط التالية:<sup>1</sup>
- الهيمنة الآسيوية ( لا سيما هونغ كونغ و ماكاو) على أصول الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الصين، فهونغ كونغ تعتبر المستثمر الأول في الصين بـ 42% من التدفقات المتراكمة ما بين 1985 و 2005 ، و توجه اليابان نحو الصين 5% من إستثماراتها بالخارج ، و توجه كوريا الجنوبية 15% ، بينما الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي فلا يوجهان سوى أقل من 1% من إستثماراتهم بالخارج نحو الصين.
- إن قدوم 80% من الأموال الأجنبية إلى الصين من مناطق تعتبرها الصين جزءا منها ( هونغ كونغ، تايوان، ماكاو) له دلالتة السياسية و الإقتصادية ، حيث يوحى بالإرتباط العميق لصينيي الخارج بالوطن الأم من جهة ، ومن جهة أخرى يفتح المجال أمام نفوذ كبير للصين على المستوى الدولي ، بالنظر إلى القوة الإقتصادية لصينيي المهجر و قدر أحد الباحثين ما يملكه هؤلاء بـ 1.5 إلى 2 ترليون دولار ، وهو ما يعادل نصف الناتج الداخلي الخام للصين.
- يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر الشكل الأكبر لحصول الصين على رؤوس الاموال العالمية مقارنة بإستثمارات المحفظة أو القروض البنكية ، و ما بين 1979 و 2000 حصلت الصين على 500 مليار دولار من الخارج ، ثلثها في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة .
- الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين تنفذ وفق المواصفات و الشروط التي تفرضها الصين وفي مقدمتها توطين التكنولوجيا العالية و الخبرة الإدارية و إختيار الموقع وفق إستراتيجية التنمية الصينية، وقد قبلت كبرى الشركات العالمية بذلك ، بالرغم من إرتفاع درجة المخاطرة و التي قدرت بـ 40% مدفوعة بوفرة اليد العاملة و إنخفاض تكلفتها و إتساع السوق الصينية.
- الحصة الكبرى من الإستثمار الأجنبي المباشر مستثمرة في القطاع الصناعي 63% من مخزون

<sup>1</sup> عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق ، ص 184-185.

الإستثمار الأجنبي المباشر على حساب الخدمات و القطاع الإستراتيجي ، وهذا عكس وجهة الإستثمارات الداخلة إلى العالم النامي و التي تركز على قطاع الخدمات ، حيث تستحوذ ثلاث قطاعات خدمية هي التوزيع و النقل و القطاع المالي على 27% من الإستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى العالم النامي ، بينما لا يتلقى قطاع الخدمات في الصين سوى نسبة قليلة من مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر ب 3% لقطاع النقل عام 2005.

• من مميزات الإستثمارات الأجنبية في الصين أيضا أنها إستثمارات كثيفة نقل التكنولوجيا ، فقد إنتقلت حصة السلع كثيفة التكنولوجيا في الصادرات المصنعة الصينية من 10% عام 1992 إلى 24% عام 2001 ، و مثلت هذه الحصة 15% للواردات و 12% للصادرات عام 2002، و هذه مستويات أعلة من المستويات المسجلة في الإقتصادات المتطورة.

#### الفرع الثالث: معدل النمو المتسارع و الإدخار المرتفع

إن نمو الإقتصاد الصيني بمعدل سنوي يبلغ 7.1% يعني مضاعفة حجم ناتجه الإجمالي بغضون عشرة سنوات أي حلول سنة 2015 . حيث نمت الإقتصاد الصيني بنسبة 6.7% ، حسب ما ذكرته اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينية، الهيئة العليا للتخطيط الإقتصادي على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2016، وساعد في هذا الإستثمار في البنية الأساسية وإزدهار الإسكان وقروض البنوك. وعلى الرغم من أن معدل النمو هو أقل معدل نمو منذ الربع الأول في عام 2009، فإنه ما زال في النطاق الذي تستهدفه الحكومة والذي يبلغ 7%-6.5% في عام 2016. ولدعم النمو الإقتصادي، إقترحت لجنة التخطيط الإقتصادي إستخدام المزيد من أدوات السياسات لدعم الإستثمار الخاص بدلا من الإعتماد على الإنفاق الحكومي. وسيكون القطاع الخاص مهما لدعم النمو الإقتصادي وتحقيق حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي الصيني وحوالي 80% من فرص العمل . ومع ذلك كان الإستثمار الخاص بطيئا. وزاد بنسبة 2.8% فقط في النصف الأول من نفس العام 2016، منخفضا عن 3.9% خلال الأشهر الخمسة الأولى من نفس السنة ، بعيدا عن النمو المحموم خلال العقد السابق الذي كان يزيد عن 20% كل عام<sup>1</sup>.

أما فيما يخص عام 2017 فقد كانت هناك ثلاثة عوامل دورية رئيسية وراء إرتفاع النمو:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> [www.chinabelaraby.com](http://www.chinabelaraby.com) ، Vue le : 19/11/2016، à : 00 :36 .

<sup>2</sup> [www.qnb.com](http://www.qnb.com) ، Vue le : 12/02/2018، à : 20:55 .

\***العامل الأول:** هو التحسن المتزامن في النمو العالمي على نطاق الأسواق الناشئة والإقتصادات المتقدمة وقد إرتفعت صادرات الصين في 2017 بنسبة تقدر بنحو 14% خلال ثلاثة فصول في عام 2017، مقارنة بإنخفاض قدره 1.6% خلال نفس الفترة من 2016. وقد كانت الركيزة الأساسية لهذا الإنتعاش في النمو هو الإرتفاع واسع النطاق للطلب من الشركاء التجاريين الرئيسيين للصين. فقد أدت عوامل التحسن في سوق العمالة والإرتفاع في الإستثمارات في الإقتصادات المتقدمة إلى تعزيز صادرات الصين من السلع الإستهلاكية والآليات والمعدات. وفي نفس الوقت، إرتفع طلب الأسواق الناشئة للبضائع والخدمات الصينية على نحو يعكس إرتفاع أسعار السلع والبيانات الإيجابية التي أشارت إلى إرتفاع النمو في الإقتصادات المتقدمة.

**العامل الثاني:** شهدت السياسة المالية توسعا أكبر في 2017، خصوصا مع بداية العام. وبلغ عجز الموازنة الصينية أعلى مستوى له بعد الأزمة بنسبة 6.5% خلال النصف الأول. وقامت السلطات بزيادة الإنفاق وخفض الضرائب من أجل تنشيط الطلب وتعزيز فرص العمل في المناطق المتضررة من قيود الإنتاج على القطاعات التي تعاني من فائض الطاقة الإنتاجية، مثل الصلب والفحم. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الحكومة المركزية من الإستثمار في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات النقل والبنية التحتية الأخرى التي بلغت ذروة نموها بنسبة تزيد على 60% من حيث القيمة في الربع الأول من 2017.

**العامل الثالث:** تحسنت الظروف المالية مع توقف صافي تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج. وفي الفترة 2015-2016، شهدت الصين موجات كبيرة لهروب رؤوس الأموال، بشكل إستنزف إحتياطاتها الدولية بما يفوق 1 تريليون دولار أمريكي. وأدى تشديد الضوابط على رأس المال وقيود الصرف الأجنبي إلى وضع حد لصادفي التدفقات الخارجة، كما زادت الإحتياطيات بشكل طفيف بحوالي 100 مليار دولار أمريكي منذ بداية عام 2017. وقد أدى ذلك إلى تخفيف الضغط الهبوطي على العملة الصينية وعودة صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة الإيجابية أيضا.

ولكن يبدو أن الإرتفاع الناتج عن هذه العوامل الدافعة الثلاثة قد وصل إلى ذروته وينبغي له أن يتلاشى مستقبلا بحلول عام 2018. فقد تراجعت الصادرات الصينية في الربع الثالث على خلفية إنخفاض الطلب من الإقتصادات المتقدمة، وكانت المحفزات المالية مركزة بدرجة عالية في بداية السنة ثم تقلصت لاحقا، كما لا يرجح أن تزداد التدفقات الرأسمالية تدريجيا حيث تسعى السلطات إلى الحد من تدفق الأموال الساخنة لتحقيق مزيد من الإستقرار في سعر صرف اليوان. ولكن الأمر الأهم من ذلك هو أنه مع تلاشي

العوامل الدافعة، سيكون النمو أكثر عرضه للتأثير السلبي للتخفيض التدريجي للديون في قطاع الشركات. فقد إنخفضت ديون الشركات الصينية من 167% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول إلى 166% في الربع الثاني، ورغم أن هذا الإنخفاض هامشي لكن له دلالات مهمة لأنه كان أول إنخفاض منذ عام 2011. ويبدو أن السلطات ملتزمة بحزم بضبط النمو الائتماني المفرط، ويشير ذلك إلى احتمال إستمرار عملية تخفيض الديون في عام 2018 دافعة النمو للأسفل.

أما بالنسبة للإدخار فقد أثارت مسألة المستوى الخرافي المرتفع في الإدخار الكثير من الإهتمام ، إذ توصلت أحد البحوث التي نشرت في مؤتمر عقد بإيطاليا، عن دور الصين في الإقتصاد العالمي، والذي يحاول أن يفسر أسباب إرتفاع مستويات الإدخار في الصين مقارنة بحزمة من دول العالم بعنوان:

#### " Why is China's Saving Rate So High? A Comparative Study of Cross-Country Panel Data"

للباحثين (Juann Hung and Rong Qian) ، حيث تحاول الدراسة أن تفسر إلى أي حد يمكن إرجاع معدل الإدخار المرتفع في الصين إلى خصائصها المؤسسية أو الديموغرافية أو الإقتصادية، في مقابل أثر تبني الصين لسياسات معدل صرف متحفظة لعملة اليوان، وغيرها من المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي والميزانية الحكومية التي دائما ما يعتقد أنها المسؤولة عن مستويات معدلات الإدخار بشكل عام. ووفقا لنتائج نموذج الدراسة توصل الباحثان للذان قاما بإعداد هذه الدراسة المثيرة للإهتمام إلى النقاط التالية:<sup>1</sup>

\* أن إنخفاض معدل الإعالة (عدد الأفراد الذين لا يعملون إلى إجمالي السكان في سن العمل) في الصين مقارنة بمعظم الدول في العالم، هو أهم العوامل المسؤولة عن إرتفاع معدلات الإدخار في الصين، بمعنى آخر أن إنخفاض عدد الأفراد في الأسرة ومن ثم إنخفاض عبئ الإعالة على السكان العاملين في الصين يفسر الجانب الأكبر من إرتفاع معدلات الإدخار الصيني.

\* الدراسة تشير أيضا إلى أهمية عوامل أخرى أهمها إرتفاع معدل النمو في الناتج في الصين مقارنة بباقي دول العالم، إذ أن الصين بدأت العد العكسي لليوم الذي ستصبح فيه أكبر إقتصاديات العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ في 2016 ما يعادل 11.392 ترليون دولار أي 15.1 % من حجم الإقتصاد

<sup>1</sup> [www.startimes.com](http://www.startimes.com), Vue le : 19/11/2016, à : 01 : 10 .

العالمي<sup>1</sup>. كذلك توصلت الدراسة إلى أن ضعف شبكة الضمان الإجتماعي في الصين، والتي ترفع من المخاطر التي قد يواجهها المتقاعد في الصين، تدفع بالأفراد نحو تراكم مستويات مستهدفة من المدخرات تعين الأفراد على مواجهة المخاطر المالية المصاحبة لضعف شبكة الضمان الإجتماعي التي تتبناها الحكومة الصينية، وذلك عندما يحالون الى التقاعد، أي أنه في ظل ضعف نظم الضمان الإجتماعي الحالية يقوم الأفراد بخلق النظم الخاصة بهم التي تقدم لهم التأمين المناسب عند التقاعد من خلال الإدخار المرتفع.

\* فضلا عن ذلك توضح نتائج الدراسة أن انخفاض معدل التحضر (نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى إجمالي السكان، حيث ترتفع تكاليف المعيشة وتقل الفوائد التي يحققها الأفراد من دخولهم نظرا لضغوط التكاليف المرتفعة للمعيشة في المدن)، يعد من العوامل المسؤولة عن إرتفاع معدلات الإدخار. وعلى العكس مما هو شائع بأن سياسات الصين المتعلقة بمعدلات صرف عملتها اليوان، (حيث تحرص الصين على تقييم عملتها بأقل من قيمتها السوقية، من خلال ربط اليوان بالدولار ربطا جامدا)، فإن سياسة معدل الصرف المتحفظة لليوان كان لها تأثيرا متواضعا على إرتفاع معدلات الإدخار في الصين.

هذه هي العوامل الرئيسية المسؤولة عن إرتفاع معدلات الإدخار إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الصين وفقا للدراسة. بإختصار هناك ثلاث سياسات للحكومة الصينية أسهمت في تكوين هذه المعدلات المبهرة للإدخار المحلي في الصين، الأولى هي سياسة الطفل الواحد لكل أسرة، والتي تسهم في تخفيض عبئ الإعالة على السكان في سن العمل بصورة كبيرة، والثانية هي عدم التوسع في شبكة الضمان الإجتماعي، فضلا عن سياسات التوسع الحضري المتحفظة بعدم التوسع الحضري بصورة تفرغ المناطق الريفية من سكانها وأنشطتها التقليدية.

#### الفرع الرابع : ضخامة الميزان التجاري و الإرتفاع المستمر للإحتياجات الأجنبية

يمكن القول أن الإصلاحات الإقتصادية التي شهدتها الصين في عام 1979 قد جعلت من إقتصادها واحدا من أكبر الإقتصاديات التجارية في العالم ، حيث حقق الميزان التجاري الصيني منذ الإصلاحات فائضا مطردا بسبب إرتفاع حصيلة الصادرات الذي يرجع أساسا إلى إرتفاع حصة الصادرات الصناعية الإستخراجية و الثقيلة و المعادة التصنيع ، بالإضافة إلى منتجات الصناعات الإلكترونية ، كما عرفت الواردات أيضا إرتفاعا غير مستقر ، و كانت أغلب الواردات عبارة عن مواد أولية مستوردة من الدول

<sup>1</sup>مالك عوني، مرجع سابق.

النامية لتلبية إحتياجات التصنيع. حيث بلغ حجم إحتياطيات النقد الأجنبي و التي تعد أول أكبر دول العالم من حيث حجمها بما يقدر بـ: 3.051 ترليون دولار خلال نوفمبر 2016 وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي مقابل نحو 1.243 ترليون لليابان التي تحل ثانية ، تليها سويسرا بـ: 685.559 مليار دولار ، والمملكة العربية السعودية بـ: 535.900 مليار دولار ، بينما حلت الولايات المتحدة في المرتبة التاسعة عشرة عالميا بـ: 116.184 مليار دولار ، و تعزز هذه الإحتياطيات القدرة المالية للصعود الصيني المتعظيم.<sup>1</sup>

فيما سجل تباطأ نمو فائض الميزان التجاري في الصين خلال 2017، مع تجاوز إرتفاع الواردات نمو الصادرات، لكن فائض الميزان التجاري مع الولايات المتحدة سجل مستوى قياسيا. وكشفت بيانات صادرة عن إدارة الجمارك في الصين، أن فائض الميزان التجاري لثاني أكبر إقتصاد في العالم بلغ 2.87 ترليون يوان (422.5 مليار دولار) في 2017. وعلى مستوى صادرات و واردات الصين المقومة بالدولار الأمريكي، فشهدت بنحو 10.8% و 18.7% على الترتيب. أما بالنسبة لصادراتها و وارداتها المقومة بالدولار الأمريكي، فشهدت إرتقاعا نسبته 7.9% و 15.9% على الترتيب. فيما سجلت الصين فائضا بالميزان التجاري مع الولايات المتحدة في 2016 بقيمة 275.8 مليار دولار، وهو أعلى مستوى على الإطلاق، ومقابل 250.7 مليار دولار في 2017. و قد إرتفع اليوان أمام الدولار بنحو 0.5% إلى 6.4724 يوان. و من جهة أخرى فإنه داخليا يسمح المستوى العالي من إحتياطيات العملة الصعبة للإقتصاد الصيني بمواجهة المضاربات النقدية و إعطاء صورة جيدة عن الصين للمستثمرين الأجانب.<sup>2</sup>

ووفقا لبيانات البنك المركزي الصيني فقد بلغ حجم إحتياطيات النقد الأجنبي الصيني عام 2016 من شهر جويلية 3.2010 ترليون دولار مقابل 3.2015 مليار دولار بلغها في جوان من نفس السنة .وعلى مدى السنوات العشر الماضية، إرتفعت إحتياطيات الصين من النقد الأجنبي بفضل تصدير السلع الصينية. ومنذ 2014 بدأ حجم الإحتياطيات في الإنخفاض نتيجة لإنخفاض الطلب على السلع الصينية في الخارج فضلا عن تباطؤ نمو الإقتصاد والتغيرات في أسواق المال الدولية، لا سيما بعد نتائج إستفتاء خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي. وتراجعت إحتياطيات الصين التي هي الأعلى على مستوى العالم بمقدار 4.10 مليار

<sup>1</sup>المرجع السابق.

<sup>2</sup> [www.mubasher.info](http://www.mubasher.info) , Vue le :12/02/2018,à :19 :54.

دولار في جويلية . وارتفعت الإحتياطيات 13.4 مليار في جوان متعافية من أقل مستوى في خمسة أعوام سجلته في ماي<sup>1</sup>.

لتباشر الصين خلال 2017 في بناء إحتياط نفطي إستراتيجي قبل 10 سنوات كمشروع إحترازي لإشباع عطشها للنفط ، كي تزود القطاع الصناعي بحاجته من الطاقة. ومعروف أن الولايات المتحدة بدأت بناء الإحتياط الإستراتيجي منذ سبعينيات القرن الماضي، أو منذ ما يسمى أزمة النفط عندما أوقفت الدول العربية المنتجة للنفط التصدير إلى الولايات المتحدة بسبب حرب أكتوبر 1973. وتخزن الولايات المتحدة 680 إلى 700 مليون برميل في كهوف الأملاح العملاقة على سواحل خليج المكسيك. لكن يبقى المخزون الصيني تحت غطاء السرية، ولا توجد بيانات منتظمة عن إزدياد المخزونات الصينية أو تراجعها كما تفعل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تصدر نشرات وإحصائيات أسبوعية وشهرية. فمعهد البترول الأمريكي يصدر تقارير أسبوعية عن مخزونات النفط الخام ومخزونات المنتجات المكررة، ولا تصدر تقارير مشابهة في الصين. لهذا يجد المراقبون و المتعاملون صعوبة في قياس الإمدادات والمخزونات في مقابل الإستيراد والإستهلاك الصيني. وهذه الضبابية الصينية مقصودة. وهناك تكهنات أن الحكومة الصينية تبحث في خلق مخزونات نفطية تجارية بالتوازي مع المخزونات الإستراتيجية. وما ينقص الصين الآن هو قدرة تخزينية إضافية لإستيعاب المزيد من التخزين، وهذا يستغرق وقتا ولهذا، لذا فقد إنخفضت كمية الإستيراد الصيني من عام 2017 بواقع 300 ألف برميل يوميا، أي ستخفص الزيادة في الإستيراد من مليون برميل إلى 700 ألف برميل يوميا. أما في عام 2018، يتنبأ خبراء الغاز والنفط أن يرتفع الإستيراد الصيني بمقدار 100 ألف برميل يوميا. بحسب هذه المعدلات، يتوقع أن تمتلئ السعة التخزينية بنهاية عام 2018. لكن إذا إستمر الإستيراد بمعدلات عام 2017 نفسها، ستم تعبئة مواقع التخزين بحلول جويلية 2018<sup>2</sup>.

من المستحيل تقدير الإستيراد الصيني في المستقبل بسبب غياب الشفافية، لكن الإعتقاد السائد هو أن الصين ستستورد أكبر كميات ممكنة ما دامت الأسعار منخفضة أي بحدود 50 دولار للبرميل. وحصلت مضافي التكرير المستقلة على رخص للإستيراد لتلبية حاجتها، وفي الوقت نفسه من المتوقع أن يستمر إرتفاع الطلب اليومي على النفط. لا شك في أن منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" التي تسعى إلى إنعاش

<sup>1</sup> [www.arabic.rt.com](http://www.arabic.rt.com) , Vue le : 19/11/2016, à : 02 :01 .

<sup>2</sup> نهاد إسماعيل، الصين تخزن النفط لتحمي إقتصادها من هزات غير متوقعة، متاح على: [www.elaph.com](http://www.elaph.com)، تاريخ النصف: 2018/02/21،

على الساعة: 18:30.

الأسعار من خلال تخفيض الإنتاج تراقب بحذر وخوف ناقلات النفط العملاقة المتوجهة إلى الصين، وتأمل أن يستمر الإستيراد الصيني لأنه يساعد على إعادة التوازن إلى السوق.

#### الفرع الخامس: عوامل أخرى

هناك عوامل أخرى ربما لا تقل أهمية عن العوامل السابقة الذكر في نجاح التجربة الصينية و أهم هذه

العوامل نذكر:

#### أولاً: دور الدولة:

لعبت الدولة دورا مهما في وصول الإقتصاد الصيني إلى ما هو عليه اليوم من تطور إقتصادي كبير ، و تميز هذا الدور بمرونته الكبيرة في التكيف مع التطورات الإقتصادية العالمية من جهة و مع تطور الإقتصاد الصيني و ظروف المرحلة التي يمر بها من جهة أخرى. فيمكن إبراز الدور الهام الذي لعبته الدولة في هذا الخصوص من خلال النقاط التالية:<sup>1</sup>

- فعند بداية قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949 كان نظامها الإقتصادي هو النظام المخطط ، إعتمدت من خلاله الدولة أسلوب الخطة المركزية الخماسية متأثرة بصورة مباشرة بالإتحاد السوفياتي السابق كما ذكرنا سالفا ، فكانت الخطة الخماسية الأولى تتضمن تدخل الحكومة بكل مرافق الحياة لتليها الخطة الخماسية الثانية التي تميزت بإستقلاليتها النسبية نتيجة الخلاف الصيني - الروسي ثم إستمرت على هذا المنوال في إتباع التخطيط المركزي لغاية الخطة الخماسية العاشرة.
- و منذ عام 1992 إعتمدت الحكومة الصينية ما يعرف بنموذج إشتراكية السوق ، الذي يعتمد أسلوب التخطيط الشامل مع إعطاء حرية واسعة نسبيا لآليات السوق في ممارسة دورها بالإنتاج الصناعي و الزراعي و ممارسة النشاط التجاري و الإستثماري و الخدمي ، إذ أعطت الدولة إهتماما متزايدا للقطاع الخاص راسمة الدور الذي ترغب بأن يضطلع به في عملية التنمية الإقتصادية.
- كذلك كان دور الدولة يتركز في مجال تطوير التعليم و الصحة و البحث العلمي و تحسين مؤشرات التنمية البشرية و توفير المأكل و الملابس ، و على الرغم من هامش الحرية الذي

<sup>1</sup>حيدر نعمة بخيت، مرجع سابق، ص 210.

أعطته الحكومة الصينية للقطاع الخاص و الإستثمار الأجنبي إلا أنها لازالت تتحكم بمعظم مقدرات الإقتصاد الصيني ، فلازالت تمتلك معظم المشروعات الصناعية الضخمة و على الكثير من الشركات العملاقة فضلا عن سيطرتها على القطاعات و الصناعات الرئيسية كمشاريع الطاقة الكهربائية و صناعات الحديد و الصلب و الصناعات الكيماوية و غيرها.

• في أكتوبر عام 2003 أكدت الصين بشكل واضح أهداف تحسين نظام إقتصاد السوق الإشتراكي و مهماته و التي تتمثل بتطوير دور السوق في توزيع الموارد الإقتصادية على أوجه الإستخدام المختلفة ، و زيادة حيوية المؤسسات و تعزيز قدرتها التنافسية و تحسين أداء الحكومة في الإدارة و الخدمات العامة ، وتوفير الضمان التنظيمي الفعال في بناء مجتمع الرفاهية بصورة شاملة بناء على مبدأ التنمية المتوازنة بين الريف و المدينة فضلا عن توافقها (التنمية) مع متطلبات الإنفتاح على العالم الخارجي.

و بناءا على هذه الخطط المقررة فإنه ستنتم إقامة نظام إقتصاد السوق الإشتراكي المتكامل نسبيا في الصين ليتحسن هذا النظام تدريجيا حتى يصبح متكاملا عام 2020.

#### ثانيا: مصادر الطاقة و إحتياجات النفط

أصبح الطلب على الطاقة شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للإقتصاد الصيني، إذ يعتبر ثاني أكبر إقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الإقتصاد الأمريكي بنسبة تقدر بـ: 12.8 % من الإستهلاك العالمي عام 2016.<sup>1</sup>

تلعب الطاقة دورا مهما و حيويا في التأثير على العديد من الصناعات و لاسيما الصناعات التي تحتاج إلى كميات كبيرة منها كالصناعات الكيماوية و صناعة الحديد و الصلب و غيرها إذ أنها تشكل جزء مهم من الكلفة لذا فإن هذه الأنواع من الصناعات تتوطن في الدول التي تضمن لها الحصول على الطاقة بأسعار منخفضة نسبيا. حيث نجد أن الصين تعتمد على سياسة تعظيم نفوذها في قطاع المحروقات عالميا من خلال إقامة شراكات مع أكبر المتعاملين الدوليين في هذا القطاع ( و الذين يتواجد أغلبهم في الصين ) وقد إزداد عدد المجموعات الصينية بشكل كبير في قطاع المحروقات داخل البلد و خارجه.

و تعتبر شركة Pétrochina ثاني شركة عالمية في القطاع بحوالي 500 ألف عامل و 18 ألف محطة وقود ، و هي تهيمن على 40% من سوق المحروقات في الصين ، و إستثمرت شركة Sinopec

<sup>1</sup> [www.petroleum-today.com](http://www.petroleum-today.com), Vue le 12/02/2018, à 17:48.

حديثا حوالي 7.1 مليار دولار بالبرازيل و 500 مليون دولار في الأكوادور و في ماي 2010 إشترت CNOOC ثالث شركة رائدة في القطاع بالصين من شركة British Petroleum 60% من حصتها في شركة Pan American Energy و هو ما يسمح بإرتفاع إنتاجها العالمي بـ10% ليقترب من 260 مليون برميل ، كما أن إحتياطاتها سترتفع بـ 14% ، ومكنت شركة صينية السودان من تحقيق صادراتها الخام الأولى ( نحو الصين بالخصوص) ، و إهتمت الشركات الصينية أيضا ببترو أمريكا الجنوبية ، في الوقت الذي إنسحبت فيه العديد من الشركات الرائدة من الأرجنتين ، وكل ذلك يتم في سياق تدعيم تموين الصين من المحروقات ( حيث يعتبر طلب الصين على المواد الأولية في المراتب الأولى عالميا) ، و لتحقيق أرباح من خلال تعظيم حصتها من السوق البترولية المتنامية عالميا من جهة أخرى.<sup>1</sup>

كما تعتبر الصين من البلدان الغنية بالمصادر المتنوعة للطاقة فهي تأتي بمقدمة دول العالم من حيث إنتاجها للفحم، تعتبر الصين والولايات المتحدة أكبر مستهلكي الطاقة في العالم. وتكاد تتساوى كميات الطاقة المستهلكة في كلا البلدين على الرغم من إختلاف عدد السكان، ولكن تختلف مصادر الطاقة. حيث تحرق الصين وحدها حوالي نصف الإستهلاك العالمي للفحم الحجري مما أدى الى تلويث الأجواء وإلحاق الضرر بالصحة العامة. وتحاول الصين جاهدة تقليل الإعتداد على الفحم الحجري، ويمكنها عمل ذلك بزيادة الإعتداد إما على الطاقة النووية أو على الغاز الطبيعي. ويبدو أن الصين تمضي قدما بزيادة الإعتداد على الخيارين معا لأنهما يشكلان خليطا رائعا لحل مشاكل نمو الطلب على الطاقة. ولقد شكل الغاز الطبيعي حوالي 24% من مصادر الطاقة بالعالم بينما شكل الفحم حوالي 29% منها. وتجمع المصادر المختصة على أن الغاز الطبيعي سيتخطى الفحم الحجري كأهم مصدر لتوليد الطاقة الكهربائية بحلول 2030. إذا لحل مشكلة الطاقة في الصين، سيتم التركيز على إنتاج المزيد من الطاقة النووية لتقليل حرق الفحم الحجري. وغالبا ما كان الخيار النووي أحد أهم المصادر الصينية للتوسع في إنتاج الطاقة. أنتجت الصين خلال 2014 ، 2% من طاقتها بواسطة 20 محطة نووية منتشرة بالبلاد وتبنت حوالي 28 محطة أخرى. وتملك الصين خططا متفائلة لإنتاج المزيد من الطاقة النووية، فلقد أعلنت أنها بصدد رفع قدرتها لتوليد الطاقة النووية الى 60 جيجاوات بحلول 2020م، ومن ثم إلى 150 جيجاوات بحلول 2030م في إصرار عجيب على رفع حصة الطاقة النووية في خليط الطاقة الصيني. ورغم تخوف العالم منه وخاصة بعد فوكوشيما

<sup>1</sup>عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق ، ص 151.

اليابانية، فلقد أقرت الحكومة الصينية في عام 2013 إنشاء محطتين نوويتين لتوليد 2.1 جيجاوات و بعدها أعطت السلطات الصينية الضوء الأخضر لتوليد حوالي 9 جيجاوات من المحطات النووية. إذا تعي الصين جيدا أهمية المصدر النووي وتحاول إستغلاله ما إستطاعت ولذلك تبقى الصين أكبر بلد في العالم ينشئ مفاعلات نووية جديدة . والجدير بالذكر أن الصين أنتجت حوالي 3% من إجمالي الطاقة النووية في العالم في عام 2008 ، وتتوقع وكالة الطاقة الذرية أن تستحوذ الصين على 19% من إجمالي الطاقة النووية المنتجة عالميا في عام 2035. والحقيقة أن الخيار النووي رغم خطورته إلا أنه يبقى أفضل بمراحل من الفحم الحجري الذي حول لون سماء الصين الى أسود داكن. أما بالنسبة للغاز الطبيعي فتقوم سياسة الصين على إستيراد الغاز الطبيعي المسال من الأسواق العالمية، وعلى إستيراده بواسطة أنابيب من آسيا الوسطى (تركمانستان وكازاخستان) و في 2014 تم تشييد خطوط أنابيب جديدة من روسيا . وإستوردت الصين حوالي 40 بليون متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي من الخارج، ورفعت كمية هذا الإستيراد الى الضعف، حيث وقعت صفقة مع موسكو لتوريد حوالي 40 بليون متر مكعب سنويا بعد خمس سنوات حين يتم تشييد خطوط الأنابيب بين روسيا والصين .الأكيد أن إتفاقية الغاز الجديدة بين روسيا والصين ستدعم روسيا في رفع طاقتها الإنتاجية وزيادة الإستثمار في التنقيب عن الغاز الطبيعي.أدركت الصين خطورة إستبدال الفحم الحجري بالغاز الطبيعي، حيث بلغت حصة الغاز الطبيعي حوالي 1% من حصة الطاقة في الصين مقابل حوالي 24% عالميا. ولذلك من المؤكد أن الصين ستضاعف إستهلاكها الغاز الطبيعي بحلول 2018 وتبني خططا طويلة الأمد لزيادة إعتادها على الغاز الطبيعي<sup>1</sup>.

### ثالثا: الفضاء العسكري و الفضاء المعرفي

يرافق هذا الصعود الإقتصادي البارز للصين عالميا سعي صيني حثيث لمراكمة مقومات القوة في فضاءين آخرين أساسيين للقوة الدولية هما الفضاء العسكري والفضاء المعرفي، مستغلة في ذلك ما تتيحه لها قدراتها الإقتصادية والمالية المتعاظمة و التي سوف نوضحها من خلال النقاط التالية:<sup>2</sup>

1-الفضاء العسكري: في الفضاء العسكري، يتعين بداية ملاحظة تعدد معايير قياس القوة العسكرية بين الإنفاق العسكري، وتعداد القوات، وحجم القوة النيرانية، ومدى حداثتها، ومستوى الثقافة العسكرية، وبرامج التحديث والتطوير العسكري، مما يجعل قياس تلك القوة خاصة إذا كان المقصود بها الكفاءة القتالية في

<sup>1</sup> [www.alarabiya.net/ar/aswaq](http://www.alarabiya.net/ar/aswaq), Vue le :23/04/2014, à : 20:47.

<sup>2</sup> مالك عوني، مرجع سابق.

ميدان المعركة مسألة شديدة التعقيد، خاصة إذا ما تم إدراج الحافز المعنوي ضمن هذه المعايير، وأنماط القتال المتغيرة، مع بروز أنماط جديدة من الصراعات، مثل إتساع نطاق حروب المدن والحروب غير المتماثلة. وقد برز هذا التعقيد بالفعل في المعارك التي شهدتها أفغانستان، والعراق، وسوريا، منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، والتي أثبتت بدرجة كبيرة أن قياس القوة العسكرية بالمعايير التقليدية يعد أمراً بالغ الصعوبة، فضلاً عن أنه شديد المراوغة. وهنا، ربما يكون من الأجدي الحديث عن القدرة العسكرية التي تختلف وتتباين بحسب نمط الصراع الذي يتوقع أن تتخبط فيه الدولة، وبالتالي يتوقع أن تتباين قدرة الدولة من نمط صراعي إلى نمط صراعي آخر. ولا يتوافر حتى اللحظة، قياس دولي يتسم بالشمولية والصدقية معا في مجال القوة أو القدرة العسكرية يمكن التنبؤ، إستناداً إليه، بكفاءة قدرة الدولة العسكرية في موقف صراعي بعينه، وفعاليتها بدرجة عالية من اليقين. لكن أغلب قياسات القوة العسكرية المتاحة يذهب إلى وضع الصين في إحدى المرتبتين الثانية أو الثالثة عالمياً بالتبادل مع روسيا وخلف الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن الصين، بحسب ما يكشف عنه إنفاقها الدفاعي، الذي بلغ في عام 2016 نحو 150 مليار دولار، تمثل أقل من ربع نظيره الأمريكي، الذي بلغ نحو 573 مليار دولار، لا تسعى لإحداث إنقلاب في هذا المجال، بقدر ما تسعى إلى بناء قدرة ردع جوية وصاروخية، وبناء قوة بحرية خاصة في مجال بناء حاملات الطائرات تتيح لها الدفاع عن أمنها ومصالحها المباشرة، والانتقال من حصر سياستها الدفاعية في "عقيدة الدفاع في البحار القريبة"، إلى دمج هذه الأخيرة مع "قدرة الحماية في البحار البعيدة". كما أن الصين لا يبدو أنها تسعى للعب دور أمني عالمي أو حتى إقليمي النطاق بما يتجاوز مصالحها المباشرة.

2-الفضاء المعرفي: أما في المجال المعرفي، الذي يمثل الرهان الحقيقي لضمان إستدامة نموها الإقتصادي وتساعد مكانتها الدولية، وتحقيق درجة أعلى من الإستقلالية في مقومات قوتها، باتت الصين ثاني أكبر مستثمر على مستوى العالم في مجال البحث والتطوير، مع تقدير بإنفاقها نحو 396.3 مليار دولار في عام 2016، تمثل نحو 20.4%. من إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير. في المقابل، فإن التقديرات تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر مستثمر في هذا المجال، أنفقت نحو 514 مليار دولار، تمثل نحو 28.4% من الإنفاق العالمي. ورغم هذا الإنفاق القوي من قبل الصين في مجال البحث والتطوير، فإنه يتضمن جوانب هشاشة خطيرة. فمن جهة، تراجع معدل نمو إنفاق الصين على البحث والتطوير إلى 6.3% بين عامي 2016 و2015، مقابل 8.4% بين عامي 2015 و2014. ومن جهة أخرى أظهر إستطلاع رأي أجرته مجلة "D & R" بين عدد من الباحثين المعنيين بشؤون البحث والتطوير

في مجالات مختلفة، ونشرته ضمن ملحق خاص أصدرته مع عددها عام 2016 حول آفاق البحث والتطوير حول العالم لعام 2016، أن 68% يعدون نوعية البحث والتطوير في الولايات المتحدة أفضل منها في الصين، مقابل 8 فقط يرون العكس. فيما عد 51 من الباحثين المستطلعة آراؤهم أن إنتاجية البحث والتطوير في الولايات المتحدة تفوق نظيرتها في الصين، مقابل 24 يرون العكس. وتلاحظ بيانات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD أن 69% من إنتاج البحث والتطوير في الصين جاء من قبل باحثين يتبعون الحكومة، و21% من قبل باحثين ينتمون للقطاع الصناعي، و10% من قبل باحثين أكاديميين. بينما يعد الوضع معاكسا تماما في الصين، حيث لا تتجاوز حصة الحكومة في إنتاج البحث والتطوير 11%، مقابل 71% للقطاع الصناعي، و18% للقطاع الأكاديمي. وي طرح ذلك تساؤلات جوهرية حول مدى رسوخ التوجه نحو البحث والتطوير في البناء المجتمعي الصيني، ومدى قدرته على الصمود، حال تغير أولويات الحكومة. وفي الإجمال، يمكن القول إنه برغم الصعود الإقتصادي القوي للصين، فإن جزءا مهما من هذا الصعود لا يزال مرتبطا بالإعتماد على الخارج، خاصة عن تقدير هذا الصعود، وفقا لمعيار القيمة المحلية المضافة، فضلا عن أن هذا الصعود يفرض على الصين أعباء وتحديات مهمة لتأمين إحتياجاتها من الموارد الخام الخارجية، خاصة النفط الذي تستورد الصين نحو 60% من إحتياجاتها منه من الخارج، وهو رقم تضاعف منذ عام 2000، مقابل تراجعته بدرجة كبيرة في الإقتصاد الأمريكي عدا ذلك، فإنه لا يتوقع أن تتمكن الصين من إحداث إنقلاب واقعي في التوزيع العالمي لمقومات القوة العسكرية أو المعرفية، أو حتى تستهدفه في الأمدين القريب أو المتوسط.

#### المطلب الثالث: سياسات الإستقرار في الإقتصاد الصيني

تلعب سياسات الإستقرار الإقتصادي دورا بالغ الأهمية لما لها من تأثير على النشاط الإقتصادي و قد إزدادت هذه الأهمية خاصة بعد الأزمة الإقتصادية الكبرى ( 1929 - 1933 ) التي عصفت بالمنظومة الرأسمالية و من بين أهم السياسات الإقتصادية التي سنتناولها من خلال هذا المطلب هي السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسة سعر الصرف من خلال الإقتصاد الصيني التي تمثل نظاما خاصا الذي يدمج بين التخطيط المركزي و آلية السوق و الذي أصطلح عليه "إشتراكية السوق".

#### الفرع الأول : السياسة النقدية و المالية

يمكن القول بأن الصين قد حاولت قدر الإمكان الإعتماد على سياسة نقدية مناسبة تستطيع أن تحافظ من خلالها على معدل مقبول من التضخم ، أما بالنسبة لأسعار الفائدة و المعروض النقدي فإن

السلطات النقدية حاولت العمل على جعلهما متلائمان مع الحاجة الفعلية للإقتصاد. كما دأبت السلطات المختصة الصينية على إعتقاد سياسة مالية تضمن مواكبة التطورات الإقتصادية لغرض كبح أية أزمة محتملة قد تعصف بإقتصادها.

حيث قام البنك المركزي الصيني من عام 2017 برفع أسعار الفائدة القصيرة الأجل وهو مؤشر جديد على أن البنك يتجه تدريجيا لتشديد السياسة النقدية مع ظهور بوادر إستقرار على الإقتصاد. وقال بنك الشعب الصيني (المركزي) إنه رفع سعر فائدة إتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) العكسي في عمليات السوق المفتوحة عشر نقاط أساس إعتبارا من الثالث من فيفري من نفس السنة . كما رفع البنك أسعار الفائدة على القروض القصيرة الأجل في آليته التي تعرف بإسم تسهيلات الإقراض الدائمة. وكانت الزيادات في أسعار الفائدة محدودة إلا أنها تعزز وجهات النظر القائلة بأن السلطات الصينية عازمة على كبح تدفقات رؤوس الأموال النازحة وتقليص المخاطر التي تهدد النظام المالي جراء سنوات التحفيز التي زادت أعباء الديون. وفي أواخر جانفي من 2017 رفع المركزي الصيني أسعار فائدة تسهيلات القروض المتوسطة الأجل للمرة الأولى منذ تشييده لأداة السيولة في 2014. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يرفعها أحد أسعار الفائدة الأساسية منذ جويلية 2011. ويتوقع المحللون أن أي خطوات جديدة ستكون تدريجية في ظل تقييم واضعي السياسات لتأثيرها على النمو الإقتصادي. ويرى المحللون أن البنك المركزي لن يتعجل رفع أسعار فائدة الإقراض الأساسية الآن. وقال بنك الشعب الصيني في بيان إنه رفع سعر فائدة عمليات السوق المفتوحة لأجل سبعة أيام إلى 2.35% من 2.25% وسعر الفائدة لأجل 14 يوما إلى 2.50% من 2.40% وسعر الفائدة لأجل 28 يوما إلى 2.65% من 2.55%.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني : سياسة سعر الصرف

قامت السلطات المختصة في الصين بالإعتماد على سعر صرف مرن يضمن دعم الإستقرار الإقتصادي، فمنذ عام 1995 ثبت سعر الصرف كنسبة ثابتة إزاء الدولار الأمريكي و بواقع 8.28 يوان للدولار مع السماح له بالتأرجح بين الصعود و الهبوط بنسبة لا تتجاوز 3% ، وقد عملت الصين على المحافظة على هذا السعر حتى أثناء الأزمة الآسيوية بين عامي 1997 و 1998 من خلال السياسة النقدية و المالية . وإنسجاما مع عمليات الإصلاح الإقتصادي الواسعة التي شهدتها البلاد فقد أنهت السلطات النقدية بصورة رسمية العمل بنظام أسعار الصرف الثابتة عام 2005، لتتحول إلى نظام التعويم المدار إذ

<sup>1</sup> [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net) ,Vue le :12/02/2018, à : 21:47.

أعيد تقييم سعر الصرف بنسبة 2.1% إلى الدولار الأمريكي و إعلان قيمته ب:8.11 ين/دولار بدلا من 8.28 ين/دولار مع ربطه بسلة من العملات الأجنبية بدلا من عملة واحدة متمثلة بالدولار الأمريكي مع السماح له بالتذبذب اليومي بحدود 0.3% وفقا لقوى العرض و الطلب. وعلى الرغم من ذلك فقد بقي اليوان الصيني يقاس بصورة أساسية على الدولار و على الرغم من ربطه رسميا بسلة من العملات الأجنبية ، و كذلك فإن تدخل البنك المركزي الصيني في المحافظة على سعر الصرف بعد تعويمه لم ينخفض كثيرا كما كان متوقعا ، فخلال شهري أوت و سبتمبر كان حجم تدخل البنك المركزي كبائع و مشتري للعملة المحلية بحدود 18 مليار دولار شهريا ، بإنخفاض مليار دولار فقط عن النصف الأول من عام 2005 إذ كان حجم التدخل في تلك المدة بواقع 19 مليار دولار شهريا. واجهت الصين ضغوط كبيرة أدت إلى ظهور مشاكل تهدد بقيام حروب تجارية بين البلدين، إذ أصبح العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين مسألة إقتصادية خطيرة، إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين 60 مليار دولار عام 1998، و إرتفع ليقارب 66.9 مليار دولار عام 1999 . و قد عملت الولايات المتحدة على مواجهة المشكلة من خلال تهديد الصين بفرض عقوبات إقتصادية و إستغلال قضية حقوق الإنسان للضغط على الصين كلما أرادت الحصول على تنازلات لصالحها، و التهديد بحرمانها من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.<sup>1</sup> فكثيرا ما تهدد الولايات المتحدة بوقف إستثماراتها في الصين بحجة خرقها لحقوق الإنسان، لكن هذه التهديدات لا تؤثر على الصين، التي تعلم أنه بإمكانها تغطية إنسحاب الشركات الأمريكية بحماس الشركات اليابانية و الأوروبية للإستثمار في الصين. حيث نجد أن هذا العجز التجاري تشابه إلى حد كبير للضغوط التي تعرضت إليها اليابان منذ عام 1971 بعد إنهيار نظام بريتن وودز و حتى عام 1995، حيث ترى أمريكا بأن اليابان خلال تلك المدة لم تحسن في وضع سعر صرف مناسب للين إذ بالغت في تحديد القيمة المتوقعة له وبالتالي فإن هذه العملية أدت إلى زعزعة إستقرار النظام المالي ، وعليه فإن الصين بتحولها من نظام سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن فإنها قد تتعرض إلى مخاطر تشبه إلى حد كبير المخاطر التي تعرضت لها اليابان.<sup>2</sup>

إذن أصبحت الصين بفضل تزايد حصة صادراتها في السوق العالمية ونمو إقتصادها الوطني السريع والمتواصل ثاني أكبر إقتصاد بالعالم بعد الولايات المتحدة. ولقد إكتسبت الصين بذلك أهمية بالغة في

<sup>1</sup> دانيال بورشتاين، أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، 2001 ، ص 126.

<sup>2</sup> كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الإقتصادية ، طرابلس، 1997، ص 148.

الإقتصاد العالمي، وغدت إحدى قاطرات نموه بالنظر إلى حجم إستهلاكها وإستثماراتها في الداخل والخارج فضلا عن حجم إيداعها وإحتياطياتها من العملات الدولية وتمويلها للمشاريع التنموية بالقارة الآسيوية وبقية العالم. ومن الطبيعي في ظل هذا الوضع أن تتزايد أهمية العملة النقدية الصينية إقليميا ودوليا بعد أن إتحت الصين بنادي القوى الإقتصادية في العالم. وتتجلى هذه الأهمية المتزايدة في إرتفاع حجم المبادلات التجارية التي تدفع الصين قيمتها باليوان لبعض البلدان في الجوار بدلا من اللجوء إلى العملات الدولية مثل الدولار أو اليورو أو الجنيه الإسترليني أو الين الياباني. ويرجع هذا الإرتفاع إلى تعاضم وزن الصين في المنطقة، ومنسوب الثقة بقوة الإقتصاد الصيني، بالإضافة إلى إستقرار قيمة اليوان الذي صمد في وجه الأزمات المالية الأخيرة. ولقد كان اليوان الصيني من العملات القليلة التي لم تتعرض قيمتها للإنيهار جراء الأزمة المالية الآسيوية (خروج فجائي وكثيف للرساميل الأجنبية) التي عصفت بالقارة عام 1997، بخلاف عملات اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا وإندونيسيا. وتأكيدا على هذه الثقة والأهمية قرر مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في الثلاثين من نوفمبر 2015 ضم اليوان إلى سلة العملات التي يعتمد عليها الصندوق في تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة، إلى جانب أهم أربع عملات بالعالم، هي الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني. وحقوق السحب الخاصة هي عملة إحتياط أصدرها الصندوق في جويلية 1969 من أجل تنويع الأصول الإحتياطية وخلق سيولة إضافية في العالم للحد من عواقب الشح الحاصل بالدولار. ولقد إضطلعت هذه العملة منذ إحدائها بدور محدود للغاية على هامش المنظومة النقدية الدولية بسبب المخاوف الأمريكية من منافستها سطوة الدولار، ومخاوف ألمانيا من أن تؤدي إلى فائض في السيولة النقدية ينتج عنه التضخم.<sup>1</sup>

إن الدول السبع الصناعية ترى بأن أسعار الصرف يجب أن تعكس الوضع الإقتصادي للبلد، و أن أسواق الدول الناشئة التي تتمتع بفوائض ضخمة و متنامية في الحساب الجاري و لا سيما الصين ، يفترض بها أن تكون أسعار صرف عملتها أكثر مرونة وواقعية و قد وعدت الصين هذه الدول بأنها ستتبني نظام صرف أكثر مرونة و سوف توسع حدود تعويم اليوان الصيني خلال السنوات القليلة القادمة و في هذا السياق قد أعلن البنك المركزي تقريرا عن السياسة النقدية و أسعار الصرف لعام 2018:<sup>2</sup>

\* أعلن البنك المركزي أن الهدف هو خفض نسبة التضخم إلى 5 % في الفترة ما بين 2018 – 2020.

<sup>1</sup>اليوان ..رمز القوة الإقتصادية للنتين الصيني ، متاح على: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، تاريخ التصفح: 2018/02/20، على الساعة: 07: 17 .  
<sup>2</sup> [www.trt.net](http://www.trt.net) , Vue le : 12/02/2018, à : 20 : 41 .

\* أشير في التقرير إلى أن البنك المركزي سيواصل استخدام كافة الأدوات التي بحوزته في إطار إستقرار الأسعار لعام 2018.

\* جرى التأكيد على إستمرار الموقف الصارم في السياسات النقدية الى حين الوصول الى الأهداف و تحسين مظهر التضخم.

\* أفيد أنه سيتم إجراء تشديد نقدي إضافي إذا لزم الأمر.

\* سيجري الإبقاء على نظام سعر الصرف العائم.

\* أشير في التقرير إلى عدم استخدام سعر الصرف كأداة سياسية.

#### المطلب الرابع: التجارة الخارجية الصينية

بعد تصدر الصين للمرتبة الأولى عالميا من خلال حجم التجارة العالمية، فهذا راجع لعدة عوامل أهمها القدرة التنافسية للمصنوعات الصينية ، فضلا عن تنوعها و توافر موانئ كبرى و أسطول تجاري ضخم عدا عن عقد إتفاقيات تجارية مع مختلف دول العالم ، و تدفق الإستثمارات الأجنبية على الصين ، مقابل تزايد الإستثمارات الصينية في الخارج و أيضا إنضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة و تصدرها للمراتب الأولى في صناعة الطاقة و الصلب و الفحم و صناعة المعلومات الإلكترونية ، كلها عوامل ساهمت بتعاظم قوة و مركز التجارة الخارجية الصينية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تعد أكبر مصدر عالمي و معظم صادراتها عبارة عن مواد مصنعة ، كما تحتل المرتبة الثانية كأكبر مورد عالمي ووارداتها الضخمة عبارة عن المواد الخام.

#### الفرع الأول: التجربة الصينية في تنمية الصادرات

شهدت التجارة الخارجية الصينية تطورا سريعا خلال الستين سنة الماضية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949. وارتفعت نسبة وارداتها وصادراتها في إجمالي الرقم العالمي بإستمرار فكانت النسبة 0.9% عام 1950، ووصلت الى أكثر من 8% عام 2008 ، حيث حققت الصين إنعطافا تاريخيا عظيما يتمثل في تحويل إقتصادها من الإقتصاد المغلق أو نصف المغلق الى الإقتصاد المنفتح من كل الابعاد.<sup>1</sup> وهذا ما ساعد على بناء النسيج الإقتصادي و تعظيم حصة الصين في السوق الدولية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> [www.arabic.news.cn](http://www.arabic.news.cn) , Vue le : 24/11/2016, à : 18 :16 .

<sup>2</sup> عائشة بن عطا الله، دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي 2001 - 2007، مجلة الباحث، عدد 11 ، جامعة الأغواط، الجزائر، 2012 ، ص 123.

خلال الفترة من عام 1949 الى عام 1978، كانت معظم تجارة الصين الخارجية تتركز على التجارة التبادلية بين الصين والإتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية في شرق أوروبا عن طريق توقيع إتفاقيات بين حكومتين وتبادل السلع بين البلدين. أما التجارة الخارجية مع بعض الدول الغربية والدول النامية فكانت صفقات فورية. أما بعد تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح ، إتخذت الصين أساليب تجارية متنوعة على أساس تطوير التجارة العادية. ومن بين كافة الأساليب التجارية الجديدة، كانت تجارة المعالجة أكثرها بروزا . ففي عام 1981، إحتل حجم تجارة المعالجة 6% من إجمالي حجم واردات وصادرات الصين، وإحتلت التجارة العادية 93.5%. وحتى عام 2008، إحتل حجم تجارة المعالجة 41.1% من إجمالي حجم واردات وصادرات الصين، وإصبحت أهم أسلوب للتجارة الخارجية<sup>1</sup>.

#### أولا: إصلاح التجارة الخارجية الصينية

لقد مرت سياسات الإصلاح التجارية بالمراحل التالية:<sup>2</sup>

#### 1- إصلاح التجارة الخارجية في الصين ما بين ( 1978 - 1983 )

بدأت مسيرة الإصلاحات عام 1978، بدور قوي للدولة في تخطيط التجارة الخارجية ( التخطيط المركزي) و توفير المواد اللازمة بالإستيراد و كل ما تستلزمه أنشطة التجارة الخارجية ، إذ كانت محتكرة على 12 شركة فقط و التي كانت مهمتها تطبيق الخطة المركزية للدولة فكل إيرادات التصدير كانت تحول إلى المصرف المركزي بسعر الصرف الرسمي و تضع الدولة خطة للواردات من خلال تحديد الواردات المراد إستيرادها من الغذاء و المواد الأولية الخام و السلع الوسيطة لسد فجوة الطلب المحلية و لم تكن الشركات حرة في تحديد أي السلع تصدر أو تستورد.

#### 2- إصلاح التجارة الخارجية في الصين ما بين ( 1984 - 1985 )

إنتهجت الحكومة من أجل تحرير التجارة الخارجية الثلاث خطوات التالية:

- إتباع نظام موجه نحو السوق، و تنويع التجارة الخارجية.
- تطبيق لا مركزية نظم سعر الصرف من قبل الحكومة ، و توفير النقد الأجنبي اللازم للإستيراد.
- إزالة إحتكار الشركات التابعة للحكومة لقطاع التجارة الخارجية، و خاصة الجانب المتعلق بالتصدير.

<sup>1</sup> [www.arabic.news.cn](http://www.arabic.news.cn) , Vue le : 22/11/2015, à : 11 :02 .

<sup>2</sup>فرانسواز لوموان ، الإقتصاد الصيني، ، ترجمة صباح كعران، الدار الدولية للنشر، دمشق، 2010، ص 56.

### 3- إصلاح التجارة الخارجية في الصين ما بين ( 1988 - 1991 )

تم إستحداث سلسلة من السياسات الإصلاحية التي نفذت عام 1988 حيث أنها ساعدت في نمو و تنامي حجم الصادرات و زيادة الدخل لدى الشركات التي تنشط في مجال التجارة الخارجية من بين هذه الإصلاحات إزالة خطط التصدير الإلزامية و منح إعانات التصدير من أجل تشجيع التصدير ، كما تم تخفيض الدعم للسلع المستوردة.

### 4- إصلاح التجارة الخارجية في الصين من 1994 و ما بعدها

في هذه الفترة وحدت الصين سعر صرف عملتها مما أدى إلى إنخفاض سعر الصرف الرسمي إلى 50% ، كما تم إلغاء نظام الحصص و خفض الرسوم الجمركية و القيود المفروضة على الواردات فإصلاح نظام الصرف و التغيرات في السياسة الضريبية أدت إلى إرتفاع جاد في حجم الصادرات.

#### • آليات تنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات الصينية

المحور الأساسي في آليات التنفيذ هو سياسة الإستهداف التي إبتكرتها الصين لتنمية صادراتها إذ أن مغزى هذه السياسة هو إستهداف مناطق جغرافية معينة و رأس مال أجنبي و قطاعات سلعية معينة لتكون محور تنفيذ السياسات و الإستراتيجيات بدلا من إستهداف كافة المناطق الجغرافية و القطاعات السلعية لسهولة التنفيذ و فعالية الآليات.

### 5- الإستهداف الجغرافي ( المناطق الخاصة )

حيث تستهدف الصين المناطق الجغرافية التي تتمتع بالقوانين و التشريعات الإقتصادية التي تتمتع بدرجة كبيرة من الإنفتاح على قوانين البلد الأصلي نذكر منها المناطق الحرة ، مناطق تجهيز الصادرات و المناطق الصناعية.

### 6- إستهداف رأس المال الأجنبي

في عام 1978 إتخذت القيادة الصينية قرار السماح بالإستثمار الأجنبي المباشر في عدد من "المناطق الإقتصادية الخاصة، وعملت على إستخدام الإستثمار الأجنبي كمبدأ إستراتيجي، حيث وصل أكثر من ألف مليار دولار، وكذلك إستعان المارد الأصفر بالقروض الخارجية في مشروعات بناء كبيرة ومتوسطة، ولهذا وافقت الحكومة الصينية عام 1999 على 315 ألف مشروع إستثماري خارجي بقيمة تعاقدية 600 مليار دولار ليصل عدد الشركات العابرة للقارات المستثمرة في البلاد أكثر من 400 شركة جاءت بصورة خاصة من أمريكا واليابان ودول الإتحاد الأوربي موسعة

مجالات الإستثمار والتجارة والأعمال المصرفية التي غدت بؤرة إهتمام المستثمرين الأجانب. إذ وصلت الصين إلى مستوى عالي من المرونة في التسهيل على رجال الأعمال الأجانب، واضعة مبادئ وسياسات أساسية لدعم وجذب الإستثمارات وتشجيعها، وأهمها: كسب العون الأجنبي، كعامل مساعد مع المقدرة على هضم وتسديد الراساميل الأجنبية، والمثابرة في الإعتماد على الذات كعامل رئيسي، وإعتماد مبدأ المنفعة المتبادلة وضمن حقوق ومصالح الطرفين الصيني والأجنبي، إلى جانب إستيراد التقنيات المتقدمة القابلة للتطبيق في البلاد، وتوسيع الصادرات بالعملة الصعبة وإعطاء معاملة تفضيلية ممتازة للأجانب، الذين يسهمون في مشروعات مشتركة وإعفاء مشروعات التقنية العالية من ضرائب الدخل<sup>1</sup>.

#### 7- الإستهداف السلعي

وذلك من خلال إقامة شبكات الإنتاج للتصدير المباشر و زيادة الكفاءة الإنتاجية للمصدرين من خلال مجموعة من الآليات أهمها:

- إقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال ربط الشركات الكبرى العاملة في صناعة معينة بتقديم الدعم لها و تشجيعها على التطوير و الابتكار، و إستيراد التكنولوجيا المتقدمة التي تواكب الإتجاهات و الأنشطة التجارية في الأسواق العالمية، و التعاون الفني للمتخصصين في الإقتصاديات الدولية و التجارة لرفع المستوى التكنولوجي.
- إعفاء الواردات من السلع الوسيطة من الرسوم الجمركية إذا كانت مخصصة للإنتاج من أجل التصدير.
- يوفر النظام المصرفي قروض لتمويل الصادرات في صورة العملة المحلية أو النقد الأجنبي.
- توسيع شبكات الجودة و ضمان أعلى للكفاءة الإنتاجية من خلال نظم التحديث المستمر.

#### الفرع الثاني: تطور التجارة الخارجية الصينية و الميزان التجاري الصيني

في عام 1950، إحتل حجم صادرات الصين المركز الـ27 في الترتيب العالمي ، حيث تراوحت الواردات والصادرات في مستوى منخفض. فبلغ إجمالي قيمة الواردات والصادرات 1.135 مليار دولار أمريكي، لتبلغ القيمة 14.804 مليار دولار أمريكي في عام 1977، وبلغت نسبة الزيادة السنوية 9.9%.

<sup>1</sup>فارس محمد الحاج، مجلة صادرات ، العدد14 ، متاح على: [www.edpa.gov.sy](http://www.edpa.gov.sy)، تاريخ التصفح: 25/11/2016، على الساعة: 07: 17 .

وقد تطورت التجارة الخارجية بصورة سريعة بعد عام 1978 لتبلغ 20.6 مليار دولار، بالتالي ساهم في إرتفاع مكانتها الى المركز الـ 26 في عام 1980 بعد 30 سنة . ومنذ إنضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، شهدت تجارة الصين الخارجية أحسن مراحل تطورها، فإزدادت واردات وصادرات الصين بنسبة 25.9% سنويا خلال الفترة من عام 2002 الى عام 2008، بالتالي إرتفع مركزها إرتقاعا حادا ليحتل المركز الثاني من نفس السنة، لتصبح الصين قاعدة إنتاج مهمة لصناعة التصنيع في العالم.<sup>1</sup>

حيث باتت الصين أكبر بلد مصدر للسلع في العالم منذ 2009 بعدما تجاوزت ألمانيا في هذا الصدد كما أضحت أكبر بلد من حيث إجمالي حجم التجارة الخارجية منذ عام 2014 بعدما تجاوزت الولايات المتحدة في هذا الصدد و يقلل بعض الإقتصاديين من قيمة تقدم الصين صناعيا و تجاريا الذي يشير إليه هذان التطوران إستنادا إلى حجم القيمة المضافة للمكون المحلي الصيني في السلع التي تصدرها الصين حيث بلغ في 2011 نحو 67 دولار مقابل نحو 85 دولارا للولايات المتحدة و 74 دولار لألمانيا وفقا لآخر البيانات المتاحة في إطار مبادرة قياس التجارة الدولية بحسب القيمة المضافة التي يديرها كل من منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية و منظمة التجارة العالمية.<sup>2</sup>

و من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور الصادرات و الواردات الصينية و الميزان التجاري للصين مع العالم بين عام 2000 إلى غاية 2016.

جدول رقم(04-10):تطور الصادرات، الواردات و الميزان التجاري للصين (2000-2016)

السنة	الصادرات(مليار دولار)	الواردات(مليار دولار)	الميزان التجاري(مليار دولار)
2000	249.2	225.1	24.1
2001	266.1	243.6	22.5
2002	325.6	295.2	30.4
2003	438.2	412.8	25.5
2004	593.3	561.2	32.1
2005	762.0	660.0	102.0

<sup>1</sup> [www.arabic.news.cn](http://www.arabic.news.cn) , Vue le : 22/11/2015, à 11 :02 .

<sup>2</sup> مالك عوني، مرجع سابق.

177.5	791.5	968.9	2006
264.3	956.1	1220.5	2007
298.1	1132.6	1430.7	2008
195.7	1005.9	1201.6	2009
181.5	1396.2	1577.8	2010
154.9	1743.5	1898.4	2011
230.3	1818.4	2048.7	2012
259.0	1950.0	2209.0	2013
383.1	1959.2	2342.3	2014
593.9	1679.6	2273.5	2015
510.7	1587.4	2098.2	2016

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على : Bulletin économique chine, Revu n°1 Mai 2008 , p 23.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه هو أنه من عام 2000 إلى غاية 2003 لم يحقق الميزان التجاري نسبة فائض مرتفعة حيث بلغت سنة 2000 ما يقدر بـ: 24.1 مليار دولار وذلك بسبب الأزمة الآسيوية و نتائجها التي إنعكست على دول الجوار ، لتراجع في 2001 بفائض يقدر بـ: 22.5 مليار دولار ليرتفع ثم ينخفض بين سنة 2002 و 2003 و يفسر هذا التذبذب لإنخفاض طلب الشركاء التجاريين الآسيويين على الصادرات الصينية .

إبتداء من سنة 2004 نلاحظ أن الميزان التجاري الصيني قد بدأ يرتفع تدريجيا و بوتيرة متسارعة فقد بلغ سنة 2007 الفائض التجاري 264.3 مليار دولار مقارنة عما كان عليه سنة 2004 حيث كان يقدر بـ: 32.1 مليار دولار، و لعل تفسيرنا لهذا الإرتفاع هو إنتعاش الصادرات الصينية مقارنة بالواردات حيث بلغت صادراتها من نفس السنة 1220.5 مليار دولار من إجمالي الصادرات الصينية ، فالنمو المطرد و الواضح للصادرات الصينية يعود لإستنادها في ذلك على سعر اليوان المنخفض (سياسة تخفيض قيمة عملة اليوان) و إنخفاض أجور العمالة الصينية بالإضافة إلى تسعير الصادرات الصينية بما يتناسب مع القدرات الشرائية لجميع شرائح المستهلكين في الأسواق العالمية و كلها تزيد من قدرات الصين التنافسية.

وفي عام 2008 و كنتيجة منطقية نتيجة الأزمة المالية العالمية عاود الفائض التجاري بالإنخفاض حيث بلغ 195.7 مليار دولار سنة 2009 بعد أن كان 298.1 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى تراجع الصادرات الصينية حيث إنخفضت سنة 2009 إلى 1201.6 مليار دولار بعد أن كانت تقدر بـ: 1430.7 مليار دولار ، لكن بالرغم من تراجع صادراتها إلا أن هذا لم يمنعها من أن تصنف كأكبر مصدر في العالم.

كما نلاحظ أنه بين سنة 2010 و 2011 قد إنخفض الفائض التجاري حيث بلغ 154.9 مليار دولار سنة 2011 و تراجع نمو الصادرات الصينية مقارنة بالواردات و التفسير في ذلك هو الإرتفاع المحسوس في أسعار النفط في تلك الآونة.

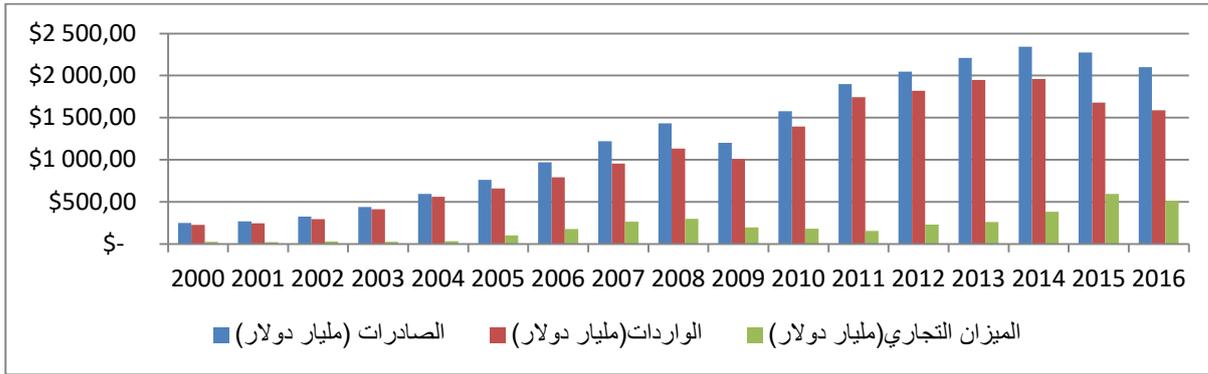
وإبتداء من نهاية 2011 و بداية 2012 نلاحظ نموا سريعا للصادرات الصينية و بصورة ملفتة حيث بلغت أقصى حد لها حتى نهاية 2014 و بداية 2015 و التي قدرت بـ: 2342.3 مليار دولار ويقابله فائض تجاري يقدر بـ: 593.9 مليار دولار سنة 2015 . و تفسيرنا لهذا النمو الضخم للصادرات الصينية هو إتباعها لسياسة تخفيض قيمة العملة الصينية (اليوان) بالأخص مقابل الدولار الأمريكي مما أكسب صادراتها ميزة تصديرية نافست جميع الدول الأخرى (حرب العملات الدولية). وهذا ما ساعد صادراتها على الإنتعاش.

ليعود مجددا التباطؤ و الركود الإقتصادي للصين مع نهاية سنة 2015 و بداية 2016 لينخفض الفائض التجاري إلى 510.7 مليار دولار و تراجع محسوس للصادرات الصينية و إنكماشها حيث بلغت 2098.2 مليار دولار بعد أن كانت سنة قبل تقدر بـ: 2273.5 مليار دولار و لعل التفسير في ذلك التراجع يعزى إلى تراجع الأسعار العالمية و إنخفاض الطلب العالمي وسط يوان أضعف و إستمرار انخفاض قيمة اليوان الصيني إضافة إلى الإنهيار في أسعار النفط العالمية و مشتقاته لما لها من تداعيات على إقتصاديات دول العالم وخاصة الكبرى منها كالصين و الولايات المتحدة الأمريكية .

و لا يخفى علينا أن إنكماش الواردات الصينية في نفس الفترة أيضا لعب دورا هاما في تباطؤ التجارة الصينية لأنه يعكس ضعف الطلب على الصعيد المحلي ، في الوقت الذي لا يزال فيه القطاع الصيني يشهد المزيد من التباطؤ ، مما سينعكس بشكل سلبي على مستويات الطلب على السلع التي تشمل النفط الخام و حتى الحديد الخام.

و الشكل أدناه يعبر عن تطور الميزان التجاري الصيني للفترة الممتدة بين 2000 و 2016.

شكل رقم (04-02): تطور التجارة الخارجية الصينية (2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على : Bulletin économique chine, Revu n°1 Mai 2008 , p 23.

### أولاً: الهيكل السلعي للصادرات و الواردات الصينية

#### 1- الهيكل السلعي للصادرات الصينية نحو العالم

يعتبر نمو الصادرات عنصراً رئيسياً و هاماً في دعم التوسع الإقتصادي السريع للصين ، إلا أنها قد إنخفضت صادرات الصين بسبب ضعف الطلب العالمي . قامت الصين بشحن بضائع بقيمة 2.119 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، بزيادة قدرها 3.4% منذ عام 2012، ولكنها إنخفضت بنسبة (-7.1%) في الفترة من 2015 إلى 2016.<sup>1</sup>

و أهم صادرات الصين الرئيسية عام 2016 و التي تتميز بالتنوع و الجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم(04-11): الهيكل السلعي للصادرات الصينية نحو العالم 2016

الترتيب	السلعة	من إجمالي الصادرات (بليون دولار)	من إجمالي الصادرات (%)
1	معدات إلكترونية	557.1	26.3
2	الآلات	344.8	16.3
3	الأثاث، الإضاءة، العلامات	89.5	4.2
4	الألبسة النسيجية	75	3.5
5	الألبسة (غير المتماسكة أو الكروشيه)	72.8	3.5

<sup>1</sup> [www.worldsrichestcountries.com](http://www.worldsrichestcountries.com), Vue le : 12/11/2017, à : 16:49.

3.2	67.9	المعدات الطبية و التقنية	6
3	64	البلاستيك	7
2.9	60.4	المركبات	8
2.5	53.1	منتجات الحديد و الصلب	9
2.3	47.8	الأحذية	10

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: [www.worldsrichestcountries.com](http://www.worldsrichestcountries.com) . تاريخ التصفح: 2017/11/12، على الساعة: 21:29.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن المعدات الإلكترونية و الآلات تشكل أكبر نسبة من الصادرات الصينية و المقدرة بنسبة 26.3% و 16.3% على التوالي من إجمالي الصادرات الصينية أي ( 557.1 بليون دولار) و (344.8 بليون دولار ) من إجمالي الصادرات ، لتأتي بعدها كل من (الأثاث،الإضاءة،العلامات) بنسبة 4.2% في المرتبة الثالثة. حيث تتمتع الصين بميزة نسبية في صناعة الملابس نظرا لإنخفاض الأجور في هذا القطاع و ضخامة الإنتاج، حيث تقدر نسبتها ب: 3.5% من إجمالي صادراتها، لتليها كل من (المعدات الطبية و التقنية) بنسبة تقدر ب: 3.2% لتحتل المرتبة السادسة و البلاستيك في المرتبة السابعة بنسبة تقدر ب: 3% ثم المركبات 2.9%، منتجات الحديد و الصلب بنسبة 2.5% ثم الأحذية 2.3%.

## 2- الهيكل السلعي للواردات الصينية من العالم

في 2016، إشتريت الصين 1.589 تريليون دولار من المنتجات المستوردة بإنخفاض بنسبة (-12.6%) منذ عام 2012 وهبوطا بنسبة (-5.5%) من 2015 إلى 2016.<sup>1</sup> تعتبر الصين من أكبر البلدان الأكثر إستهلاكاً للسلع في العالم حيث تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، فمن خلال الجدول التالي نوضح أهم الواردات الصينية و الرئيسية من عام 2016 فيما يلي:

<sup>1</sup> [www.worldsrichestcountries.com](http://www.worldsrichestcountries.com), Vue le : 12/11/2017, à : 16:49.

جدول رقم(04-12): الهيكل السلعي للواردات الصينية من العالم 2016

الترتيب	السلعة	من إجمالي الواردات(بليون دولار)	من إجمالي الواردات(%)
1	المعدات الالكترونية	414.3	26.1
2	الوقود المعدني بما في ذلك النفط	175.8	11.1
3	الآلات	147.8	9.3
4	الخامات والخبث والرماد	93.2	5.9
5	المعدات التقنية و الطبية	92.6	5.8
6	الأشجار و النباتات الحية	77.5	4.9
7	المركبات	71.5	4.5
8	البلاستيك	61	3.8
9	المواد الكيماوية العضوية	43.9	2.8
10	البذور الزيتية	38.3	2.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: [www.worldsrichestcountries.com](http://www.worldsrichestcountries.com) . تاريخ التصفح: 2017/11/12، على الساعة:21:29.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه هو أنه تماشياً مع التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و إرتفاع مستوى معيشة الشعب في الصين تزداد متطلبات الصين للمنتجات الكثيفة الرساميل و التكنولوجيا و المعرفة بإستمرار ، مما يتيح فرصاً كثيرة لدخول المنتجات و التقنيات و الخدمات الأجنبية إلى أسواق الصين. حيث نلاحظ أيضاً سيطرة المعدات الإلكترونية التي تقدر بـ: 26.1% أي ما يعادل (414.3 بليون دولار) من إجمالي الواردات الصينية ، و يفسر هذا الإرتفاع في النسبة لإرتفاع الإستثمارات و جهود الصين

في تحديث الريف من خلال تجهيز البنى التحتية و توفير الكهرباء في إطار إستكمال الإصلاحات الإقتصادية و تحقيق التوازن بين المدن و الأرياف .

ليليها في المرتبة الثانية الوقود المعدني بما في ذلك النفط بنسبة تقدر ب: 11.1 % أي ما يعادل ( 175.8 بليون دولار) من إجمالي الواردات ، و تفسر هذه النسبة المعتبرة بإعتبار أن الصين ثاني أكبر مستهلك عالمي للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية و أول مستهلك عالمي للفحم . ويمكن تفسير إرتفاع الطلب على النفط المستورد بإنخفاض الإنتاج الصيني المحلي الراجع إلى إنخفاض و تدهور الأسعار العالمية للنفط ، ما يوحي أن من الأفضل أحيانا أن تستورد النفط بأسعار رخيصة من أن تنتجه بتكلفة باهظة. وإستوردت الصين خلال 2017 مليون برميل نفط إضافي فوق معدلات عام 2016. وصدد الإستهلاك النفطي في الصين أربعة أضعاف منذ عام 1990 ليصل إلى 12.4 مليون برميل يوميا، وتستورد الصين 8 ملايين برميل يوميا، وهذا يقارب إستيراد الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر مستورد للنفط وأكبر مستهلك في العالم. لتليها الآلات بنسبة 9.3% ليوزع الباقي بنسب متفاوتة موضحة في الجدول أعلاه.

#### ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الصينية

في المرحلة الأولية بعد تأسيس الصين الجديدة، كانت الأسواق الرئيسية لتجارة الصين الخارجية هي الإتحاد السوفياتي والدول الإشتراكية في شرق أوروبا حيث تأسست الصناعة في الصين عن طريق إدخال التجهيزات والتقنيات اللازمة لـ 156 مشروعا مهما.

وفي نهاية الثمانينات طرحت الصين إستراتيجية "تنوع السوق". وبعد سنوات من الجهود ، إنتشر شركاء الصين التجاريين في 220 دولة ومنطقة في العالم.<sup>1</sup>

#### 1- التوزيع الجغرافي للصادرات الصينية نحو العالم

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق بالنسبة للصادرات الصينية و أهم شريك تجاري وهذا ما يوضحه الجدول أدناه بالاضافة إلى أهم الشركاء التجاريين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تتجه نحوها صادرات الصين عام 2016.

<sup>1</sup> [www.arabic.news.cn](http://www.arabic.news.cn) , Vue le : 22/11/2015 , à : 11 :02 .

جدول رقم(04-13): التوزيع الجغرافي للمصادر الصينية نحو العالم2016

الترتيب	البلد	من إجمالي الصادرات (%)
1	الولايات المتحدة الأمريكية	18
2	هونغ كونج	15
3	<u>الإتحاد الأوروبي</u>	15
	ألمانيا	3
	هولندا	3
	بريطانيا	3
4	<u>دول الآسيان</u>	12
	الفيتنام	3
	اليابان	6
	كوريا الجنوبية	4
	الهند	3

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: [www.tradingeconomics.com/china/exports](http://www.tradingeconomics.com/china/exports) ، تاريخ التصفح: 29/11/2016، على الساعة:14:46 .

تتجه النسبة الأكبر من الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تقدر بـ 18% من إجمالي الصادرات ، لتأتي هونغ كونج بنسبة 15%، ليحتل الإتحاد الأوروبي المرتبة الثالثة تقدر بـ:16% موزعة على كل من (ألمانيا ، هولندا و بريطانيا) بنسبة تقدر بـ: 3%، و لعل تفسير هذه النسبة لرغبة الصين في إختراق الأسواق الأوروبية خاصة لإنخفاض القدرة الشرائية لهذه الأخيرة، لتليها دول الآسيان بنسبة تقدر بـ: 12% من إجمالي الصادرات.

## 2- التوزيع الجغرافي للواردات الصينية من العالم

أما فيما يخص أهم الشركاء التجاريين للصين من جانب الواردات من عام 2016 فهم موزعون كالتالي بحيث يتميز التوزيع الجغرافي ل وارداتها بالتنوع كما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم(04-14): التوزيع الجغرافي للواردات الصينية من العالم 2016

الترتيب	البلد	من إجمالي الواردات (%)
1	الإتحاد الأوروبي	12
	ألمانيا	5
2	دول الآسيان	12
	ماليزيا	3
3	كوريا الجنوبية	10
4	اليابان ، التايوان و الولايات المتحدة الأمريكية	9
5	أستراليا	4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: [www.tradingeconomics.com/china/imports](http://www.tradingeconomics.com/china/imports)، تاريخ التصفح: 29/11/2016، على الساعة:

.17:07

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن الإتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى و يعتبر أهم شريك تجاري للصين بنسبة تقدر بـ: 12% من إجمالي وارداتها بما في ذلك ألمانيا بنسبة تقدر بـ: 5% ، لتحل دول الآسيان المرتبة الثانية بنسبة 12% بما فيها ماليزيا بنسبة تقدر بـ: 3%، لتحل المرتبة الثالثة كوريا الجنوبية كأهم مورد للصين بنسبة 10%، أما المركز الرابع فهو موزع بنسب متساوية على (اليابان ، التايوان، الولايات المتحدة الأمريكية) تقديرياً: 9%، أما المورد الخامس فهي أستراليا بنسبة 4%.

بالتالي ما يمكن ملاحظته هو التنوع في التوزيع الجغرافي لواردات الصين و عدم إرتكازها على منطقة معينة.

#### المبحث الثالث: تطور العلاقات التجارية البينية الصينية - الأمريكية في ظل حرب العملات الدولية

تعد الولايات المتحدة أول و أكبر شريك تجاري للصين وتعد الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة كما توسع الإستثمار الصيني في الولايات المتحدة ليتجاوز العقارات ويشمل خدمات تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات وآلات التصنيع والاتصالات وخدمات الأعمال ومكونات السيارات. وخلال العقود الماضية، شهدت الصين والولايات المتحدة علاقات أوثق في التجارة والإستثمار اللذين عملا كتقل في العلاقات الثنائية.

### المطلب الأول: الصادرات الأمريكية نحو الصين

من خلال هذا المطلب سنعرض تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين و الهيكل السلعي البيئي.

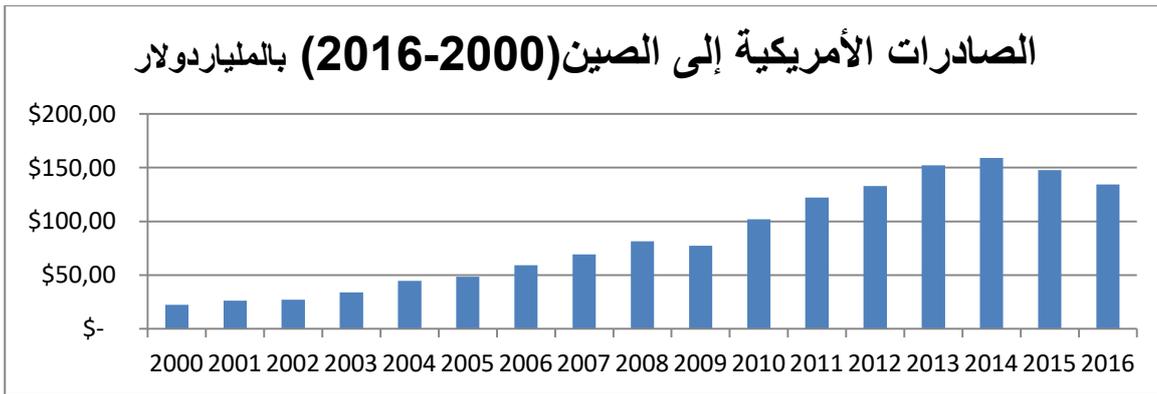
#### الفرع الأول: تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين

أصبحت الأسواق الصينية تمثل فرصا حقيقية للإستثمار، خاصة بعد عملية الإنفتاح الإقتصادي و تعد الولايات المتحدة من أهم المستثمرين في السوق الصينية إذ يعد هذا العامل حيويا في تطور إقتصاد البلدين فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة و تكنولوجيتها العالية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان المناسب لإقامة المشاريع الإستثمارية، حتى لا تسيطر عليها قوى إقتصادية أخرى منافسة خاصة اليابانية منها و الأوروبية.<sup>1</sup>

حيث تعد الصين سوقا كبيرا للصادرات الأمريكية إذ تتوقع وزارة التجارة الأمريكية أن يتجاوز عدد السياح الصينيين في الولايات المتحدة 5 ملايين سائح بحلول 2020. وأوضحت اللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية-الصينية في تقرير أن الإستثمار الصيني في الولايات المتحدة تجاوز 15 مليار دولار في 2015. إذ من المفترض أن يكون أكثر حجما حيث تستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على حصة صغيرة جدا من الحجم الكلي للسوق الصينية.<sup>2</sup>

و من خلال الشكل الموالي الذي يوضح تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين و كانت الفترة ممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2016.

شكل رقم (04-03): تطور الصادرات الأمريكية نحو الصين(مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على : Bulletin économique chine, Revu n°1 Mai 2008 , p 23.

<sup>1</sup> بريس هارلاند، " من أجل صين قوية". مجلة السياسة الدولية، عدد 107،(دون بلد)، 1994، ص 306.

<sup>2</sup> التجارة والاستثمار ثقل في العلاقات الصينية-الأمريكية، متاح على: [www.arabic.news.cn](http://www.arabic.news.cn)، تاريخ التصفح: 30/11/2016، على الساعة:

و ما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه نمو معتدل و تدريجي للصادرات الأمريكية إلى الصين بين الفترة الممتدة بين سنتي (2000 - 2008) وخاصة بعد إنضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية حيث بلغت 81.40 مليار دولار في 2008 ، و لعل التفسير في ذلك يعود إلى الركود الذي عانت منه الولايات المتحدة الأمريكية ، إضافة إلى سياسة التقييد الصارمة التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية في صادراتها نحو الصين خاصة بما يتعلق بالسلع عالية التقنية . لتعود إلى الإنخفاض بين سنتي (2008-2009) حيث بلغت مع نهاية 2009 ما يقدر بـ 7.50 مليار دولار و هذا راجع إلى الأزمة الإقتصادية العالمية التي مست القطاع المصرفي الأمريكي و التي إمتدت إلى باقي الدول الأوروبية الأخرى.

و الملاحظ أيضا من خلال الشكل هو عودة الإرتفاع المحسوس و المستمر للصادرات الأمريكية نحو الصين إبتداء من 2010 حيث بلغ 102.10 مليار دولار لتصل إلى أقصى قيمة لها عام 2014 بالرغم من تباطؤ نمو الإقتصاد و التجارة في الصين ، حيث بلغت بقيمة تقدر بـ:159.10 مليار دولار، من هنا نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت أكثر إعتمادا على الصين و أهم شريك تجاري لصادراتها.

لتعاود الإنخفاض سنة 2015 حيث بلغت 147.80 مليار دولار ، بسبب تباطؤ نمو الإقتصاد الصيني المستمر و بالرغم من ذلك إلا أن الصين حافظت على صدارة مكانتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

لتواصل الصادرات الأمريكية نحو الصين في إنخفاضها بإستمرار التباطؤ الإقتصادي الصيني لتبلغ مع نهاية عام 2016 الصادرات الأمريكية نحو الصين 134.40 مليار دولار. و هذا ما حث الولايات المتحدة الأمريكية على دفع المفاوضات مع الصين بشأن معاهدة الإستثمار الثنائية عالية المستوى التي من شأنها تسهيل و زيادة حجم الصادرات الأمريكية إلى الصين.

#### الفرع الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الأمريكية نحو الصين

يوضح الجدول التالي أهم عشر سلع التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين عام 2017 إذ قدرت في نفس السنة بـ: 115.8 بليون دولار أي ما نسبته 8% من صادراتها الإجمالية.<sup>1</sup> و الموضحة في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> [www.worldsrichestcountries.com/top\\_us\\_exports](http://www.worldsrichestcountries.com/top_us_exports) , Vue le: 06/12/2017 , à: 16:36 .

جدول رقم (04-15): الصادرات الأمريكية نحو الصين 2017

الترتيب	السلعة	المبلغ ( بليون دولار)
1	البذور الزيتية	14.9
2	الطائرات والمركبات الفضائية	14.6
3	المعدات الإلكترونية	12.4
4	الآلات	11.4
5	المركبات	11
6	المعدات التقنية و الطبية	8.3
7	البلاستيك	4.9
8	لب الخشب	3.5
9	الوقود المعدني	2.7
10	المواد الكيميائية العضوية	2.6

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: [www.worldsrichestcountries.com/top\\_us\\_exports](http://www.worldsrichestcountries.com/top_us_exports)، تاريخ التصفح: 06/12/2017، على الساعة: 16:36.

إن المدقق في هيكل التجارة السلعية بين الدوليتين يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية اليوم أكثر اعتماداً على الصين ، بينما الصين اليوم أقل اعتماداً على الولايات المتحدة الأمريكية بحكم أن الصين هي أول شريك تجاري بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بينما تعد الولايات المتحدة الأمريكية رابع أهم شريك تجاري للصين .

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه سيطرة النفط أي المواد الخام و (الطائرات و المركبات الفضائية ) و المعدات الإلكترونية على الصادرات الأمريكية نحو الصين حيث تقدر: 14.9 و 14.6 و 12.4 بليون دولار على التوالي أي منتجات كثيفة الرساميل و المعرفة بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تفرض رسوماً جمركية و قيوداً صارمة على صادراتها عالية التقنية إلى الصين وهذا القرار حتماً لا يخدم المصالح الأمنية و لا الإقتصادية .

لتأتي بعدها الآلات و المركبات و المعدات التقنية و الطبية و التي تقدر بـ: ( 11.4 و 11 و 8.3 ) بليون دولار على التوالي و هذا ما يعكس مستوى الرفاهية للشعب الصيني. لتليها البلاستيك، لب الخشب ، الوقود المعدني و أخيراً المواد الكيميائية العضوية بنسب متفاوتة.

### المطلب الثاني: تطور الواردات الأمريكية من الصين

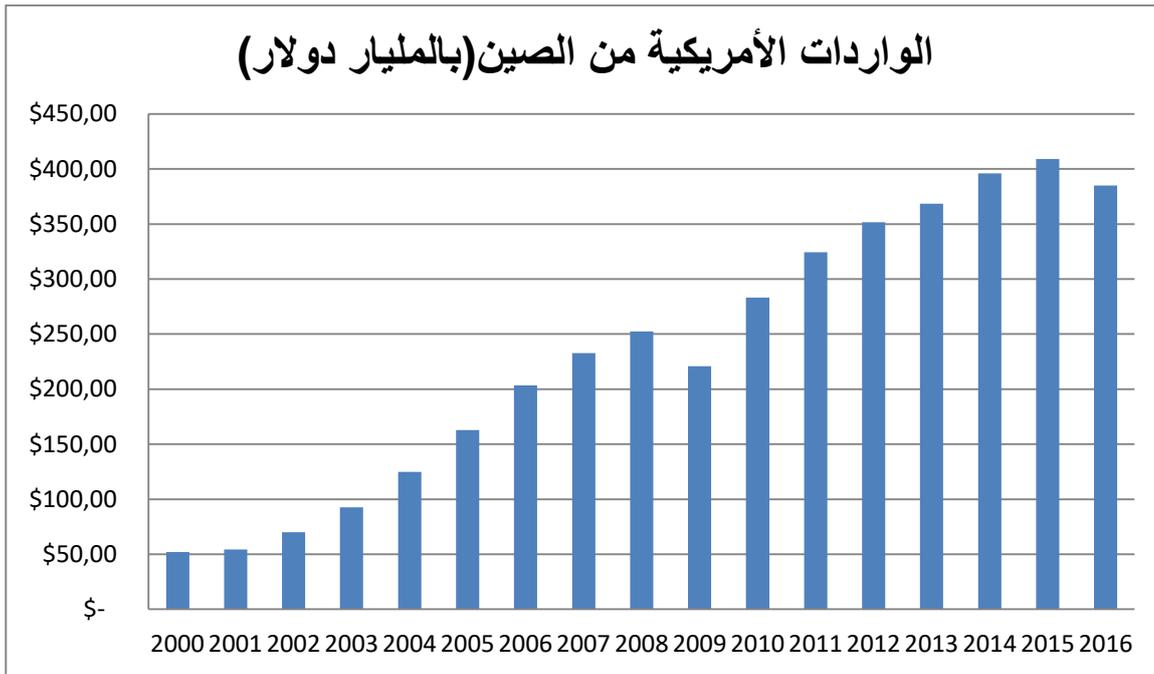
تعد صادرات الصين نحو الولايات المتحدة الأمريكية من سلعها العالية الجودة و الرخيصة الثمن ذات أثر كبير على حياة الشعب الأمريكي ، كما ساهم في توسيع خيار المستهلكين الأمريكيين لا سيما بالطبع الفئات ذات الدخل المنخفض و كذلك إسقرار معدلات التضخم في مستويات منخفضة.

### الفرع الأول: تطور الواردات الأمريكية من الصين

بلغت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية 481.8 بليون دولار أي 21.4% من إجمالي وارداتها من عام 2016.<sup>1</sup>

و الجدول التالي يتتبع تطور الصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية و الأرقام بالمليار دولار من إجمالي الصادرات للصين الذي يقدر ب:481.8 بليون دولار.

شكل رقم(04-04):تطور الواردات الأمريكية من الصين(بالمليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على : Bulletin économique chine, Revu n°1 Mai 2008 , p 23.

ما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه الذي يتتبع تطور الواردات الأمريكية من الصين هو أنه بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من حالة الركود الإقتصادي التي كانت تعاني منه قد بدأت تدريجيا بالارتفاع حيث كانت بين سنتي 2000 و 2001 شبه مستقرة على نفس القدر حيث بلغت 52.10 مليار

<sup>1</sup> [www.worldsrichestcountries.com/top\\_us\\_imports](http://www.worldsrichestcountries.com/top_us_imports), Vue le : 06/12/2017 , à : 16 :11 .

دولار و 54.30 مليار دولار على التوالي بالرغم من تثبيت قيمة اليوان مقابل الدولار عند المستوى 8.28 يوان لكل دولار.

لتستمر في الإرتفاع بالرغم من رفع الصين لقيمة اليوان بنسبة 8% لتصل سنة 2008 ب: 252.40 مليار دولار ، لتتخفض مع نهاية 2008 و بداية عام 2009 الواردات الأمريكية من الصين لتبلغ 220.80 مليار دولار و هذا صاحب إنخفاض الواردات بنسبة عالية أيضا. لتعاود الإرتفاع مع بداية عام 2010 حيث بلغت 283.30 مليار دولار و إستمرت في الإرتفاع لتصل إلى أعلى حد لها سنة 2015 حيث قدرت ب: 409.20 مليار دولار ، ثم إنخفضت سنة 2016 لتبلغ 385.10 مليار دولار.

#### الفرع الثاني: الهيكل السلعي للواردات الأمريكية من الصين

لعل أهم عشر سلع التي تحتل المراتب الأولى من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين عام 2017 نوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم(04-16):أهم عشرة سلع من واردات الولايات المتحدة من الصين 2017

الترتيب	السلعة	المبلغ (بليون دولار)
1	المعدات الإلكترونية	131.7
2	الآلات	100
3	الأثاث، الإضاءة، العلامات	31.6
4	الألعاب	24.9
5	البلاستيك	15.6
6	الأحذية	15.4
7	الملابس (المتناسكة أو الكروشييه)	15.1
8	المركبات	14.3
9	الملابس (غير المتناسكة أو الكروشييه)	14.2
10	المعدات الطبية و التقنية	11.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: [www.worldsrichestcountries.com/top\\_us\\_imports](http://www.worldsrichestcountries.com/top_us_imports)، تاريخ التصفح: 06/11/2017 ، على الساعة: 11:16 .

و الملاحظ من خلال الجدول أعلاه هو تصدر المعدات الإلكترونية لواردات الولايات المتحدة الأمريكية من الصين بمبلغ يقدر ب: 131.7 بليون دولار تحتل الآلات المرتبة الثانية حيث قدرت ب: 100

بليون دولار لتليها ( الأثاث، الاضاءة، العلامات) و الألعاب بما يقدر ب:31.6 و 24.9 بليون دولار على التوالي ، لتأتي السلع الأخرى مرتبة بنسب مختلفة موضحة في الجدول أعلاه.

و الجدير بالملاحظة و الملفت من خلال الجدول أعلاه أن العشر سلع التي تستوردها الولايات المتحدة الأمريكية من الصين هي سلع كثيفة اليد العاملة (بإستثناء المعدات الإلكترونية و الآلات). حيث نجد أن معظم صادرات الصين هي مواد مصنعة بالتالي تعتمد على يد عاملة كثيفة.

#### المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري البيني الأمريكي - الصيني في ظل الخلافات الإقتصادية

ما لم يكن للصين أن تتمتع بنسب عالية من النمو التجاري لولا وجود عدة عوامل أساسية يأتي على رأسها الشراكة التجارية بينها وبين الولايات المتحدة التي بدأت بصورة منظمة ومطرده عام 1979، وما تلاها من إنضمام الصين لمنظمة التجارة الدولية WTO عام 2001.

#### الفرع الأول: الميزان التجاري البيني الأمريكي الصيني

لقد كانت العلاقات التجارية الصينية الأمريكية على الدوام علاقات غير سهلة، ولسنوات طويلة إستغل الكونغرس الأمريكي مراجعة تشريع "الدول المفضل التعامل معهما "Most Favored Nation" ليربط بين حرية التجارة مع الصين بسجلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ومؤخرا بدأ الكثيرون في واشنطن في التعبير عن قلقهم من الفجوة المتزايدة في العجز التجاري مع الصين. ويحاول أنصار نظريات الحماية التجارية في كل من الدولتين التأثير السلبي ضد قوى السوق الحر التي تدفع في طريق زيادة التبادل التجاري بين الدولتين. وتدعو الولايات المتحدة الصين منذ فترة طويلة بضرورة ترك العملة الصينية لعوامل السوق لتحديد قيمتها، وأن تقوم أيضا بمحاربة القرصنة الفكرية على المنتجات الأمريكية.

و الجدول الموالي يتتبع تطور الميزان التجاري البيني (الأمريكي/ الصيني ) للفترة الممتدة بين سنة 2000 إلى غاية 2016 و المبالغ بالمليار دولار.

#### جدول رقم(04-17):تطور الميزان التجاري البيني (الأمريكي الصيني) (2000-2016)

السنة	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	إجمالي الواردات(مليار دولار)	الميزان التجاري(مليار دولار)
2000	16.185.2	100.018.2	-83.833.0
2001	19.182.3	102.278.4	-83.096.1
2002	22.127.7	125.192.6	-103.064.9
2003	28.367.9	152.436.1	-124.068.2

162.254.3-	196.682.0	34.427.8	2004
202.278.1-	243.470.1	41.192.0	2005
234.101.3-	287.774.4	53.673.0	2006
258.506.0-	321.442.9	62.936.9	2007
268.039.8-	337.772.6	69.732.8	2008
226.877.2-	296.373.9	69.496.7	2009
273.041.6-	364.952.6	91.911.1	2010
295.249.7-	399.371.2	104.121.5	2011
315.102.5-	425.619.1	110.516.6	2012
318.683.8-	440.430.0	121.746.2	2013
344.863.2-	468.483.9	123.620.7	2014
367.172.9-	483.244.7	116.071.8	2015
257.671.8-	337.003.7	79.331.9	2016

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: [www.census.gov/foreign-trade/balance](http://www.census.gov/foreign-trade/balance)، تاريخ التصفح: 05/12/2016، على الساعة:

.11 :29

لطالما كانت الصين تتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأنها السبب الرئيسي في عجز ميزانها التجاري لأن لدى الصين رغبة قوية في إستيراد الكثير من السلع عالية التقنية من الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن هذه الأخيرة تفرض حظرا على هذه الصادرات السلعية إلى الصين ، ومن ثم فإن الصين تفتح أيديها للولايات المتحدة لمعالجة هذا العجز بصورة جزئية على الأقل و لكن الولايات المتحدة لفترة طويلة كانت ترفض ذلك. وفي خضم المشاحنات التي تمت بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين حول القيمة الحقيقية لليوان الصيني لأكثر من مرة يطالب الرئيس الصيني الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة النظر في قراراتها السابقة بحظر الصادرات من السلع عالية التقنية .

و هذا ما يثبتته التتبع لتطور العجز التجاري البيني من خلال الجدول أعلاه هو أن الولايات المتحدة الأمريكية لطالما سجلت عجزا تجاريا كان دائما لصالح الصين فقد سجل نوعا من الاستقرار بين سنتي 2000 و 2001 حيث قدر بـ: 83.83 مليار دولار في 2000 و تراجع بقدر طفيف قدر بـ: 83.09 مليار دولار

سنة 2001 ، و ذلك بسبب الركود الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي دام 8 أشهر و بسبب إنفجار فقاعة شركات الإنترنت ، ليستمر بالإرتفاع التدريجي إلى غاية 2009 حيث إنخفض العجز التجاري ليصل إلى 226.8 مليار دولار مقارنة عما كان عليه سنة 2008 حيث كان 268.3 مليار دولار و هذا نتيجة لتراجع التجارة الدولية عامة و التجارة الأمريكية بصفة خاصة بسبب الأزمة المالية العالمية و إنتشار سلسلة التخفيضات في قيم العملات الدولية و تزامنا مع إرتفاع اليوان بمعدل سنوي قدر بـ: 8%. ليعود إلى الإرتفاع المستمر الى غاية 2015 حيث سجل في هذه الفترة أكبر عجز تجاري بيني قدر بـ: 367.1 مليار دولار . لينخفض عام 2016 حيث قدر بـ: 257.6 مليار دولار و لعل التفسير في ذلك يعود إلى الركود في النمو الإقتصادي الصيني . ويعود تفاقم العجز الأمريكي عام 2016 بما يشمل السلع والخدمات إلى تراجع الصادرات (-2,3% إلى 2209 مليارات دولار) بنسبة أعلى من تراجع الواردات (-1,8% إلى 2711 مليار دولار)، ولفقت الوزارة إلى إنحسار مبيعات المعدات الصناعية والتجهيزات الأمريكية إلى الخارج.

#### الفرع الثاني: أهم الخلافات الإقتصادية بين الولايات المتحدة و الصين

أهم الخلافات و المشاكل الإقتصادية و التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين تبرز

من خلال النقاط الجوهرية التالية:

#### أولا: قضية العملة الصينية

لطالما إدعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن السبب الرئيسي وراء التدفق الواسع للسلع الصينية نحو الأسواق الأمريكية ، الذي تفاقم في السنوات الأخيرة مقابل تعثر تدفق الصادرات الأمريكية نحو الأسواق الصينية و ما ترتب على ذلك من توسع في العجز في الميزان التجاري الأمريكي إزاء الصين، هو إنخفاض سعر صرف اليوان إزاء الدولار . لهذا تطالب الولايات المتحدة بإستمرار دولة الصين بضرورة القيام برفع سعر صرف عملتها بل إن الولايات المتحدة قد هددت الصين بأنها قد تلجأ إلى فرض قيود على إستيراد السلع الصينية خاصة الرسوم الجمركية في حالة إمتناع الصين عن الإنصياع إلى الطلب الأمريكي، و القيام برفع سعر صرف عملتها.<sup>1</sup>

إذن فقضية العملة الصينية المعروفة بإسم يوان Yuan من أهم القضايا الشائكة المتعلقة بالتجارة

<sup>1</sup> جهاد عودة، مرجع سابق ، ص ص 463-464.

بين الولايات المتحدة والصين. وتنتقد واشنطن محافظة الصين على قيمة غير حقيقية لعملتها تجعلها 40% أقل من قيمتها الحقيقية في حالة تركها لقوى السوق.<sup>1</sup> ولهذا السبب تتخضع أسعار المنتجات الصينية في السوق الأمريكي وترتفع أسعار المنتجات الأمريكية في الصين بما يؤدي لوجود هذا العجز الكبير في ميزان التجارة بين الدولتين. وترى واشنطن أن من شأن سياسة الصين بخصوص اليوان أن تؤثر سلبا على قدرة الولايات المتحدة التنافسية.

وينادي بعض أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي بضرورة فرض تعريف جمركية على المنتجات الصينية بنسبة 27.5 % طالما بقيت الحكومة الصينية على سياستها الحالية في التحكم في قيمة عملتها إلا أن مشروع القرار قد تم سحبه بعدما زار عضوان من مجلس الشيوخ الصين إذ تم إقناعهما أن الصين تقوم بخطوات جادة لإصلاح عملتها. حيث قامت الصين بزيادة قيمة عملتها بنسبة 2.1% في 2005 وبدلا من ربطها فقط بالدولار تم ربط العملة الصينية بسلة عملات دولية،<sup>2</sup> وما زال موضوع قيمة العملة الصينية يمثل أحد المشكلات الأساسية القائمة بين الولايات المتحدة والصين. إذ أن زيادة قيمة عملة الصين سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الأسعار في السوق الأمريكي، إضافة إلى احتمال حدوث تضخم كبير في أمريكا.

#### ثانيا: حجم التجارة و العجز التجاري

جاوز حجم إقتصاد الصين حجم نظيره الأمريكي منذ عام 2014، ليضحى أكبر إقتصادات العالم بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي للنتائج المحلي الإجمالي لدول العالم، مقومة وفقا لمنهجية تعادل القوة الشرائية (PPP) Purchasing Power Parity التي تتيح قدرة أفضل وأكثر موضوعية على القياس المقارن للنتائج المحلي الإجمالي من منهجية تقويم الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لأسعار الصرف الإسمية. بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2014، وفقا لهذا التقدير، نحو 17.617 تريليون دولار، تمثل نحو 16.32% من حجم الناتج العالمي الإجمالي في هذا العام، وفقا لمنهجية التقدير ذاتها، بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، في هذا العام وفقا للتقدير ذاته نحو 17.418 تريليون دولار، تمثل 16.14% من الناتج العالمي الإجمالي. وأكدت أرقام العاميين اللاحقين وفقا للتقدير ذاته هذا

<sup>1</sup> حرب التجارة بين أمريكا والصين...بيان حقائق، متاح على: [www.siironline.org](http://www.siironline.org) ، تاريخ التصفح: 03/12/2016 ، على الساعة: 05: 17 .

<sup>2</sup> [www.alborsanews.com](http://www.alborsanews.com) ، Vue le : 20/02/2018 ، à : 13 :54.

الإتجاه نحو ترسيخ موقع إقتصاد الصين بعده أكبر إقتصادات العالم، مقياسا بمنهجية تعادل القوة الشرائية. وبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين، وفقا لتقديرات البنك الدولي بحسب هذه المنهجية نحو 19.814 تريليون دولار في عام 2015، تمثل نحو 17.35% من الناتج العالمي الإجمالي، ليزيد الفارق بينه وبين الإقتصاد الأمريكي الذي بلغ حجم ناتجه المحلي الإجمالي نحو 18.036 تريليون دولار، بما يمثل نحو 15.79% من الناتج العالمي الإجمالي في هذا العام. أما بالنسبة لعام 2016، فإن تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2016، قدر صندوق النقد الدولي حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين، وفقا للمنهجية ذاتها، بنحو 21.269 تريليون دولار تمثل نحو 17.9% من حجم الناتج العالمي مقابل 18.562 تريليون دولار للإقتصاد الأمريكي، تمثل نحو 15.6% من الناتج العالمي. مقابل هذه المنهجية في تقدير أحجام الإقتصادات العالمية، التي تضع الإقتصاد الصيني في صدراتها، يحتفظ الإقتصاد الأمريكي بموقعه كأكبر إقتصاد على مستوى العالم، عند قياس الناتج المحلي الإجمالي، إستنادا إلى أسعار الصرف الإسمية، حيث يقدر صندوق النقد الدولي، بحسب هذا القياس حجم الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام 2016 بنحو 18.562 تريليون دولار، تمثل نحو 24.7% من حجم الإقتصاد العالمي، مقابل نحو 11.392 تريليون دولار للإقتصاد الصيني، تمثل نحو 15.1% من حجم الإقتصاد العالمي. ومع ذلك فإنه حتى مع إستمرار إحتفاظ الإقتصاد الأمريكي بصدارته لإقتصادات العالم من حيث الحجم، وفقا لهذه المنهجية، متفوقا على الإقتصاد الصيني، الذي يحل بموجبها في المرتبة الثانية إلا أن هذا التفوق في مقابل الصين تتقلص فجوته بشكل حثيث ومتواصل مع إستمرار نمو الإقتصاد الصيني بمعدلات رغم تراجعها النسبي خلال السنوات الست الأخيرة، تفوق بدرجة ملحوظة تتجاوز ضعف معدلات نمو الإقتصاد الأمريكي وغيره من الإقتصادات الكبرى حول العالم. ويلاحظ أن الفارق بين حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ونظيره الصيني، وفقا للقياس، إستنادا إلى أسعار الصرف الإسمية، تقلص من نحو 9.073 تريليون دولار في عام 2000، حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نحو 10.284% تريليون دولار، مقابل 1.211 تريليون دولار لنظيره الصيني، إلى نحو 7.170 تريليون دولار، وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي السابق الإشارة إليها. إلا أن الأعظم دلالة في هذا الصدد هو ما تذهب إليه توقعات صندوق النقد الدولي لأحجام الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم بحلول عام 2020، من إحتمال تراجع هذا الفارق إلى نحو 5.469 تريليون دولار في عام 2020، مع توقع الصندوق أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي

الأمريكي في هذا العام نحو 21.927 تريليون دولار، مقابل نحو 16.458 تريليون دولار لنظيره الصيني.<sup>1</sup> وفي سياق آخر صرح: "أنا لا أعتقد أن العجز التجاري يمثل خطرا على الولايات المتحدة" كما ذكر بين ستيل Benn Steil مدير قسم دراسات الإقتصاد الدولي بمجلس العلاقات الخارجية بمدينة نيويورك. ويعود السبب فيما ذكره الخبير الأمريكي إلى أن العجز ليس كبيرا جدا إذا ما تم حساب أن الكثير من حجم الصادرات من الصين تقوم به شركات أمريكية وأجنبية أخرى لديها مصانع في الصين. ووضح إقتصاديون صينيون أن الخلل في الميزان التجاري العالمي ، وبين العملات العالمية وبالأخص بين العملة الصينية اليوان والعملة الأمريكية الدولار ليس بسبب الطريقة التي تتعامل بها الصين مع عملتها ، إنما الإشكال يكمن في تفوق الصين صناعيا وتصديريا على الوضع في أمريكا ، مما نتج عنه تفوق لليوان على الدولار، وأضافوا : "المشكلة هي أن القوة التصديرية للصين فاقت بالفعل القوة التصديرية للولايات المتحدة ، وأن السبب الرئيسي للعجز التجاري الأمريكي هو الهيكل الصناعي الأمريكي والهيكل الإستهلاكي" فالولايات المتحدة الأمريكية دولة مستهلكة كبيرة ، وكثير من السلع في أسواقها مستوردة ، وقد إنتقل تصنيع العديد من المنتجات منها إلى دول أخرى ، وهذا يعني أن سوق العملات ليس المكان الصحيح لإحداث سجل إقتصادي حوله ، بل على الأمريكيين العمل على تحسين صادراتهم و قوتهم التنافسية تجاريا وصناعيا ، ومعالجة أوجه الخلل في النظام المالي ، والذي أحدث إشكالا في النظام المالي العالمي، وسينعكس ذلك بالتأكيد على وضع الدولار في الأسواق العالمية.<sup>2</sup>

ويرى الكثيرون في الولايات المتحدة أن مستوى العجز التجاري الكبير من الصين لا يمثل تهديدا حيث أن إعتقاد الناتج القومي الصيني بنسبة 80% على الصادرات يمثل تحذيرا للصين التي يجب أن تنمي بقية قطاعات إقتصادها، وأن تركيز الصين بهذه النسبة الكبيرة على التصدير يعني فشلها في تنمية قاعدة إستهلاكية محلية كبيرة توازي حجم نموها التجاري، وهذا بدوره يعرض الصين لآثار سلبية كبيرة في حالة تعرض إقتصاد الدول التي تمثل سوقا بالنسبة لها لأي إضطرابات إقتصادية مفاجئة. ويساهم توافر منتجات صينية مصنعة رخيصة في الأسواق الأمريكية على حدوث تضخم في الولايات المتحدة حيث يجد الفقراء والطبقة المتوسطة كذلك منتجات رخيصة يستهلكونها.

<sup>1</sup> مالك عوني، مرجع سابق، ص 1 - 3.

<sup>2</sup> [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com), Vue le : 24/11/2016, à : 13 :08.

### ثالثا: حقوق الملكية الفكرية

تمثل هذه القضية أحد مصادر التوتر في العلاقات التجارية الأمريكية الصينية، ولا يقتصر الأمر فقط على نسخ برامج الكمبيوتر Software والأفلام DVD، بل يتعدى الأمر ذلك إلى نسخ وتصنيع أدوات وسيارات وقطع غيار الطائرات. من ناحيتها فرضت الحكومة الصينية قانون يمنع النسخ والتزوير وأنشأت محكمة خاصة لمحاكمة من يقوم بمثل هذه الأنشطة. ويذكر بعض الخبراء أنه ليس هناك ميزة للسلطات المحلية في الصين لمكافحة أعمال القرصنة والنسخ حيث توفر هذه الأنشطة وظائف للسكان المحليين، إضافة إلى قيام المصنعين بتقديم رشايي للسلطات المحلية.<sup>1</sup>

وتهدد الولايات المتحدة بعرض القضية أمام منظمة التجارة العالمية، إلا أنها لا تتوقع الكثير من النتائج من ذلك الإجراء على المدى القريب. ومؤخرا توصلت الصين لإتفاقية مع شركة مايكروسوفت تسمح بوجود برامج مايكروسوفت في الكمبيوترات التي يتم تصنيعها في الصين مما ينفي الحاجة للقرصنة عليها.

### رابعا: إحتكار عناصر الإنتاج النادرة

تتهم الولايات المتحدة الأمريكية الصين بأنها تقوم بإحتكار عددا من المعادن النادرة و التي تستخدم في الصناعات التكنولوجية ، بالإضافة إلى إستخدامها في السيارات الهجينة و الهواتف النقالة و عدسات الكاميرات و معدات الطاقة و الأجهزة الطبية و شاشات التلفزيون، علاوة على الأسلحة و غير ذلك من الإستخدامات الأخرى ، و تعمل الصين على تقليل نسبة الصادرات من هذه المعادن و هو ما لم توافق عليه أمريكا ، لأنها تحتاج إلى هذه المعادن بصورة كبيرة في الإنتاج التكنولوجي و غير ذلك من الإنتاج الأخرى ، مما دفع الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي و اليابان إلى تقديم دعوى تجارية لدى منظمة التجارة العالمية ضد الصين بشأن القيود التي تفرضها على صادراتها من معادن الأرض النادرة التي يهدد النزاع بشأنها قطاع صناعة الإلكترونيات ، و تتهم الدعوى الصين برفع أسعار صادراتها من تلك المعادن مقابل خفضها في الداخل، ما يتيح مزايا غير عادلة للصين الذي تقول الولايات المتحدة أنها تكسب هذه المعادن لإستخدامها الخاص و الهدف من وراء ذلك هو أن تعطي للصناعات الصينية أفضلية في الأسواق و حسب وجهة النظر الأوروبية و الأمريكية فإن ذلك يمثل إنتهاكا لمعايير المنافسة التي وضعتها منظمة التجارة و التي ترفض تماما عمليات الإحتكار في المنافسة و تضع قيودا على هذه العمليات التي لا تخدم السوق العالمي. و تشمل المواد موضوع النزاع 17 نوعا من المعادن ذات الخصائص المغناطيسية و الموصلة، و

<sup>1</sup> [www.alalemnya.com](http://www.alalemnya.com), Vue le 24/11/2016, à 13:17.

تدخل في صناعة معظم الأجهزة الإلكترونية ، وهي في الواقع ليست معادن نادرة و لكن عملية إنتاجها تتسم بالصعوبة و يوجد ثلث مخزونات الأرض من تلك المعادن النادرة في الصين، التي تمكنت من تأمين إنتاج أكثر من 90% من التجارة العالمية لمعادن الأرض النادرة التي تستخدم في إنتاج المنتجات عالية التكنولوجيا، و تمتلك الصين ثاني أكبر منجم للأتربة النادرة في العالم بعد البرازيل . وفي عام 2010 حذر تقرير أمريكي من أن إحتكار الصين له أبعاده المؤثرة على المدى الطويل و خاصة على البنتاغون ففي جويلية من العام نفسه فرضت الصين قيودا على صادراتها من تلك المعادن برفع الضرائب و تقليص صادراتها للخارج ، كما قامت في ديسمبر بإيقاف شحناتها مؤقتا لليابان ، مما أدى لإرتفاع حاد للأسعار و لكن حذرت بكين واشنطن من أن الشكوى التجارية المتوقعة من جانب الولايات المتحدة بشأن قيود الصين على صادرات عناصر التربة النادرة يمكن أن تأتي بنتائج عكسية.<sup>1</sup>

#### خامسا: سياسات الحماية التجارية المتبادلة

تعرقل إجراءات الحماية نمو التبادل التجاري بين الدولتين لمستويات أكبر مما تبلغ عليه الآن، وفي أمريكا يتم التركيز على مواجهة المستثمرين الصينيين بالتركيز على المخاوف الأمنية، إضافة إلى عدم الثقة الكبيرة في الشريك الصيني. وخلال شهر أوت 2005 عرقل الكونغرس صفقة شراء شركة طاقة صينية تعرف بإسم CNOOC لشركة البترول الأمريكية UNOCAL. وبسبب المخاوف الأمنية لا تصدر الولايات المتحدة التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، أو المواد والتكنولوجيا التي يمكن أن يكون لها إستخدام مدني وعسكري.<sup>2</sup>

من الناحية الأخرى، تقوم الصين أيضا ببعض إجراءات الحماية التجارية، وبسبب المخاوف من السرعة التي يندمج فيها الإقتصاد العالمي وما حدث من إمتلاك الأجانب وإستثمارهم لنسب كبيرة من الإقتصاد الصيني، عرقل البرلمان الصيني مشروع قانون يتعلق بحماية الملكية الخاصة يشمل أيضا ممتلكات الأجانب في الصين في مؤتمره السنوي. أيضا منعت وزارة التجارة الصينية مجموعة كاريل CARYLE الأمريكية من شراء حصة كبيرة في كبرى شركات المقاولات في الصين تعرف بإسم XUGONG.

<sup>1</sup> [www.annabaa.org/nbanews](http://www.annabaa.org/nbanews), Vue le : 12/03/2016, à : 22:42.

<sup>2</sup> [www.seekingalpha.com](http://www.seekingalpha.com), Vue le : 23/11/2016, à :13 :24.

#### سادسا: الردع الإقتصادي:

كما أظهرت بعض الحقائق عن طبيعة وحجم وتشابك المصالح الإقتصادية بين الصين والولايات المتحدة لدرجة تجعل من المستحيل تصور حدوث مجابهات حقيقية بين العملاقين. ورغم عدم إنتفاء المنافسة الشرسة بين الدولتين على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وحتى الرياضية، إلا أن دور عوامل السوق الحر المفتوح تضبط وتجعل من المنافسة مباراة ينتصر فيها الطرفان.<sup>1</sup>

#### سابعا: صراع البترويون و البترو دولار

سيظهر قريبا مصطلح إقتصادي جديد هو البترويون، بمعنى بيع النفط عبر اليوان الصيني وهو الرديف لمعادلة البترو دولار القائم على بيع النفط بالدولار والتي يعود تاريخها إلى السعودية 1973 التي قبلت ببيع نفطها بالدولار حصريا مقابل الدفاع عنها وتقديم السلاح الأمريكي اللازم، وبعد تأسيس منظمة أوبك في العام 1975 قامت دول أوبك جميعها بنفس الخطوة. فصار لزاما على من يشتري النفط أن يحصل على الدولار أولا ليدفعه للدول المنتجة للنفط، وهذا شكل قوة للدولار الأمريكي بفضل الطلب المتزايد عليه وإزدهار الإقتصاد الأمريكي وتنامي قوتها العسكرية لتتفوق على دول العالم.

لا يخفى التنافس المحتدم بين أمريكا والصين على الإقتصاد العالمي، وهما أول وثاني أكبر إقتصاد في العالم بواقع 11.2 ترليون دولار في العام 2016 للصين ولأمريكا 18.577 ترليون دولار، وقد عملت الصين طول السنوات الماضية على تقويض تسلط أمريكا على الإقتصاد العالمي عبر تأسيس نظام عالمي جديد من حيث النفوذ المالي والتجاري يحل محل النظام العالمي القائم. إذ شرعت الصين بتأسيس بنكين أشبه بمنظمة وصندوق النقد الدوليين في أمريكا. وتعمل على مشروع ضخم هو "الحزام والطريق" بكلفة تقدر بـ:4 ترليون دولار ستشكل عبره شبكة تحالفات إقتصادية كبيرة مع الدول التي سيمر المشروع عبرها أما جديدها فمساعدتها لمنافسة عقود النفط الأمريكية وتدشين البترويون خلال نهاية 2017، ففي جوان من نفس السنة المذكورة ، أجرت بورصة شنغهاي أربع صفقات للعقود الآجلة للنفط الخام، وذلك تحضيرا لإطلاق بورصة العقود الآجلة في نهاية 2017. حيث تعمل الصين لإطلاق بورصة نفطية لبيع عقود النفط المستقبلية، بحيث تكون العقود مقومة بعملة الصين المحلية (اليوان) ويمكن تحويل قيمة اليوان إلى ذهب وهذا يعد كسرا للقاعدة المعتادة بشراء عقود النفط بالدولار حصرا، ويسمح بإطلاق مصطلح جديد ند

<sup>1</sup> حرب التجارة بين أمريكا والصين...بيان حقائق، متاح على: [www.siironline.org](http://www.siironline.org) ، تاريخ التصفح: 03/12/2016 ، على الساعة: 05: 17 .

للبنترودولار المعروف وهو البنترويوان. ومن المتوقع بحسب ما ورد في مواقع إقتصادية مختصة أن تكون عقود النفط الآجلة التي ستباع باليوان في البورصة المزمع إطلاقها، من أهم مؤشرات أسعار النفط العالمية جنبا إلى جنب مع خام برنت وخام غرب تكساس. ذكر أن الصين إستوردت 7.6 ملايين برميل نفط يوميا بمعدل وسطي خلال العام 2016، عبر عقود طويلة الأجل مع شركات النفط الوطنية في الدول المنتجة للنفط، بحسب الإحصائيات الرسمية الصينية. هكذا الصين تنافس أمريكا على مكانتها الإقتصادية العالمية عبر ما تمكله من مؤهلات تمكنها من بلوغ ذلك. إذ تعد ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، فتستهلك أمريكا نسبة 19.7% من إجمالي الإستهلاك العالمي للنفط، بواقع 19.40 مليون برميل بحسب بيانات العام 2015 ومن ثم تأتي الصين بـ12.9% بواقع 11.97 مليون برميل نفط، وجاءت بعدها الهند واليابان والسعودية في ترتيب أكثر الدول إستهلاكاً للنفط في العالم. ومنذ عام 2010 الصين أكبر مصدر للسلع التجارية وثاني أكبر مستورد لها، كما أنها خامس أكبر مصدر وثالث أكبر مستورد للخدمات التجارية، وتحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث الإستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلاد والتي بلغت 129 مليار دولار عام 2014، ليس ذلك فحسب وإنما لدى الصين أكبر إحتياجات بالعملة الأجنبية بلغت 3.2 تريليونات دولار<sup>1</sup>.

بلا أدنى شك ستلحق بورصة النفط الصينية أثرا على البورصات الأمريكية التي يتم من خلالها شراء وبيع عقود النفط المقومة بالدولار، وهو مسعى الصين وهدفها من هذه الخطوة بالأساس، فمن شأن إنتقال حركة رأس المال من البورصات الأمريكية على البورصة الصينية إلى تحول في التجارة العالمية وتأثير كبير على قيمة الدولار، وبالتالي كسر الهيمنة الأمريكية على أسواق المال العالمية.

وفي الأخير يمكن توضيح كيفية و مراحل تطور تضيق الصين للفجوة بين حجم إقتصادها و حجم إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية و حجم الإقتصاد العالمي من خلال الجدول رقم (04-18) الموالي:

<sup>1</sup>منايف قومان، صراع صيني أمريكي جديد: البنترويوان في مواجهة البنترودولار، متاح على: [www.noonpost.org.com](http://www.noonpost.org.com) ، تاريخ التصفح:

13/02/2018، على الساعة: 19: 13 .

جدول رقم(04-18): كيف نجحت الصين في تضيق الفجوة بين حجم إقتصادها وأمريكا وحجم الإقتصاد العالمي

الصين (ترليون دولار)	الولايات المتحدة الأمريكية (ترليون دولار)	حجم إقتصاد العشرة الكبار (ترليون دولار)	السنة
0.9	9.1	26.2	1991
1	9.4	26.6	1992
1.3	10	27.7	1994
1.3	10.3	28.5	1995
1.9	11.7	31.4	1998
2.1	12.2	32.5	1999
2.4	12.8	34.3	2001
3.5	14.4	38.2	2005
5.5	14.6	41	2009
8.2	16.3	47.5	2014
9.3	17.1	50.2	2016

المصدر: كيف صعدت الصين إلى ثاني أكبر إقتصاد عالمي خلال 25 عاما، متاح على: [www.youm7.com](http://www.youm7.com)، تاريخ التصفح: 08/12/2016 ، على الساعة: 07:00.

بالإعتماد على الجدول أعلاه يمكن توضيح ما يلي:

عام 1991 ، دخلت الصين لأول مرة في تاريخها ضمن قائمة الـ10 كبار إقتصاديا، قبلها لم يكن لها وجود، ودخولها القائمة كان إنتصارا كبيرا، لكنه كان هزيلا بالقياس لما قدمته خلال السنوات التالية. وفي العام التالي 1992 إرتفع حجم الإقتصاد العالمي لـ10 الكبار، إلى 26.6 ترليون دولار، كان نصيب الصين منها واحد ترليون دولار، وكانت الصين في المرتبة التاسعة، وبلغ حجم الإقتصاد الأمريكي 9.4 ترليون دولار، وبذلك يكون الإقتصاد الأمريكي 10 أضعاف الإقتصاد الصيني. و في عام 1994 تقدمت الصين مركزا آخر لتحتل المركز الثامن، حيث بلغ حجم إقتصادها 1.3 ترليون دولار من 27.7 ترليون دولار إجمالي إقتصاد الدول الـ10 الكبار، في حين كان حجم الإقتصاد

الأمريكي نحو 10 تريليونات دولار. وعام 1995 حجم الإقتصاد الصينى يسجل 1.3 مليار دولار، ويرتفع إلى المركز السابع بين إقتصاد الـ10 الكبار، الذى بلغ نحو 28.5 تريليون دولار، فى حين قدر الإقتصاد الأمريكى بـ10.3 تريليون دولار. وفى عام 1998 الإقتصاد الصينى يتقدم إلى المرتبة السادسة عالمياً، إذ يرتفع حجم إقتصادها إلى 1.9 عالمياً، من بين 31.4 تريليون دولار للـ10 الكبار، فى حين تستمر الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى بـ11.7 مليار دولار. وفى عام 1999، الصين تدخل عالم الـ5 الكبار إقتصادياً على العالم، لأول مرة، إذ يرتفع حجم إقتصادها إلى 2.1 تريليون دولار من إجمالى 32.5 تريليون دولار فى حين بلغ حجم الإقتصاد الأمريكى نحو 12.2 تريليون دولار.

لقد كان إقتصاد الصين وقتها نحو 6.5% فقط من الإقتصاد العالمى. لكن ما جاء بعد ذلك كان ملفتاً وفى عام 2001 فما كان مستقراً لسنوات فى الإقتصاد العالمى، سيتهوى بفعل قوة ونمو هذا الإقتصاد فالصين تتقدم مرتبة جديدة وتحتل المرتبة الرابعة بخريطة الإقتصاد العالمى. ليسجل إقتصادها 2.4 تريليون دولار من إجمالى 34.3 تريليون دولار، فى حين يسجل الإقتصاد الأمريكى نحو 12.8 تريليون دولار. وفى عام 2005 الصين تحجز المقعد الثالث على العالم إقتصادياً بـ3.5 تريليون دولار، خلف الولايات المتحدة بـ14.4 تريليون دولار، واليابان بـ5.4 تريليون دولار، من إجمالى حجم إقتصاد الـ10 الكبار المقدر بـ38.2 تريليون دولار. عام 2009 الصين تزحف اليابان، وترتقى للمرتبة الثانية فى الإقتصاد العالمى، لأول مرة يسجل إقتصادها 5.5 تريليون دولار، مقابل 5.3 تريليون دولار لليابان من إجمالى إقتصاد الـ10 الكبار البالغ 41 تريليون دولار، فى حين يقدر الإقتصاد الأمريكى بـ14.6 تريليون دولار.

وهنا تتجه أنظار العالم كافة إلى الصين، وما حققته، ولكن لازال الفرق شاسع بين إقتصادها والإقتصاد الأمريكى الذى يفوقها بأكثر مرتين ونصف. عام 2014 لن يزحف الصين أحد من مكانتها فى المرتبة الثانية، الأرقام تدل على ذلك. لكنها لا تكتفى بذلك، هى ترغب فى تضيق الفجوة الكبيرة بين إقتصادها والإقتصاد الأمريكى، وعلى مدى 5 سنوات من 2009 حتى 2014 نجحت فى رفع حجم إقتصادها إلى 8.2 تريليون دولار، بفارق يصل لـ2.5 تريليون دولار عن اليابان أقرب منافس لها.

وبذلك تضيق الصين الفارق بينها وأمريكا لأقل من النصف، حيث بلغ حجم الإقتصاد الأمريكى نحو 16.3 من إجمالى الإقتصاد العالمى البالغ 47.5 تريليون دولار وفى عام 2016. الصين تواصل تضيق الفارق، بخطى ثابتة، حجم الإقتصاد الأمريكى يقدر بنحو 17.1 تريليون دولار، وحجم الإقتصاد الصينى نحو 9.3 تريليون دولار، من إجمالى حجم إقتصاد الـ10 الكبار البالغ نحو 50.2 تريليون دولار.

#### المبحث الرابع: أسعار صرف الدولار الأمريكي و اليوان الصيني في ظل حرب العملات الدولية

لقد إتسعت في الآونة الأخيرة مظاهر الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، حول أسعار الصرف بين عملتيهما ، إذ تدعي الولايات المتحدة الأمريكية بأن الصين قامت بوسائل متعددة بتخفيض سعر صرف عملتها " اليوان " إزاء الدولار الأمريكي ، سواء من خلال توسعها بشراء العملات الأجنبية التي تسببت في إزدياد عرض " اليوان " في الأسواق الدولية و إنخفاض سعر صرفه ، أو من خلال تدخل المؤسسات المالية و النقدية الصينية بإتخاذ الإجراءات التي حالت دون إرتفاع سعر صرف اليوان الصيني طيلة السنين الماضية رغم إزدياد الفائض في الميزان التجاري الصيني ، الذي يفترض أن يقترن بإرتفاع سعر صرفه. و المعروف أن إنخفاض سعر الصرف للعملة يتسبب "في الغالب بتشجيع التصدير ، و ظهور الآثار الإيجابية على الإنتاج و التشغيل في تلك الدولة ، في حين أنه يؤدي إلى حصول آثار معاكسة على الدولة المستوردة ، إذ أنه يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعثر صادراتها و تأثير ذلك سلبيا على الإنتاج و التشغيل ( يستثنى من ذلك حينما يكون الطلب على سلع تلك الدولة غير مرن كما هو الحال للصادرات الألمانية). ولو توقعنا برهة إزاء هذا الصراع ، لوجدنا أن الصين تحظى بمزايا إقتصادية كثيرة بعد إنفتاحها على الأسواق العالمية منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي ، لعوامل متعددة منها إنخفاض مستويات الأجور فيها و سعة أسواقها الداخلية ، و قربها من الأسواق الآسيوية الواسعة ، و هو ما ساعدها على جذب الإستثمارات الأجنبية ، و إستيعاب الأساليب التكنولوجية الحديثة ، وقد ساعدت هذه العوامل على إنخفاض مستوى التكاليف في الإقتصاد الصيني و إنخفاض مستويات للأسعار للسلع الصينية و إزدياد الطلب عليها عالميا . و لم يكن للمستويات المنخفضة لسعر صرف اليوان إلا دورا هامشيا، فالحقيقة أن الدولار الأمريكي هو أكثر عملة تميزت بإنخفاض أسعار صرفها بشكل متتالي منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي ، لكن تلك الإنخفاضات العميقة التي تسببت بحصول الأضرار الكبيرة للعديد من دول العالم ، لم تسعف الإقتصاد الأمريكي بسبب مشاكله الكثيرة و الكبيرة.

#### المطلب الأول: إنخفاض سعر صرف الدولار و مكانته في الإقتصاد الصيني

إهتزت مطلع الألفية الثالثة مكانة الدولار الأمريكية كعملة إحتياط دولية في ظل تواصل تذبذب سعر صرفه أمام العملات الإرتكازية ، فزادت المطالبات بالتخلي عنه ، و بتقليل إحتياطات البنوك المركزية من عملة الدولار و البحث عن عملة إحتياط دولية جديدة ، وفي هذا الصدد كانت كلا من روسيا و الصين قد شككتا أكثر من مرة في مستقبل الدولار كعملة إحتياط دولية ، و نادوا بإنشاء عملة إحتياط عالمية جديدة.

وبسبب التراجع الذي لحق بالإقتصاد الأمريكي نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي فتحت الباب أمام الإنهيارات المتتالية لأهم مؤسساتها ، كان لا بد من أن تتأثر مكانة الدولار من حيث قدرته على القيام بالوظائف المطلوبة منه دوليا ، كعملة إحتياط و كوسيط في تبادل السلع و تسعيرها ، و كذلك كأداة إستثمار و تخزين للقيمة ، و كمقاوم للصدمات بشكل نسبي ، لكن التطورات السياسية و الإقتصادية و المالية التي نشأت لاحقا أضعفت إمكانية إستبدال الدولار من الناحية الواقعية. و من هنا تتجلى مكانة الدولار في الإقتصاد العالمي و الصيني بالأخص، و هذا ما سنتناوله من خلال هذا المطلب.

### الفرع الأول: خلفية تاريخية للدولار الأمريكي في ظل الأنظمة النقدية الدولية

من المفيد إعطاء خلفية تاريخية للدولار الأمريكي في ظل التطورات التي شهدتها النظم النقدية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وصولا إلى النظام النقدي الدولي الراهن ، و الذي يشهد حالة اللإستقرار في أسعار صرف العملات الإرتكازية ، و هذا ما يساعد على فهم المكانة التي وصل إليها الدولار الأمريكي في المعاملات المالية الدولية ، بإعتباره عملة محورية و عملة إحتياط دولية ، إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل التسويات الدولية ، مما أتاح له المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي و يمكن توضيح أهم هاته المراحل من خلال النقاط التالية:

#### أولا: وضع الدولار الأمريكي ضمن النظام النقدي "بريتن وودز"

سجلت موازين المدفوعات الأمريكية خلال الفترة ( 1946 - 1949 ) فائضا منتظما ، و يعود ذلك إلى الطلب الأوروبي المتزايد على سلعها في إطار مشروع مارشال ، وفي نهاية الأربعينيات كانت الدول الأوروبية في طريقها إلى الإنتعاش الإقتصادي ، فبدأت فوائض أمريكا في التناقص تدريجيا و تحول ميزان مدفوعاتها الإجمالي إلى عجز خاصة عام 1951 ، حيث تسبب في بدء عهد وفرة الدولار الذي أدى إلى إزدهار الإقتصاد الأمريكي ، دون أن تظهر عليه عوامل تضخمية خطيرة.<sup>1</sup>

أما الدول الأخرى التي تزيد إحتياجاتها من الدولار ، فيزيد النقد المتداول فيها و يظهر التضخم و من هنا أصبح الإقتصاد العالمي كله سوقا للدولار الأمريكي ، خاصة و أن الولايات المتحدة الأمريكية وسعت من إستثماراتها الخارجية من خلال سيطرتها على الأسواق العالمية لإغتنام الأرباح الكبيرة التي إحتلتها العملة الأمريكية إلى جانب الذهب في نظام النقد الدولي .

<sup>1</sup> معزوز لقمان، بريش عبد القادر، التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي : قراءة تحليلية في حاضر و مستقبل الدولار الأمريكي، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد 09، الجزائر، 2014، ص 173.

وقد إستمر العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي إلى أن تجاوزت الدولارات التي بحوزة الأجانب مخزون الذهب الأمريكي ، عندما بدأت معدلات تحويل الدولار إلى ذهب ترتفع لدى وزارة الخزانة الأمريكية و بدأت بذلك أسعار الذهب بالإرتفاع في الأسواق الخاصة ووصلت إلى حدود 40 دولار للأوقية الواحدة عام 1961 نتيجة عملية الشراء المضاربي ، فتدخلت الدول الصناعية في إطار ما عرف بمجمع الذهب<sup>1</sup> . في نهاية السنة نفسها ، للدفاع عن السعر الرسمي للذهب المحدد في إطار إتفاقية بريتن وودز بـ: 35 دولار للأوقية ، فترجع إنخفاض الدولار مقابل الذهب و إنسحب المضاربون مؤقتا.

غير أن تزايد عدم إمكانية تحويل جميع الدولارات التي بحوزة الجهات الرسمية الأجنبية إلى ذهب إنتقل النظام من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار، وقد عملت هذه الأخيرة بصورة عادية مقابل وجود ثقة بأن قيمة تلك العملة من الذهب ستكون مضمونة ، ومع إستمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي حيث زاد عن 29 مليار دولار عام 1971 ، تزايد الضغط عليها لتنفيذ إلتزامها بتحويل الدولار إلى ذهب و إنخفاض المخزون الذهبي الرسمي من نفس السنة، مما أجبر الحكومة الأمريكية على إتخاذ قرار من نفس السنة يقضي بالتخلي عن إلتزامها بقبول تبديل دولارات الجهات الأجنبية الرسمية إلى ذهب ، فكان ذلك الإجراء بمثابة المؤشر لنهاية الأسس التي قام عليها النظام النقدي بريتن وودز و قاعدة الصرف بالذهب. وهذا يقودنا إلى التعرض إلى بعض المظاهر و التطورات التي مر بها الدولار حتى وصل إلى نهاية الأزمة و هي كالتالي:<sup>2</sup>

1- لقد إستطاع الفائض في الميزان التجاري للولايات المتحدة أن يلعب دورا هاما في بداية الستينات محققا بذلك زيادة في الإستثمارات الخاصة خارج نطاق السوق النقدي و سوق اليورو دولار كما أن زيادة عوائد الإستثمارات المباشرة و توظيف الأموال في الخارج ساهمت في زيادة التدفقات النقدية الداخلية ( ممثلة في 9.3 مليار دولار في مقابل 3.6 مليار دولار متمثلة في التدفقات النقدية الجارية في صورة دولارات) وقد ساهم هذا الرصيد الفائض في تمويل الزيادة في الإستثمارات الأمريكية المباشرة في الخارج و في داخل الإقتصاد الأمريكي في صورة أصول مالية أجنبية.

2- نظرا لتزايد الطلب على الدولار و من جانب الدول الأخرى و ذلك لمقابلة إحتياجاتها في المعاملات الدولية أو في تدعيم إحتياجاتها من العملات الأجنبية اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعديل

<sup>1</sup> جايمس ريكاردز، مرجع سابق، ص ص 113-114.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن ، مرجع سابق، ص ص 175-177.

حساباتها من أجل إمداد هذه الدول بمزيد من الدولارات ، وفي منتصف الستينات إنخفض تدفق تيار الدولارات في صورة أرصدة بالرغم من تزايد الطلب عليه في صورة عملة محورية لتسوية المعاملات الدولية و قد دعم هذا الموقف تزايد الطلب عليه في سوق الدولارات و بالنسبة لعام 1970 ، لم يعد الدولار عملة مطلوبة من قبل الدول الأخرى بغرض تغطية إحتياجاتها ، فضلا عن تزايد الإنفاق العام للولايات المتحدة.

3-وقد كان قرار الحكومة الألمانية عام 1970 بإعادة تقويم المارك الألماني و رفع قيمته الخارجية بمثابة حدث نقدي هام للإقتصاد الأوروبي ، إلا أن ذلك كان بمثابة الكارثة لحائزي الدولارات سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة ، و لم ينتهي الأمر على ذلك ، بل إن المعالم النهائية للأزمة قد تحددت ووضحت بتخفيض القيمة الخارجية للدولار و ذلك إبتداء من 10ماي 1971 ، و أصبح هذا الوضع يهدد الإحتياجات الدولارية و أيضا تزايدت ظاهرة هروب رؤوس الأموال من الولايات المتحدة مهددة بذلك الوضع الإقتصادي ، لذا إضطر الرئيس نكسون ، في ذلك الوقت إلى إصدار قراره التاريخي في 15 أوت عام 1971 حيث نص على:<sup>1</sup>

- فرض ضريبة 10% على جميع الواردات الصناعية .
- السماح بتخفيض ضريبي يتمثل ب 7% على شراء السلع و التجهيزات المصنعة داخل الولايات المتحدة.
- إيقاف تحويل الدولار ، ليس فقط إلى ذهب و لكن إلى أي شكل آخر من أشكال الإحتياجات النقدية. و قد أدت هذه القرارات إلى وضع نهاية لنظام الصرف الثابت و الذي إنتعش عام 1945 و قضي عليه تماما عام 1970.

و بذلك نجد أن أزمة الدولار برزت في شكل ظاهرة مختلفة تماما عن الأزمات النقدية الأخرى التي تميزت بزيادة الطلب الداخلي و إرتفاع الأسعار ( فمثلا حدث في فرنسا عام 1919 و 1929 ثم ألمانيا 1919 و 1923) ، وذلك لأن أزمة الدولار إرتبطت بظاهرة زيادة التحويلات و تفاقم هذا التحويل و هذا يرجع إلى طبيعة العلاقات بين المتغيرات الذاتية لميزان المدفوعات الأمريكي.

<sup>1</sup> الباز محمود الطنطاوي، دراسات في الإقتصاد الدولي ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ، مصر، 1994، ص ص234-235.

### ثانيا: دور الدولار الأمريكي في ظل نظام أسعار الصرف المرنة

مع نمو التجارة الدولية بمعدلات مرتفعة خلال الفترة 1958 و 1970 ، كانت معدلات نمو الذهب النقدي تسير ببطء كبير غير أن وفرة الدولار نتيجة معالجة الولايات المتحدة لعجز ميزان مدفوعاتها الذي طالما سعت إليه الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، وكان رصيد الميزان التجاري موضع إهتمامها ، عن طريق الإصدار النقدي ، ساهم في تغيير النظام من قاعدة الصرف بالذهب إلى قاعدة الصرف بالدولار ، نتيجة أن تراكم الدولارات لدى دول الفائض لتكوين إحتياجات دولية رفع كمية النقود المحلية المتداولة ، وهو مادمع بالعديد من الدول إلى إعتقاد الدولار الأمريكي مقاسا لقيمة عملتها في سوق الصرف ، وهو ما أعطى الدولار الأمريكي دورا مركزيا في إقتصادات مختلف الدول .

و بحلول عام 1971 وصل حجم العجز في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتعاملات على الإحتياطي الرسمي 30 مليار دولار و ظهر العجز التجاري حيث وصل 2.7 مليار دولار ، بالإضافة إلى ذلك فقد عانت الولايات المتحدة الأمريكية من البطالة و إرتفاع معدلات التضخم ، مما أدى بالولايات المتحدة عام 1971 إلى إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.<sup>1</sup>

وبعد ذلك أصبحت جميع الدول حرة في إختيار نظام سعر الصرف المناسب لها لتتأرجح بين قطبين أحدهما التعويم و الآخر الربط ، أما أكبر خمس دول صناعية و هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، ألمانيا ، إنجلترا ، فرنسا ، و التي تشكل عملاتها الغالبية الكبيرة للإحتياجات الدولية فقد إختارت مطلع السبعينات ترتيبات أسعار الصرف وفقا لنظام العملات العائمة ، أي أنها تدع عملاتها تعوم مقابل بعضها كعملات رئيسية ، فيتحدد سعرها وفقا لآليات السوق.

كما أن هذه الدول لا تقوم بأي جهود تذكر لتطويع سياساتها الإقتصادية ، بغرض تقيد تقلبات أسعار صرف عملاتها ضمن حدود ضيقة ، فهي تسمح بحدوث تقلبات في أسعار صرف عملاتها ضمن هوامش واسعة ، وذلك لأن سياساتها الإقتصادية و على رأسها السياسات المالية و النقدية موجهة بصفة رئيسية نحو خدمة الإقتصاد الداخلي لهذه الدول ، فالسلطات النقدية و المالية لهذه الدول عندما تضع سياساتها المالية و النقدية لا تضع إستقرار صرف عملاتها بين أولوياتها.

ومع إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، كان قد أزال العديد من العوائق السابقة الذكر من أمام

<sup>1</sup>جايمس ريكاردز، مرجع سابق، ص ص 118-119.

الولايات المتحدة الأمريكية ، لكنه لم يؤدي على الرغم من ذلك إلى إستعادة ثقة السوق بالدولار أيضا إستمرت المضاربة على الدولار الأمريكي خلال الفترة 1971 و 1973 ، مما دفع بالدول الأعضاء في المجموعة الإقتصادية الأوروبية إلى إتخاذ قرار بترك عملاتهم تعوم مقابل الدولار ، وبذلك زال عام 1973 النظام النقدي الدولي الذي وضع حيز التطبيق عقب مؤتمر بريتن وودز نتيجة التخلي عن ركيزتيه الأساسيتين : الصرف الثابت و قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ، و منذ عام 1973 أصبح النظام النقدي الدولي في حالة عوم غير تام حيث مرونة أسعار الصرف ليست مطلقة و قد أقدمت فعليا بعض الدول على إنشاء مناطق معدلات صرف ثابتة كالنظام النقدي الأوروبي. و منذ عام 1973 و لغاية 1979 خسر الدولار من من قيمته أمام العملات الأوروبية و الين الياباني هذا الواقع حدا بالحكومة الأمريكية لإتخاذ مجموعة من الإجراءات تضمنت على وجه الخصوص إنتهاج سياسة نقدية جديدة مستوحاة من مفاهيم الإقتصاديين النقديين، و مرتكزة بالتالي على ضبط المجمععات النقدية ، هذه الإجراءات أدت إلى إرتفاع معدلات الفائدة في الولايات المتحدة .ومع إقتران حاجتها الضخمة للتمويل أدى إلى إرتفاع أسعار الدولار حتى العام 1985 بعد هذا العام حدث إنقلاب في تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الأوروبية و الين الياباني ، ثم عاد الدولار ليميل بإتجاه الهبوط مما دفع بالسلطات الأمريكية لرفع معدلات الفائدة خلال الفترة 1987 و 1989 ، الأمر الذي أدى بدوره إلى إرتفاع جديد للدولار <sup>1</sup>.

لكن يمكن القول بأنه منذ إنهيار إتفاقية بريتن وودز تعرض الدولار الأمريكي لموجات من الأزمات المتمثلة في التقلبات الحادة في سعر صرفه مقابل العملات الإرتكازية و المصحوبة بإنخفاض طويل الأمد في قيمته.

#### الفرع الثاني: تحليل أزمة الدولار و أسبابها

لطالما أثار الإنخفاض المتتالي للدولار أمام العملات الرئيسية العديد من التساؤلات لدى الخبراء و الإقتصاديين حيث أرجح العديد منهم الهزات المتتالية للدولار إلى أنها سياسة أمريكية الهدف منها زيادة الصادرات و تقليل العجز في الميزان التجاري و البعض أرجعوها إلى أسباب هيكلية ناتجة عن معاناة الإقتصاد الأمريكي . ولعل أهم أسباب تأزم وضع الدولار يعود إلى مايلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> معزوز لقمان، بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص179.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص.ص 177-187.

### أولاً: تراكم الإحتياطات الدولارية

إن السبب الأول لتراكم الإحتياطات الدولارية كنسبة هامة في الإحتياطات الرسمية للبنوك يرجع إلى تعود معظم البنوك المركزية للتدخل في سوق الصرف لتحقيق إستقرار في أسعار الصرف مستخدمة في ذلك الدولار ، كما حدث عام 1958 فإن البنوك المركزية لبعض الدول و التي قررت العودة إلى نظام التحويل النقدي و التي ترغب في التدخل في سوق الصرف كانت تقوم بشراء الدولار عندما يصل معدل الصرف بين عملاتها و بين الدولار عند مستوى سعر الشراء للدولار (إنخفاض) و تقوم ببيع الدولارات عندما يصل أسعار صرفها إلى سعر البيع(إرتفاع). لذلك أصبح عبء تحويل الدولار إلى ذهب مدعم بحجة إستخدام الدولار كعملة عالمية و كأداة للتدخل في سوق الصرف.

### ثانياً: الدولار كعملة محورية

إن إزدياد و إتساع دور الدولار كعملة محورية عالمية لها سيادة نقدية في النظام النقدي العالمي لا بد أن يكون له آثار إقتصادية مبدئية هامة على أسواق الصرف العالمية ، فأولاً نجد أن هناك العديد من المعاملات النقدية العالمية يمكن تحقيقها دون أن يؤدي ذلك إلى تجزئة سوق الصرف ، ثانياً فعلى مستوى الصرف فإن المعاملات الضخمة لمعظم الدول الأخرى غير الولايات المتحدة تقوم على أساس تبادل عملاتها الوطنية في مقابل الدولار ، إلا أن الزوال النسبي و التدريجي لمركز الدولار الأمريكي قد أخذ في الظهور في عام 1971 و لأول مرة في 1913 بدأ الميزان التجاري الأمريكي يعبر عن عجز و ربما كان هذا العجز هو سبب قرارات أوت 1971 و التي كان من أهمها إيقاف تحويل الدولار لذهب.

### ثالثاً: الأسباب الحقيقية و المباشرة لأزمة الدولار

قبل أن نتناول بالتحليل أسباب أزمة الدولار ، يجدر بنا الإشارة بالإيجاز عن الظروف الداخلية و الخارجية التي كان يمر بها الإقتصاد الأمريكي في هذه الفترة حيث أن سعر الصرف لأي عملة ما هو إلا مرآة للأحوال الإقتصادية للدولة وهي كما يلي:

**1-الظروف الداخلية:** نجد أن الإقتصاد الأمريكي كان يعاني من نسبة عالية من البطالة ( 5 ملايين عاطل عام 1961) ، وجود طاقات إنتاجية معطلة هذا من جانب و من جانب آخر نجد أن تدهور درجة السيولة الخارجية الدولية لهذا الإقتصاد لم يقابله إزدياد سريع في معدل النمو الإجمالي و لكن إتصف هذا المعدل ( 2.3% سنوياً خلال 1955 و 1960 ) و بذلك أصبح هذا المعدل أقل من معدلات النمو المحققة في أوروبا خلال نفس الفترة فضلاً عن إنخفاض و تدهور صافي السيولة المحلية

(ذهب أو عملات) و عدم قدرتها على مواجهة المتطلبات قصيرة الأجل ، و أخيرا تراجع الأرصدة الذهبية للولايات المتحدة و تزايد إلتزاماتها الخارجية.<sup>1</sup>

2-**الظروف الخارجية:** أدى إنخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة إلى زيادة خروج رؤوس الأموال التي تسعى إلى التوظيف قصير الأجل إلى الخارج و لا سيما إلى أوروبا.

### السبب الأول: العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي

من الواضح أن أزمة الدولار ترتبط بتطور حالة ميزان المدفوعات ، ففي عام 1958 قررت العشر دول العالم الغربي ضرورة العودة إلى قابلية تحويل عملاتهم إلى ذهب، و قد تلى ذلك ظهور عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي ، مع إستمراره في التزايد و في هذه الأثناء إزدادت معدلات مديونية الولايات المتحدة تجاه العالم الخارجي من 15.5 مليار دولار في 1958 إلى 17.8 مليار دولار عام 1960. إلى جانب هذا لم تكن الولايات المتحدة قادرة على الوفاء بالسداد على أية إلتزامات إضافية عن طريق الذهب مما قادها للتخبط في سلسلة من الأزمات المتلاحقة إنتهت بإيقاف تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971.

و لعل أهم أسباب العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي يعود للنقاط التالية:

• **التحويلات العسكرية:** إذا تتبعنا العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي من خلال الستينات و السبعينات لوجدنا أنه يرجع في جزء كبير منه إلى تمويل التوسعات الإستعمارية الأمريكية التي تهدف لإمعان سيادة أمريكا في بقية دول العالم مستخدمة بذلك قوتها النقدية و سيطرة عملتها (الدولار). و نظرا لأن معظم التحويلات العسكرية الأمريكية تتعلق بتنازل السلطات الأمريكية عن جزء من مواردها المالية دون مقابل مادي ( سلع ، خدمات ، سداد ديون) بل إزاء مقابل توسعي خاص بتوازن القوى العسكرية في العالم الغربي ، فهذه التحويلات تدخل عادة في نطاق برامج المساعدات العسكرية للدول الأجنبية. أي أنها صادرات دون مقابل نقدي أو تمويلي و هذا بطبيعة الحال يؤثر على حالة الميزان التجاري و أيضا ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

• **الإستثمارات الأمريكية في الخارج:** إن حجم صافي الأرصدة السائلة الأمريكية و التي تحدد درجة سيولة الإقتصاد الأمريكي من قبل العالم الخارجي ( الإحتياطي من الذهب و العملات الأجنبية)

<sup>1</sup> ابن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، البلدة ، 2002 .

<sup>2</sup> جايمس ريكاردز، مرجع سابق، ص ص 111-112.

أصبح يعاني من التدهور المستمر ( خلال الستينات و أوائل السبعينات) و إنعكس في صورة تدهور في الأرصدة الذهبية و تزايد في حجم المديونية المسئولة عن خروج رؤوس الأموال الأمريكية. و نظرا لإنخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة بالنسبة لدور أوروبا ، فقد نتج عن ذلك زيادة حدة ظاهرة تسرب و هروب رؤوس الأموال الأمريكية ، و التي تهدف إلى التوظيف قصير الأجل إلى الخارج حيث الفرص الإستثمارية الأكثر إغراء ، كل هذه العوامل ساهمت في زيادة نسبة التسرب النقدي للخارج بالقدر الذي أضعف درجة السيولة المحلية للإقتصاد المحلي.<sup>1</sup>

#### السبب الثاني: ندرة الذهب

و يعتبر السبب الثاني من أسباب أزمة الدولار، حيث بلغ صافي السيولة للولايات المتحدة عام 1949 ( ذهب و عملات) حصته في صندوق النقد الدولي 28.1 مليار دولار و قد قدر الذهب بحوالي 24.6 مليار دولار ، إلا أن هذا الرصيد الذهبي تعرض للإنخفاض التدريجي خلال الفترة من 1949 إلى 1957 بحوالي 8% سنويا إلا أن عام 1968 شهد هجرة الذهب الأمريكي ، حيث إنخفض الرصيد الذهبي بحوالي 5% سنويا.و من المؤكد أن زيادة التوسع الإقتصادي للدول الصناعية الغربية كان له الأثر الكبير على المشكلة النقدية و الإقتصادية في الولايات المتحدة ولا سيما أن زيادة دور الدول الصناعية في التجارة الدولية أدى إلى تزايد حجم الدولارات لديها مما دفعها إلى تحويل معظمها إلى ذهب.و قد ساهم ذلك في زيادة الضغط على أرصدة الذهب النقدي للولايات المتحدة و من ثم إنخفاضها بإستمرار في الوقت الذي تزايدت فيه هذه الأرصدة لدى الدول الصناعية ، و من الجدير بالذكر أن الإنخفاض في الذهب قد زادت حدته عام 1963. وقد كان من نتيجة هذا الوضع إندفاع الدول الصناعية نحو التخلص ما في حوزتهم من دولارات بالدرجة التي دفعت أسعار الذهب إلى الإرتفاع بدرجة كبيرة.<sup>2</sup>

وبذلك نجد أن أزمة الدولار هي في حقيقة الأمر نتيجة حتمية لرغبة الولايات المتحدة في فرض و إستمرار وجود زعامتها الإقتصادية و السياسية و العسكرية بالرغم من أنها لا تعلن هذا إطلاقا على العالم الخارجي. وقد تبع ذلك مناداة كثير من الإقتصاديين بإعادة تقييم أسعار الذهب و زيادة نسبتها في الإحتياجات النقدية لجميع دول العالم ، و ذلك رغبة منهم في إضعاف مركز الدولار.

وفي النهاية نجد أن نظام المدفوعات العالي أصبح غير ثابت ، نظرا لزعة الثقة في الدولار بسبب

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق ، ص ص 173 -174.

<sup>2</sup> [www.science-culture-knowledge.blogspot.com](http://www.science-culture-knowledge.blogspot.com), Vue le : 20/10/2015, à : 12 :14.

مرضه الإقتصادي و أصبح ما يسمى بحمى الذهب كرد فعل لعدم الثقة في عملة الإحتياطي العالمي و في الحقيقة فإن الأزمة أضحت أساس التعامل بين مختلف الدول الرأسمالية و التي إتجهت إلى إعادة تكوين إحتياجاتها النقدية ، فضلا عن إزدياد الأهمية النسبية العالمية لعملات بعض الدول وقد أدى ذلك إلى ظهور تكتلات جديدة بدأت تحتل مكانها النقدي و المالي .

#### السبب الثالث: ظهور التكتلات الجديدة

لقد بدأت المعجزة الألمانية في الظهور من خلال إستقرار الأسعار و أيضا تحقيق فائض متزايد في ميزان المدفوعات على الرغم من خروج العملات الأجنبية لأن ذلك كان مصاحبا لدخول الذهب و رؤوس الأموال إلى الإقتصاد الأمريكي. هذا ما أضعف من مركز الولايات المتحدة الأمريكية كدولة تسيطر على الجزء الأكبر من التجارة الدولية مستندة في ذلك على أداء إقتصادها القومي و قوة عملتها المحورية ففي أوائل أكتوبر 1969 أعلن مستشار ألمانيا تعويم المارك الألماني بالدرجة التي أثرت على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الإقتصاد الألماني، و يمكننا القول أنه خلال الفترة من نهاية 1967 إلى منتصف 1973 قد تعرض المارك الألماني لأربعة إجراءات خاصة بإعادة تقييمه و زيادة قيمته في الوقت الذي تعرض فيه الدولار لأربعة إجراءات أدت إلى تخفيض قيمته الخارجية أو سعر الصرف ، و نتج عن ذلك ظهور أزمات السيولة التي أثرت على أسواق رأس المال مما حدى بجميع الدول الأوروبية عام 1970 و 1971 أن تسعى لإتخاذ إجراءات كفيلة بحماية إقتصادياتها من دخول رؤوس الأموال في صورة دولار أوروبي .<sup>1</sup>

و نظرا لتأثير القوة الإقتصادية و النقدية الألمانية على سعر صرف الدولار وعلى مركزه الإقتصادي و النقدي ، فيما لا شك فيه أن تكامل المجموعة الأوروبية و إتساع أنشطتها الخارجية لا بد أن يكون له الأثر الأكبر على الدولار .

#### السبب الرابع: تأثير المجموعة الأوروبية على دور الدولار

لقد تأثر المركز الإقتصادي و النقدي للدولار كعملة إحتياط و كعملة محورية أساسية في نظام النقد العالمي ، و ذلك بتدخل البنوك المركزية للدول الأعضاء في المجموعة الإقتصادية الأوروبية في سوق الصرف و ذلك من أجل مواجهة العجز الخارجي لإقتصادياتهم. وبالنسبة للمعاملات التجارية لم يعد الدولار هو العملة المحورية كما كان بالنسبة للمعاملات النقدية

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق ، ص ص 173 -174.

حيث أن القيمة النقدية المكونة من نقود دولة أوروبية لا تستطيع أن تتغير في مواجهة غيرها من العملات الأوروبية إلا في حدود ضيقة للغاية . و نظرا للإنخفاض التدريجي لدور الدولار فقد إستطاعت إحدى العملات الأوروبية أن تأخذ دور النقود المحورية داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، و تدريجيا فقد إعتادت الدول الأعضاء على إستخدام هذه العملة في إجراء تعاقداتها. و بذلك فقد أصبحت العملة الأوروبية هي المنافس الهام للدولار.<sup>1</sup> ( داخل المجموعة)، ومن ثم أصبحت دول هذه المجموعة تستخدم هذه العملة في تكوين إحتياطاتها بدلا من الدولار و ذلك للأسباب التالية:<sup>2</sup>

- محاولة تخفيف الضغط الأمريكي على هذه المجموعة.
  - تفضيل الدول الأعضاء في هذه المجموعة إلى زيادة نسبة الذهب كجزء من إحتياطاتها.
  - إنخفاض القيمة النسبية للدولار كعملة محورية نظرا للتخفيضات المتتالية على قيمته الخارجية.
- ومن هنا بدأت هذه الدول التقليل من طلبها على الدولار في الوقت الذي زاد فيه طلبها على الذهب أو على إحدى عملاتها مما أدى إلى تقاوم أزمة الدولار ووجود عملات أخرى تنافسه في قيادته النقدية و بذلك إستطاعت العملات الأوروبية أن تقوم بنفس مهام الدولار في داخل المجموعة في الوقت الذي كانت تشكل لهذه الدول عامل ضمان و إستقرار.

#### السبب الخامس: سوق الدولار الأوروبي

وهو السبب الأخير الذي زاد من تقاوم أزمة الدولار، حيث تميزت الفترة من أواخر الستينات إلى منتصف السبعينات بالدور الذي لعبه سوق الدولار الأوروبي سواء من ناحية حجم نشاطه أو من ناحية توجيه التدفقات الدولية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل.

إلا أن التغيير الدوري للسياسات الاقتصادية و الذي إتبع منذ عام 1969 كان يرجع في جزء كبير منه إلى تدفق الأموال القصيرة الأجل عبر قنوات سوق الدولار الأوروبي حيث كان يستخدم جزء هام منها في تمويل المضاربة لذلك فإن توسع حجم العمليات لهذا السوق والذي أصبح جليا عام 1956 يمكن إرجاعه إلى سياسة الولايات المتحدة الخاصة بتقييد الإئتمان و ذلك بغرض إيقاف موجة التضخم التي سادت الإقتصاد الأمريكي في ذلك الحين فقد نتج من هذه السياسة أن اضطرت البنوك الأمريكية للبحث عن الدولار الأوروبي و ذلك مقابل رؤوس الاموال الأمريكية ، كما كان لإرتفاع معدلات الفائدة السائدة في الدول الأوروبية من

<sup>1</sup>فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي، متاح على : [www. books.google.dz](http://www.books.google.dz)، تاريخ التصفح: 2016/11/12، على الساعة.17:04.

<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق ص ص 189 - 190.

الأسباب الهامة أيضا التي ساهمت في زيادة و سرعة نمو نشاط هذا السوق. و بوجه آخر يمكن القول أن إعتبارات التكلفة و الإمكانات النقدية هي التي ساعدت على النمو التلقائي لهذا السوق في خلال الستينات بالقدر الذي جعله يحل محل كثير من الأسواق العالمية للإئتمان في فترة وفرة النقود محققة بذلك أفضل الظروف للتوظيف الحر للفائض النقدي في صورة عملات أجنبية.<sup>1</sup>

وكخلاصة مما تقدم ذكره أن الدولار كان العملة المحورية و عملة الإحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي كانت تقبل في تسوية الإلتزامات الدولية و أيضا للتسوية بالنسبة لصندوق النقد الدولي وقد كان من نتيجة ذلك أن أصبح الإقتصاد الأمريكي إقتصاد دائن يستطيع التأثير على عملات مختلف الدول و أيضا على إتجاهات صندوق النقد الدولي .

### الفرع الثالث : دلائل إستمرارية ريادة الدولار في المعاملات النقدية والمالية الدولية

تستمر دول العالم في الإحتفاظ بالدولار كعملة إحتياط ، على الرغم من المخاطر المتعددة التي تحيط بهذه العملة ، و الأسباب التي تقف وراء ذلك تكمن في النقاط التالية:

#### أولا: عملة التسعير الدولية

يعتبر الدولار الأمريكي هو عملة التعامل الأساسية للعالم، على الرغم من إنخفاض نصيب الولايات المتحدة الأمريكية في المعاملات التجارية العالمية، كما أن الدولار هو عملة التسعير الأساسية للسلع الإستراتيجية الدولية على غرار النفط ، و الغاز الطبيعي و الذهب و الحبوب و غيرها ، لذا فإن دولرة أسواق السلع الدولية تعد من أهم المحركات الأساسية في الأداء الإقتصادي الأمريكي ، إذ أن غالبية الدول المستوردة لهذه السلع تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها. كما أن مصدري السلع الإستراتيجية بالمقابل يحتفظون بإحتياطياتهم النقدية بالدولار ، ثم يقومون بإعادة إستثمارها في الإقتصاد الأمريكي ، كما أن هناك بعض الدول عملاتها ترتبط بالدولار بشكل رئيسي ، حيث نجد معظم عملات دول الخليج ترتبط بالدولار بشكل رئيسي، الأمر الذي يعرضها للضغوط و هذا أدى بشكل كبير إلى تراجع إيرادات هذه الدول نتيجة تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى وعلى رأسها اليورو ، وهو ما يؤدي إلى تراجع في حجم إستثمارات الدول النفطية بشكل كبير.<sup>2</sup>

و عندما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالتأثير في قيمة عملتها بالإنخفاض أو الإرتفاع ، بإعتماد

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص 190.

<sup>2</sup>معزوز لقمان، بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 179- 187

مجموعة من الوسائل من أهمها أسعار الفائدة أو من خلال تصريحات مسؤولي السياسة النقدية الأمريكية فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع و الخدمات الدولية المسعرة بالدولار ، و في مقدمتها النفط و الذهب وهو ما يفسر طبيعة العلاقة القوية بين التغير في سعر صرف الدولار و التغير في أسعار السلع الإستراتيجية الدولية.

#### ثانيا: عملة الملاذ الآمن زمن الأزمات:

يعد الدولار الأمريكي من وجهة نظر المستثمرين بمثابة الملاذ الآمن ، حيث يميل المستثمرون للفرار إلى الدولار الأمريكي كعملة آمنة ، رغم أن الولايات المتحدة هي مبعث الأزمة المالية التي مازال الإقتصاد العالمي يعاني من إرتداداتها ، و مما يدل على ذلك أنه في أوج الركود الإقتصادي بالولايات المتحدة عام 2008 إرتفع الدولار بنسبة 4.3% أمام اليورو ، و مقابل سلة من العملات الرئيسية إرتفع الدولار أيضا بنسبة 5.8%. كذلك يعكس هذا التفضيل السيولة غير العادية التي تتميز بها أسواق أدوات الدين الدلارية و من المعلوم أن السيولة هي أهم الخصائص التي يبحث عنها المستثمرون في أوقات الأزمات ، فضلا عن ذلك فإن سندات الخزنة الأمريكية تعد أهم الأصول المالية التي يتم التعامل عليها بين المستثمرين الدوليين و التي تتمتع بسمعة ممتازة في درجة إستقرارها. وقد أدى الخلاف السياسي المحتدم داخل الكونغرس خلال السداسي الثاني من عام 2013 ، حول رفع سقف الدين الإتحادي أو قيمة الأموال التي يحق للخزنة الأمريكية إقتراضها وفقا للقانون. إلى تفوق الدولار على اليورو حيث باع المستثمرون الأسهم و أصولا أخرى متصلة بالمخاطر ، و لاذوا بالسندات الحكومية.<sup>1</sup>

#### ثالثا: أداة إستثمار في الأصول المالية الدولية

إن الدولار الأمريكي يسانده كعملة إحتياط أسواق متسعة و عميقة لأدوات دين و إستثمار بالدولار الأمريكي بصفة خاصة لا يزال يعد الدين الأمريكي أكثر أدوات الدين أهمية في العالم، و أكثرها تداولاً و من أعلاها تصنيفا و إعتدادية بين أدوات الدين على مستوى العالم.

#### رابعا: النقل السياسي و العسكري الأمريكي

هناك عامل آخر يتميز به الدولار ، وهو النقل السياسي و العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم ، فالتدخل الأمريكي المتواصل في قضايا الشعوب و سياساتها ، و التدخل العسكري خارج حدودها

<sup>1</sup>الدولار ملاذ المستثمر في الأزمات، متاح على: [www.iawww.com](http://www.iawww.com)، تاريخ التصفح: 2016/11/24، على الساعة: 17:19.

على غرار التدخل في أفغانستان عام 2001 ، و العراق عام 2003، أعطى الإنطباع بأن الدولار لا يزال قوة كبيرة و ساهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، و هو أحد مظاهر ما يسميه علماء السياسة "بالقوة الصلبة" و تكتب الدولة المصدرة لهذه العملة نفوذا جغرافيا و سياسيا ، كما لا يمكن إغفال تعزيز الهيبة و المكانة التي ترتبط بالعملية الدولية وهو ما يسميه علماء السياسة "بالقوة الناعمة" ومثلما كتب "روبرت مونريك" أن القوى العظمى لديها عملات عظمى وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتمبر 2001 ، التي لم تؤثر كثيرا في قيمة الدولار ، بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الإقتصاد الأمريكي ، و يعزى ذلك إلى إتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات مالية و نقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار، ومن وراءه الإقتصاد الأمريكي في العالم ، و مما يؤكد ذلك أنه بالرغم من انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إلا أنه في نظر العديد من المستثمرين و المتعاملين الإقتصاديين ، لا يزال يتمتع الدولار بالملاذ الأمن ، نظرا لثقل الولايات المتحدة على الصعيد العالمي إقتصاديا و سياسيا ، وهو ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في خطابه أما أعضاء مجموعة العشرين عام 2010.<sup>1</sup>

#### خامسا: غياب البدائل الجاهزة لإحلال الدولار الأمريكي:

تعرض الدولار الأمريكي بعد الصدمات الإقتصادية و المالية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية مطلع العقد الاول من القرن العشرين ، إلى هزات عنيفة كادت الإطاحة به كعملة دولية، لولا التطورات اللاحقة التي أسهمت بإعادة الإعتبار له مؤقتا ، فقد ظهرت مطالبات بإستبدال الدولار كعملة إحتياط و تسعير دولية، و إنضمت الصين إلى روسيا و تبعتها بعض الأصوات المنادية بذلك منها ألمانيا ، المطالبة بإستبدال الدولار الأمريكي كونه مركز النظام النقدي الدولي. فرغم التدهور الكبير الذي يعاني منه الدولار إلا أنه هناك أسباب عدة ستجعل العملة الأمريكية بعيدة عن الخطر ولو مؤقتا ، كون هذا الأخير يمكن أن يكون أقوى الضعفاء ، و ليس قويا بالضرورة حيث يعاني اليورو من أزمة ديون سيادية ، مهددة بذلك مستقبل بقاءه كعملة موحدة لمنطقة اليورو ، بإعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة اليورو في عقدها الأول من عام 2010.<sup>2</sup>

إذ يرى الكثير من المراقبين الدوليين أنه لا يوجد بديل جيد عن الدولار الأمريكي كعملة إحتياط دولية في الوقت الراهن ، فعلى الرغم من أن تلك العملات التي تصنف منافسا للدولار تتمتع بعدد كبير من المزايا

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> معزوز لقمان، بريش عبد القادر، مرجع سابق، ص.ص 179-187

التنافسية، لم تصل على سبيل المثال إلى حجم الإحتياطي النقدي للدولار، فبريطانيا تتمتع بقدر كبير من الإستقرار السياسي، بالإضافة إلى تميز أسواقها المالية بثبات التعاملات والإتزان، بيد أن قدرة الإقتصاد البريطاني على دعم إحتياطها النقدي، تعد ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بقدرة الإقتصاد الأمريكي على دعم إحتياطها النقدي الضخم ذي الإنتشار العالمي ، كذلك يصنف الإقتصاد الياباني واحدا من أهم الإقتصادات القوية في العالم. وتتمتع الأسواق المالية اليابانية بالقدرة على التأقلم مع الأزمات المالية والتحويلات العالمية المتتابة، فضلا عن حجم التجارة اليابانية التي تمثل نسبة كبيرة من نسبة التجارة العالمية، إلا أن الإقتصاد الياباني الذي يعتمد على الصادرات بنسبة كبيرة، يعتمد على عدة آليات نقدية ومصرفية لتخفيض سعر العملة المحلية من أجل ضمان مزايا تنافسية للصادرات اليابانية في الأسواق العالمية، وتحقيق نسب مبيعات كبيرة. وعلى صعيد آخر، تؤدي تلك الآلية إلى قلة الطلب على الين، وإنخفاض قيمة الإحتياطيات العالمية من الين بإعتباره عملة متضائلة القيمة وغير قابلة للتداول العالمي. وفي السياق ذاته، تعد منطقة اليورو من المناطق التي تتمتع بالإستقرار السياسي، وهو ما يؤدي إلى تزايد الطلب عليه بنسبة متصاعدة، إلا أن الأزمة المالية التي تعرضت لها دول منطقة اليورو قد شككت في مدى الأمان الذي تتمتع به تلك العملة وإحتمالات تذبذب قيمتها مستقبلا، فضلا عن المخاطر غير المستبعدة لتفكك الإتحاد الأوروبي تحت وطأة الخلافات حول السياسات المالية المشتركة، ناهيك عن أثر السياسات التقشفية المفروضة من الإتحاد على الدول الأعضاء، وما فرضته من توجهات إلى الإنكماش الإقتصادي على مختلف دول القارة، وهو ما أدى إلى تبديل عدد كبير من الدول إحتياطاتها النقدية إلى الدولار بدلا من اليورو. ولا يختلف الحال كثيرا بالنظر إلى اليونان الصيني، فالإقتصاد الصيني يتمتع بعدد من المؤشرات المرتفعة، كما يتمتع بقدر كبير من المرونة ما أتاح له مواجهة العديد من الأزمات الإقتصادية، كذلك يتمتع بحجم تجارة هائلة إذا ما قورنت بحجم إقتصاده وتعد المنافس الأول لتجارة الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك قامت الحكومة الصينية، في إطار حملتها ضد ما أطلق عليه "الأمركة" أو "الهيمنة الأمريكية"، بالضغط على الشركات الصينية الحكومية والخاصة من أجل التعامل باليونان في التعاملات الخارجية، فإضطرت نحو 70 ألف شركة صينية إلى التعامل بالعملة المحلية بدلا من الدولار، كما تم عقد معاهدات مع عدد من الدول للتعامل بعملاتها المحلية في إطار الصفقات التجارية. يأتي على رأس تلك الدول اليابان، وروسيا، والهند، والبرازيل، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة. لكن لا تزال الصين تعاني من ظاهرة عدم الإستقرار السياسي، كما تميل الصين إلى الحفاظ على دور إقليمي قوي، إلا أن دورها محدود للغاية خارج القارة الآسيوية، خاصة إذا ما قورن بالدور

الأمريكي، كما أن الأسواق الصينية تميل إلى الإنغلاق ومنع المنتجات الأجنبية من الوصول إلى أسواقها والمؤسسات الأجنبية للحفاظ على تسويق منتجاتها المحلية، وهو الإجراء الذي أبقته عليه على الرغم من خطتها الكبرى التي أعلنتها للتحويل إلى الليبرالية، فلا تزال تضع العديد من القيود على المؤسسات الأجنبية كما لا تزال الدولة المتحكم الرئيسي في تدفقات رأس المال من وإلى الدولة. فيما يعتقد البعض أن الصين لا تريد منافسة الولايات المتحدة على صعيد الإحتياطي النقدي على قدر ما تريد الوصول إلى ما يعرف "بتداول العملة"، بمعنى الإعتماد على العملات المحلية في التعاملات التجارية بين الدول دون اللجوء إلى الدولار وهو ما يصاحبه إمكانية إختراق المنتجات الصينية رخيصة الثمن لمختلف الأسواق العالمية، وزيادة كثافة التجارة بين الصين ومختلف دول العالم، فيما قد يؤدي تحول العملة الصينية إلى عملة إحتياطات عالمية إلى نتائج عكسية، مثل إرتفاع سعر العملة، ومن ثم إرتفاع أسعار الصادرات، وفقدانها المزايا التنافسية في مواجهة السلع والمنتجات المشابهة التي تنتجها الدول الأخرى، وهي النتائج التي تتحسب لها الصين بالحفاظ على سعر عملتها في مستويات منخفضة بالمقارنة بالعملات الأخرى.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: مكانة الدولار الأمريكي في الإقتصاد الصيني

تشهد الأسواق المالية و المؤسسات المالية العالمية جدلا مثيرا للقلق ، و تبادل إتهامات بين الدول الغنية الكبرى و الدول الناشئة بسبب التلاعب بأسعار عملاتها ، متجاهلة التعاون الدولي ، و أبرز معالم هذه الحرب التجارية " حرب العملات الدولية" كما و سبق أن تطرقنا إليها ، التراشق الإعلامي بين الولايات المتحدة و الصين حول تذبذب أسعار الدولار كون الأولى هي الدولة الراعية و المصدرة للدولار "العملة الإحتياطية على مستوى العالم" و الثانية هي صاحبة أكبر إحتياطي عالمي من هذه العملة ، و أكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية . إذ يصعب على الصين الخروج من فخ الدولار حيث يجرى جزء كبير من صادرات الصين بالعملة الأمريكية العالمية . والدولار هو العملة المفضلة حتى في التجارة بين الصين و اليابان ، لذلك و في الوقت الراهن ، يبدو أن الخيار الوحيد المتاح للصين هو التعامل بالدولار و الحفاظ على توازن "الرعب المالي" مع الولايات المتحدة الأمريكية . إذ تأمل الصين في هذا الشأن أن تستطيع الولايات المتحدة بإعتبارها القاطرة الدافعة للإقتصاد العالمي إتخاذ إجراءات سريعة و موجهة للعمل على

<sup>1</sup>زهير سراي ، العملات الأجنبية الأقوى منه، متاح على: [www.linkedin.com/pulse](http://www.linkedin.com/pulse) ، تاريخ التصفح: 2016/12/12، على الساعة: 23:13.

إستقرار قيمة الدولار الأمريكي ، و يؤثر إرتفاع قيمة الدولار أو إنخفاضه على الإقتصاد الصيني من زوايا عدة ، سواء كان التأثير إيجابيا أو سلبيا.

#### الفرع الأول: أثر إنخفاض سعر الدولار الأمريكي على الإقتصاد الصيني

تشجع الإدارة الأمريكية إنخفاض الدولار من أجل زيادة الصادرات الأمريكية وتقليل عجز الميزان التجاري، مما يعني تقليل المديونية الخارجية المتصاعدة للولايات المتحدة الأمريكية. ومن وجهة النظر الأمريكية فإن إنخفاض الدولار يجب أن يكون جزءا أساسيا من عملية تصحيح الحساب الجاري، لأن الإنخفاض في الدولار يتسبب في عدد من التطورات الكلية في الإقتصاد الأمريكي، مثل إرتفاع معدلات أسعار الفائدة، وإبطاء نمو الطلب الداخلي، وتعديل إيدار القطاع الخاص، إلى جانب تحولات في الطلب الكلي في أمريكا والتي تؤثر بدورها على الإقتصاد العالمي.

وعلى هذا الأساس فإن ظاهرة إنخفاض الدولار تعتبر وسيلة مقصودة لتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية على حساب صادرات الدول المنافسة للأسواق الخارجية، خاصة الصادرات الأوروبية واليابانية والصينية. فعندما يكون الدولار قويا تقل كلفة شراء السلع والخدمات من خارج أمريكا، وفي المقابل تصبح الصادرات الأمريكية مرتفعة الثمن للمشتريين الأجانب، الأمر الذي يدفع بزيادة معدلات التضخم ويعزز إنخفاض الصادرات من تراجع الإنتاج الأمريكي. أما إرتفاع كلفة الواردات فيخفض من معدلات التضخم، في حين سيزيد إرتفاع الصادرات من الإنتاج الأمريكي<sup>1</sup>.

إن سياسة الدولار الضعيف هي جزء من آلية الضبط الضرورية التي ستعيد توازن النمو وتقلل من العجز التجاري في أمريكا، وكذلك تساعد على التحكم في الفوائض الأجنبية والتأثير على الإقتصاد العالمي وزيادة معدلات نموه. ويؤثر بنك الاحتياطي الإتحادي (البنك المركزي الأمريكي) على السياسة النقدية الدولية وأسعار الصرف الأجنبية عن طريق رفع أسعار الفائدة، مما يدفع الأجانب إلى الإستثمار في الصناديق الأمريكية. وخلال هذه العملية سيحولون عملات بلادهم إلى الدولار فيزيد الطلب على الدولار وترتفع قيمته.

وفي خطوة تالية يقوم بنك الاحتياطي بشراء دولارات مقابل عملة أجنبية (الين الياباني مثلا) مما يزيد من قيمة الدولار أيضا وتنخفض قيمة الين، ثم يقوم ببيع الدولار مقابل الين مما يقلل قيمة الدولار ويزيد من قيمة الين. ومهما حاولت أمريكا هندسة إنخفاض في سعر صرف الدولار فإن بعض الشركاء التجاريين لها

<sup>1</sup>محمد شريف بشير، أثر إنخفاض الدولار على الإقتصاد العالمي ، متاح على: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net) ، تاريخ التصفح: 13/12/2016 ، على الساعة:

مثل الصين واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا والتي تعتمد على التصدير لأمريكا، تحاول إبطال مفعول هذه الهندسة من خلال شراء سندات أمريكية. وبمعنى آخر تستثمر هذه الدول بعض فوائدها التجارية في أصول بالدولار بدلا من تحويل كل قيمة صادراتها إلى عملاتها المحلية. ويتوافق ذلك مع زيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية مما يضعف قيمة الدولار عالميا. وتتحول هذه التدفقات إلى أوروبا منطقة اليورو الذي هو العملة المنافسة للدولار الأمريكي في التجارة العالمية، وهذا ما أدى إلى إرتفاع اليورو مقابل الدولار. و بإعتبار أن الصين أهم شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية، إذن فإنخفاض قيمة الدولار يؤثر بالضرورة على الإقتصاد الصيني من خلال تفاقم الضغوط التضخمية و الزيادة السريعة في أسعار البترول الخام و الغذاء و الذهب ، كما يضر بصادرات الصين ضررا شديدا بإعتبارها ذات توجه تصديري مما يحد من قدراتها على مواصلة التنمية و معالجة مشكلاتها الإجتماعية كما يؤدي إلى خسائر كبيرة لقيمة الإحتياطي الصيني من الدولار الأمريكي ، إذ وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة خفض قيمة سعر صرف الدولار عالميا ، تسرع الصين في توجيه الإتهام إلى الولايات المتحدة بأنها تعتمد بذلك التأثير على إقتصاديات العالم بسياساتها النقدية التوسعية و دولارها الرخيص، تماما كما تتهم واشنطن الصين بأنها تعتمد خفض سعر صرف عملتها لتحقيق مزايا تجارية ، رغم أن المنتجات الصينية رخيصة ليس فقط لأن عملتها منخفضة القيمة ، بل أيضا لأن أجور العمال في الصين تقل عن ربع أجور العمال في الولايات المتحدة و أوروبا و إنتاجيتهم ليست متدنية.<sup>1</sup>

بالتالي لأن العالم اليوم يشهد حرب عملات علنية بين واشنطن التي تطبع دولارات بالمليارات، و بكين و إلى حد ما أوروبا التي تدرك سعي الولايات المتحدة لحل مشاكلها على حساب إقتصاديات العالم فالدولار ليس عملة الولايات المتحدة وحدها ، بل هو عملة العالم . فالدولار الذي يملكه العالم يشكل إنتزاما على أمريكا وعندما يذوب الدولار تذوب معه ثروات العالم و إداراته، و تنخفض إلتزامات واشنطن تجاه العالم، أي أن العملية تمثل نقل الثروة من دول العالم إلى الولايات المتحدة ، حيث أوضح محللون إقتصاديون دوليون أن الولايات المتحدة تسعى من وراء إغراق الأسواق بالدولارات إلى دفع القوى الإقتصادية الكبرى في العالم لتعديل سياساتها المالية لتلائم مع سياسات واشنطن و ليس العكس.

<sup>1</sup>المرجع السابق.

### الفرع الثاني : أثر ارتفاع سعر الدولار الأمريكي على الإقتصاد الصيني

إن ارتفاع الدولار في الواقع خطر يهدد النفط ، فارتفاع الدولار سيعمل على خفض أسعار النفط لأسباب عديدة ، منها أنه سيخفض تكاليف الإنتاج ، مما يمكن الشركات من التنقيب عن النفط في أماكن منافسة لدول "الأوبك" خاصة في بريطانيا و النرويج و روسيا و البرازيل ، كما أنه سيساعد بعض دول الأوبك في المضي قدما بالمشاريع التي أجلتها بسبب ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة ، وفي الوقت نفسه سيصبح النفط أغلى في أوروبا و آسيا و خاصة الصين ، مما يخفض الطلب عليه في الصين ، فكلما ارتفع الدولار الذي يسعر به النفط ، إنخفضت عملات هذه الدول من بينها اليوان الصيني الأمر الذي يرفع سعر النفط داخل هذه الدول . و يعتمد انخفاض أسعار النفط على مدى تأثر الإقتصاد الصيني بارتفاع الدولار وعلى ما إذا قررت الصين تحرير عملتها بالكامل أم لا، فارتفاع الدولار مع إستمرار ربط العملة الصينية بالدولار ضمن النطاق الحالي سيؤثر سلبا على صادرات الصين ، و سينخفض النمو الإقتصادي فيها الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض نمو الطلب على النفط ، لذلك فإن ردة فعل الحكومة الصينية على ارتفاع الدولار ستكون أحد محددات أسعار النفط.<sup>1</sup>

إذن و كخلاصة لما سبق فإن ارتفاع الدولار بشكل كبير سيكون مضرا على الإقتصاد الصيني مثلما يضر الإنخفاض الكبير للدولار ، ومن أهم نتائج ارتفاع الدولار ، إنخفاض أسعار النفط و إنخفاض الطلب على المنتجات البتروكيمياوية ، و إنخفاض أسعار الأسهم القيادية ، إنخفاض أنشطة السياحة الداخلية و المطلوب صينيا من الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للدولار هو العمل على إستقرار سعر صرف الدولار، إذ أن الولايات المتحدة الأمريكية تتعمد في كثير من الأحيان إلى تخفيض قيمة الدولار سعيا منها في التأثير على إقتصادات الدول ذات العملة المنخفضة و منها الصين ، أملا منها في زيادة صادراتها أو تخفيض وارداتها ، وفي الوقت نفسه تسعى إلى الضغط على الصين من أجل رفع قيمة اليوان أو تركه حرا لقوى العرض و الطلب.

### المطلب الثالث: سعر صرف اليوان و أثر تحريره على الإقتصاد الصيني و العالمي

يذكر أن صندوق النقد الدولي و البنك الدولي يعتمدان على سلات عملات رئيسية من الدول الإقتصادية الأهم في العالم ، وتتكون سلة العملات من الدولار الأمريكي واليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني ، حيث أعلن صندوق النقد الدولي إضافة عملة الصين ، اليوان الصيني الى سلة العملات لدى

<sup>1</sup> [www.w-tb.com](http://www.w-tb.com) , Vue le : 13/12/2015 , à : 17 :36.

الصندوق إعتبارا من السبت الواحد من شهر أكتوبر ، في خطوة كبيرة لإندماج الصين في الإقتصاد العالمي و التحول الى اليوان الصيني بدلا من الدولار الأمريكي لعملة إحتياطية لدى البنوك المركزية خاصة وأن الصين حاليا هي ثاني أكبر شريك إقتصادي لمعظم دول العالم.

إذ تعتبر هذه الخطوة بمثابة منافسة لأمريكا للسيطرة على النظام الإقتصادي العالمي. فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لمعظم دول العالم ، فإن الصين قادمة بقوة السنوات القليلة القادمة حيث من المتوقع أن يصبح اليوان الصيني العملة الأولى للعالم مع نمو الإقتصاد الصيني الأكبر عالميا خلال سنوات قليلة.

ويستخدم متوسط أسعار الصرف لقياس قيمة "حقوق السحب الخاصة" لكل دولة من الدول الأعضاء في صندوق النقد وعددها 188 دولة. وسيمثل اليوان 10.9% من سلة عملات الصندوق، وقد أصبح أول عملة تتم إضافتها إلى سلة عملات الصندوق منذ عام 1999، عندما حل اليورو محل المارك الألماني والفرنك الفرنسي اللذين كانا ضمن سلة العملات. كما تعتمد معظم البنوك المركزية في الدول علي هذه العملات كأساس الإحتياطي النقدي لها ، خاصة الدولار الأمريكي.

#### الفرع الأول : المنظور التاريخي لتطور نظام صرف اليوان

لقد مر نظام صرف العملة الصينية بثلاثة مراحل من التطور التاريخي وهي كالتالي:

#### أولا: مرحلة ما قبل إصلاح نظام صرف الرنمينبي (1949-1978)

الرنمينبي هو العملة الرسمية لجمهورية الصين الشعبية الصادرة عن بنك الشعب الصيني RMB أو CNY وفي اللغة الصينية تترجم كلمة الرنمينبي حرفيا بأموال الشعب. الإختصار الرسمي للرنمينبي هو CNY على الرغم من أنه يختصر أيضا بإسم "يوان". ووحدة الرنمينبي الأساسية هي اليوان وهي الأكثر شيوعا وغالبا ما يشار إليها في المحلات التجارية بهذا الطابع الصيني . 元 يقسم اليوان إلى 10 "جياو" وكل جياو مقسم بدوره إلى 10 "فين" . في اللغة العامية الصينية، غالبا ما يشار إلى اليوان بالكواي أما الجياو فيشار إليه بالماو. نادرا ما يتم إستخدام الفين في التداولات، فينحصر تداوله في محلات السوبر ماركت فقط. لقد تم إصدار اليوان للمرة الأولى في العام 1949 قبل إستيلاء الشيوعيين على الصين ومن المهام الأولى للحكومة الصينية الشيوعية كان إنهاء التضخم المفرط الذي أصاب الصين في ذلك الوقت. حيث تم إعادة تقييم سعر صرف العملة في العام 1955 بمعدل واحد يوان جديد يوازي 10 ألف يوان قديم. تم طرح اليوان الصيني في السوق للمرة الأولى في ديسمبر 1948 قبل نحو عام على تأسيس جمهورية الصين الشعبية. وفي البداية تم

إصدار اليوان على شكل أوراق مالية فقط وتم إستبداله بجميع العملات التي كان يتم إستخدامها في المناطق الصينية الخاضعة للشيوعيين. وفي العام 1955 تم تداول العملات المعدنية ذات قيمة 1، 2 و 5 فين<sup>1</sup>. في فترة ما بين 1949 و 1978 كانت الصين معزولة عن العالم الخارجي ، حيث قامت الصين خلال هذه الفترة بتأسيس البنك المركزي الصيني الذي خولت له إدارة الصرف الأجنبي و تسطير أهداف سياسة سعر الصرف حيث هدفت إلى تشجيع الإنتاج المحلي و دعم الإستيراد للسلع الضرورية فقط .

### ثانيا: مرحلة الإصلاح الأولى لنظام صرف الرنمينبي (1978 – 1994)

قامت الحكومة الصينية خلال هذه المرحلة بكسر الإحتكار على مستوى التجارة الخارجية ، فقامت بفتح مجال المنافسة بين الشركات التابعة لها و الشركات الخاصة من أجل تقديم دفعة تصديرية ، و كان أهم ما يميز هذه المرحلة هو إنتهاج الصين لنظام سعر الصرف المزدوج، حيث في 1 جانفي 1981 كان سعر صرف اليوان في سوق الصرف مثبت عند القيمة 2.80 يوان لكل 1 دولار ، بينما بلغ السعر الرسمي 1.9 يوان لكل 1 دولار ، و بلغ في بداية سنة 1985 ما قيمته 2.88 يوان لكل 1 دولار ، و نظرا لحاجة الصين الملحة للنقد الأجنبي حاولت جاهدة إيجاد التوازن في سوق الصرف الأجنبي ، حيث أسس أول سوق صرف في « Shenzhen » عام 1985 إذ يعمل اليوم هذا المركز مثل نظام تجاري متكامل مع الأسواق المحلية للصرف في الصين إضافة لإدارة الصرف الأجنبي و هو يخضع مباشرة للبنك المركزي الصيني<sup>2</sup>.

إن الفترة الإنتقالية من 1988 و 1993 شهدت ميزتين أساسيتين:

- كان للرنمينبي سعرين مقابل الدولار الأمريكي ، فقد كان السعر الرسمي للدولار أقل من السعر السوقي مما يعني ضمنا أنه تم رفع السعر الرسمي للرنمينبي.
  - زيادة النشاط الإقتصادي ، زاد في تداول الرنمينبي و إستهلاكه مما وسع الفارق أكثر بين السعر الرسمي و سعر الرنمينبي في سوق الصرف و أدى إلى إرتفاع قيمة الرنمينبي.
- إنتهى نظام سعر الصرف المزدوج سنة 1994 و تم تأسيس نظام السعر الواحد ، فأصبح السعر الرسمي و السعر السوقي موحد عند سعر 8.28 يوان لكل 1 دولار . و يتقلب في حدود ضيقة جدا من 2% إلى 5%.

<sup>1</sup>ريمي محمود، كل ما يجب أن تعرفه عن الرنمينبي أو ما يعرف باليوان الصيني ، متاح على: [www.dailyfx.com](http://www.dailyfx.com)، تاريخ التصفح:

16/12/2016، على الساعة: 55: 16 .

<sup>2</sup> WayneM .Morrison,Marc Labonte, « **China's Currency :An Analysis of the Economic Issues** »,Congressional Research Service,12January,2011,p15.

### ثالثا: مرحلة الإصلاح الثانية ( 1994 - حتى الوقت الحالي)

قامت الحكومة خلال إبتداء من هذه المرحلة بتوحيد أسعار الصرف في عام 1994، إذ تبنت الصين نظام سعر الصرف القائم على السوق والتعويم المنظم.<sup>1</sup> وفي سنة 1997 جلت أزمة جنوب شرق آسيا المالية التي لم تكن لها آثارا قوية على الإقتصاد الصيني أو سعر صرف العملة الصينية حيث إحتفظ البنك المركزي الصيني بتعهداته إتجاه صندوق النقد الدولي بالحفاظ على إستقرار العملة قدر الإمكان و الحيلولة دون اللجوء إلى التغيير في قيمتها بما يخالف قوانين الصندوق(الرفع أو التخفيض في قيمة العملة) و ذلك لمنع إنتشار الأزمة إلى أماكن أخرى ، فكان سعر صرف اليوان 8.28 مقابل 1دولار سنة 1999 و بقي كذلك حتى بداية 2005 من شهر جويلية. ظل سعر اليوان مرتبطا مع الدولار الأمريكي لسنوات عديدة. وفي عام 2005 سمح بنك الشعب الصيني بفك الإرتباط عن الدولار الأمريكي ليتداول في الوقت الحالي ضمن هامش ضيق حول معدل صرف ثابت. نظرا إلى أن اليوان لا يزال خاضعا لتأثير السياسة النقدية بشكل كبير، فلا يمكن إعتباره عملة سائلة بشكل فعلي. حيث عملت السلطات الصينية جاهدة للتخطيط و بإستمرار لتطوير وضع اليوان كي يصبح عملة إحتياطي رئيسية على المستوى العالمي.<sup>2</sup>

و هذا ما حدث بالفعل إذ كللت مجهوداتها و جميع مساعيها بالنجاح ، ففي تاريخ السبت الأول من أكتوبر 2016 إنضمت عملة الصين اليوان إلى سلة العملات الدولية المعتمدة لدى صندوق النقد الدولي إذ وصفت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد، أن إضافة اليوان الصيني إلى سلة عملات الصندوق الدولي هو حدث تاريخي مهم ، مضيئة أن هذا التغيير "يعكس التطور المستمر للاقتصاد العالمي" وإستعداد صندوق النقد الدولي للتكيف معه. وحثت لاغارد الصين على مواصلة الإصلاحات لفتح وتحديث إقتصادها وجعل اليوان أكثر جاذبية كعملة إحتياطية بديلة للدولار. قائلة : "إدراج اليوان يعكس التقدم المحرز في مجال إصلاح السياسة النقدية والعملات الأجنبية والنظم المالية، ويعترف بالتقدم المحرز في تحرير وتحسين البنية التحتية للأسواق المالية". معتبرة أن ذلك "سيحقق نظاما نقديا وماليا دوليا أكثر قوة، وهذا بدوره سيدعم نمو وإستقرار الصين والإقتصاد العالمي".<sup>3</sup>

إذن فبعد أن أصبح اليوان واحدا من خمس عملات إحتياطية عالمية معترفا بها من قبل صندوق

<sup>1</sup> [www.moredocument.com](http://www.moredocument.com), Vue le : 16/12/2016 , à : 17 :12.

<sup>2</sup> الرنمينبي ، اليوان ، متاح على: [www.ar.tradimo.com](http://www.ar.tradimo.com) ، تاريخ التصفح: 16/12/2016، على الساعة: 17 :58.

<sup>3</sup> ثمني مراد ، تفاصيل إضافة اليوان الصيني إلى سلة العملات و تأثيره على سعر الدولار، متاح على : [www.5khtawat.com](http://www.5khtawat.com)، تاريخ التصفح:

2016/12/16، على الساعة: 15:52.

الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات الدولية

النقد الدولي ، تتويجا لعدة سنوات من الجهود من قبل صانعي السياسة الصينية بجانب الدولار و اليورو و الجنيه الإسترليني و الين الياباني ، و فيما يلي و من خلال الجدول أدناه يمكن تلخيص التاريخ النقدي و الأحداث الرئيسية التي مر بها اليوان و مراحل صعوده منذ 1949.

جدول رقم ( 04-19): تطورات صعود اليوان الصيني 1948-2016

التاريخ	الأحداث
1ديسمبر 1948	أصدرت الصين عملة اليوان الأولى من قبل الحزب الشيوعي قبل أن يتولى السلطة في 1 أكتوبر 1949، كما تأسس بنك الشعب الصيني.
ديسمبر 1978	أطلقت الصين سياسة الإصلاح و الإنفتاح في ظل "دنج شياوبينج"
مارس 1979	تأسيس إدارة الدولة للنقد الأجنبي للإشراف على إجراءات مراقبة العملة و إعلان بنك الصين هو بنك النقد الأجنبي
1 أبريل 1980	تم إصدار شهادات عملات أجنبية للإستخدام كعملة فقط من قبل الأجانب بسعر صرف رسمي يوان واحد للشهادة.
1 جانفي 1981	الصين تحدد سعر التسوية لليوان لأغراض التجارة الخارجية عند 2.8 دولار لتشجيع الصادرات و حددت لسعر الأغراض غير التجارية 1.5 دولار لليوان الواحد.
1 جانفي 1985	صدر قرار بتوحيد أسعار الصرف في الصين عند 2.8 دولار لليوان الواحد.
17 نوفمبر 1990	تم تعديل سعر الصرف الرسمي لليوان إلى 5.22 دولار.
1994	* في الواحد من جانفي وحدت الصين أسعار الصرف الرسمي لليوان و سوق التداول عند 8.70 دولار ليفقد 40% من قيمته. *في 18 أبريل سمحت سلطات البورصة الصينية بتسوية معاملات اليوان أمام الدولار و الين و دولار هونج كونج لأغراض الحساب الجاري فقط ،
جوان 1995	بداية الربط الفعلي لسعر صرف اليوان عند مستوى 8.30 مقابل الدولار لمدة 10سنوات.
ديسمبر 1996	سمحت الصين للبنوك الأجنبية في منطقة "بودونج شنجهاي" بتنفيذ معاملات باليوان.
7 نوفمبر	هيئة سوق المال الصينية تصدر قواعد السماح بالإستثمار الأجنبي في الأسهم من الفئة

الفصل الرابع:.....دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات الدولية

2002	الأولى باليوان.
21 جويلية 2005	الصين تنهي ربط اليوان بالدولار و تتحول إلى الربط بسلة من العملات لتسمح للعملة المحلية بالإرتفاع بنسبة 2.1%.
18 ماي 2007	البنك المركزي يوسع نطاق تداول اليوان للسماح للعملة بالتحرك بقدر 0.5% على جانبي السعر المرجعي اليومي مقابل الدولار ، وكان الحد السابق 0.3%.
10 أوت 2010	الصين تعلن عن برنامج رائد للسماح للمؤسسات المالية في الخارج بالإستثمار باليوان في سوق تداول السندات بين البنوك ، و يبدأ بالسماح أولا للبنوك المركزية الأجنبية ، وإعداد البنوك للتسوية باليوان عبر الحدود في "هونج كونج" و "ماكو" و مقرضين دوليين آخرين.
16 ديسمبر 2011	بدء التشغيل التجريبي لبرنامج يسمح لمؤسسات الإستثمار الأجنبي من صناديق إدارة الأصول و شركات الأوراق المالية للإستثمار باليوان داخل البلاد.
14 أبريل 2012	الصين توسع نطاق تداول اليوان إلى 1% بدلا من 0.5% في أول خطوة من نوعها منذ عام 2007.
12 جويلية 2013	الصين تزيد حصص البرامج الخارجية لمؤسسات الإستثمار المؤهلة إلى 150 مليار دولار بدلا من 80 مليار دولار مما يوسع تأسيس المشروعات الصينية في الخارج لتشمل مدنا مثل سنغافورة و لندن بخلاف "هونج كونج"
2014	*19 جوان: بدء المقايضة المباشرة بين اليوان و الجنيه الإسترليني. *30 سبتمبر: المقايضة المباشرة بين اليوان و اليورو يبدأ في سوق تداول النقد الأجنبي بين البنوك في الصين. *17 نوفمبر: بدء ربط التداول بين بورصات هونج كونج و شنغهاي مما يسمح بعبور 23.5 مليار يوان بما يعادل 3.5 مليار دولار من المعاملات عبر الحدود يوميا، كما تمت إزالة سقف تعاملات سكان هونج كونج باليوان. *17 مارس: الصين توسع نطاق سعر اليوان إلى 2% بدلا من 1%.
2015	*11 أوت: بنك الشعب الصيني يخفض قيمة اليوان اليومية بنسبة قياسية بلغت 1.9%، مما أثار أكبر عمليات بيع منذ عام 1994.

<p>*10 سبتمبر: حيث قال بنك الشعب -البنك المركزي الصيني- بأنه سوف يسمح للبنوك المركزية الأجنبية و صناديق الثروة السيادية بدخول سوق العملات المحلي.</p> <p>*30 نوفمبر: مجلس إدارة صندوق النقد الدولي التنفيذي الممثل لحقوق الأعضاء الـ188 يعلن أن عملة اليوان تفي بمعيار القابلية للإستخدام بحرية لينضم إلى سلة حقوق السحب الخاصة في 1 أكتوبر 2016.</p> <p>*11 ديسمبر: الصين تكشف النقاب عن مؤشر أسعار صرف عملتها مقابل 13 عملة لشركاء تجاريين بحيث لا تقاس قيمة اليوان مقابل الدولار وحده ، و يصدر المقياس الرسمي كل يوم جمعة.</p>	
<p>*4 جانفي: دخول قرار تمديد ساعات تداول اليوان حيز التنفيذ ، مع إغلاق الأعمال التجارية 23:30 ليلا بدلا من 16:30 عصرا و تهدف هذه الخطوة إلى توفير مرجعية لحساب يومي لقيمة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي.</p> <p>*26 ماي: الصين تبيع سندات سيادية في لندن في أول إصدار في خارج البلاد و هونج كونج بعد طرح البنك المركزي لأذون خزانة فئة سنة واحدة في لندن في أكتوبر 2015.</p> <p>*1 أكتوبر: الإعتراف باليوان كعملة رئيسية في صندوق النقد الدولي بحصة 10.92% من إجمالي إحتياطي الصندوق ، مقارنة بالدولار 41.73% و الين 8.33%.</p>	<p>2016</p>

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: .54: 13 : 20/02/2018, Vue le : [www.alborsanews.com](http://www.alborsanews.com)

### الفرع الثاني: إنعكاسات تحرير اليوان على الإقتصاد الصيني

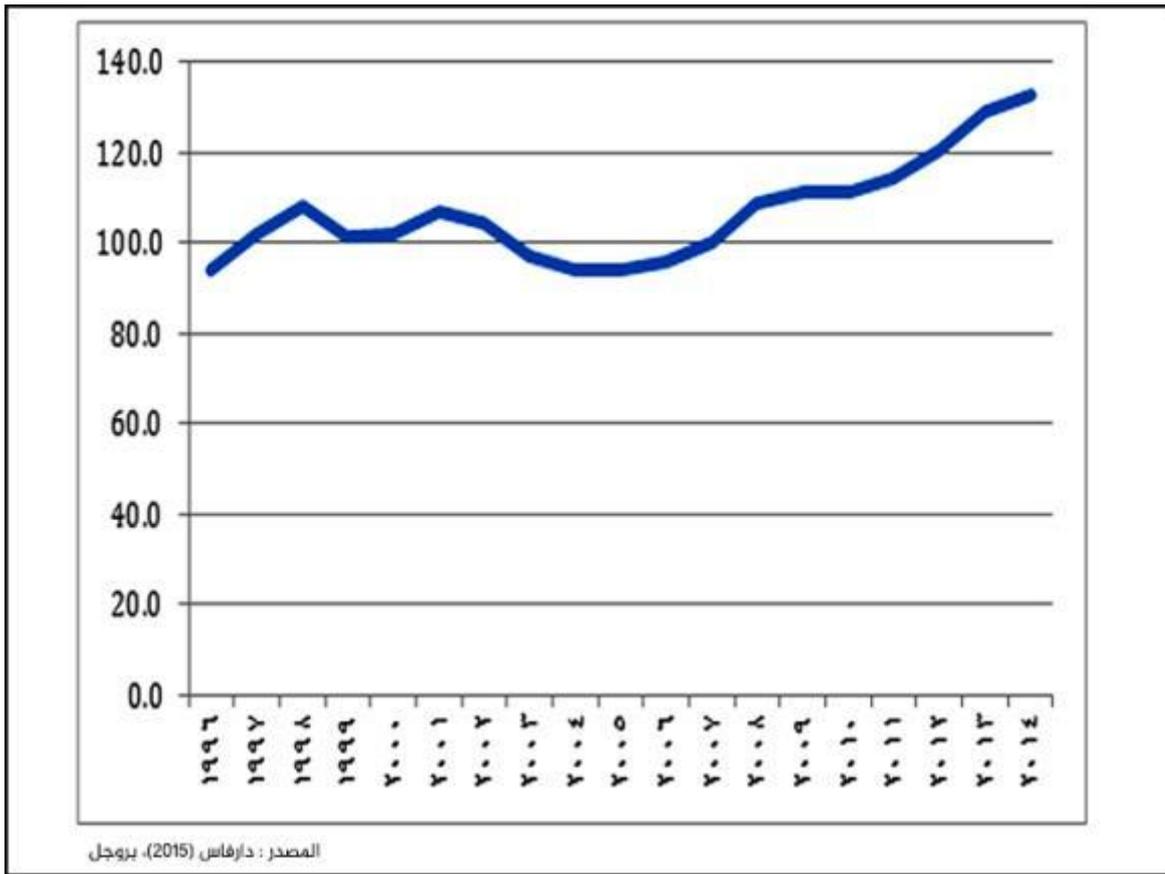
إن الكثير من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تحت الصين على تحرير عملتها الذي سيضمن لها منافسة لصادراتها دون تشويه ، الذي يمكن أن ينتج عن عملة مقومة أقل من قيمتها الحقيقية. وإن تحرير اليوان و جعله يتحدد وفقا لقوى العرض و الطلب سيجتنب عنه إرتفاع قيمة اليوان ما يؤدي إلى العديد من الآثار الإيجابية أو السلبية على الإقتصاد الصيني .

الآن تواجه الصين خطر نفس تسلسل الأحداث التي حدثت بين اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين، حيث كانت اليابان أيضا موضع إنتقاد من قبل الولايات المتحدة بزعم أنها "تاجر غير عادل" بسبب صادراتها التي إرتفعت بصورة كبيرة في قطاع التصنيع، حتى إن

واشنطن أصدرت تهديدا صارما واضحا بتقييد الواردات اليابانية، ونجحت في دفع طوكيو إلى تقدير سعر الين بما يتجاوز قيمته الحقيقية، الأمر الذي ساعد في دفع النمو الياباني إلى التوقف تماما. فقد دفعت صادرات الصين المزدهرة في منتصف العقد الأول من القرن الحالي المسؤولين في الولايات المتحدة إلى التهديد بالانتقام تجاريا ما لم تتخذ السلطات الصينية الخطوات اللازمة لتقييد الصادرات ودفع قيمة اليوان للإرتفاع، والتحول إلى "النمو القائم على الإستهلاك". وهي نفس الرسالة التي وجهت إلى اليابان سابقا. وقد إشتد إصرار الولايات المتحدة على رفع قيمة اليوان بعد إندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008<sup>1</sup>.

و الشكل الموالي يعبر عن سعر الصرف الحقيقي لليوان منذ أن أصبح اليوان قابلا للتحويل في الحساب الجاري (عام 1996) حتى 2014

الشكل رقم (04 - 05): سعر صرف اليوان الحقيقي 2014



المصدر: الإقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأمريكية ، متاح على: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، تاريخ التصفح: 28/11/2016، على

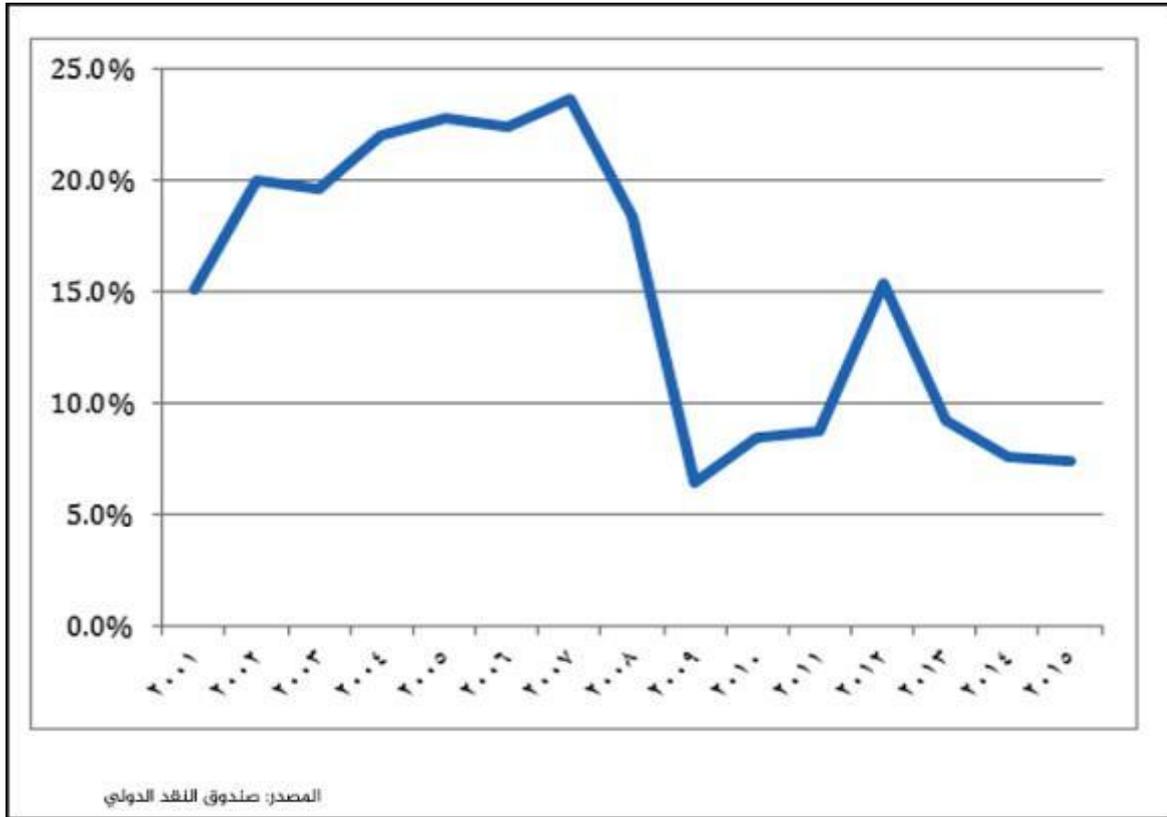
الساعة:24: 13 .

<sup>1</sup>الإقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأمريكية ، متاح على: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، تاريخ التصفح: 28/11/2016، على الساعة:24: 13 .

ما يمكن ملاحظته هو أنه قد بدأت قيمة العملة تسجل إرتفاعا حادا عام 2007. وكما كانت حال اليابان، تسبب إرتفاع القيمة في إشعال شرارة تدفقات رأس المال المزعزعة للإستقرار إلى الصين على إفتراض أن اليوان شأنه كشأن الين قبله، لن يتجه إلا إلى الصعود. و هذا ما أثر على الصادرات الصينية كنتيجة متوقعة ، وكما حدث في اليابان، كان إرتفاع قيمة العملة مصحوبا بفقاعة مالية. ولكن كما هو موضح في الشكل رقم (06-04) أدناه، فإن إرتفاع القيمة الحقيقي أدى إلى إنهيار سريع في نمو الصادرات السنوي في الصين (على مدى ثلاث سنوات)، من أكثر من 15% إلى أقل من 10%، والآن إلى الركود المالي أيضا<sup>1</sup>.

شكل رقم (06-04): إنعكاس رفع قيمة اليوان الحقيقية على النمو السنوي للصادرات الصينية

2015



المصدر: الإقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأمريكية ، متاح على: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، تاريخ التصفح: 28/11/2016، على

الساعة:24: 13 .

<sup>1</sup>الإقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأمريكية ، متاح على: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، تاريخ التصفح: 28/11/2016، على الساعة:24: 13 .

و ما يمكن ملاحظته في الفترة من 2007 إلى 2014، إرتفاع اليوان بنسبة 32% من حيث القيمة الحقيقية المرجحة للتداول. وبحلول ماي 2015 (أحدث شهر للمؤشر المعني)، بلغ إجمالي إرتفاع قيمته نحو 40%، وقد عكس هذا جزئياً إرتفاع القيمة الإسمية في مقابل الدولار، فضلا عن إرتفاع القيمة الفعلية في مقابل اليورو والين الياباني والوون الكوري وعملات أخرى، مع إرتفاع قيمة الدولار في مقابلها جميعها. وتظل قيمة اليوان مبالغا في تقديرها رغم إنخفاض القيمة الإسمية المتواضعة بنسبة 3% في أوت 2014 مقابل الدولار القوي.

ولا بد من مقارنة إرتفاع القيمة الحقيقية لليوان بالتحركات الأخيرة للين والوون، فإعتبارا من ماي 2015 إرتفعت قيمة الين الحقيقية بنحو 7% منذ جانفي 2007، والوون بنحو 3%، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تقاوم ضغوط التكلفة على صادرات الصين نسبة إلى منافسيها في آسيا. ويبدو خفض قيمة اليوان إلى مستويات أدنى ضروريا إذا كان للصين أن تتجح في تعزيز نموها الإقتصادي الضعيف، وتتجنب "فخ اليابان" في الأمد البعيد. ومن الأهمية يمكن أن نلاحظ أن قدرا كبيرا من صادرات الصين المتزايدة سيجد طريقه ليس إلى الولايات المتحدة وأوروبا، بل إلى إفريقيا وآسيا، وخاصة في هيئة معدات البنية الأساسية وغير ذلك من الآلات. ورغم هذا فإن الضغوط السياسية التي تفرضها الولايات المتحدة وأوروبا، والتي تجلت في الإتهامات بالتلاعب بالعملة والممارسات التجارية غير العادلة، فضلا عن أفكار مضللة في الصين عن هيئة اليوان ربما تدفع الصين إلى مقاومة أي تصحيح حقيقي لسعر الصرف. بعد شهر من إنخفاض قيمة اليوان بنسبة 3%، من عام 2014 علق الرئيس الصيني تشي جين بينغ قائلا "نظرا للظروف الإقتصادية والمالية الحالية في الداخل والخارج، فلا يوجد أساس لخفض القيمة المستدام لليوان". وفي الأسابيع الأخيرة بعد ذلك، كان بنك الشعب الصيني يدافع عن تقدير قيمة العملة من خلال مبيعات النقد الأجنبي. وفي وقت سابق من عام 2015، عبرت مجلة ذي إيكونومست عن التفكير الغربي التقليدي، فقالت "لا يسمح لقيمة اليوان بالإنخفاض للأسباب التالية :<sup>1</sup>

- 1- خفض القيمة ربما يستفز حرب عملة في آسيا، والشركات الصينية غارقة في الديون المقومة بالدولار.
- 2- خفض القيمة ربما يؤدي إلى تجدد الإتهامات من قبل الولايات المتحدة بالتلاعب بالعملة.
- 3- قد يؤدي أيضا إلى عكس إتجاه التقدم الذي حققته الصين في تحويل اليوان إلى عملة إحتياطية دولية.

<sup>1</sup>المرجع السابق.

الواقع أن هذا التفكير المضلل هو على وجه التحديد ما أدى إلى جيل من تباطؤ النمو بلا داع في اليابان، وقد يحدث مرة أخرى في الصين.

### الفرع الثالث : العوامل المساعدة التي تدفع باليوان كعملة دولية و التحديات التي يواجهها

شجعت الأزمات المتتالية التي تلاحق الإقتصاد الأمريكي، السلطات الصينية لبذل جهود إضافية نحو تعزيز تداول عملتها للمنافسة ضمن سلة عملات الإحتياط الدولية، وذلك عبر برنامج تدريجي بدأ منذ عام 1978، مع إعلان الحكومة الصينية تبني سياسة التحرير والإفتاح الإقتصادي.

### أولاً: العوامل المساعدة للدفع باليوان عملة دولية

هناك ثمة عوامل موضوعية تدفع باليوان الصيني في إتجاه التحول إلى عملة دولية خلال السنوات القليلة المقبلة يتمثل أهمها في:

**1-تصاعد وزن الإقتصاد الصيني و تراكم إحتياطات النقد الأجنبي:** بالرغم من حالة الركود التي يعانيها الإقتصاد العالمي، شهد الإقتصاد الصيني نموا كبيرا، وطبقا لمؤشر عولمة العملات الذي تصدره جامعة الشعب الصينية، فقد شهد اليوان نموا سريعا مقارنة بغيره من العملات الرئيسية الأخرى، إذ بلغ معدل نمو عولمة اليوان نحو 10%، وذلك خلال عام 2012، بينما بلغ مؤشر عولمة الدولار الأمريكي خلال عام 2011 نحو 52 %، الأمر الذي يرجع لزيادة إستخدام اليوان الصيني في التجارة الدولية من جهة، وإستخدامه في تسوية الصفقات المالية العالمية من جهة أخرى.وفي السياق ذاته، تتمثل العوامل الموضوعية ليكون اليوان عملة دولية في السنوات القليلة القادمة من خلال تصاعد وزن الإقتصاد الصيني، إذ يمثل حوالى 11% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتعد الصين صاحبة أكبر فائض عالميا الذي يبلغ حوالى 350 مليار دولار، أي ما يشكل نسبة 9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006 ما يجعل من هذه العوامل حافزا للطلب العالمي المتزايد على اليوان الصيني. هذا من جهة و من جهة أخرى فقد إستطاعت الحكومة الصينية مراكمة إحتياطات كبيرة من النقد الأجنبي وصلت قيمتها إلى ما يعادل 3.2 تريليون دولار من العملة الصعبة، منها 70% من الدولار الأمريكي هذا إلى جانب النمو المتواصل في رفع معدل هذا الإحتياطي بالتوازي مع السعي نحو تنويعه، وهي السياسة نفسها التي إتبعها عدد من الدول منذ بداية الأزمة المالية العالمية، كمؤشر على تراجع الثقة بالدولار الأمريكي، وبما يساعد على التخفيف من وطأة الأزمات حال إنهيار قيمة الدولار، وعلى هذا النحو، سعت الحكومات الصينية المتعاقبة إلى توسيع المخزون من

الذهب، والتخلي التدريجي عن الدولار كمكون رئيسي للإحتياطي من النقد الأجنبي، بحيث بلغت الزيادة في كميات الذهب التي إشتراها البنك المركزي الصيني ما نسبته حوالي 640%<sup>1</sup>.

**2-التحرير التدريجي لقيمة اليوان و زيادة المعروض النقدي من اليوان:** أعلنت الحكومة الصينية خلال عام 2005 عن تطبيقها لنظام تحرير سعر الصرف بشكل تدريجي والتخلي عن سياسة الربط الكامل لسعر صرف اليوان بالدولار الأمريكي والإعتماد بدلا من ذلك على ربط اليوان بسلة من العملات المتغيرة، على أن يكون الذهب المكون الرئيسي لها، ويقضي هذا النظام الجديد بالإبقاء على سعر صرف اليوان عند مستويات معقولة، وذلك عند سعر 6.789 يوان لكل دولار، وقد نتج عن هذا القرار تحسن في القوة الشرائية للعملة الصينية، ومن المتوقع أن يؤدي تحرير قيمة اليوان إلى زيادة إقبال الإستثمار الأجنبي، سواء المباشر أو غير المباشر، وذلك للإستفادة من إرتفاع قيمة اليوان، ويزداد مع إتساع قبوله وإستخدامه على المستوى العالمي. كما صاحب التحرير الجزئي لسعر صرف اليوان زيادة كبيرة في الطلب على العملة لأغراض التجارة والإستثمار، والمعاملات المالية، كون الصين أكبر دولة تجارية في العالم، الأمر الذي قابله توسع مواز في الإئتمان المصرفي، وهو ما كان مطلوبا أيضا لتمويل التوسع في الإستثمارات الحكومية، حيث تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث إجمالي المعروض النقدي الذي يبلغ حوالي 97.4 تريليون يوان، أي ما نسبته 188% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك إعتبارا من نهاية عام 2012، وعليه يرى البعض أن زيادة إستثمارات الصين المباشرة وقروضها في الخارج تساعد على إستقرار مكانة الصين في التجارة العالمية، كما توسع نطاق إستخدام اليوان الصيني في العالم<sup>2</sup>.

#### ثانيا: التحديات التي يواجهها اليوان ليصبح عملة دولية

رغم تنوع وقوة العوامل الدافعة لصعود اليوان كعملة تداول دولية، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تحد من قدرته على تحقيق ذلك في الأجل القصير على الأقل، والتي يتمثل أهمها في:

**1- عدم تطور أسواق المال الصينية و تمركز الإقتصاد حول التصدير:** رغم كبر حجم الإقتصاد الصيني إلا أن أسواق المال في هذا الإقتصاد لم تصل إلى درجة نضج مثيلاتها في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث تعاني الأسواق المالية في الصين من ضعف أعداد المتعاملين من المشتريين والبائعين، خاصة ما يتعلق

<sup>1</sup>خالد فلحوط، العلاق الصيني و تداعيات صفقات النفط بالعملة المحلية، متاح على: [www.tishreen.news.sy.com](http://www.tishreen.news.sy.com) ، تاريخ التصفح:

13/02/2018، على الساعة: 26:12.

<sup>2</sup>المرجع السابق.

بالسندات الحكومية، وبالتالي محدودية معدل التداول في هذه الأسواق بالإضافة إلى تقلب أسعار الأسهم في هذه الأسواق الصاعدة، بما يقلل من جاذبية هذه الأسواق للاستثمار، ومن ثم يقلل من حجم الطلب الكامن على اليوان الصيني لأغراض الاستثمار، وبما يعرقل حركة رؤوس الأموال من وإلى الإقتصاد الصيني. وبالرغم ازدهار التبادل التجاري في الصين الذي كان السبب الرئيسي في زيادة مستويات الطلب على اليوان الصيني من مختلف مناطق العالم، كون الصين أكبر دولة تجارية، إلا أن تركيز الإقتصاد على جانب التصدير يعتبر أحد العوائق الأساسية أمام قدرة الحكومة على تحرير سعر صرف عملتها المحلية، والذي قد يؤدي إلى رفع قيمة اليوان المقوم حالياً بأقل من قيمته الفعلية، ومن ثم رفع أسعار الصادرات الصينية، بما يفقدها أحد أهم مميزات التنافسية في مواجهة صادرات الدول الأخرى، مع إنخفاض القوة الشرائية للعملات الأخرى في مقابل اليوان<sup>1</sup>.

كما أن اعتماد الصين على هذا القطاع جعلها أكثر عرضة للتأثر بالأزمات الدولية، فمع حالة الركود التي تعرض لها الإقتصاد العالمي إثر الأزمة المالية، شهد قطاع التصدير الصيني تراجعاً في معدلات الطلب بما أثر على وضع الإقتصاد الكلي، وهو ما دفع الحكومة إلى إستبدال هذا النموذج بالتوجه نحو تشجيع الإستهلاك المحلي، بإقرار حزمة من الإجراءات التنشيطية ركزت على دعم البنية التحتية، وتحفيز الإستهلاك الخاص، بالإضافة إلى تخفيض سعر الفائدة لزيادة معدلات الإستثمار المحلية. عبر عن ذلك الإقتصادي بول كروجمان الحائز على جائزة نوبل في مقابلة مع نيويورك تايمز في جويلية 2013 قائلاً: "الإشارات الآن واضحة: الصين في ورطة جوهرية كبيرة. فطريقة العمل التجاري بأسرها في البلاد والنظام الاقتصادي الذي أشرف على ثلاثة عقود من النمو المدهش، وصل نهايته. يمكنك القول بأن النموذج الصيني أوشك أن يضرب حائطه العظيم.

**2- تشوهات نمو الإقتصاد الصيني:** أدت الإنكماشات السابقة في معدلات الصادرات الصينية إلى التأثير السلبي على الإقتصاد، بحيث شهد تراجعاً في معدلات النمو الحقيقي بلغ أقصى معدل له خلال عام 2013 ليصل إلى معدل نمو 8%، في مقابل معدل نسبته 14.2% خلال عام 2007، وإضافة إلى هذا التباطؤ في معدلات النمو، يعاني الإقتصاد الصيني من تشوهات واضحة في هيكل توليد ذلك النمو، بالتركيز على المناطق الإقتصادية الحرة، التي يوجد أغلبها على الساحل الشرقي للصين، دون محاولة تنمية باقي المناطق

<sup>1</sup> هل يهدد اليوان عرش الدولار، متاح على: [www.ncro.sy.com](http://www.ncro.sy.com)، تاريخ التصفح: 2016/11/24، على الساعة: 20:39.

الداخلية المعتمدة بشكل رئيسي على الزراعة، الأمر الذي ستنبعه بالضرورة تشوهات في هيكل توزيع الثروة في الصين، فبحسب دراسة عالمية لتوزيع الثروة أجرتها مجموعة بوسطن الإستشارية عام 2008 فإن أقل من نصف في المائة فقط من سكان الصين آنذاك كانوا يسيطرون على نحو 70% من ثروة الصين<sup>1</sup>.

#### الفرع الخامس : التداعيات لصعود اليوان على الإقتصاد العالمي و الأمريكي:

ويشكل الصعود المتنامي للعملة الصينية عامل ضغط واضح على قيم تداول عملات النقد الرئيسية في العالم، حيث يشجع إنتشار تداول العملة الصينية عالميا على تزايد معدلات الإستثمار في شراء الأصول المقومة باليوان للإستفادة من الزيادة المطردة في قيمته، وبما يؤدي إلى تراجع مواز في الإستثمارات المقومة بباقي العملات الرئيسية الأخرى. وقد شهدت عملية تدويل اليوان تسارعا خلال الفترة الماضية، إذ تشير بيانات بنك الشعب الصيني إلى أن القيمة الإجمالية لأعمال تسوية التجارة العابرة للحدود قد بلغت 2.08 تريليون يوان خلال عام 2011، فيما إستحوذت هونج كونج على ما نسبته 80% من هذه القيمة، كما بدأت بعض البنوك المركزية في الدول النامية، مثل: شيلي، ونيجيريا، وتايلاند، بإستخدام اليوان في حوافظها للإحتياطي الأجنبي، كوسيلة لتقليل الإعتدال على الدولار في ظل ما يشهده من عدم إستقرار. ووفقا لبنك التسويات الدولية، فقد دخل اليوان قائمة أعلى العملات العشر الأكثر تبادلا في العالم بعد أن كان يحتل المرتبة 35 عام 2004<sup>2</sup>.

و تتمثل تداعيات هذا الصعود في إضافة المزيد من الضغوط النزولية على قيمة الدولار الأمريكي وبما يعمل على زيادة معدلات التضخم في الولايات المتحدة نتيجة إرتفاع أسعار الواردات، كما يؤثر بالسلب على بيئة الإستثمار الأجنبي، ويؤدي في النهاية إلى إرتفاع معدلات الفائدة، وتهديد النمو في الإقتصاد الأمريكي من خلال خفض أسعار الأسهم والسندات الأمريكية، وبما يدخل الإقتصاد الأمريكي في دائرة مفرغة من الأزمات. في الوقت نفسه يؤثر هذا الصعود على باقي دول العالم، حيث إن إنخفاض قيمة الدولار من شأنه أن يؤثر سلبا على إحتياطات هذه الدول من نقد أجنبي بالدولار، فضلا عن تراجع قيمة السلع المصدرة للولايات المتحدة، بما يستدعي زيادة في أسعار تلك السلع من أجل الإبقاء على القوة الشرائية للصادرات، وبما قد يؤدي إلى إحداث تضخم في تلك الدول. وفي إطار بعض المحاولات من جانب بعض

<sup>1</sup>خالد فلحوط، العلاق الصيني و تداعيات صفقات النفط بالعملة المحلية، متاح على: [www.tishreen.news.sy.com](http://www.tishreen.news.sy.com) ، تاريخ التصفح:

13/02/2018، على الساعة: 26: 12.

<sup>2</sup>هل يهدد اليوان عرش الدولار، متاح على: [www.ncro.sy.com](http://www.ncro.sy.com) ، تاريخ التصفح: 2016/11/24، على الساعة: 20:39.

الدول الآسيوية للإبقاء على مستويات صادراتها إلى الولايات المتحدة، سعت نحو التخلي التدريجي عن المكون الدولار كعملة احتياطي نقدي. و تشهد الصين ضغوطا متزايدة من قبل الولايات المتحدة من أجل رفع قيمة عملتها، في إطار سعي الولايات المتحدة نحو تقليص عجز ميزانها التجاري، حيث إن الإبقاء على قيمة اليوان منخفضة من شأنه أن يؤدي إلى إختلال في ميزان المبادلات بين البلدين لصالح الصين. والجدير بالذكر أن فائض الميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين بلغ نحو 270 مليار دولار خلال عام 2010 لصالح الصين. من ناحيتها، ترفض الحكومة الصينية الإستجابة لتلك الضغوط، مؤكدة أن رفع قيمة اليوان لن يؤدي إلى حل الأزمة التي يعاني منها الميزان التجاري الأمريكي. وللتدليل على ذلك تشير الحكومة الصينية إلى أن إرتفاع قيمة اليوان خلال الفترة من عام 2005 إلى عام 2008 بنسبة 21%، لم يوقف أو يقلل من عجز الميزان التجاري بين البلدين. كما أن الإبقاء على سعر صرف العملة الصينية عند مستواها المنخفض مقارنة بالعملة الأمريكية، من شأنه إعطاء فرصة للحكومة من أجل إعادة هيكلة الإقتصاد الصيني، وتحقيق إستقرار الإقتصاد العالمي. ودفع هذا الموقف الولايات المتحدة إلى محاولة تدويل القضية من خلال حشد المزيد من الضغوط الدولية، وهو ما ظهر في كلمة الرئيس باراك أوباما في مجموعة العشرين في عام 2010، عندما أكد على ضرورة ترك أسعار الصرف لآليات السوق من أجل تعزيز التوازن الإقتصادي العالمي.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: : دراسة قياسية و تحليلية لأثر تقلبات سعر صرف اليوان مقابل الدولار على إتجاه الميزان التجاري الصيني

لعل أهم دور أصبح يلعبه الإقتصاد هو النفاذ إلى البيئة الإقتصادية من أجل فهم تغيراتها و ضبط إتجاهاتها و لعل السبيل في ذلك الأساليب المختلفة المستخدمة ضمن الإقتصاد القياسي ، والذي يمكن من خلاله للباحث التوصل إلى نظريات جديدة أو تعديل النظريات القائمة. فمن خلال هذا المطلب و من أجل بناء نموذج قياسي قما بالإعتماد على أسلوب الإنحدار الخطي البسيط من أجل إختبار وجود العلاقة السببية القائمة بين التغير في قيمة العملة الصينية مقابل العملة الأمريكية أي اليوان/الدولار و رصد الميزان التجاري الصيني الأمريكي مع الصين و تتكون السلسلة من 17 مشاهدة و ذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 إلى غاية 2016 و ذلك من أجل معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الصيني الأمريكي مع الصين بالتغيرات

<sup>1</sup>المرجع السابق.

التي تحدث على مستوى سعر صرف اليوان مقابل الدولار ، من خلال بناء نموذج قياسي يضم المتغيرات محل الدراسة ، ( حيث يعد سعر الصرف متغير مستقل ، و رصيد الميزان التجاري يعد متغير تابع ) و الجدول أدناه يوضح السلسلة محل الدراسة، و ذلك من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في التقدير من خلال برنامج Eviews student version lite 9.5. و لهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع .

جدول رقم (04-20): تطور تغير سعر صرف اليوان مقابل الدولار و الميزان التجاري

البيني(2000-2016)

السنة	تغير اليوان مقابل الدولار (متوسط سعر الصرف السنوي)	الميزان التجاري البيني (بالمليار دولار)
2000	8.28	83.833.0-
2001	8.28	83.096.1-
2002	8.28	103.064.9-
2003	8.28	124.068.2-
2004	8.28	162.254.3-
2005	8.19	202.278.1-
2006	7.97	234.101.3-
2007	7.61	258.506.0-
2008	6.95	268.039.8-
2009	6.83	226.877.2-
2010	6.77	273.041.6-
2011	6.46	295.249.7-
2012	6.31	315.102.5-
2013	6.20	318.683.8-

344.863.2-	6.14	2014
367.172.9-	6.23	2015
257.671.8-	6.64	2016

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

-www.census.gov/foreign-trade/balance ،Vue :05/12/2016 ،à : 11 :29.

- Bulletin économique chine, Revu n°1 Mai 2008 , p p 23-24.

### الفرع الأول: إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

قبل التعرض لدراسة أي نموذج قياسي ، أو أي علاقة في المدى القصير أو في المدى الطويل فإنه من الضروري دراسة مدى إستقرارية المتغيرات محل الدراسة ، ذلك أن إدخال السلاسل الزمنية مباشرة في النموذج قد يترتب عنه ظهور نتائج مضللة ، لذا يعد الإستقرار شرطاً أساسياً في دراسة و تحليل السلاسل الزمنية كل على حدا، ففي حالة غياب صفة الإستقرارية فإن الإنحدار الذي نحصل عليه يكون زائفاً بالرغم من النسبة المرتفعة لمعامل التحديد و تحقق معنوية المعلمات المقدرة .

ولعل أهم الإختبارات المستعملة للكشف عن الإستقرارية نجد التحليل البياني و العرض البياني لدالة الإرتباط الذاتي اللذان يعطيان صورة أولية عن طبيعة السلسلة، كما نجد إختبار جذر الوحدة الذي يكشف عن إستقرارية السلسلة من عدمه، و كذا نوعية السلسلة بإستخدام مجموعة من الإختبارات أهمها إختبار ديكي فولر و ديكي فولر الموسع.

### أولاً: دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية المتعلقة بالميزان التجاري البيئي

يتم الإعتماد على إختبار جذر الوحدة لمعرفة ما إذا كانت السلسلة مستقرة أم لا، ولتحديد درجة التكامل وذلك بإستخدام إختبار ديكي فولر وإنطلاقاً من برنامج Eviews student version 9.5، ويبين الجدول الموالي نتائج إختبار جذر الوحدة كالتالي:

### الجدول رقم (04 - 21): نتائج إختبار ADF للسلاسل BC، DBC

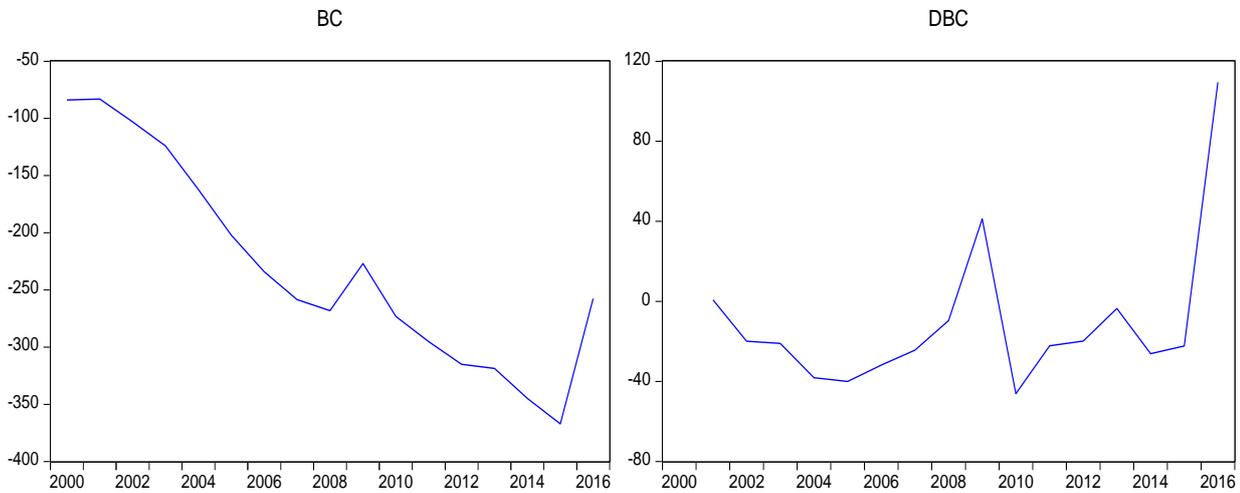
الفرق الأول			المستوى الأصلي			
النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	
-2.07	-2.18	-4.86	-0.46	-1.68	-0.8	BC
-1.96	-3.08	-4.008	-1.96	-3.06	-3.73	t-statistic

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews student version 9.5

إنطلاقاً من الجدول رقم (04-22) نجد أن قيمة  $t$  ستودنت لمركبة الإتجاه العام أصغر من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$  أي احتمال مركبة الإتجاه العام  $0,65 < 0,05$ ، وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود مركبة الإتجاه العام. وفيما يخص إختبار وجود الثابت فإننا نجد أن قيمة  $t$  ستودنت أقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$  وعليه نقبل فرضية عدم ونرفض وجود الثابت. وبالنسبة للجذر الأحادي فإن  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية مما يعني بأن السلسلة غير مستقرة.

بالنسبة للسلسلة DBC فإن احتمال مركبة الإتجاه العام  $0,58 < 0,05$  ومن ثم نقبل فرضية عدم وجود مركبة الإتجاه العام، ونفس الشيء بالنسبة لإختبار وجود الثابت، أما بالنسبة للجذر الأحادي فنجد أن قيمة  $t$  المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية  $t_{cal} < t_{tab}$  مما يعني أن السلسلة DBC مستقرة. وهو ما يوضحه الشكل الموالي (04-07):

الشكل رقم (04-07): التمثيل البياني للسلاسل BC، DBC



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews student version 9.5

ثانياً: دراسة إستقرارية السلسلة الزمنية المتعلقة بسعر الصرف لليوان مقابل الدولار  
توضح نتائج إختبار ديكي فولر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04-22): نتائج إختبار ADF للسلاسل TCH ،DTCH ،DDTCH

الفرق الثاني			الفرق الأول			المستوى الأصلي			
النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	النموذج 1	النموذج 2	النموذج 3	
3,61-	3,53-	3,01-	1,33-	1,23-	1,15-	1,91-	0,88-	0,61-	tch
1,96-	3,09-	4,1-	1,96	3,08-	3,75-	1,96-	3,06-	3,73-	t- statisti c

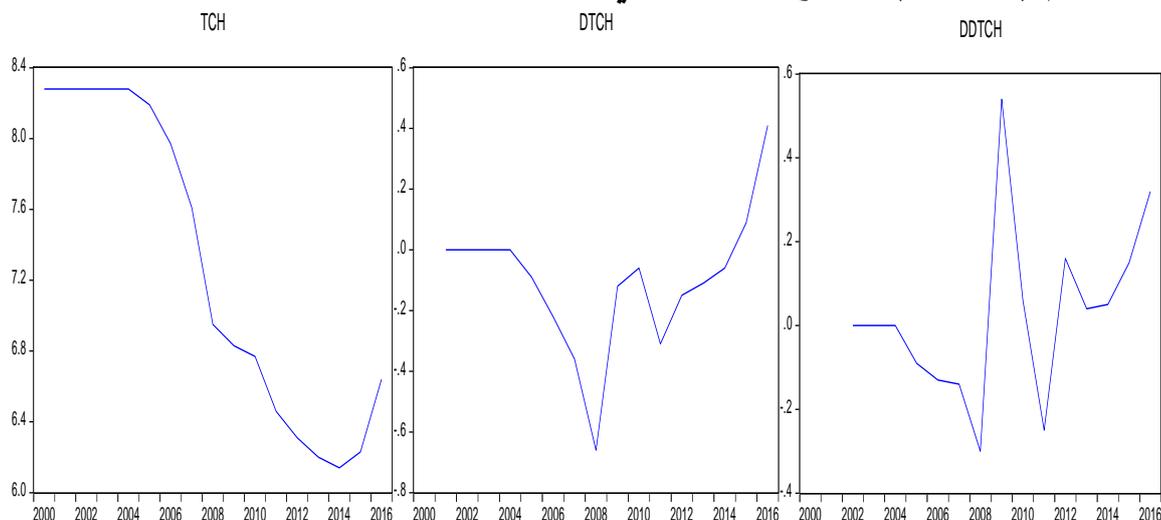
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews student version 9.5

من خلال الجدول (04-22) نجد أن قيمة t ستودنت لمركبة الإتجاه العام أصغر من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$  أي إحتمال مركبة الإتجاه العام  $0,7 < 0,05$ ، وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود مركبة الإتجاه العام. وفيما يخص إختبار وجود الثابت فإننا نجد أن قيمة t ستودنت أقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$  وعليه نقبل فرضية عدم ونرفض وجود الثابت. وبالنسبة للجذر الأحادي فإن t المحسوبة أكبر من t الجدولية مما يعني بأن السلسلة غير مستقرة.

بالنسبة للسلسلة DTCH فإن إحتمال مركبة الإتجاه العام  $0,2 < 0,05$  ومن ثم نقبل فرضية عدم وجود مركبة الإتجاه العام، ونفس الشيء بالنسبة لإختبار وجود الثابت، أما بالنسبة للجذر الأحادي فنجد أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية مما يعني أن السلسلة DTCH غير مستقرة.

بالنسبة للسلسلة DDTCH نجد أن قيمة t ستودنت لمركبة الإتجاه العام أقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، أي إحتمال مركبة الإتجاه العام  $0,2 < 0,05$  وبالتالي نرفض وجود مركبة الإتجاه العام. وفيما يخص إختبار وجود الثابت فإن قيمة t ستودنت لهذا الأخير أقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$  مما يعني عدم وجود الثابت، وبالنسبة للجذر الأحادي فمقارنة t المحسوبة بالجدولية عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$  نجد أن  $t_{cal} < t_{tab}$  مما يشير إلى أن السلسلة DDTCH مستقرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (04 - 08): يوضح التمثيل البياني للسلاسل TCH، DTCH، DDTCH



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج Eviews student version 9.5

الفرع الثاني: تقدير نموذج الإنحدار الخطي البسيط بواسطة المربعات الصغرى

سنقوم من خلال هذا الفرع بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة ، بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية و التي تعد الأفضل من وجهة نظر المعايير الإقتصادية و الإحصائية و القياسية كونها تستند على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن و ذلك عند مستوى المعنوية و المقدر ب: 5% . وإعتمادا على برنامج Eviews student version 9.5 و بإستخدام طريقة المربعات الصغرى

OLS كانت نتائج التقدير موضحة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(04-23): نتائج تقدير أثر سعر صرف اليوان مقابل الدولار على الميزان التجاري البياني خلال

الفترة(2000 - 2016)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-14.68525	8.414430	-1.745246	0.1045
DDTC	111.4725	40.51835	2.751162	0.0165
R-squared	0.367978	Mean dependent var	-11.63833	
Adjusted R-squared	0.319361	S.D. dependent var	39.15769	
S.E. of regression	32.30543	Akaike info criterion	9.911914	
Sum squared resid	13567.33	Schwarz criterion	10.00632	
Log likelihood	-72.33935	Hannan-Quinn criter.	9.910908	
F-statistic	7.568893	Durbin-Watson stat	1.782850	
Prob(F-statistic)	0.016501			

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن النموذج يدل على وجود علاقة طردية بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار و الميزان التجاري البيني حيث يأخذ النموذج الصيغة الخطية التي يمكن صياغتها على الشكل الموالي:

$$DBC = -14.685 + 111.472*DDTC$$

#### أولاً: التحليل الإحصائي:

يتضح من نتائج التقدير أن معالم النموذج المقدره معنوية إحصائيا ، مما يدل على جوهرية العلاقة بين رصيد الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين و سعر صرف اليوان الصيني مقابل الدولار الأمريكي و ذلك من خلال المقاييس التالية:

$$R^2 = 0.3679 \text{ -1 معامل التحديد:}$$

مما يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا، و قد تم قياس قوة تفسير العلاقة بين سعر صرف اليوان مقابل الدولار و رصيد الميزان التجاري البيني بواسطة معامل التحديد بنسبة تقدر بـ: 36.79% أما النسبة الباقية 63.21% فيتم تفسيرها بعوامل أخرى لم تذكر في النموذج المقترح كالعوامل الإجتماعية و السياسية و العوامل الإقتصادية العالمية كالتغير في النمو الإقتصادي العالمي عامة و التجارة العالمية خاصة .

$$F = 0.01 \text{ -2 إحتمال معامل فيشر}$$

يتضح أن قيمة إحتمال إحصائية فيشر تقدر بـ 0.01 وهي أقل من درجة المعنوية 0.05 مما يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا و له معنوية إحصائية ، أي أن المتغير المستقل ( سعر صرف اليوان مقابل الدولار) يؤثر على الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين .

#### ثانيا: التحليل الإقتصادي

من خلال النموذج المقدر المتحصل عليه ، فإن القيمة  $111.4 > 0$  إذن فالمعلمة تشير إلى وجود علاقة طردية بين التغيرات في سعر صرف اليوان مقابل الدولار و رصيد الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين بحيث تؤدي زيادة سعر الصرف لليوان مقابل الدولار بوحدة واحدة إلى زيادة رصيد الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين لصالح الصين بـ: 111.4 مليار دولار أي أثر إيجابي (علاقة موجبة) حيث أن العجز المسجل في الميزان التجاري البيني لصالح الصين .

و هذا ما يتوافق مع الوضع الإقتصادي الحالي، إذ تمثل الصين حاليا (2017) ما يقرب من 70% من العجز التجاري الأمريكي.<sup>1</sup> بحيث إذا تتبعنا قيمة سعر صرف اليوان مقابل الدولار نجدها ثابتة من سنة 2000 (تقدر بـ: 8.28) إلى غاية 2004 لكن بالرغم من ذلك نجد أن رصيد الميزان التجاري الصيني الأمريكي بقي يسجل عجزا مستمرا و متزايدا لصالح الصين ، و مع بداية 2005 بدأت قيمة سعر صرف اليوان مقابل الدولار بالإنخفاض المستمر حيث تعتبر هذه السنة أي 2005 سنة إنهاء ربط اليوان بالدولار لتتحول إلى الربط بسلة من العملات لتسمح للعملة المحلية بالارتفاع بنسبة تقدر بـ: 2.1% ، إلى غاية 2010 حيث بدأ بالإنخفاض المتزايد بوتيرة أسرع عما كانت عليه قبل 2010 حيث تعد هذه السنة هي الإنطلاقة الفعلية لحرب العملات الدولية بين الصين و الولايات المتحدة حيث سجل رصيد الميزان التجاري الصيني عجزا لصالح الصين بقيمة تقدر بـ: 273.04 مليار دولار من نفس السنة.

كما نجد أنه مع نهاية سنة 2012 و بداية 2013 قد شهد الإختلال في الميزان التجاري الصيني بعضا من التحسن و ذلك راجع لدراسة قام بها إقتصاديون في مجلس الإحتياطي الفيدرالي في دالاس توضح أن استخدام منهج القيمة المضافة لقياس التجارة الثنائية هو من ساعد على خفض إختلال التوازن التجاري بين الولايات المتحدة والصين بنسبة 33%.<sup>2</sup> حيث كان سنة 2012 (315.10 مليار دولار) و في 2013 لم يرتفع إلا بنسبة طفيفة قدرت بـ: (318.6 مليار دولار). وفي الوقت نفسه فإن العجز التجاري هو الجانب المقابل للفائض الرأسمالي وهو يملأ بصورة غير مباشرة الفجوة بين المدخرات المحلية والإستثمار، كما تجدر الإشارة إلى أن الصين خلال 2013 قامت بتوسيع نطاق تداول اليوان إلى 1%<sup>3</sup> بدلا من 0.5% في أول خطوة من نوعها منذ عام 2007.

في المقابل نجد أنه لما إرتفعت قيمة اليوان مقابل الدولار عام 2015 حيث كانت تقدر بـ: 6.23 قد سجل أكبر عجز صيني إذ وصل لأعلى مستوياته وقدر بـ: 367.17 مليار دولار بسبب الركود الإقتصادي الذي أصاب الإقتصاد الصيني مما أدى إلى ضعف اليوان و هذا ما لم تسجله عام 2010 بالرغم من أن اليوان مقابل الدولار كان أقل . و هذا ما يؤدي بنا إلى الوقوف بوضع تفسير لذلك و هو بأن حرب العملات

<sup>1</sup> [www.arabic.people.com.cn](http://www.arabic.people.com.cn), Vue le :12/12/2017, à :17 :14.

<sup>2</sup> [www.youm7.com](http://www.youm7.com), Vue le :12/12/2017, à : 16 :30.

<sup>3</sup> [www.alborsanews.com](http://www.alborsanews.com) , Vue le : 20/02/2018, à : 13 :54.

أو التخفيض التنافسي لقيمة العملة التي تمارسها الصين ضد الولايات المتحدة ليست العامل الوحيد و الرئيسي للعجز المزمع الذي يعاني منه الميزان التجاري الأمريكي الذي طالما إتهمت به الولايات المتحدة الصين ، حيث أنه في حقيقة الواقع ليست الصين من تمارس حرب عملات ضد الولايات المتحدة الأمريكية بل العكس فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي من تمارس حرب عملات ضد الصين إذ أن لها يد في رفع قيمة اليوان مقابل الدولار الأمريكي إذ لطالما مارست هذه الحرب منذ عقود عن طريق إنتهاجها لسياسة الدولار الضعيف وذلك منذ ثلاثينيات القرن الماضي إذ أنه ليس بالأمر الجديد على الولايات المتحدة . إذن فعدم التوازن لم يأت نتيجة لسياسات غير عادلة ولكن هناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك كنتاج طبيعي للعولمة والتجارة الحرة.

وعلاوة على ذلك فإن العجز التجاري الأمريكي مبالغ فيه كثيرا ومنشؤه داخلي. فالولايات المتحدة نفسها لها يد في ذلك حيث تحاول الحكومة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب إقناع مواطنيها بشراء البضائع الأمريكية تحت عنوان الحملة التي أطلقها الرئيس الأمريكي منذ توليه وهي "إشتري البضائع الأمريكية"، ولكن لم تنجح هذه الحملة حتى الآن حيث أثبتت التقارير والدراسات الأخيرة أن معظم الشعب الأمريكي يلجأ للبضائع الصينية بدلا من الأمريكية لرخصتها وجودتها المناسبة لسعرها. ورصدت تقارير صينية، أنه مازالت الصادرات الصينية إلى أمريكا في زيادة مستمرة، حيث أن الصين تحصل على حصة الأسد في التصدير للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من أن الرئيس الأمريكي مازال يحاول الضغط على شعبه لشراء المنتجات الأمريكية. قد لا تحوز البضاعة الصينية على الرضى الكامل للمستهلك الأمريكي لكن يبدو أن المستهلك الأمريكي قد إتخذ قراره بالفعل بأن أكثر ما يهمه في الحقيقة هو أن يكون السعر جيدا. حيث أقرت وزارة التجارة الصينية أن التجارة مع الصين تساعد كل أسرة أمريكية على توفير 850 دولار أمريكي سنويا،<sup>1</sup> بدءا من سلع بسيطة وصولا إلى سلع أكبر وأكثر تنوعا و تعقيدا . فالأمريكيون سيجدون صعوبات كبيرة في حياتهم اليومية فيما لو عاشوا يوما بدون "صنع في الصين".

وفي الأخير يمكن القول أن الميزان التجاري الصيني لم يدرك بعد بشكل كاف الطبيعة المعقدة للتجارة الدولية اليوم حيث أن السلع غالبا ما تتحرك عبر حدود وطنية متعددة للوصول إلى سوق نهائية. وحيث أن الصين في نهاية سلسلة العرض الدولي، فإن صادراتها إلى الولايات المتحدة تتضمن قيما مستوردة منها ومن دول أخرى. فالولايات المتحدة التي تشهد قلة الإدخار والتطلع إلى النمو، إعتدت بشدة على المخزون الواسع

<sup>1</sup> [www.youm7.com](http://www.youm7.com), Vue le :12/12/2017, à : 16 :30.

للصين من الفائض في المدخرات للتعادل بين النفقات والإيرادات ". وأن حصة الصين الضخمة في سندات الخزنة الأمريكية ساعدت الولايات المتحدة على تمويل العجز القياسي في الموازنة. فنجد أن الصين تنتج أكثر وفي المقابل الولايات المتحدة تستهلك أكثر حيث تعد أكبر مستهلك عالمي مع حلول 2018. بالتالي فالتعاون العميق و المتبادل أصبح أمرا مفروضا لا مهرب منه مع كثير من الحوارات لتخفيف التوتر سوف يساعد الصين والولايات المتحدة على تجنب حرب تجارية وتمكين علاقاتهما الإقتصادية من زيادة الإسهام فى نموها وفى الإقتصاد العالمي.

## الخلاصة

لقد مرت تنمية العلاقات الأمريكية الصينية عبر مسيرة طويلة و متواصلة لبناء الثقة المتبادلة و لتسوية المشكلات فيما بين الدولتين ، ووصلت التجارة بينهما إلى أرقام ضخمة من الصعب الرجوع عنها الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من تجارة غير متكافئة مع الصين ، حيث إتسعت الفجوة بين صادراتها و وارداتها من السلع بشكل كبير لصالح الصين ، و بغض النظر عن إختلاف نماذج التنمية أو مستوى التقدم بين الولايات المتحدة و الصين و بعيدا عن أسباب وجود هذا الفرق في التجارة بين البلدين فإن ظهور هذا الفرق يعتبر أمرا طبيعيا . حيث أن وجود عملة صينية منخفضة و أيد عاملة ماهرة و رخيصة الأجر و موارد طبيعية ذات تكلفة منخفضة ، أضاف ميزة تنافسية للمنتجات الصينية و جعل العديد منها يتفوق على نظيراتها من المنتجات الأمريكية ، و بأسعار منخفضة ، و جودة عالية لا يستطيع المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية مقاومتها حيث أثرت إلى حد كبير على حياة المستهلك الأمريكي ، ووسعت نطاق خيار المستهلكين في أمريكا ، ولا سيما الفئات ذات الدخل المنخفض التي وجدت المنتجات الصينية ملاذا لها لما تتمتع به من جودة و إنخفاض في السعر ، كما ساعدت أمريكا على الحفاظ على معدلات التضخم المنخفضة.

إذ أنه لولا وجود تجارة مع الولايات المتحدة لما تمكنت الصين من أن تتمتع بهذه النسب العالية من النمو الإقتصادي ، فالشريك الأمريكي شريك قوي و مهم جدا لبقاء نسب النمو في الإقتصاد الصيني مرتفعة على هذا النحو ، لكن تبقى في نفس الوقت العلاقات التجارية الصينية الأمريكية على الدوام علاقات غير سهلة لما يشوبها من أزمات تتجدد بإستمرار ، منها إن لم نقل أهمها ما يرتبط بموضوع إعادة إصلاح أسعار الصرف و محاربة القرصنة الفكرية و الأزمات السياسية العالقة كالملف النووي لكوريا الشمالية و إيران و النزاع الصيني مع تايوان و الفلبين و الملفات الدولية الساخنة كالملف الإيراني و الملف السوري و غيرها من المواضيع الشائكة بين البلدين. بالتالي إستمرار التعاون و المشاورات هو الأساس لإعادة التوازن و تعزيز العلاقات الإقتصادية بين الصين والولايات المتحدة. ومثل هذا المنهج ضروري الآن وفي المستقبل لأكبر إقتصادين في العالم وسط بطء التعافي للإقتصاد العالمي و تنامي مشاعر مناهضة العولمة اذ يجب التركيز على السياسة الإقتصادية الكلية و التجارة و الإستثمار فضلا عن الحوكمة الإقتصادية العالمية. و من جهة على الصين توفير بيئة أعمال أكثر إنفتاحا للشركات الأجنبية إلى جانب زيادة فتح إقتصادها أمام الإستثمارات الأجنبية و خاصة الشركات الأجنبية الأمريكية فعليها أن توفر لها سوقا أكثر إنفتاحا و تنظيما.



خاتمة عامة

من خلال معطياتنا السابقة و من خلال المراقبة الجيدة للتحويلات الإقتصادية العالمية يلاحظ أن موازين القوى الإقتصادية وخارطة العالم الإقتصادية العالمية يعاد تشكيلها من جديد.

فبتحليلنا للوضع الراهن و توقع مستقبل الإقتصاد العالمي فإن الملاحظ هو بداية إندثار عصر الهيمنة و السيطرة الأمريكية على العالم بصفة عامة و سيطرة الدولار بصفة خاصة بسبب ظهور منافس قوي لا يستهان به على جميع المستويات خاصة بعد إدراج صندوق النقد الدولي العملة الصينية اليوان إلى سلة العملات في الأول من أكتوبر 2016 لينضم بذلك لكل من الدولار الأمريكي و الين الياباني و اليورو و الإسترليني و التي تتيح إستخدامه كإحتياطي نقدي بالتبعية و جعله عملة قابلة للإستخدام الحر و هذا كنتيجة مستحقة لتنامي تجارتها العالمية بإعتبارها ثاني أكبر إقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، بالتالي أصبح اليوان منافس لا يستهان به بالنسبة للدولار، فهذا القرار يصبح صندوق النقد الدولي بمقدوره تقديم القروض باليوان الصيني و الصين بمقدورها التعامل باليوان في معاملاتها التجارية بدل الدولار بالتالي سيقبل الطلب على الدولار. و هذا ما يشجع الولايات المتحدة الأمريكية على العمل جاهدة على إضعاف إقتصاديات العديد من الدول وفي مقدمتها الصين وروسيا والسعودية مستخدمة سلاح خفض أسعار البترول ضد روسيا والسعودية وأسلحة إقتصادية أخرى ضد الصين كما أن الصين ستستمر في سياسة تقييم اليوان بقيمة أقل من قيمته الحقيقية أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى وذلك لزيادة حجم الصادرات الصينية نحو أمريكا والمحافظة على الميزان التجاري لصالح الصين وهذا ما يغضب الإدارة الأمريكية ويجعلها تعمل في الخفاء لإشعال حرب العملات، هذا من جهة و من جهة أخرى ظهور حرب تجارية جديدة ولبدة لحرب العملات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين التي تتمثل في الصراع بين البترودولار و البترويون حيث تسعى الصين لتطبيق نظام البترويون من خلال إقناع العديد من البلدان النفطية التي تصدر النفط للأسواق الصينية على إتمام تلك الصفقات باليوان بدلا عن الدولار، حيث أن الخطوة الأولى نحو طريق إحلال اليوان محل الدولار على الأمد الطويل تمت بالإعتراف الدولي باليوان عملة عالمية ما أتاح الفرصة للصين التي تصدر العديد من السلع المسعرة تقليديا بالدولار إلى أن تسعرها باليوان، وهذا ما يجعل البنك المركزي الصيني غير قلق على التغير في سعر صرف الدولار إرتقاعا أو إنخفاضا ما يضيفي على قيمة الصادرات الصينية ومدخلاتها المالية المزيد من الإستقرار وسينجم عن عملية التسعير باليوان أن تجبر البنوك المركزية في العالم على الإحتفاظ بالعملة الصينية كجزء من إحتياطياتها من العملات الأجنبية لتمويل الصادرات الصينية وهذا يعني زيادة الطلب العالمي على اليوان ومن ثم إنخفاض الفائدة على سندات الخزنة الصينية أي على الأموال التي تخرج من الإقتصاد الصيني وهذا يعزز من قوة الصين الإقتصادية.

و في ظل هذه الإعتبارات الإستراتيجية حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح من خلال إبراز الدور الذي تلعبه سياسة سعر الصرف و بالأخص سياسة تخفيض قيمة العملة إتجاه العملات الدولية الأخرى و شروط نجاحها لما لها من أثر واضح على إتجاه و حجم التجارة الدولية من خلال تقديم ميزة تنافسية لصادرات الدولة التي تطبق سياسة التخفيض لقيمة العملة ، و هذا ما أدى إلى معاودة نشوب حرب العملات الدولية و التسابق الدولي لكبريات إقتصاديات الدول نحو التخفيض التنافسي لقيم العملات الدولية و التي ظهرت جلية في 2010 بالتحديد، لأنه لا يخفى علينا من خلال دراستنا حيث وضحنا أن حرب العملات الدولية ليست بالأمر الجديد و إنما هي وليدة عقود سابقة . وبعدها قمنا بدراسة إسقاطية للجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال تتبع تطور التجارة الخارجية البينية للولايات المتحدة الأمريكية مع الصين باعتبارهما الأطراف الرئيسية في حرب العملات الدولية في ظل التخفيض التنافسي الممارس من طرف الجبهتين المتصارعتين بين الدولار و اليوان و مدى نجاعة تخفيض قيمة العملة و أثرها على إتجاه التجارة البينية و قد تم الإستعانة في ذلك بالدراسة القياسية من خلال بناء نموذج إحصائي الذي مكنا من رصد طبيعة العلاقة بين التغيرات في سعر صرف اليوان مقابل الدولار و الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين .

و قد توصلنا من خلال الدراسة إلى وجود علاقة بين التغير في قيمة العملات الدولية و حجم التجارة الدولية و تحفيز الصادرات. حيث توجد علاقة طردية ، إذ كلما زاد إنخفاض قيمة العملة زاد في ذلك من نمو الصادرات و تحفيزها بالتالي زيادة حجم التجارة الدولية مع الشركاء التجاريين. ووجود علاقة بين التخفيض التنافسي لقيم العملات الدولية و تحقيق الريادة الإقتصادية و العالمية.

#### - إختبار نتائج فرضيات الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الإختبار فكانت

الإجابة كمايلي:

1- تتمحور الفرضية الأولى كون أن سعر صرف اليوان أحد عوامل تفوق الصين تجاريا و ليس العامل

الوحيد ، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا حيث أنه إلى جانب سياسة الصرف التي تتبعها

الصين هناك عوامل مساعدة أخرى ساهمت في تحقيق الريادة التجارية لتحتل المرتبة الأولى عالميا

و الريادة الإقتصادية لتحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة و لعل أبرزها و أهمها سياسة

الإفتاح على العالم التي إنتهجتها أواخر السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي ما ساعد على

إرتفاع النمو الإقتصادي و الصناعة بشكل مبهر و ملحوظ على حد سواء ، إذ طالما تميزت صناعة

الصين بالقدرة التنافسية العالية و إنخفاض تكاليفها و تميزها بالتنوع الشاسع و يعزى هذا إلى الأيدي العاملة الرخيصة و البنية التحتية الجيدة و المستوى العالي من التكنولوجيا و المهارة الإنتاجية المجتهدة و السياسات الحكومية المواتية، مع تزايد الإستثمارات الصينية في الخارج و تزايد تدفقها من جهة أخرى نحو الصين .

2- في حين تفترض الفرضية الثانية أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس حرب عملات ضد الصين. و هذا ما أشارت إليه دراستنا من خلال إتباع الولايات المتحدة لسياسة الدولار الضعيف منذ ثلاثينيات القرن الماضي من أجل إعطاء دفعة و ميزة تنافسية لصادراتها .

3- أما بالنسبة للفرضية الثالثة القائمة على أنه لم يساهم الدولار الضعيف في تخفيض العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين، و هذا ما أثبت من خلال دراستنا حيث من يلاحظ تطورات الميزان التجاري البيني الصيني الأمريكي أنه حتى في ظل إرتفاع قيمة اليوان بالنسبة للدولار لم يساعد على تقليل حجم العجز التجاري البيني بل دائما بقي لصالح الصين و أحيانا حتى في ظل هذا الإرتفاع لقيمة اليوان مقابل الدولار فإن العجز يزيد بصورة ملفتة لصالح الصين و هذا إذن ما يثبت صحة الفرضية .

4- في حين تفترض الفرضية الرابعة بأنه لم تغير حرب العملات مسار التجارة البينية بين الولايات المتحدة و الصين، و هذا ما توصلنا إليه من خلال إستمرار المسار التصاعدي للصادرات الصينية نحو الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتماشيها و المستهلك الأمريكي من حيث السعر و الجودة التي طالما لاقت قبولا من طرف المستهلك الأمريكي، بالإضافة إلى إستعداد الصين لزيادة وارداتها من الولايات المتحدة كخطوة منها لتخفيف النزاعات التجارية البينية بالتالي فحرب العملات القائمة بين الطرفين لم تؤثر فعليا على إتجاه التجارة البينية الأمريكية الصينية.

#### - نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال دراستنا إلى النتائج التالية:

- أدوات السياسة التجارية تلعب دورا هاما في التأثير على حجم و إتجاه التجارة الدولية فمهما اختلفت تلك الأدوات و تنوعت فإن غرضها واحد وهو تغيير مسار و حجم التجارة الدولية.
- يقف نجاح و فاعلية سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة على مدى قدرة إمتلاك كبرى الدول المتقدمة على عرض جهاز إنتاجي يتميز بمرونة كبيرة جدا و هذا بحكم التنوع الهيكلي والتقدم التكنولوجي الكبير في السيطرة على التكاليف و رفع الإنتاجية ، وتلك هي الشروط اللازمة لنجاح

هذه السياسة ، وهذا ما لا نلمسه من خلال إقتصاديات الدول النامية حيث لم ولن تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة في تلك الدول ويفسر ذلك الفشل المتكرر لتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها لأن مقومات هذه السياسة لا تتوفر في إقتصادها لكونه ببساطة إقتصاد إستيرادي يمتاز بالعجز المزمّن و المتزايد و جهازه الإنتاجي جامد و عديم المرونة ، لذلك فإن نجاعة هذه السياسة منعدمة بل تؤدي الى إرتفاع في الأسعار و بنسب أعلى من قيمة الخفض في القيمة الخارجية للعملة و لن تزيد الصادرات .

- حقيقة حرب العملات الدولية هي حرب مناصب ، من خلال تأثيرها المزدوج بزيادة الصادرات من جهة و خفض الواردات من جهة أخرى، إعتقادا على تنافسية الصادرات و عدم تنافسية الواردات مقومة بسعر صرف للعملة الوطنية أقل نسبيا من أسعار صرف عملات الدول المنافسة ، مما يؤدي الى إحداث فائض في الميزان التجاري للدولة التي تنتهج هذه السياسة وفي المقابل التسبب في عجز الميزان التجاري للشركاء التجاريين.

- صراع حرب العملات الدولية ليس وليد الحاضر ، ولا إثر الأحداث المهمة الماضية فحسب، بل هو وليد جذور تاريخية بعيدة الأمد منذ الكساد العظيم 1930 للخروج من دوامة الركود الإقتصادي حتى وصل إلى ذروته لاحقا. رغم أن الدول الكبرى تدخل بإرادتها في تلك الصراعات المالية للحفاظ على إقتصاداتها، فبعد 2008 حرصت أمريكا على وضع سياسات صارمة لمصلحتها الخاصة بالطبع، حتى تصل إلى مستويات قوية للدولار في 2014. كذلك اليابان في عام 2010 أصدرت قرارات حاسمة، فحرصت اليابان على تقليل قيمة عملتها حتى تنتعش صادراتها على عكس بعض الدول الأخرى، والصين كذلك أدارت قيمة اليوان بحنكة شديدة حتى أدخلته سلة العملات كما كافح الإتحاد الأوروبي الإنكماش في 2013 بخفض سعر الفائدة حتى يحافظ على قدرته على تنمية الصادرات. ولكن كل هذا مجرد صراع كبار للحفاظ على القوة، أما الدول النامية فالأمر بالنسبة لها هو صراع بقاء.

- من تداعيات حرب العملات الدولية البارزة هي خروج المملكة المتحدة من الإتحاد الأوروبي وإضطراب الإسترليني و إضطراب الدولار حيث أن الدولار لم يعد الملاذ الآمن كما كان.

- حرب العملات الدولية ساهمت في إضطراب الأسواق العالمية سواء كان الأمر مقصودا أو نتيجة ظروف إستثنائية، فالنتيجة واحدة، وهي أن الجميع يتضرر ويجب أن يتكاتف الجميع، ليحول دون ضرر إقتصادي دائم لا يمكن العودة عنه، فمواجهة إنخفاض النمو العالمي والبطالة تجعل

الإمتثال إلى خطة عالمية واحدة ملاذا وحيدا للخروج من هذه المرحلة العصبية، التي يمر بها العالم، ومن المؤكد أن أكثر المتضررين هم الدول ذات الإقتصاد الهش أو الدول النامية. حيث تؤثر بشكل مباشر على أسعار السلع الأولية والأساسية والغذاء والدواء ومعدلات البطالة، وتدخل الدولة النامية في دائرة مغلقة من الفقر والتعثر تتبئ بمزيد من معدلات التضخم، مع بطء معدلات النمو العالمي وبطء حركة التجارة العالمية، ولا يوجد ما ينبئ بتعافي إقتصادي قريب للدول الفقيرة التي تفتقر إلى رؤى وسياسات إصلاحية قبل أن تفتقر لأموال وعمليات.

- الصين أكبر مستفيد من حرب العملات الدولية حيث ساعدها الإضطراب العالمي لإقتناص الفرص لصالحها لتعقد عدة إتفاقيات إقتصادية لتبادل عملاتها وإستبدالها بالدولار، بعد أن أدرج صندوق النقد الدولي اليوان إلى سلة العملات في أكتوبر 2016 لينضم بذلك لكل من الدولار الأمريكي واليورو والين والإسترليني في سلة عملات حقوق السحب الخاصة التي تتيح إستخدامه كإحتياطي نقدي بالتبعية وجعله عملة قابلة للإستخدام الحر، وذلك ما سيوسع دور الصين في التجارة العالمية.

- حرب العملات الدولية ساهمت في إنهيار أسعار النفط فإنهيار الدولار يؤثر على سعر النفط وتخفيض أسعار العملات يؤثر على المنافسة المحلية.

- يعرف الميزان التجاري البيني الأمريكي مع الصين عجزا مزمنًا وكبيرًا ، حيث تمثل الصين خلال 2017 ما يقدر بـ: 70% من العجز في الميزان التجاري البيني، كنتيجة طبيعية للعولمة و التجارة الحرة إضافة إلى عوامل منشؤها داخلي ساهم به المستهلك الأمريكي . فالولايات المتحدة تمتاز بعقلية تبذيرية و يقابلها عقلية تقشفية و إدارية بالنسبة للصين هذا ما أسهم في عدم التوازن التجاري البيني.

- من نتائج حرب العملات الدولية و خاصة في ظل الصراع المحتدم بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ظهور ما يسمى نظام البتروويوان الذي ينافس نظام البترو دولار الذي إعتدنا عليه منذ أكثر من 40 سنة لتقدم الصين بهذه الخطوة بعد الإعتراف بعملة اليوان دوليا و هي عقد الصفقات النفطية باليوان الصيني بدل الدولار الأمريكي و هذا ما يعد تهديدا صريحا لهيمنة الدولار على المعاملات التجارية العالمية و إحلاله باليوان الصيني.

- و كنتيجة نهائية فإن الدرس المستفاد من حرب العملات العالمية أن الدول الكبرى تتخذ كافة السياسات النقدية لحماية إقتصادها و هي من أكثر الدول ليبرالية إقتصادية ، بينما نتبنى نحن كإقتصادات نامية سياسات نقدية ضد مصالحنا الإقتصادية بالتخفيض المتكرر لسعر صرف

العملات المحلية أمام العملات الأجنبية و باستخدام سياسات بعيدة كل البعد عن واقعنا الإقتصادي و تداعياته ، لذلك لم و لن تتجح هذه السياسات لأنها لم تتدارك خصوصية الإقتصاد النامي ، ذلك الإقتصاد الإستيرادي الذى يستهلك ضعف ما ينتج.

- توصيات الدراسة:

تنويجا لما جاء في البحث من دراسة و تحليل ، و اعتمادا على النتائج المستخلصة يمكن

تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- العمل على إصلاح النظام النقدي و المالي العالمي فيما يتعلق بالعملات من خلال عدم

الإستمرار بالإعتماد على الدولار كعملة أساسية في الإحتياط و التعاملات التجارية الدولية

المختلفة ، بل العمل على تنويع و تعزيز الإحتياطيات بالعملات الأخرى كالبيورو و الين و خاصة

اليوان بعد إنضمامه الى سلة إحتياطي صندوق النقد الدولي.

- بإنضمام عملة الصين لعملات الإحتياطي في صندوق النقد الدولي بالتالي سيسهم الوضع في

تراجع دور الدولار و مكانته العالمية في التعاملات التجارية و هذا ما يتيح الفرصة للعملات

الدولية الأخرى لإدراجها و التشجيع على التعامل بها تجاريا بالتالي يجب التنويع .

- عدم إعتداد الدول النامية في إحتياطياتها على عملة واحدة فقط بل يجب التنويع من مختلف

العملات الأخرى الأكثر تداولاً على المستوى الدولي و عدم إقتصار مصدرها من عائدات البترول

لأنه في حالة حدوث أزمة ستأكل و تتدهور قيمة هذه الإحتياطيات كما حدث عام 2015 إزاء

إنهيار أسعار البترول ما نجم عنه من أزمات لتلك الدول المعتمدة على مصادر إحتياطياتها من

عوائد البترول فقط لذا وجب التنويع.

- معالجة مشكلة عدم التوازن الأمريكي الصيني فيما يتعلق بالسياسة التجارية ، تستلزم من البلدين

الإضطلاع بدور أكبر فيما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية بدلا من الإكتفاء فقط بتضييق فجوة

العجز التجاري المزمّن لصالح الصين. زيادة على ذلك فتح الأسواق بشكل أكبر خاصة من جهة

الصين و تعزيز الإستثمارات الثنائية و تقوية الروابط التجارية على المستوى المحلي، من شأنها

المساهمة بترسيخ روابط إقتصادية أكثر قوة وفعالية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

- يجب توحيد الجهود على المستوى الدولي ، بحيث تخضع الإقتصاديات المتقدمة كما الإقتصادات

الناشئة لفترة تعيد فيها توازنها الداخلي و الخارجي، ففي الإقتصادات المتقدمة يجب أن يكف

الإعتماد المفرط للإستهلاك الخاص على الإقتراض و الإستيراد، وأن يستعيد النمو المستقبلي

توازنه عن طريق زيادة الإيداع و صافي الصادرات ، أما بالنسبة للدول التي تملك فائضا ، فيجب أن يتركز الجهد على تحفيز الطلب المحلي و الإستثمار و على تغيير إتجاه الموارد نحو الإستهلاك المحلي ، كما يجب أن تزداد الواردات و يتباطأ تراكم الإحتياجات بالإعتماد على بعض التعديلات في سعر الصرف و التعاون المشترك .

#### - آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لأثر حرب العملات على إتجاه التجارة الدولية و تحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الولايات المتحدة الأمريكية و الصين بإعتبارهما أهم طرفين في حرب العملات الدولية ، بدت فيه جوانب مهمة و مسائل بحثية تستدعي من الباحثين الإقتصاديين التطرق لدراستها و تحليلها لذلك نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة لأن تكون إشكالية لمواضيع و أبحاث مستقبلية أخرى:

1- أثر حرب العملات الدولية و تداعياتها على أسعار النفط و الذهب العالمية .  
2- دراسة تحليلية لتجربة الصين في تحقيق الريادة الإقتصادية في ظل سياسة تخفيض قيمة العملة .

3- تداعيات دخول اليوان الى سلة العملات الدولية على الدولار و الإقتصاد العالمي .  
4- تداعيات تطبيق نظام البترويون على الإقتصاد العالمي و أسعار النفط و الذهب العالمية.  
وفي الأخير رجاؤنا أن يكون التوفيق قد حالفنا في إختيار الموضوع و معالجته ، فإن أصبنا فمن الله وحده و إن أخطأنا فمن أنفسنا و من الشيطان ، و حسبنا أننا لم نؤت من العلم إلا قليلا ، و الله وحده المستعان وهو يهدي إلى سواء السبيل.

# قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

(I قائمة الكتب:

- 1- أحمد جامع، صفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 2- أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.
- 3- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي للديرو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 4- أحمد محمد جاهين، سياسة الصرف الأجنبي خلال فترة الإنفتاح الإقتصادي في مصر ( 1974-1981)، دار النهضة العربية، بيروت، 2001.
- 5- إسماعيل إبراهيم الطارد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، (دون بلد نشر)، 2001.
- 6- أمين رشيد كنون، الإقتصاد الدولي، مطبعة جامعة المستنصرية، بغداد، 1985.
- 7- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع ، لبنان، 2013.
- 8- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة ، مبادئ الإقتصاد الدولي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2008 .
- 9- الباز محمود الطنطاوي، دراسات في الإقتصاد الدولي ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية ، مصر ، 1994.
- 10- برايان كويل ، أسواق العملات الأجنبية، ترجمة خالد العامري ، ط2، دار الفاروق للنشر و التوزيع، مصر، 2007.
- 11- بشر محمد موفق لطفي، التداول الإلكتروني للعملات طرقه الدولية و أحكامه الشرعية ، دار النفائس للنشر و التوزيع،الأردن،2009.
- 12- بول .آ سامويلسون ، الإقتصاد ،، ترجمة هشام عبدالله ، الدار الأهلية، عمان ، 2002.
- 13- بول أ. سامويلسون ، علم الإقتصاد (العلاقات التجارية و المالية الدولية)، ترجمة مصطفى موفق، ج6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

- 14- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
- 15- جايمس ريكاردز ، حروب العملات إفتعال الأزمة العالمية الجديدة ، ترجمة أنطوان باسيل ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت- لبنان، 2014.
- 16- جمال جويدان الجمل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006.
- 17- جمال سالمي، الإقتصاد الدولي و عولمة إقتصاد المعرفة ، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة - الجزائر، 2010.
- 18- جواد كاظم البكري، فخ الإقتصاد الأمريكي الأزمة المالية 2008، مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2011.
- 19- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
- 20- حميدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 1996.
- 21- حيدر نعمة بخيت، سياسات الإستقرار الإقتصادي في مصر و الصين و الولايات الأمريكية المتحدة، منة للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
- 22- دانيال بورشتاين، أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي و العشرين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت، 2001.
- 23- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود و المصارف، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2013.
- 24- رائد محمود أبو طربوش، أسرار الفوركس، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان ، 2008.
- 25- رشاد العصار، عليان شريف، وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.
- 26- رضا عبد السلام ، العلاقات الإقتصادية الدولية "في ظلال الأزمة الإقتصادية العالمية ، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، 2011.

- 27- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، سوريا، 2000.
- 28- ريتشارد بومفرت ، كمال الدين علي بشير إبراهيم، مذكرات محاضرات في نظرية و سياسة التجارة الدولية، ترجمة سفر بن حسين القحطاني، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012.
- 29- زكريا أحمد نصر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دون دار نشر، القاهرة، 1966.
- 30- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي " نظرة عامة على بعض القضايا " ، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.
- 31- سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الإقتصاد، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، القاهرة، 2000.
- 32- سامي عفيفي حاتم، " التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم " ط2 ، الكتاب الأول ، الدار المصرية العربية ، القاهرة ، 1993.
- 33- سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية و أثرها في النظام الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد 42، جامعة بغداد ،(دون سنة نشر).
- 34- سي بول هالوود، رونالد ماك دونالد ، النقود و التمويل الدولي ، المملكة العربية السعودية ، دار المريخ للنشر، 2007.
- 35- السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية و النقدية في عالم متغير، دار الفكر، عمان، 2010.
- 36- السيد محمد أحمد السريتي ، محمد عزت محمد غزلان ، التجارة الدولية و المؤسسات المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2012.
- 37- شريف علي الصوص، التجارة الدولية ( الأسس و التطبيقات )، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن-عمان، 2012.
- 38- شعبان عبده أبو العز المحلاوي، حرب العملات و تأثيرها على الإقتصاد المصري، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2012.
- 39- صفوة عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2000.
- 40- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- 41- ضياء مجيد الموسوي، الحدائث و الهيمنة الاقتصادية و معوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004.
- 42- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، لبنان، 2003.
- 43- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن 2011.
- 44- عبد الرحمن زكي إبراهيم، مذكرات في إقتصاديات التجارة الخارجية ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية، 1981.
- 45- عبد الرحمن يسري أحمد، الإقتصاديات الدولية، دون دار نشر، الاسكندرية، 2007.
- 46- عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، إيمان عطية ناصف، محمد جابر محسن، الإقتصاد الدولي، قسم الإقتصاد كلية التجارة -جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2005.
- 47- عبد القادر رزيق المخادمي ، النظام الدولي الجديد الثابت ... و المتغير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 48- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية و تقييمية- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 49- عبد المنعم محمد مبارك، يونس محمد ، إقتصاديات النقود و التجارة الخارجية ، دار الجامعية، الاسكندرية، 1996.
- 50- عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الإقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 1997.
- 51- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية ، دارالمسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الأردن، 2012.
- 52- عدنان داود العذاري، جواد كاظم البكري، إكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية ، دار جرير للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 2010.
- 53- عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
- 54- عزت صلاح عبد العزيز محمد، إعادة التوازن العقدي في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي و القانون الوضعي، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2013.

- 55- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي (نظريات و سياسات)، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، الأردن، 2007.
- 56- فرانسواز لوموان ، الإقتصاد الصيني ، ترجمة صباح كعران، الدار الدولية للنشر، دمشق، 2010.
- 57- فليح حسن خلف، التمويل الدولي ، الوراق للتوزيع و النشر، عمان، 2004.
- 58- فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 59- كاظم هاشم نعمة، سياسة الكتل في آسيا، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الإقتصادية ، طرابلس، 1997.
- 60- كامل البكري ، الإقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
- 61- كامل البكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، بيروت، 1989.
- 62- مازن عبد السلام أدهم، العلاقات الإقتصادية و النظم النقدية الدولية ،الدار الأكاديمية للطباعة و التأليف و الترجمة و النشر، ليبيا، 2007.
- 63- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، 2007.
- 64- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2006.
- 65- محمد خالد الحريري، الإقتصاد الدولي ، المطبعة الجديدة ، دمشق، 1977.
- 66- محمد دويرا، الإقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الاسكندرية ، مصر، 1999.
- 67- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010.
- 68- محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، (دون سنة نشر).
- 69- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 70- محمد عبد العزيز العجمية، مدحت محمد العقاد، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية" ،دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
- 71- محمد عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ، 2000.
- 72- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي ، منشأة المعارف جلال حزي و شركاءه، الإسكندرية، 2004.

- 73- محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية،، بيروت ، 1999.
- 74- محمود يونس، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 75- مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للنشر و الطباعة و التوزيع ، القاهرة، 1997.
- 76- مصطفى العبد الله الكفري، الأزمة المالية العالمية و التحديات الإقتصادية الراهنة في الدول العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، دمشق، 2012.
- 77- مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية المفاهيم و النظريات و السياسات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، (دون سنة نشر).
- 78- مورد خاي كريانين، الإقتصاد الدولي مدخل السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور ، علي مسعود عطية ، دار المريخ للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2007.
- 79- موسى بخاري لحو، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 2010.
- 80- موسى مطر، باسم اللوزي، وآخرون ، التجارة الخارجية، دار صفاء ،الأردن، 2001.
- 81- نبال خماش ، إمبراطورية الأكاذيب "مصطلحات الخداع الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 2004.
- 82- نجلاء الرفاعي البيومي، محمد السيد سليم، نيفين مسعد، العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا، مركز الدراسات الآسيوية، مصر، 1997.
- 83- نجيب سمير خريس ، المتاجرة في العملات تقدير إقتصادي إسلامي ، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2012.
- 84- نخبة من الخبراء الإقتصاديين، دراسات حول الأنظمة الإقتصادية العالمية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- 85- نسرين عبد الحميد نبيه، الإنفتاح الإقتصادي العالمي، المكتب الجامعي الحديث، (دون بلد نشر)، 2012.

- 86- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع،الأردن،2007.
- 87- هشام محمود الأقداحي،العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 88- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.
- 89- يوسف مسعداوي ، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة ، الجزائر، 2010.

## (II) قائمة الأطروحات:

- 1- بدرابي شاهيناز، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البنابل لعينة من 18 دولة نامية(1980-2012)، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد النقدي و المالي، تخصص مالية، جامعة تلمسان ،الجزائر، 2015/2015.
- 2- حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 3- سكوت فيدرستون، اليزابيت ليتفيلد، باتريسيا موانغي، مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في مجال التمويل الأصغر: ماهي و كيف يمكن إدارتها و التعامل معها، مذكرة مناقشة مركزة، رقم 31، جانفي ، (دون بلد نشر)، 2006.
- 4- سلمى دوحة ، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
- 5- سمير آيت يحي، التحديات النقدية الدولية و نظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية ، جامعة باتنة ، الجزائر 2014/2013.
- 6- الصادق بوشنافة، الآثار المحتملة لإنظام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية :حالة مجمع صيدال ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

- 7- عائشة بلحشر ، سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.
- 8- عبد الرحمن بن سانية، الإنطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة دكتوراه في العلوم ، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- 9- عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010.
- 10- عبد العزيز فريد صايمة، نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة و التذبذب الضمني مجتمعين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية، أطروحة دكتوراه في الدراسات الادارية و المالية ، جامعة عمان العربية، 2009.
- 11- علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-  
2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2013/2012.
- 12- ليندة بلحارث، نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قانون، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2009-2010.
- 13- محمد أمين بربري ، الإختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.
- 14- مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في إنتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن(1985-2006)، أطروحة دكتوراه فلسفة، تخصص المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ، الأردن، 2008.
- 15- نادية العقون، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية :الوقاية و العلاج"دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2013/2012.

## (III) قائمة المجلات و الدوريات

- 1- آسيا الميهي، الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1997، ص 90.
- 2- إضاءات مالية و مصرفية ، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية ، العدد 12، الكويت، جويلية 2011.
- 3- الإقتصاد الجزائري - ، مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية، العدد 05 ، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2009.
- 4- بريس هارلاند، " من أجل صين قوية". مجلة السياسة الدولية، عدد 107، (دون بلد)، 1994.
- 5- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، إصدارات جسر التنمية العدد 23 ، الكويت، نوفمبر 2003.
- 6- ترقو محمد ، حركة رأس المال الأجنبي في ظل إختيار أنظمة الصرف في الدول الإفريقية - دراسة قياسية - مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 11، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2013.
- 7- جورج تافلاس، الإستخدام الدولي للدولار الأمريكي و الأورو، مجلة التمويل و التنمية ، العدد 2، (دون بلد)، جوان 1998.
- 8- جون دريفيل، صراع العملات على الساحة الدولية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد 153، أبوظبي، 2012.
- 9- رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية ، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية (مجلة علمية محكمة)، المجلد 05، العدد 17، حزيران، (دون بلد)، 2013.
- 10- سليم رشيد عبود الزبيدي، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005-2011)، مجلة الإدارة و الإقتصاد، العدد الثاني عشر، المجلد الثالث، جامعة كربلاء /كلية الإدارة و الإقتصاد، قسم العلوم المالية و المصرفية، (دون ذكر البلد و السنة).
- 11- سماعيلي فوزي، تدفقات رؤوس الأموال و ترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة و الإقتصاديات الانتقالية - البدائل الممكنة لنشوء

- 12- شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر -نمذجة قياسية للدينار الجزائري-، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، العدد05، جامعة تلمسان ، الجزائر، 2011.
- 13- صبيحة قاسم هاشم و آخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف بإستعمال أدوات الهندسة المالية،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 91
- 14- صبيحة قاسم هاشم، و آخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف بإستعمال أدوات الهندسة المالية ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد 91 ،العراق، 2009.
- 15- عائشة بن عطا الله، دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامي 2001 - 2007، مجلة الباحث، عدد 11 ، جامعة الأغواط، الجزائر، 2012.
- 16- عبد الحق بو عتروس، أثر تغير سعر الصرف على الاسعار المحلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد3، 2000.
- 17- عبد الحق بوعتروس، قارة ملاك ، أثر تغير سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي على الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية ، عدد27 ،جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، جوان 2007.
- 18- عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، دراسة قياسية لإنحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر، مجلة الباحث، العدد10، جامعة بسكرة ، الجزائر، 2012.
- 19- عبد الفتاح الجبالي، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، سلسلة دراسات و أبحاث دورية تصدر عن مركز دراسات المركز العربي الأوروبي-باريس، المكتب العربي للمعارف، 1994.
- 20- فارس هباش، دراسة تحليلية للعلاقة و الأثر المتبادل بين الكتلة النقدية و سعر الصرف "دراسة حالة الجزائر للفترتين(2001/1992) و(2011/2002)، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، العدد14، جامعة سطيف1، الجزائر، 2014.
- 21- قاسم محمد فؤاد ، كبداني سيدي أحمد ، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الإقتصادي ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 03 ،(دون بلد نشر)، 2013.
- 22- مالك عوني، السياقات الغالبة:الصعود الصيني إلى اللاقطبية، مجلة السياسة الدولية، عدد 207 ، مصر، جوان 2017.

- 23- محمد أمين بربري، مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية- دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري- ، مجلة الباحث، عدد09 ، جامعة الشلف ، الجزائر، 2011.
- 24- محمد أمين شربي، محمد لحسن علاوي ، الحمائية الجديدة، حرب العملات و أهمية تفعيل دور منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث، العدد 14، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.
- 25- محمد جبوري ، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم و النمو الإقتصادي : دراسة نظرية و قياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود بنوك و مالية، جامعة تلمسان، الجزائر ، 2012/2013.
- 26- معزوز لقمان، بريش عبد القادر، التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي : قراءة تحليلية في حاضر و مستقبل الدولار الأمريكي، مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية ، العدد 09، الجزائر، 2014.
- 27- مي دمشقية سرحال، إستشراف الآفاق الإقتصادية العالمية و العربية 2015-2016 في ظل تزامم التحولات و المتغيرات، التقرير السنوي رقم (8) الإتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة للبلاد العربية، لبنان ، أفريل 2015.

#### (IV) قائمة الملتقيات:

- 1- إبراهيم الكراسنة، سياسة سعر الصرف ، صندوق النقد العربي معهد السياسات الإقتصادية، دورة" البرمجة المالية و السياسات الإقتصادية الكلية "، العدد 11، أبوظبي،-22-06-2006.
- 2- بن حمادي عبد القادر، تحليل الموازنة العامة في ظل الاصلاحات دراسة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية، البليدة ، 2002 .
- 3- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي:إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 ماي، 2007.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

## I) Les ouvrages :

- 1- Andrew Harrison et autres, **Business International et mondialisation** , édition de Broeck université, Bruxelles, Belgique, 2004.
- 2- Arthur Anderssen. **International investment toward the year 2002**, United Nations publications, New York, 1998.
- 3- Bernard Guillochon, Annie Kwaeck, **Economie Internationale : Commerce et Macroéconomie**, 5<sup>ème</sup> édition, Dundo, 2006.
- 4- Dominique Plihon , **Les Taux de Changes**, édition la découverte, Paris, 1991.
- 5- Dominique Salvator, **Economie Internationale**, Traduction de la 9<sup>ème</sup> édition américaine par Fbienne Leloupe et Achille Hannequarte, groupe de boeck , Paris , 2008.
- 6- Gwartney Stroup , **Macroeconomic :Private and Public Choic**, 2<sup>nd</sup> edition, Academic Press Inc, 1980.
- 7- J. Zambujal-Oliveira Miguel Faria e Castro, **Mapping a Country's Competitive Position: a Real Exchange Rate Approach**, Studies in Economics and Finance, Vol. 28 Iss 3, 2011.
- 8- Kristie Pelletier and Michael Coffman, **The Global Financial Death Spiral?. Part II -China, Currency Wars and the U.S. Dollar**, 26 August 2013.
- 9- Larbi Dohni, Canol Hainaut, **« Les taux de change »**, édition De Boeck Université, Bruxelles, Belgique, 2004.
- 10- Michel Dupuy , **Le Dollar** , Dunod , Paris, 1999.
- 11- Michel Jura, **Techniques Financière Internationales**, 2<sup>ème</sup> Edition , Dunod , Paris,, 2003, p142.
- 12- Paul Krugman, Maurice Obstfeld, **Economie Internationale**, traduction par : Gunther Capelle- Blancar et Mathieu Crozet, Pearson éducation, 8<sup>ème</sup> édition, Paris, 2008.
- 13- Uri Dadush and Vera Eidelman, **Currency Wars**, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2011.

## II. Revues :

- 1- Adam S . Posen , **Avoldig a Currency War how a New 'Dual- Key' Exgange Rate System Could Help the United States, Japan, the**

- Eurozone-and China- Find a Way Out**, Revue the international economy , summer 2004.
- 2- Mark S .Copilovitch ,Jon C .Pevehouse, «**CURRENCY WARS ?EXCHANGE RATES AND GATT/WTO DISPUTE INITIATION** » this paper were presented at the 5th Annual Meeting of the International Political Economy Society (IPES) , Harvard University , Cambridge , MA , November 13-14,2010.
- 3- Montalieu. T, « **Quelle stratégie de change dans les économies en développement?** », Revue Monde et Développement, tome 33, Université Orléans, 2005.
- 4- RONALD McKinnon, and Zhao Liu, **Modern Currency Wars, The United States versus Japan**, ADBI Working Paper Series, October 2013.
- 5- Shaoming Cheng, “**From East to West: The Evolution of China’s FDI Preferential Policies**”, Journal of the Washington Institute of China Studies, No.1, Spring 2006.
- 6- **Bulletin économique chine**, Revu n°1 Mai 2008.

### III. Les rapports :

- 1- Bank for International Settlements ,**Montary Spillovers ? Boom and Bust ? Currency Wars ?The International Montary System Strikes Back**,Manila,6 February 2015.
- 2- DEMIRGUC-Kunt. Asli, "**The Disastrous Consequences of Weak Financial Sector Policies**", All About Finance, P.World Bank Group Chief Economist Financial & Praivate Sector Development Network, Wed, 2010-03-10.
- 3- Milan Brahmhatt, Otaviano Canuto, and Swati Ghosh , **Currency Wars Yesterday and Today** , The World Bank, Poverty Reduction and Economic Management Network (PREM), Number 43 , December 2010.
- 4- Sandra Poncet, **Les investissements directs en Chine**, moteurs de croissance, Note de synthèse du SESP, n° spécial, juillet 2008.
- 5- Surjit s,Bhalla, Chinese Mercantilism « **Currency Wars And How The East Was Lost** »,Jully , 1989.
- 6- WayneM .Morrison,Marc Labonte, « **China’s Currency :An Analysis of the Economic Issues** »,Congressional Research Service,12January,2011.
- 7- World Trade Report , « **trade in natural resources** », 2010 .

- 8- Zsolt Darvas and Jean Pisani –Ferry, The Threat Of Currency Wars,European Perspectiv,Issud December ,2010.

#### IV. Articles internet:

1- www.science-culture-knowledge.blogspot.com , Vue le : 20/10/2015, à : 12 :14.

2-- The Dollar joins The Currency Wars, Valable sur :www.sasapost.com,Vue le :23/10/2016,à :13 :00.

ثالثا: المواقع الإحصائية و مقالات الإنترنت

ا. المواقع الإحصائية:

1- البنك المركزي العراقي، انخفاض سعر صرف الدينار العراقي (الأسباب.الآثار.المعالجات)، دائرة الإحصاء والأبحاث، 1989.

2- دائرة الأبحاث و السياسات النقدية، نشرة الأسواق العالمية ، سلطة النقد الفلسطينية، العدد السادس، الربع الثاني، 2013.

3- www.tradingeconomics.com/united-states/exports

4- www.tradingeconomics.com/united-states/imports

5- www.census.gov,Vue le :11/11/2017,à :17 :17.

6- www.census.gov/foreign-trade/balance, Vue le :5/12/2016,à :11 :29.

7- www.tradingeconomics.com/china/exports.,Vue le :29/11/2016,à :17 :07.

8- www.tradingeconomics.com/china/imports ,Vue le:29/11/2016,à:17:07.

9- www.worldsrichestcountries.com, Vue le : 12/11/2017, à : 16:49.

10- www.worldsrichestcountries.com/top\_us\_exports , Vue le: 06/12/2017 , à: 16:36 .

11- www.worldsrichestcountries.com/top\_us\_imports, Vue le : 06/12/2017 , à : 16 :11 .

## .II المواقع الإلكترونية:

1. [www.abahe.co.uk](http://www.abahe.co.uk), Vue le : 15/08/1015 , à :16 :56.
2. [www.onefd.edu.dz](http://www.onefd.edu.dz) ,Vue le :17/02/2014,à :09 :36.
3. [www.fxcc.ae](http://www.fxcc.ae), Vue le : 12/03/2014, à :14 :43.
4. [www.alarabiya.net/ar/aswaq](http://www.alarabiya.net/ar/aswaq), Vue le :23/04/2014, à : 20:47.
5. [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com), Vue le :17/11/2014, à:19:08.
6. [www.m-karam.com](http://www.m-karam.com), Vue le : 25/09/2015, à : 10:55.
7. [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org) , Vue le : 01/10/2015 ,à :23 :41.
8. [www.science-culture-knowledge.blogspot.com](http://www.science-culture-knowledge.blogspot.com), Vue le : 20/10/2015, à : 12 :14.
9. [www.easy-forex.com](http://www.easy-forex.com), Vue le : 24/10/2015., à : 23:14.
10. [www.arabictrader.com](http://www.arabictrader.com), Vue le : 25/10/2015,à : 03:11.
11. [www.arabic.china.org.cn](http://www.arabic.china.org.cn), Vue le : 17/11/2015, à :10 :38.
12. [www.albawaba.com](http://www.albawaba.com) ,Vue le : 22/11/2015 , à :09 :14.
13. [www.arabic.news.cn](http://www.arabic.news.cn) , Vue le : 22/11/2015, à : 11 :02 .
14. [www.w-tb.com](http://www.w-tb.com) , Vue le : 13/12/2015 , à : 17 :36.
15. [www.annabaa.org/nbanews](http://www.annabaa.org/nbanews), Vue le : 12/03/2016, à : 22:42.
16. [www.2015.omandaily.com](http://www.2015.omandaily.com) ,Vue le :22/10/2016, à : 00 :40 .
17. [www.arabic.cntv.cn](http://www.arabic.cntv.cn),Vue le :17/11/2016,à :23 :40.
18. [www.news.xinhuanet.com](http://www.news.xinhuanet.com),Vue le : 17/11/2016,à :23 :46
19. [www.ara.reuters.com](http://www.ara.reuters.com) , Vue le : 18/11/2016, à : 15 :43.
20. [www.almarefa.strategyboards.com](http://www.almarefa.strategyboards.com) , Vue le : 18/11/2016, à : 16 :11
21. [www.chinabelaraby.com](http://www.chinabelaraby.com) , Vue le : 19/11/2016, à : 00 :36 .
22. [www.startimes.com](http://www.startimes.com), Vue le : 19/11/2016, à : 01 :10 .
23. [www.arabic.rt.com](http://www.arabic.rt.com) , Vue le : 19/11/2016, à : 02 :01 .
24. [www.seekingalpha.com](http://www.seekingalpha.com), Vue le : 23/11/2016, à :13 :24.
25. [www.alukah.net](http://www.alukah.net), Vue le : 23/11/2016, à : 14 :07.
26. [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com), Vue le : 24/11/2016, à : 13 :08.
27. [www.alalemya.com](http://www.alalemya.com),Vue le 24/11/2016, à :13 :17.
28. [www.arabic.news.cn](http://www.arabic.news.cn) , Vue le : 24/11/2016, à : 18 :16 .
29. [www.enc.kacemb.com](http://www.enc.kacemb.com) ,Vue le : 27/11/2016, à :00 :07.
30. [www.moredocument.com](http://www.moredocument.com), Vue le : 16/12/2016 , à : 17 :12.
31. [www.masrawy.com](http://www.masrawy.com) , Vue le :21/12/2016,à :17:32.
32. [www.marefa.org](http://www.marefa.org).Vue le :16/05/2017,14 :34.
33. [www.trading-secrets.guru](http://www.trading-secrets.guru) , Vue le :22/05/2017, à :20 :58.

34. [www.badr-cu34.ibda3.org](http://www.badr-cu34.ibda3.org), Vue le : 24/5/2017 , à :21 :17.
35. [www.mostaetud.ahlamontada.net](http://www.mostaetud.ahlamontada.net), Vue le : 08/11/2017, à :22 :15.
36. [www.deermalak.com](http://www.deermalak.com), Vue le :12/12/2017, à :17 :05.
37. [www.raialyoum.com](http://www.raialyoum.com) , Vue le :16/12/2017, à : 15 :51.
38. [www.dostor.org](http://www.dostor.org), Vue le :16/12/2017,à :18 :03.
39. [www.aljazeera.com](http://www.aljazeera.com), Vue le :16/12/2017,à :18 :32.
40. [www.mubasher.info](http://www.mubasher.info)Vue le :10/02/2018,à :18 :32.
41. [www.arabic.sputniknews.com](http://www.arabic.sputniknews.com), Vue le :11/02/2018,à :17 :44.
42. [www.arabic.sputniknews.com](http://www.arabic.sputniknews.com), Vue le :11/02/2018,à :17 :44.
43. [www .petroleum-today.com](http://www.petroleum-today.com), Vue le11/02/2018, à :18 :16.
44. [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net), Vue le :11/02/2018, à :23 :18.
45. [www.arabic.cnn.com](http://www.arabic.cnn.com), Vue le : 12/02/2018, à :00 :14.
46. [www.youm7.com](http://www.youm7.com), Vue le : 12/02/2018, à :00 :14.
47. [www.kassiounpaper.com](http://www.kassiounpaper.com), Vue le : 12/02/2018, à :01 :14.
48. [www.petroleum-today.com](http://www.petroleum-today.com),Vue le 12/02/2018, à :17 :48.
49. [www.mubasher.info](http://www.mubasher.info) , Vue le :12/02/2018,à :19 :54.
50. [www.trt.net](http://www.trt.net) , Vue le : 12/02/2018, à : 20 :41 .
51. [www.qnb.com](http://www.qnb.com) , Vue le : 12/02/2018, à : 20:55 .
52. [www.alarabiya.net](http://www.alarabiya.net) ,Vue le :12/02/2018, à : 21:47.
53. [www.cnbcarabia.com](http://www.cnbcarabia.com), Vue le : 13/02/2018, à :13 :01.
54. [www.qnbalahli.com](http://www.qnbalahli.com) ,Vue le : 13/02/2018, à :13 :14.
55. [www.alborsanews.com](http://www.alborsanews.com) , Vue le : 20/02/2018, à : 13 :54.

### III . مقالات الإنترنت:

- 1- - م. جمانة، الصين، ص ص 54-55 ، متاح على: [www.fx-arabia.com](http://www.fx-arabia.com) ، تاريخ التصفح:2018/02/15، على الساعة: 23:05.
- 2- - : كيف صعدت الصين إلى ثانی أكبر اقتصاد عالمی خلال 25 عاما، متاح على: [www.youm7.com](http://www.youm7.com)، تاريخ التصفح:08/12/2016، على الساعة: 07 :00.
- 3- أحمد أبو حجر، الولايات المتحدة تزيد إنتاجها من النفط الصخري، متاح على: [www.youm7.com](http://www.youm7.com)، تاريخ التصفح:2018/02/11، على الساعة:17:32.
- 4- أحمد أبو حجر، واردات الولايات المتحدة من النفط، متاح على: [www.youm7.com](http://www.youm7.com) ، تاريخ التصفح:2018/02/11، على الساعة:17:32.

- 5- الإقتصاد الصيني في مواجهة الضغوط الأمريكية ، متاح على: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، تاريخ التصفح: 28/11/2016، على الساعة: 24: 13 .
- 6- الإقتصاد الصيني(1) لمحة تاريخية عن تطور الإقتصاد الصيني ، متاح على [www.abeqtisad.com](http://www.abeqtisad.com)، تاريخ التصفح : 2017/11/10، على الساعة: 04:50.
- 7- أنس بن فيصل الحجي، كيف يؤدي إنخفاض الدولار إلى إرتفاع أسعار النفط، متاح على [www.alaswaq.net](http://www.alaswaq.net)، تاريخ التصفح: 2017/06/14، على الساعة : 19:20.
- 8- التجارة والاستثمار ثقل في العلاقات الصينية-الأمريكية، متاح على: [www.arabic.news.cn](http://www.arabic.news.cn)، تاريخ التصفح: 30/11/2016، على الساعة: 28: 23 .
- 9- تحليل الفائز الأكبر في حرب العملات-بريطانيا-، متاح على: [www.souqelmal.com](http://www.souqelmal.com)، تاريخ التصفح: 23/09/2016، على الساعة: 53: 22 .
- 10- جليل شيعان ضمد ، حرب العملات و النظام النقدي الدولي ، الحوار المتمدن، العدد 3631، لسنة 2012، متاح على: [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)، تاريخ التصفح: 2015/10/17، على الساعة: 17:26.
- 11- جهاد عودة، مقدمة في العلاقات الدولية المتقدمة، متاح على: [www.books.google.dz](http://www.books.google.dz)، تاريخ التصفح: 2016/11/23، على الساعة: 14:36.
- 12- حرب التجارة بين أمريكا والصين...بيان حقائق، متاح على: [www.siironline.org](http://www.siironline.org)، تاريخ التصفح: 03/12/2016، على الساعة: 05: 17 .
- 13- حسن رمضان ، تطور الإقتصاد العالمي خلال الـ60 عاما، متاح على [www.youm7.com](http://www.youm7.com) : تاريخ التصفح: 16/02/2018، على الساعة: 16: 46.
- 14- خالد فلحوط، العلاق الصيني و تداعيات صفقات النفط بالعملة المحلية، متاح على: [www.tishreen.news.sy.com](http://www.tishreen.news.sy.com) ، تاريخ التصفح: 13/02/2018، على الساعة: 26: 12.
- 15- خلفان الرحبي، حرب العملات تمارس تأثيرات سلبية في أسواق المال، متاح على: [www.albayan.ae](http://www.albayan.ae)، تاريخ التصفح: 2014/11/04، على الساعة: 15:58.
- 16- الدولار ملاذ المستثمر في الأزمات، متاح على: [www.iawww.com](http://www.iawww.com)، تاريخ التصفح: 2016/11/24، على الساعة: 17:19.

- 17- الرنمينبي ، اليوان ، متاح على: www.ar.tradimo.com ، تاريخ التصفح: 16/12/2016، على الساعة: 17:58.
- 18- ريمي محمود، كل ما يجب أن تعرفه عن الرنمينبي أو ما يعرف باليوان الصيني ، متاح على: www.dailyfx.com، تاريخ التصفح: 16/12/2016، على الساعة: 16:55.
- 19- زهير سراي ، العملات الأجنبية الأقوى منه، متاح على: www.linkedin.com/pulse، تاريخ التصفح: 2016/12/12، على الساعة: 23:13.
- 20- زياد أبو منديل، ما السر وراء انخفاض أسعار النفط وارتفاع سعر الدولار الأمريكي، متاح على: www.palsawa.com ، تاريخ التصفح: 2016/12/20، على الساعة: 16:23.
- 21- سليمان الخطاف، أمريكا و صناعة النفط، متاح على : www.alphabeta.argaam.com، تاريخ التصفح: 2017/12/16، على الساعة: 16:18.
- 22- صالح لافي المعاينة، المجمع الصناعي العسكري يدير إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، متاح على: www.alrai.com، تاريخ التصفح: 2018/02/12، على الساعة: 00:52.
- 23- عامر العمران، أسعار الذهب و علاقته مع الذهب و الدولار، متاح على: www.rawabetcenter.com ، تاريخ التصفح: 2018/02/10، على الساعة: 16:18.
- 24- عبد الحكيم الفلالي، الولايات المتحدة الأمريكية قوة إقتصادية عظيمة، ص4، متاح على : www.ekladata.com، تاريخ التصفح: 2017/02/12، على الساعة: 14:40.
- 25- عثمان محمد، القواعد العسكرية الأمريكية في قارة إفريقيا .. المعلن و السرية، متاح على: www.shahadanews.com، تاريخ التصفح: 2018/02/12، على الساعة: 00:01.
- 26- على وقع حرب خفية.. عملات الأسواق الناشئة الراجح الأكبر، متاح على: www.alarabiya.net، تاريخ التصفح: 23/10/2016، على الساعة: 11:22.
- 27- علي زياد العلي، القوة الأمريكية في النظام الدولي، متاح على: books.google.dz، تاريخ التصفح: 2017/02/11، على الساعة: 23:40.
- 28- فادي عبد الله العجاجي، أسعار الذهب و النفط و حقيقة حرب العملات، متاح على: www.alriyadh.com، تاريخ التصفح: 2015/11/04، على الساعة: 15:37.

- 29- فارس محمد الحاج، مجلة صادات ، العدد14 ، متاح على: [www.edpa.gov.sy](http://www.edpa.gov.sy)، تاريخ التصفح: 25/11/2016، على الساعة: 07:17 .
- 30- فاطمة الزهراء خبازي ، النظام النقدي الدولي، ص ص 70-71، متاح على : [www.books.google.dz](http://www.books.google.dz)، تاريخ التصفح: 2016/11/24، على الساعة: 21:56.
- 31- فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي، متاح على : [www. books.google.dz](http://www.books.google.dz)، تاريخ التصفح: 2016/11/12، على الساعة: 17:04.
- 32- كيف أصبحت الصين قوة إقتصادية عظيمة، متاح على: [www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)، تاريخ التصفح: 2018/02/16، على الساعة 23:26.
- 33- ماهيناز الباز، شيماء سليمان، (الإقتصاد الصيني(1) لمحة تاريخية عن تطور الإقتصاد الصيني، متاح على: [www. abeqtisad.com](http://www.abeqtisad.com)، تاريخ التصفح: 2017/02/12، على الساعة: 18:47.
- 34- محمد سلامة ، الإصلاح و الإنفتاح سر تفوق الإقتصاد الصيني، متاح على: [www.chinatoday.com](http://www.chinatoday.com) ، تاريخ التصفح: 16/11/2016، على الساعة: 30:20 .
- 35- محمد شريف بشير ، أثر إنخفاض الدولار على الإقتصاد العالمي ، متاح على: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، تاريخ التصفح: 13/12/2016، على الساعة: 29:16 .
- 36- محمود غراب، دوافع رفع الإنفاق العسكري الأمريكي لـ 700 مليار دولار، متاح على: [www.theinternational.club.com](http://www.theinternational.club.com)، تاريخ التصفح: 2018/02/12، على الساعة: 00:33.
- 37- منافع قومان، صراع صيني أمريكي جديد: البيترويونان في مواجهة البيترو دولار، متاح على: [www.noonpost.org.com](http://www.noonpost.org.com) ، تاريخ التصفح: 13/02/2018، على الساعة: 19:13 .
- 38- نهاد إسماعيل، الصين تخزن النفط لتحمي إقتصادها من هزات غير متوقعة، متاح على: [www.elaph.com](http://www.elaph.com)، تاريخ التصفح: 2018/02/21، على الساعة: 18:30.
- 39- هل يهدد اليونان عرش الدولار، متاح على: [www.ncro. sy.com](http://www.ncro.sy.com) ، تاريخ التصفح: 2016/11/24، على الساعة: 20:39.
- 40- اليوان ..رمز القوة الإقتصادية للتنين الصيني ، متاح على: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)، تاريخ التصفح: 2018/02/20، على الساعة: 07:17 .

- 41- سويسرا تفتح جبهة جديدة في حرب العملات، متاح على: [www.aljarida.com](http://www.aljarida.com)، تاريخ التصفح: 2015/08/19، على الساعة: 23:13.
- 42- صبحي إبراهيم مقار ، حرب العملات و أثرها على الإقتصاد العالمي ، متاح على: [www.mahewar.org](http://www.mahewar.org)، تاريخ التصفح: 2018/02/15، على الساعة: 22:20.
- 43- فيليب ديلفز بروتون 'الشركات الأمريكية سيدة العولمة.. لا ضحيتها'، متاح على: [www.alqabas.com](http://www.alqabas.com)، تاريخ التصفح: 2018/02/16، على الساعة: 14:57.
- 44- قحطان السيوفي ، معركة العملات في العالم.. من الخاسر؟، متاح على: [www.thawra.sy](http://www.thawra.sy) ، تاريخ التصفح: 2014/10/23، على الساعة: 11:54.
- 45- محمد جلال ، حرب العملات و صراع البقاء، ديسمبر 2010، ص 7، متاح على: [www.ecplus.com](http://www.ecplus.com)، تاريخ التصفح: 2016/11/17، على الساعة: 22:20.

الملاحق

## الملحق رقم (1): نتائج إختبار الجذر الأحادي

## أولاً: سلسلة الميزان التجاري

## BC -1

Null Hypothesis: BC has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.805181	0.9429
Test critical values: 1% level	-4.667883	
5% level	-3.733200	
10% level	-3.310349	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: BC has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.682779	0.4205
Test critical values: 1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: BC has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.463708	0.8032
Test critical values: 1% level	-2.717511	
5% level	-1.964418	
10% level	-1.605603	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews

**DBC -2**

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.861614	0.0170
Test critical values: 1% level	-5.295384	
5% level	-4.008157	
10% level	-3.460791	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.187064	0.2179
Test critical values: 1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(BC) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.074281	0.0402
Test critical values: 1% level	-2.728252	
5% level	-1.966270	
10% level	-1.605026	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews

## ثانيا: سلسلة سعر الصرف لليوان مقابل الدولار

## TCH -1

Null Hypothesis: TCH has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.614424	0.9624
Test critical values: 1% level	-4.667883	
5% level	-3.733200	
10% level	-3.310349	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCH has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.886902	0.7650
Test critical values: 1% level	-3.920350	
5% level	-3.065585	
10% level	-2.673459	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCH has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.910539	0.0557
Test critical values: 1% level	-2.717511	
5% level	-1.964418	
10% level	-1.605603	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews

## DTCH -2

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.159961	0.8814
Test critical values: 1% level	-4.728363	
5% level	-3.759743	
10% level	-3.324976	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.237443	0.6287
Test critical values: 1% level	-3.959148	
5% level	-3.081002	
10% level	-2.681330	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.337349	0.1599
Test critical values: 1% level	-2.728252	
5% level	-1.966270	
10% level	-1.605026	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews

## DDTCH -3

Null Hypothesis: D(TCH,2) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.018917	0.1823
Test critical values: 1% level	-5.521860	
5% level	-4.107833	
10% level	-3.515047	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCH,2) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.523059	0.0237
Test critical values: 1% level	-4.004425	
5% level	-3.098896	
10% level	-2.690439	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCH,2) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.616609	0.0015
Test critical values: 1% level	-2.740613	
5% level	-1.968430	
10% level	-1.604392	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات Eviews